وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية وآدابها.

منهجُ أبي العبّاس الفيّومي

في عرض المسائل النحويّة والصرفيّة

في معجمه المصباح المُنير

مذكرة لنيل درجة الماجستير
في تخصص : الدراسات اللغوية.

إعداد الطالب :

عمر بوشنة

السنـــة الجامعيـــــــــة
2014 – 2015م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية وآدابها.

منهجُ أبي العبّاس الفيّومي

في عرض المسائل النحويّة والصرفيّة

في معجمه المصباح المُنير

مذكرة لنيل درجة الماجستير
في تخصص: الدراسات اللغوية.

إعداد الطالب :
عمر بوشنة

إشراف الأستاذ:
د /ابن حويلي ميدني

لجنة المناقشة

أ.د /	.....	رئيسا
أ.د /	ابن حويلي ميدني	مقررا
أ.د /	.....	مناقشا

السنة الجامعية
2014 – 2015 م

قال تبارك وتعالى :

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾

سورة النجـم، الآيتان 3 و 4

شكر وتقدير ..

مَنَ لَمْ يَكُنْ شَاكِراً للنّاسِ مُعْتَرِفاً بِفضْلِهِمْ، فَلِشُكْرِ اللهِ لا يَصِلُ...

بعد شكر الله على توفيقه أتقدّم بالشكر الجزيل لأستاذي ابنُ حُوَيلي مِيدني، الذي ما بخل عني بالنصح والإرشاد، فكان نعم المربّي و نعم الأستاذ، وقد اغترفتُ من حسن أدبه وجمّ تواضعه أضعافَ ما اقتبست من علمه الغزير...

يَنْحـنِي الشّعرُ للشّيُوخِ احْتِرَامَا ذَاكِراً فضْـلَهُم عَلَيهِ لِزَامَا

شـاكراً حَيثُ بَاتَ شُكْرُ الأيَادِي وَاجِـباً يسْتَحِقُّ مِنَّا القِيَامَا

شيْخَـنَا الفاضِلَ المبَجَّلَ إنّي عـاجِزٌ أنْ أُحِيطَ فيكَ الكَلامَا

زَادَكَ العِلمُ فـي التواضُعِ نوراً فـوقَ نورٍ فطِبتَ منه مُقَامَا

إذْ غَدَا المُعجمُ المريضُ صَحِيحاً حينَ أصبَحتَ أنتَ فِيهِ إمَامَا

وحَفَلْـتَ بـدَرْس كلّ "غريبٍ" كَانَ للمُعْجَمِ القـديمِ قَوَامَا

فـجَزَاكَ الإلَـهُ عن كلّ خيْرٍ أنتَ تُسْدِيـه حتّى يـوم القِيَامَه

واجبُ الشّكْرِ حِينَ يغدُو عظِيماً تغدُو فِيه القَوافي أيْضاً عِظَامَا .

والشكر موصـول إلـى كـل الـذين علّمونـا، وأخـصّ بالـذكر أسـتاذي محمـد العيـد رتيمـة، وأستاذي سالم علوي، وأستاذي محمد الحبّاس، وأستاذي أحمد حساني وأستاذي حسين بن زروق وكل الباقين مع الاحتفاظ بالرتب والألقاب، راجيا من الله لهم جزيل الثواب.

وشكرٌ عامٌ لكلّ من اتسعت لـه الصدور، وضاقت عن حملـه السطور، أوجّهـه إلـى كل شخص قدّم يد العون من قريب أو بعيد، سائلا من الله القدير أن يتقبّل من الجميع صالح الأعمال، والله لا يضيع أجر المحسنين.

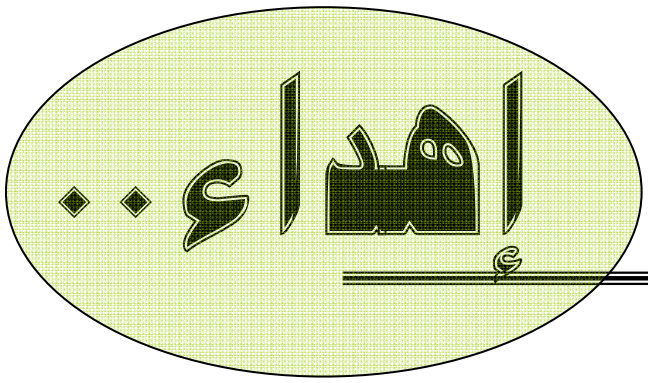

- **إلى روح أبي الطاهرة ، رحمه الله ، وغفر له ...**
- **إلى والدتي العزيزة ، أطال الله في عمرها، ومتّعها بالصحة والعافية ...**
- **إلى إخواني وأخواتي جميعا كل باسمه .....**
- **إلى أبناء إخواني وأخواتي وبناتهم كل باسمه...**
- **إلى جميع الأقارب والأصدقاء ...**
- **إلى طلاّب العلم أينما كانوا ...**

أهدي ثمرة هذا الجهد راجيا القبول من المولى (ﷻ).

مقدمـــة

لقد كان اللسان العربي ولا زال مهوى أفئدة الباحثين الذين ما برحوا ينقّرون في مسائله؛ بياناً لفصاحته واستخراجا لأسراره التي انطوى عليها، وقد اشتدّت هذه العلاقة توطّداً لمّا ارتبط بالقرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، فأصبح لزاما على من أراد أن يفهم الخطاب الربّاني أن يتوسّل ذلك بالتعمّق في فهم اللغة التي نزل بها، حتى يتسنّى له إدراك النكت البلاغية، وشذرات الإعجاز البيانية المودعة فيه، خاصة بعدما دبّ الوهنُ في جسم هذه اللغة التي يُتَوسّل بها هذا المقصد الشريف؛ بسبب انتشار اللحن نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية واختلاط الأمة العربية بغيرها من الأمم الأعجمية.

ولقد انبرى علماؤنا الأجلاء – رحمة الله عليهم أجمعين – إلى صون هذا اللسان العربي مما يصِمُه أو يعوقُ فهم القرآن الكريم على وجه من الوجوه التي تفسد معناه، فوضعوا علم النحو المستنبط من كلام العرب الفصحاء، وراحوا يتتبّعون البوادي جمعاً ودراسة وفق منهج علميّ صارمٍ يحفظ لهذه اللغة الشريفة قداسَتها، وينزّهها عن الزيغ والتبديل، فجمعوا ثروة لفظية كانت قوام معجمهم الذي به يفخرون، ومعين ثقافتهم التي امتازوا بها عن غيرهم من الشعوب.

ولقد كان العامل الديني حافزا مهمّاً في ظهور هذا المعجم العربي؛ إذ يحفظ لنا التاريخ أنّ أولَ من حمل راية طليعة المعجم هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (ﷺ) (69هـ) الذي كان يقصده الناس ليفسّر لهم المفرداتِ الغريبةَ في القرآن الكريم، ثم أعقبته مرحلة بلغ فيها المعجم غاية النضج، فصنّفت معجمات تتوافر على معايير الصناعة المعجمية في اللغة، من حيث ترتيبُ الأبواب والمداخل وطريقة بيانها والاستشهاد لها بما يوضّح موادّها.

وقد تصدّر هذه المرحلة العالم الفذّ واللغويّ النحرير الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) صاحب معجم (العين) الذي رتّبه على حسب مخارج الأصوات، وحاول من خلاله أن يحصر مفردات اللغة الممكنة، وقد اقتفت نهجه مجموعة من المعجمات، حتى جاء أبو نصر الجوهري (393هـ) صاحب (الصّحاح) الذي رتّبه على طريقة الأبواب والفصول، مجدّدا بذلك غير مقلّد.

وقد كان له أتباع ومريدون سلكوا نهجه هذا إلى أن جاءت مدرسة الترتيب الألفبائي يترأسها كلّ من معجم الجيم لأبي عمرو الشيباني (206هـ) ، ويليه أساس البلاغة للزمخشري (538هـ) والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العبّاس الفيّوميّ(770هـ) الذي يمثل أكبر شاهد

على أنّ الدافع الكبير لظهور المعجم هو خدمة هذه الشريعة الإسلامية الغرّاء؛ لأنّه ينتمي إلى المعجمات الفقهية المتخصّصة التي عنيت بشرح غريب ألفاظ الفقه في أحد المذاهب الفقهية المعروفة.

ولقد ألّف هذه المعجمات الفقهية المتخصّصة علماء برعوا في اللغة والفقه معاً، كما هو الشأنُ مع أبي العبّاس الفيّومي الذي برع في العربية، وكان من تلاميذ أبي حيّان الأندلسي (745هـ)، وبرّز في فقه الإمام الشّافعي (204هـ) حتى صنّف معجمه (المصباح المنير) شرحاً لغويّاً لما ورد من غريب ألفاظه.

والمتصفّح لمعجم الفيّومي سيُجابه بسِمَته اللغوية التي تجعله لمعجمات اللغة أقرب منه لمعجمات الفقه؛ ذلك أنّه أوسَع فيه من تصاريف الكلمة، واستطرد في ذكر المسائل النحوية والصرفية إلى درجة أنّه ختم معجمه بخاتمة نفيسة ضمّنها مسائل صرفية مهمّة لكل طالب علم، يحرص على تقويم ملكة اللسان العربي.

وقد استرعت اهتمامي هذه المباحث النحوية والصرفية، فعزمت على البحث والتنقير فيها على الوجه الذي تيسّر لي؛ لما تحمله من درر نفيسة، وإشارات وفوائد جليلة، مبيّنا للمنهج الذي سلكه الفيّومي في أثناء عرضه للمسائل النحوية والصرفية ضمن معجمه المصباح المنير، فكانت هناك أسباب شخصية لاختيار هذا النمط من الدراسة، وأخرى موضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **الرغبة في الجمع بين الدراسة المعجمية والنحوية الصرفية.**
2. **الالتفات إلى معجم المصباح المنير الذي يُعد من المعجمات المختصرة مثل : " مختار الصحاح " للرّازي التي نالت القَبول عند علمائنا، ولكن الكثير من طلبة العلم لا يعرفه.**
3. **الاطلاع على ما تضمّنه المعجم من مسائل نحوية وصرفية بغرض إثراء الملكة اللسانية بما يساعد على فهم هذه الشريعة الغرّاء.**
4. **معرفة المنهج الذي اتبعه الفيّوميّ في عرضه لتلك المسائل النحوية والصرفية في معجمه المصباح المنير، وإثارة الانتباه إلى جهوده في ذلك.**
5. **إثراء البحث العلمي اللغوي ببعث جهود علمائنا الأجلاء – رحمة الله عليهم – في تراثنا العربي، وتقديمه في ثوب جديد لأبنائهم من طلبة العلم.**
6. **إضافة لبنة في تاريخ البحث العلمي عسى أن تكون نافعة، ولو بشيء يسير.**

- إشكالية البحث :

يحاول هذا البحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، لعلّ أهمّها الإشكالية الرئيسة التالية:

- **ما المنهج الذي اتبعه الفيّومي في عرض المسائل النحوية والصرفية ضمن معجمه المصباح المنير؟**

وتنبثق عنها إشكاليات فرعية لها علاقة وطيدة بها تتمثل فيما يلي:

- **من الفيّومي صاحب المصباح ؟ ومن شُيُوخه ؟ وما مؤلفاته ؟ وهل نقل عنه أصحاب المعجمات الذين أتوا من بعده ؟**
- **هل كان الفيّوميّ مجردَ ناقل لآراء النحاة واللغويين ؟ وما طريقته في النقل ؟ وما مقدار التزامه بالدقة في النقل عنها؟ وهل كان يناقش ويحلل ويستنبط ويخالف ويرجح؟ وهل له آراء انفرد بها عن غيره ؟**
- **وهل خالف الفيّومي بقيّة المعاجم في المنهج والاصطلاح الذي أقام عليه معجمه في أثناء عرض المعلومات اللغوية ؟**
- **وهل تأثّر الفيّومي بإحدى المدرستين البصريّة أو الكوفيّة في أثناء عرضه للمسائل النحوية والصرفية فكان ينتصر لها ؟**

- منهج البحث :

وستكون الإجابة عن هذه التساؤلات وفق منهج متكامل يضمّ جملةً من المناهج المعتمدة في مثل هذه البحوث؛ يقوم أساسا على الوصف والتحليل بمساعدة المنهج التاريخي المقارن؛ فقد كان استخدامي للمنهج التاريخي عند الوقوف على بعض الظواهر اللغوية من حيث نشأتُها ومعرفة آراء العلماء المتقدّمين فيها، وأمّا المنهجان الوصفيّ والتحليليّ ، فقد كان عليهما اعتمادي الكبير في وصف الظاهرة المدروسة، وتحليل أقوال أئمة اللغة حولها، وبين الفينة والأخرى أركن للمنهج المقارن بغرض مقارنة آراء الفيّومي اللغوية مع من سبقه من أئمة اللغة.

- الدراسات السابقة :

إنّ الأبحاث والدراسات التي تناولت منهج الفيّومي في عرض المسائل النحوية والصرفية ضمن معجمه المصباح المنير تكاد تكون نادرةً جدّاً أو منعدمة، خاصّة التي تتناول بيان منهجه

وطريقته في الدراسة، ومن ذلك رسالتان للماجستر بكليّة الآداب بجامعة بغداد لم أقف عليهما شخصيّاً؛ ولكن أشار إليهما صاحب كتاب: " البحث الدلالي في المعجمات الفقهية " دلدار غفور حمد أمين ، وهما :

1 – الفيّومي ومعجمه المصباح المنير، ناجي ناصر حسن، رسالة ماجستر، كليّة الآداب، جامعة البصرة 1989م.

2 – المسائل اللغويّة والصرفيّة في المصباح المنير للفيّومي، حميد عبد الحمزة عبيد الفتلي، رسالة ماجستر، كليّة الآداب، جامعة بغداد، 1996م.

ويضاف إليهما مقال على شبكة الأنترنت للشيخ أبي مالك العوضي بعنوان: " نظرات في اصطلاح صاحب المصباح " .

وأما عن البحوث التي تعرّضت لدراسة منهجه في المعجم بشكل عام، باعتباره معجماً فقهيّاً فنجد البحث الذي تقدّم به الأستاذ (سناني سناني) تحت عنوان: (معاجم المصطلحات الفقهية " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير أنموذجا " دراسة لغوية تحليلية)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، في اللغة والدراسات القرآنية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009م.

والذي شعرتُ من خلال عنوانه في بداية الأمر أنه قد حاز قصب السبق في ما كنت أبيّت له، وأنّ بحثي لن يكون إلا صدىً وترديداً لما توصّل إليه، ولكنّي لما اطّلعت على الدراسة لم أجد ذلك؛ حيث إنّ نصيب الدراسة الذي خصّص لمنهج الفيّومي في عرض مسائله النحوية والصرفية كان نزراً قليلاً لا يتعدّى ثلاثَ صفحاتٍ؛ كما أنّه جاء عرضاً في سياق دراسته اللغوية التحليلية الشاملة لجميع ما تضمّنه المعجم، ولا يمكنّني أن أنكر رغم ذلك أنّ هذا البحث قد شكّل أحد روافد الدراسة لديّ، لأتمّ ما كان قد بدأه، دراسةً وتحليلاً وبياناً لمنهج الفيّومي في عرضه لهذه المسائل.

" **وهْو بِسَبقٍ حائز تَفْضِيلا مُسْتَوجِبٌ ثَنائِيَّ الجَمِيلا** " . ([1])

- بنية البحث :

يتكوّن هذا البحث من مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة؛ حيث أشرت في المقدمة إلى الإشكالية المدروسة والمنهج والمتبع في دراستها والدراسات السابقة مع إعطاء نظرة

[1] – البيت من مقدّمة ألفية ابن مالك، في بيان فضل السبق لابن معطي في ألفيته والاعتراف له بذلك. ينظر ابن مالك، ألفيّة ابن مالك، دار المستقبل، القاهرة، ط 1، 2005م، ص06

شاملة حول محتواه.

أما **المدخل التمهيدي** فقد خصّصته للحديث عن مصطلحات البحث ومفاهيمه الأساسية، بياناً لها من حيث اللغة والاصطلاح والتعريف بها بما تيسّر، وقد شملت هذه المفاهيم كلّاً من مصطلح " **المنهج** " ، و" **النحو**" ، و" **الصرف** " ، و" **المعجم** "، وحاولت أن أقف عند كل واحد من حيث نشأتُه وطبيعته وأقسامه التي ينطوي عليها بما يتّصل بموضوع بحثي الرئيس، ويعطي فكرة ممهّدةً للقارئ قبل دخوله إلى صلب الدراسة، مُزيلاً لأي غموض يكتنفها ، أو لبس يحول دون الهدف المنشود منها.

وأمّا **الفصل الأوّل** فقد كان بعنوان: " **الفيّومي ومعجمه المصباح المنير**" ضمن ثلاثة مباحث؛ إذ خصّص المبحث الأول للتعريف بالفيّومي صاحب المصباح المنير ، وذكر نشأته ومؤلفاته وشيوخه ورحلاته ووفاته، ثم أعقبه المبحث الثاني الذي تطرّقت فيه للحديث عن معجم المصباح المنير ومكانته بين المعجمات العربية، تعريفاً به ومراحل تأليفه والمدرسة المعجمية التي ينتمي إليها، ليختم الفصل بالمبحث الثالث الذي تعرّض إلى ذكر منهج الفيّومي واصطلاحه الخاص به في هذا المعجم ، وبيان أهم الأمور التي تضمّنها.

وفيما يخصّ **الفصل الثاني** فقد كان بعنوان : منهج الفيّومي في عرض المسائل النحوية ضمن معجمه؛ وهو الجانب التطبيقي الأول في المعجم بما يتعلق بالجانب النحوي، وفيه تم إحصاء جميع المسائل النحوية الواردة فيه، ودراستها وتحليلها للوصول إلى الطريقة التي انتهجها صاحب (المصباح) في عرضها؛ حيث حاولت أن أجمع ما اتّفق منها تحت مباحث تحمل عنوانا واحداً ، وما تعذّر منها جعلته في مبحث مستقلّ، وقد عرضت النتائج الخاصة بهذا الفصل في جداول، ومثّلت لها بيانيّا وباستخدام الأعمدة والدائرة النسبية.

كما كان **الفصل الثالث** تطبيقاً في الجانب الصرفيّ بعنوان: منهج الفيّومي في عرض المسائل الصرفية ضمن معجمه المصباح المنير، واتبعت فيه الطريقة نفسها التي اتبعتها في الفصل الثاني، من إحصاء ودراسة وتحليل وعرض للنتائج.

وأمّا **الخاتمة** فقد جعلتها جامعة لجميع النتائج المتوصّل إليها في هذه الدراسة، دون أن أغفل التوصيّات التي اقترحتها للباحثين من بعدي.

كما أنّي حرَصت على تخريج الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، والأشعار والأمثال التي صادفتني في البحث من مظانّها التي يرجَع إليها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، ثم إنّه من نافلة القولِ الإشارة إلى ما اعترضني من **صعوبات**، خاصّة وأنّ البحث في اللغة مرهقٌ ومُضْنٍ لا سيّما عندما يتعلق الأمر **بالرجوع إلى مصنّفات المتقدّمين**، وأئمة الصناعة اللغوية المتقنين **ومحاولة**

حمل أقوالهم على الوجه الذي ارتضوه دون تحريف أو تزييف.

وأقدّم اعتذاري بين يديّ كل قاريء لهذا البحث، مما وقع فيه من خلل حيث ينبغي الكمال، أو تقصير حيث يجب التطويل، أو سهو حيث يلزم الانتباه، إو إيجاز حيث يطلب الإطناب ... أو إطناب حيث يرجى الإيجاز... ، راجياً أن تُغمَر سيّئاته في بحر حسناتِه، فلله العصمة ولرسوله، ولملائكته، أمّا نحن فبشر مخلوق غير معصوم، فإن كان في مجهودنا ما يرضي فذاك من الله مِنّة وعطاء، وإن كان غير ذلك فلله الحمد في الأولى وفي الآخرة ، مع رجاء إقالة العثرات، وبسط الإكرامات، ونيل الإجازات.

وفي الأخير... لا يفوتني تقديم الشكر لكل من مدّ يد العونِ من قريب أو بعيد خاصة أساتذتي الأفاضل الذين صرفوا بياض نهارهم وسواد ليلهم من أجل إنارة الدربِ لنا، وأخصّ بالذكر منهم أستاذي الدكتور/ ابن حُوَيلي مِيدْني، الذي خفض لنا جناح الرحمة، فلم يبخل علينا بنصحه وتوجيهه، راجيا من الله القدير أن يجزل لهم الثواب وأن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وخادماً لهذا اللسان العربي المبين.

عمر بوشنة

أولف (أدرار) في : 16 / صفر / 1436هـ.

الموافق لـ 08 /12/ 2014 م.

المدخل التمهيدي

مفاهيم ومصطلحات :

- **أولا / المنهـــج .**
- **ثانيا / النحو .**
- **ثالثا / الصرف .**
- **ربعا / المعجم .**

أولا / المنهج :

1 - مفهوم المنهج :

1/1 - في اللغة :

جاء في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ) : [نهج] طريق نَهْجٌ : بيّن واضح، ومنهج الطريق : وضحه. والمنهاج : كالمنهج . وفي التنزيل : ﴿ **لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾. ([1]) وأنهج الطريقُ : وضح واستبانَ وصار نهجاً واضحا، والمنهاج الطريق الواضح. ([2]) وظاهر الكلام الذي نقله ابن منظور(ت711هـ) يدلّ على أن المنهج والمنهاج شيءٌ واحد، ومعناه الطريق الواضح البيّن .

وهذا المعنى نفسه نجده عند الفيومي (ت 770هـ) حيث يقول : " النهج مثل فلْس الطريق الواضح والمنهج والمنهاج مثله، ونَهَج الطريق ينهَج بفتحتين نهوجا وضح واستبان " . ([3]) وعند صاحب مختار الصحاح الذي لا يبعد كثيرا عن الفيومي في طريقة تحديده إذ يقول: " النّهج بوزن الفلس والمنهج بوزن المذهب والمنهاج: الطريق الواضح، ونهج الطريق : أبانه وأوضحه" . ([4])

وفي القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت817هـ): " النّهج الطريق الواضح ، كالمنهج والمنهاج ". ([5]) وهذا ما يجعلنا نستنتج أن المعجمات الآنفة الذكر تتفق كلّها على أن المنهج والمنهاج شيء واحد؛ يدلّ على الطريق البيّن الواضح الذي لا غموض فيه، ولعلّ إطلاقَ النّهج على الطريق لا زال مستخدما في عصرنا؛ حيث يطلق على أسماء بعض الشوارع في وسط مدينة الجزائر، كقولك : " نهج ديدوش مراد " وغيرها من الأسماء. كما أنه لصيق بصفة الوضوح والظهور والجلاء دوما .

ومما يدلّ على أن العرب كانت تستخدم المنهاج والمنهج بمعنى واحد ما استشهد به حَبر الأمة عبد الله بن عبّاس (ت68هـ) ، وهو يجيب عن أسئلة نافع بن الأزرق حين سأله عن قول الله (ﷻ): ﴿ **شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾. فأجابه أن الشرعة تعني الدّين والمنهاج الطريق واستشهد ببيت أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب الذي يقول فيه :

---

[1] – سورة المائدة، الآية 48

[2] – ينظر ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة،(د.ط)،2003م، مج 8، ص714

[3] – الفيّومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، مؤسسة المختار للنشروالتوزيع، القاهرة، ط1، 2008،ص381

[4] – الرّازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، (د.ط) ،2008م ، ص322

[5] – الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج1،ص258

لَقَدْ نَطَقَ المأمونُ بالصّدْقِ والهُدَى وبيّنَ للإسْلاَم دِينا وَمَنْهَجا . ([1])

حيث نلاحظ أن البيت قد ذكرت فيه كلمة المنهج وهو بصدد تفسير كلمة المنهاج .

2/1 – في الاصطلاح :

يتعدّد مفهوم المنهج بحسب المجال الذي يتناوله بالدراسة؛ إذ نجد محمد مصطفى حلمي في تقديمه لكتاب الفيلسوف (ديكارت) يتحدّث عن منهج القدامى وارتباطه بالعقائد أكثر من ارتباطه بالفلسفة حتى يكون منهجا حقيقيّا فيقول : " هذه الفلسفات لم تكن إذن فلسفات بالمعنى الفلسفي الدقيق، بقدر ما كانت ألوانا من الحكمة، وضروبا من المبادئ والقواعد، مما كان يتّصل من قريب، أو من بعيد بالدين والعقائد، ويرمي إلى تصفية النفوس من الناحية الروحية، وإلى تنقية القلوب من الناحية الخلقية، أكثر مما يرمي إلى ترقية العقول من الناحية النظرية وإعمال هذه العقول إعمالا منهجيّا منظّما، ومؤدّيا إلى نتائج إن لم تكن يقينية كل اليقين، فلا أقلّ من أن تكون قريبة من هذا اليقين " . ([2])

وهو بهذا يرى ما بنيَ عليه المنهج عند القدامى غير كافٍ، حيث يشترط فيه شرطين هما: أن يكون منبعه من العقل ، وأن يكون منظما حتى يؤديَ إلى نتائج يقينية، أو قريبة من ذلك .

أمّا عند أصحاب المنطق الذين جعلوه القسم الرابع من أقسامه فإنه يعني: " فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين ". ([3])

ومن خلال هذا المفهوم يتّضح أن هناك منهجين؛ أحدهما يكتشف المعرفة ، والثاني يقدّمها عن طريق التأليف ، وعرضها للناس حتى ينتفعوا بها، وهو متعلقٌ بالأفكار شاملٌ لها.

" ولكنّ المنهج كما نريده هنا لا يطلق بهذا المعنى العام، بل يجب قصره على الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية. وتبعا لاختلاف هذه العلوم تختلف المناهج، ولكنها يمكن أن تُردَّ إلى منهجين هما الاستدلال والتجريب، يضاف إليهما منهج ثالث خاص بالعلوم الأخلاقية ، أو التاريخية هو منهج الاسترداد ". ([4])

---

[1] – ينظرحمدي الشيخ، تفسير غريب القرآن بالشعر العربي، دار اليقين، المنصورة، ط1، 2006م، ص68

[2] – ديكارت،مقال عن المنهج، تر. محمود محمد الخضيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3/ 985م،ص6

[3] – عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص 4

[4] – عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 6 . 7

يمكننا الآن أن نقول إنّنا أمام مفهوم يتحدّد وفق طبيعة الدراسة، ويتّسم بالعلمية.

والمناهج تتعدّد منها: مناهج البحث، ومناهج التفكير، ومناهج العلوم سواء طبيعية وتجريبية أم إنسانية، وهذه أنواع المناهج باعتبار أنواع النشاط التي ينسب إليها، أما باعتبار الطريقة التي يتم بها هذا النّشاط فلدينا: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج التركيبي، والمنهج المقارن، والمنهج الكمّي، والمنهج الوصفي، والمنهج التاريخي . ([1])

وإذا كانت المناهج تتعدّد هذا التعدّد كلّه، فإنّ ما يهمّنا الآن هو النوع الأول والمعروف بمناهج البحث؛ لأنّ علاقة المنهج بالبحث هي علاقة حميمية، فنتائج أي بحث متعلقة بالمنهج المتبع فيه .

2 - أهمية المنهج :

" مما لا شكّ فيه أنّنا أمام أهمية بالغة للمنهج في نمو العلم وتطوره، فليس هناك تفكير علمي، أو بحث علميّ دونما منهج، فلقد قيل: بأنّ العلم ما هو إلا منهج في التفكير بغضّ النظر عن الموضوع الذي ندرسه بذلك المنهج، وبهذا يكون المنهج حدّا فاصلا، أو معيارا دقيقا للتمييز بين العلم واللاعلم " . ([2])

وبهذا يصبح الباحث مزوّدا بأدوات البحث العلمي، وتتضح عنده الرؤية العلمية من خلال اطّلاعه على المناهج المختلفة التي تهدف إلى ما يلي :

1 - مساعدة الباحث على تنمية قدراته على فهم البحوث، والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها البحث العلمي.

2 - تزويد الدارس بالخبرات التي تمكّنه من القراءة التحليلية الناقدة وللبحوث، وتقييمها والحكم عليها.

3 - اتّساع أفق التفكير ، وتحرير العقل من الركود والجمود بالاطلاع على آراء الآخرين، وحب الاستطلاع ، والرغبة المستمرة في التعلّم . ([3])

---

[1] - ينظر مفرح بن سليمان القوسي، المنهج السلفي، دار الفضيلة، الريّاض، ط1، 2002م، ص26

[2] - شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، منهج البحث الأدبي واللغوي، دار الهدى، الجزائر، (د.ط)،2010م، ص56

[3] - ينظر موفق بن عبد الله بن عبد القادر، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، دار التوحيد للنّشر، الرياض، ط1، 2011م، ص16 -17

3 - طبيعة المنهج :

" وأوّل ما يلفت النظر في طبيعة المنهج العلمي، أنّه لا يتخلّى عن الخطوات السابقة التي قطعها التفكير العلمي، واستخدم فيها مناهج مختلفة، فعلى الرغم مما وجّه إلى منطق أرسطو من نقد على يد العلماء المسلمين أولا، ثمّ علماء المناهج في عصر النّهضة الأوربيّة وما تلاها، فإنه يبقى مفيدا إلى حدّ ما في مجاله من القياس، وأنّه يمكن أن يستفيد منه الباحث في العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية في مراحل معينة من البحث ". ([1])

وهذا يعني أن المنهج لا يتجاوز الدراسات السابقة في دراسته بل ينطلق منها؛ علما منه بأن المعرفة ذات طبيعة تراكمية، فقد يجد فيما سبقه ما يناسبه كما أنه يستفيد من الأخطاء التي وقع فيها السابقون.

ولكي يؤتي المنهج ثماره المرجوة، ويؤدي إلى النتائج المرضيّة، والحقائق المقبولة التي تكون محل اتّفاق بين كل من ينظر فيها، فإنّه ينبغي أن يقوم على أساسين اثنين هما: **الموضوعية** ، **والعموميّة** (الشمولية)؛ فالموضوعية تعني دراسة الظاهرة كما هي دون تدخّل الباحث فيها بميولاته ورغباته، أما الشمولية فالمقصود بها استغراق جميع أجزاء المادة المدروسة دون إغفال بعضها حتى يتوصّل إلى نتائج علمية موضوعية بعيداً عن الانطباعات الذاتية . ([2])

4 - مفهوم المنهج بالنسبة للدراسات اللغوية :

إنّ الدراسات اللغوية بوصفها تتناول مجموعة من المعارف والخبرات الإنسانية هي علم شأنها شأن سائر العلوم الأخرى، وبما أنّه ليس هناك علم بلا منهج فإنّ لعلم اللغة منهجا علميّا واضحا يدرس اللغة في ضوئه لذاتها، ويولي هذا العلم في منهجه دراسة اللغة في مستوياتها: الصوتية، والصرفية والنحوية عنايته الخاصة، كونها مجموعة أصول، وقوانين ذات أنظمة متعددة ([3]) .

ويؤكّد تمّام حسّان في كتابه " مناهج البحث في اللغة " على ضرورة التجديد في منهج دراسة اللغة العربية؛ إذ إنّ أغلب الانتقادات الموجّهة إليها من تعقيد وصعوبة مردّها إلى طبيعة المنهج الذي يفتقر إلى التجديد، ويرى أن ذلك يعود لسببين رئيسين هما :

---

[1] - شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، منهج البحث الأدبي واللغوي، المرجع السابق، ص57

[2] - ينظر شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، المرجع السابق نفسه، ص158 -159 -162

[3] - ينظر نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط1، 1996م، ص21

1 - الاعتقاد بأن الأوائل ما تركوا للأواخر شيئا يضيفونه .

2 - ضيق النّظرة إلى اللغة العربية وربطها بالقرآن الكريم فقط . ([1])

" وتبدو الحاجة ملحة في أيّامنا هذه إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه، إرضاء للروح العلمية الخالصة من جهة، وتوفيرا لجهود عشّاق اللغة من جهة أخرى". ([2])

وهذه دعوة صريحة من تمام حسان إلى تخليص اللغة في دراستها مما هو خارج عنها، وتجريد دراستها من الذاتية والأهواء والعواطف بما يكفل لها طابعها العلمي البحت.

وإذا ما أردنا معرفة المناهج التي يمكن الإفادة منها في البحث اللغوي، كان علينا أن نعرف الأغراض التي يجري البحث في اللغة من أجل تحقيقها؛ لأنّنا إذا كنا نريد دراسة اللغة بغرض وصفها وتقعيدها ليتعلمها الأبناء، فإننا سنستخدم المنهج الوصفي، وإذا كنّا نريد أن نتعقب مسيرتها وتاريخ نموها وتطورها، فإننا سنستخدم منهج الاسترداد التاريخي، وإذا كنا ستبحث عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين أخواتها المنحدرات من أصل واحد ، فإننا سنعمد للمنهج المقارن، أما إذا كان ذلك بينها وبين لغة أخرى أجنبية عنها ، فإننا في حاجة إلى منهج تقابلي . ([3])

5 - المناهج الممكنة في البحث اللغوي :

1/1/5 - المنهج الوصفي :

" يعنى بدراسة الاستعمال اللغوي في عمومه عند شخص بعينه ومكان بعينه، أو هو المنهج الذي يقوم على تقرير ما هو واقع، أو تفسيره تفسيرا لا يخرج به عن نطاق اللغة، فهو إذن إما تقريري أو تحليلي" . ([4])

ونلاحظ في هذا التعريف أنه لم يشر إلى زمن الدراسة، بل ركّز على الوظيفة التي هي وصف الظاهرة اللغوية في ذاتها، " ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضروريا أن تكون في الزمن الحاضر" . ([5])

---

[1] - ينظر تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1990م، ص4

[2] - تمّام حسّان، المرجع نفسه، ص5

[3] - ينظر شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، منهج البحث الأدبي واللغوي، مرجع سابق، ص187

[4] - شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، المرجع نفسه، ص193

[5] - علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م ، ص11

وهذا الوصف يشمل اللغة، سواء في جميع مستوياتها أم في بعضها فقط .

" ويعدّ المنهج الوصفي في دراسته للغة من أكثر المناهج اللغوية اتساعا " ([1]) ؛ وليس ذلك بدعا ما دامت تعدّ أحد الأنشطة الاجتماعية، وكل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فكذلك اللغة إذا أريد لدراستها أن تكون جدّية ومنتجة، فيجب أن تدرس عن طريق الملاحظة والوصف. ([2])

ولقد كان المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية موجودا عند علمائنا القدامى. قال تمام حسّان: " إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع اللغة ورواياتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم ". ([3])

إذن الدراسات الغربية حديثة عهد بالمنهج الوصفي مقارنة بالعرب، والهنود الذين كانوا سبّاقين إليه من خلال تطبيقهم له على لغتهم، وإن كان ذلك عفويّا وتلقائيا.

ولعلّ الأسس الحقيقية لهذا المنهج في الغرب إنّما ترجع إلى فكر العرب ونظريّات المسلمين وإسهاماتهم الكبرى في بناء هذا الصرح الشامخ في الحضارة اللغوية الإنسانية . ([4])

2/1/5 – أسس وسمات المنهج الوصفي:

إنّ للمنهج الوصفي أُسُساً وسماتٍ نوجزها فيما يلي :

1. دراسة اللغة دراسة علمية، بذاتها ولذاتها.
2. دراسة لغة معينة في زمان ومكان محدّدين.
3. الفصل بين المظهر الاجتماعي للغة ، والمظهر الفردي لها.
4. الاعتماد على الاستقراء في الوصول إلى النتائج.
5. الحرص على الموضوعية فيما يتوصل إليه من نتائج ، دون تكريس للذّاتية، أو الأحكام المسبقة . ([5])

---

[1] – نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص34

[2] – تمام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000 م، ص23

[3] – المرجع نفسه، ص28

[4] – نوزاد حسن أحمد، مرجع سابق، ص35

[5] – لمزيد من التفاصيل ينظر نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص28 ـ 29 وشلتاغ عبّود ومحمد الرديني، منهج البحث الأدبي واللغوي، مرجع سابق، ص198 – 199 – 200

ولا نغفل في حديثنا عن المناهج الممكنة لدراسة اللغة، المنهجَ المعياري ، وهو بخلاف المنهج الوصفي؛ " فهو ينأى عن وصف اللغة المستعملة فعلا، ويلجأ إلى اختراع الأمثلة اللغوية، لاستنتاج ضوابط لغوية محدّدة ". ([1])

فهو بذلك يقوم بإصدار أحكام على اللغة، مبنية على مدى احترام الضوابط والقوانين المعيارية المستنبطة .

2/5 - **المنهج التاريخي**:

" هو المنهج الذي يتتبع تطور اللغة وتغيرها على مرّ الزمن، فيدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان، وفي كل اللغات ". ([2]) أي أنه يقتفي مسيرة اللغة عبر محور الزمان ليقف على أهم التغييرات الطارئة عليه في جميع مستوياتها، محاولا إعطاء تفسير لذلك، فمثلا في اللغة العربية يدرس المستوى المعجمي من حيث حياةُ وموتُ بعض الألفاظ في الاستعمال .

/3/5 - **المنهج التقابلي :** ([3])

" وهو المنهج الذي يقارب بين لغتين فأكثر، لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وذلك لاكتشاف الصعوبات التي قد تصادف متعلّم اللغة، ويستعمل هذا المنهج في تعليم اللغات " .([4])

ويكون هذا المنهج بين لغتين مختلفتين في النّظام اللغوي ولا تمتّ بينهما أي صلة، أمَّا إذا كانت الدراسة تشمل لغتين من فصيلة واحدة ، فإنَّنا نسمي ذلك مقارنة .

ومن خلال التعريف السابق نستنتج أنَّ المنهج التقابلي يهدف إلى تيسير تعليم لغة أجنبية لمن لا يعرفها ...

- والمقصود بالمنهج في بحثنا هذا هو معناه العام الذي يقصد به الطريقة المتبعة في دراسة ما ، والموصلة إلى نتيجة.

---

[1] - نوزاد حسن أحمد، المرجع السابق، ص30 .

[2] - شلتاغ عبّود ومحمد الرديني، المرجع السابق، ص201 .

[3] - وهو أحدث مناهج البحث في اللغة، نشأ بعد الحرب العالمية الثانية.

[4] - المرجع نفسه، ص204 .

ثانيا / النحو :

1 - مفهوم النحو :

1/1 - في اللغة :

تكاد تُجْمِع معجمات اللغة العربية على أن النّحو هو القصد والطريق؛ حيث جاء في اللّسان عند ابن منظور(ت711هـ): " والنّحو: القصدُ والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نَحَاهُ يَنْحُوهُ وَيَنْحَاهُ نَحْواً وانْتَحَاهُ، ونَحْوُ العربية منه " . ([1])

والمعنى نفسه عند صاحب مختار الصّحاح ، وعند" المجد" في قاموسه المحيط ([2]) ، وينفرد الفيّومي بمعنى واحد وهو القصد إذ يقول: " (نحوت) نحو الشيء من باب قتل قصدتُ فالنّحو القصد، ومنه النّحو لأنّ المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب إفرادا وتركيبا ". ([3])

ومن كلام الفيّومي السابق نجده قد أتى بمعنى النحو في الاصطلاح إلى جانب المعنى اللغوي ، وإن كان هذا المعنى مقصورا على المستوى الإفرادي والتركيبي فقط.

ولقد اقتصرنا على ذكر معنى واحدٍ من المعاني اللغوية لمصطلح " النحو" ؛ لعلاقته بالمعنى الاصطلاحي، وكونه أظهر المعاني وأكثرها تداولا، فقد " جاء في اللغة لمعان خمسة [هي] : **القصد**، يقال : نحوت أي قصدت قصدك ، و**المثل**، نحو: مررت برجل نحوِك أي مثلك، و**الجهة**، نحو: توجهت نحو البيت أي جهة البيت. و**المقدار**، نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف، و**القسم**، نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام". ([4]) وهناك من أربَاها إلى أكثر([*]) من ذلك.

---

[1] - ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، ص 488

[2] - ينظر الرّازي، مختار الصحاح، مرجع سابق، ص350. والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص 446

[3] - الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ص 361

[4] - جاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، 2011م، ج1، ص30

[*] - لقد ذكر الخضري في (حاشيته) على شرح ابن عقيل للألفية، أنّ للنّحو ستّةَ معانٍ لغوية مضيفا معنى : (البعض) ، كأكلتُ نحو السمكة أي بعضها . كما ذكر أن الدّاودي عدّها سبعةً، مضيفا معنى (التحريف) حين نظمها في قوله:

للنّحو **سَبْعُ** معانٍ قد أتت لغةً ... جمَعْتُها ضمنَ بيتٍ مفردٍ كمُلا

قصْد ومثلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ ... نوعٌ وبعضٌ وحرفٌ فاحْفَظِ المثَلا.

ولعلّ الصواب من جهة اللغة أن يقول: سبعة معانٍ (بالتاء)، ولكنّ الوزن لا يستقيم له بذلك. (ينظر للبيتين في حاشية الخضري، دار الفكر، (د،ط)، ص10) .

1/2 - في الاصطلاح :

تجدر الإشارة قبل تعريف النحو في الاصطلاح إلى أنه لم يصطلح المتقدّمون على ما نسمّيه نحوا بالنحو؛ بل كان يسمى عندهم بعلم العربية، وذلك ما تشهد له نصوص كثيرة سأورد منها نصّين أوّلهما لسيبويه (ت180هـ) يقول: " هذا بابُ علمِ ما الكلم من العربية ". ([1])

والثاني للمبرّد (ت285هـ) نقله الزّبيدي في طبقاته أنه قال: " أوّل من وضع العربية ونقّط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو" . ([2])

ثم بدأ يظهر مصطلح النحو مرادفا لعلم العربية شيئا فشيئا، ويدلّ على ذلك استعمال الزُّبيدي (ت379هـ) نفسه لمصطلح النحو في طبقاته وغيره من علماء اللغة.

غير أنّ هناك من يرى أن مصطلح (النحو) قد استعمله المتقدّمون خاصة في القرن الثاني الهجري عند الخليل بن أحمد (ت175هـ) ، ويونس بن حبيب (ت182هـ) ، مثلما أورد ذلك فتحي عبد الفتاح الدجيني في كتابه " أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي" . ([3])

وقد تعقّبه في ذلك عوض حمد القوزي في كتابه " المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري" الذي يرى أنه ظهر قبل ذلك عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) ، ويستدل على ما ذهب إليه بنصوص. ([4])

ولكنّ الرأي الذي يطمئن إليه القلب هو الرأي الأول؛ لوصول مؤلفات عديدة إلينا تحمل مصطلح العربية دون النحو، وهذا ما يضعف الرأي الثاني لعدم وصول أي كتاب من عند المتقدمين يحمل مصطلح النحو إلى غاية القرن الرابع الهجري.

لقد كان ابن السّرّاج (ت316هـ) سبّاقا إلى تعريف (النحو) حين قال: " النّحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمّون فيه استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ". وظاهر كلام ابن السرّاج يبيّن لنا الغاية التي وضع من أجلها النحو، لا حقيقة النحو في حدّ ذاته وهو ما يجعله تعريفا ناقصا.

---

[1] - سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط3/ 1988م، ج1، ص12

[2] - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،القاهرة، ط2، (د.ت)، ص21

[3] - ينظر فتحي عبد الفتاح الدجيني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م، ص22 ـ 23

[4] - ينظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط1/ 1981م، ص20 - 21

أمّا تعريف النحو عند ابن جني (ت392هـ) في كتابه الخصائص فهو" انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها ". ([1])

ويبدو أنّ هذا التعريف قد نال القبول فأصبح كثير التداول ([*]) ؛ لأنّ ابن جنّي (ت392هـ) قد أشار فيه إلى الإعراب الذي هو تغير أواخر الكلم بحسب العوامل الداخلة عليه ، وهذا ما يدرسه علم النحو وأشار أيضا إلى علم التصريف الذي يعنى بدراسة التغييرات الطارئة على بنية الكلمة .كما أنّه حدّد الغاية منه وهي الإجادة في الكلام على سنن العرب؛ ليلحق بهم وإن لم يكن منهم وهنا إشارة خفية إلى أن الفصاحة ليست مرتبطة بالجنس العربي، بقدر ما هي مرتبطة بإجادة اللسان العربي والتمكن منه، وقد حفظت لنا كتب التاريخ أسماء أعلام كانوا فصحاء وليسوا بعرب .

أما عند ابن عصفور(ت669هـ) في كتابه المقرّب: " النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبيين أحكامها " . ([2])

وفي هذا التعريف يصرّح ابن عصفور(ت669هـ) بلفظ " علم " ، الذي بواسطته أصبح مستغرقا في جنس العلوم المختلفة، كما يحدّد مصدره وهو كلام العرب .

وتظهر سمة الشمولية في هذا التعريف عند استخدامه لكلمة مقاييس التي يعني بها قواعد النحو والصرف معا. ([3]) كما أنه لم يحدّد أجزاءَه من حيث الإفرادُ والتركيبُ.

ويظهر من التعريفات السابقة أنها لم تقدّم لنا حدّا خاصّا بالنّحو فقط، بل كانت شاملة للنحو والصرف معا، وهذا ما يوجب علينا أن نورد تعريف الفاكهي (ت971هـ) المذكور في كتابه " شرح كتاب الحدود في النحو" إذ يقول : " فحدّه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناءً ". ([4])

فقوله علم بأصول يشير إلى معرفة المقدمات (الأبواب) الكبرى لهذا العلم مثل : الكلمة

---

[1] – ابن جنّي، الخصائص، تح. محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2/ 2010م، ص68

[*] – استخدمه ابن منظور في (لسانه) ينظر ص488 ، والسّيوطي في (الاقتراح) ينظر ص20

[2] – ابن عصفور، المقرّب، تح. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1972م، ج1، ص45

[3] – لمزيد من الشرح ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ص29 ـ 30

[4] – الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م، ص52

والكلم والإعراب والبناء والنكرة والمعارف. وأما قوله يعرف بها أحوال الكلم فيعني ما يطرأ على الكلمات في التركيب من كيفيّات تقديما أو تأخيرا ، ومن حيث البناءُ والإعرابُ . ([1])

وهذا التعريف يكاد يكون أقرب إلى تمييز النحو عن الصرف؛ إذ كان شائعا عطف الصرف على النحو ، وما ذلك منهم إلا عطف الخاص على العام.

" **وموضوع هذا العلم:** الكلمات العربية لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية . **وفائدتُه:** الاحتراز عن الخطأ في اللسان. و**غايتُه:** الاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة، ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض، و**استمداده** : من كلام العرب. و**مسائله:** المطالب التي يبرهن عليها فيه، كعلمنا أن الفاعل مرفوع ". ([2])

وتجدر الإشارة إلى أن الغرض والغاية من هذا العلم لا تقتصر على صون اللسان من الوقوع في الخطأ فقط، بل هناك غاية أسمى وأنبل، وهي الاستعانة على فهم أحكام الشريعة، ولذلك عدّه ابن خلدون (ت808هـ) من علوم الآلة التي يتوقف فهم غيرها على فهمها إذ يقول: " ثم بعد ذلك يتعيّن النظر في دلالة الألفاظ؛ وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق، يتوقّف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة، والقوانين اللسانية في ذلك هي علوم النحو والتصريف والبيان.

وحين كان الكلام ملكة لأهله لم تكن هذه علومًا ولا قوانينَ، ولم يكن الفقه يحتاج إليها، لأنها جِبِلة ومَلَكَة. فلما فسدت الملكَة في لسان العرب، قيّدها الجهابذة المتجرّدون لذلك، بنقل صحيح ومقاييس مستنبطة صحيحة، وصارت علوما يحتاج إليها الفقيه في معرفة أحكام الله تعالى". ([3])

2 - نشأة النحو :

لم يكن الناس في حاجة إلى وضع علم (النحو) لما كانت الملكة اللسانية مستقرّة في موضعها، مثلما تقدّم معنا في كلام ابن خلدون (ت808هـ)، غير أن فسادها هو الذي استدعى التصدّي لظاهرة اللحن الذي تفشّى حتى بلغ أصحاب الطبقة الرفيعة ، وأشراف الناس في ذلك الوقت. ([4])

---

[1] – ينظر الفاكهي، المرجع السابق، ص 53

[2] – المرجع نفسه ، ص55

[3] – ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1، 2004م، ص475

[4] – ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (د.ط)، 1994م، ص13

وإذا أردنا أن نُجمل أسبابَ وضع (النحو) باختصار فإنَّ ذلك يعود إلى أمرين رئيسين هما:

1 – الباعث الديني والحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما.

2 – الاختلاط بالأمم الأخرى غير العربية التي كانت تحتفظ ألسنتهم بكثير من عاداتها اللغوية، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فسح للحن وشيوعه. ([1])

غير أن إبراهيم السامرائي لا يعدّ اللحن سببا وجيها لنشأة النحو؛ لأنّه لو كان كذلك لكان لنا نحو يسير يعين على إزالة العيب وسدّ الخلل، غير أن النحو العربي بهذا البناء الشامخ أكبر من أن يكون نشأ لذلك الغرض، بل هو نشأ في عصر ازدهار العلوم لدى الأمة العربية، مثله كمثل باقي العلوم المختلفة، فكما كان لغير العرب (نحو) نظير ما كان للعرب، فهو عندهم كسائر العلوم التي جدّت للتطلّع إلى المعرفة. ([2])

3 - وضع النحو :

إن الرّوايات التي تتحدّث عن وضع (النحو) كثيرة، ومتعددة تحكمها المذهبية والتيارات الفكرية، وليس هذا موضع مناقشة ذلك، ولكن مجرد الإشارة إليه يكون كافيا، خاصة إذا كان مستندا لحجج تعضده إذ " يقال: إن أبا الأسود الدؤلي كان أوّلَ من أدرك ما اعترى اللسان العربي من فساد، ورأى بوصفه أول عالم لغويّ ضرورة البدْء في وضع قواعد لضبط اللغة قبل أن يستفحل الأمر" . ([3])

وهذا ما نقله أبو البركات الأنباري (ت577هـ) من رواية أبي الأسود الدؤلي (69هـ) نفسه، أن عليّا (ﷺ) أمره أن يضع علما يصلح به ألسنة العجم حيث يقول: " ثم ألقى إليّ الرقعة وفيها مكتوب : (الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبيء به، والحرف ما جاء لمعنى)، وقال لي : (أنحُ هذا النّحو وأضف إليه ما وقع إليك) " ([4])

وينسبه إليه ابو البركات الأنباري (ت577هـ) في رواية أخرى عن عاصم (*) ، فيها أن

---

[1] – ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، (د.ت)، ص11

[2] – ينظر إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، 1987م، ص11

[3] – عز الدين إسماعيل، المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، الفجالة، (د.ط)، ص284

[4] – أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م، ص18

* – هو عاصم بن أبي النجود أحد القرّاء السبعة، المتوفى (ت127هـ). ينظر أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء، ص21

زياد بن أبيه (ت53هـ) هو الذي أمره بوضع النحو، غير أن الرواية الأولى هي الأكثر تداولا في كتب الطبقات والتراجم، فقد أثبتها الزّبيدي (ت351هـ) في كتابه (مراتب النحويين) قبل أبي البركات الأنباري(ت577هـ)، وجاء فيها ما نصّه : " وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المومنين عليّ (ﷺ) " . ([1])

وأثبتها بعده ابنُ النديم (ت438هـ) في الفهرست مع رويات أخرى تنسب وضع (النحو) إلى نصر بن عاصم الليثي (ت89هـ) ، وعبد الرحمان بن هرمز(ت117هـ) حين قال: " زعم أكثر العلماء أنّ النّحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المومنين على بن أبي طالب صلوات الله عليه، وقال آخرون رسم (النّحو) نصر بن عاصم الدؤلي، ويقال الليثي ...، روى ابن لهيعة عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القرّاء ". ([2])

وظاهر كلام ابن النديم (ت438هـ) أنه يميل إلى الرواية الأولى التي تنسب وضعه لأبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) ؛ لأنّه عبّر بقوله : " زعم أكثر العلماء"، إذ قد يرد الزعم عند المتقدّمين بمعنى التحقيق، (*) كما أنّه أضاف قيدا آخر وهو الكثرة، ثم إنّ ذكره للرواية متقدّمة عن الروايتين الأخريتين يُلتمس فيه تقدّمها عليهما في القبول.

أما الدليل القاطع ، على ما أشرت إليه آنفا، هو عقده عنوانا في كتابه يرجّح فيه الرواية الأولى وهو: " سبب يدلّ على أن من وضع في النّحو كلاما أبو الأسود الدؤلي" .

وخلاصة ما جاء في هذا العنوان أنه عثر عند أحد الورّاقين وجمّاعة الكتب وثيقة جاء فيها ما يدلّ على ذلك، وهذا نص كلام ابن النديم (ت438هـ) في الفهرست : " ورأيت ما يدل على أنّ النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه " . ([3])

والرواية نفسها يثبتها أبو البركات الأنباري على أنه ينسب الوضع لعليّ (ﷺ)، وينفي ما سواها في كتابه " نزهة الألباء في طبقات الأدباء" إذ يقول: " فأمّا زعم من زعم أنّ أول من وضع

---

[1] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، (د.ط) ، ص6

[2] – ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، ص59

* – قاله ابن دريد في الجمهرة. لمزيد من التفصيل ينظر ابن دريد، الجمهرة، دار العلم للملايين، ج1، ط1، 1987م، ص816

[3] – للاطلاع على نص الرواية كاملا ينظر ابن النديم، المرجع نفسه، ص60 ـ 61

النّحو عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج ابن (*) نصر بن عاصم فليس بصحيح، لأنّ عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أيضا نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود، ويقال عن ميمون" ([1])، هذا ما أورده على سبيل النفي.

أما ما أورده على سبيل الإثبات فقوله : " والصحيح أنّ أول من وضع النّحو علي بن أبي طالب (ﷺ) لأن الروايات كلّها تسند إلى أبي الأسود، وأبو الأسود يسنده إلى (علي)، فإنّه روي عن أبي الأسود أنّه سئل فقيل له : من أين لك هذا النحو؟ قال : لقّقت حدوده من علي بن أبي طالب " . ([2])

ولقد رجح الشيخ محمد الطنطاوي نسبة وضع النحو لأبي الأسود الدؤلي في كتابه " نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة "، مستدلا برواية ابن النديم (ت438هـ) ، كما ردّ قولَ أحمد أمين (1886م ـ 1954م) الذي يرى فيه أن أبا الأسود الدؤلي (ت69هـ) وضع حروف المصحف أما القواعد فوضعها من جاء بعده، ولكن الناس سحبوا ما توصّل إليه النحاة بعده على ما قام به من نقطه للمصحف، فأصبح يسمى (نحوا)، بقوله : " فليس بغريب على أبي الأسود الذي أوتي العلم الواسع أن يلهم هذا الفنّ ، ويضع تعاليمه التي يسار عليها ، وينسج على منوالها، ولا ندعي أنّه قد وفّق إليه على غرار ما نراه في كتبنا من تعريفات ومصطلحات وتقاسيم، فإنّ طبيعة عهده السابق على عصر المقننين تقتضي مجرد اتجاهه إلى أبواب هذا العلم إجمالا حسبما تقتضيه الفطرة العربية ". ([3])

وخلاصة القول الذي يطمئن إليه العقل هي أن أبا الأسود الدؤلي هو من وضع الأبواب الكبرى للنحو، بأمر من علي بن أبي طالب، ثم جاء من بعده فأضافوا إليها حتى أصبح النحو بناء شامخا على ما وصلنا الآن .

---

* – هكذا وردت في نص الكتاب والظاهر أنّه سبق قلم، فالصواب: ونصر بن عاصم.

[1] – الأنباري (أبو البركات) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المرجع السابق، ص21

[2] – المرجع نفسه، ص22

[3] – محمد الطنطاوي، تاريخ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2،(د.ت)، ص30

ثالثا / الصرف :

1 - مفهوم الصرف :

1/1 - في اللّغة :

الصرف أو التصريف مثلما كان يطلق عليه المتقدّمون جاء في اللغة لمعان عدة منها: الصرف: ردّ الشيء عن وجهه، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين، والصرف حدثان الدهر، والصرف التقلب والحيلة، والصرف في الدراهم فضل بعضها عن بعض في القيمة. ([1])

وما يلاحظ على هذه التعريفات اللغوية هو اختلافها وتعدّدها، غير أنّ أغلبها يشير إلى التحوّل والتغيّر من وجه معين إلى آخر إذا ما استثنينا المعنى المتعلق بالدراهم. وقد ورد كلٌّ من المصطلحين (الصرف والتصريف) في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿ **فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفاً ولاَ نَصْرا** ﴾ ([2])، ومعناه : فما تستطيعون أنتم يا كفّار صرف العذاب عنكم.

وقيل الصّرف : التوبة، وقيل : الحيلة، من قولهم: إنّه ليتصرّف، أي يحتال أو فما يستطيع آلهتكم أن يصرفوا عنكم العذاب، أو يحتالوا لكم". ([3]) ويقول سبحانه وتعالى أيضا: ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾. ([4])

فمعنى تصريف الرّياح هو تغيير وجهتها في أثناء هبوبها قبولا ودبورا وجنوبا وشمالا، ومن حيث أحوالها حارة وباردة وعاصفة وليّنة، وعقما ولواقح، وتارة بالرحمة، وتارة بالعذاب. ([5])

ومن خلال ما سبق نستشف أن الكلمتين تفيدان في أغلب دلالتهما معنى التغير والتبدل من حال لآخر وعدم الثبات، خاصة الثانية (التصريف)؛ وهذا ما يسوّغ استخدام المتقدمين لها في عنوانات كتبهم .

---

[1] - ينظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص319 ـ 320 ، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، ص183. والفيّومي، المصباح المنير، ص204

[2] - سورة الفرقان، الآية 19

[3] - الزمخشري (أبو القاسم جار الله)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1/ 2012م، ج 3، ص270

[4] - سورة البقرة، الآية 163

[5] - ينظرالزمخشري (أبو القاسم جار الله)، المرجع نفسه، ج1، ص221

1/2 - في الاصطلاح :

يغرّفه ابن عصفور(ت669هـ) بقوله: " هو معرفة الكَلمِ في أنفسها، من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب " . ([1])

وابن عصفور(ت669هـ) من خلال تعريفه هذا قد حدّد لنا موضوع الصرف، فهو يتناول دراسة الكلمات مفردة خارج التركيب، ثم نوّه بأسبقية الصرف عن النحو في باقي التعريف معلّلا ذلك بأنّ دراسة الشيء مفردا ومعرفة أحواله أولى من دراسته في التركيب. وهذا ما يسمى في اللسانيات الحديثة بالمستوى الإفرادي والمستوى التركيبي، " إلا أنّه أخّر للطفه ودقّته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتّى لا يصلَ إليه الطالب إلا وقد تدرّب وارتاض للقياس". ([2])

ولعلّ في تعليله هذا وجاهةً؛ لأنّ علم التصريف علم عويص ([*]) يصعب إدراكه لمن لم يتمرّس على علم (النّحو) فيصعبَ عليه فهمه وإتقانه. أما عند ابن الحاجب (570 ـ 646هـ) فيعرفه بقوله: " التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ". ([3])

ويكاد يكون هذا التعريف أدقَّ مقارنة بسابقه؛ لأنّه جعله علما يتعلّق بالقوانين الكلية التي تطرأ على شكل الكلمات من حيث هيئتُها، واحترز بقوله التي ليست إعرابا، حتى يخرج علم (النحو) من هذا التعريف، وقد أخذ عليه ذلك؛ لأنّ الإعراب لا يأتي في البنية بكاملها، وإنما يظهر على آخر بنية الكلمات. ([4]) وبعد هذا التعريف يشير الرضي الأستراباذي (ت686هـ) إلى تعريفين اثنين هما :

1 - " هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم" . ([5]) وهذا الذي يعرف بالاشتقاق وبواسطته يمكن صياغة مفردات جديدة يتطلّبها الواقع الاجتماعي.

---

[1] - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تح. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ص33

[2] - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، المرجع السابق، ص33

[*] - قاله ابن جني في كتابه المنصف، وكان أسبق لذلك التعليل من ابن عصفور.

[3] - الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح. محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ط) ، 1982م ، ص1

[4] - ينظر الاستراباذي، المرجع نفسه، ص 3 - 5

[5] - المرجع نفسه، ص 7

2 – " والمتأخّرون على أنّ التّصريف " علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك ". ([1]) وهذا التعريف الثاني هو الأقرب إلى مفهوم الصرف المتداول عندنا، ودرج عليه المتأخّرون في كتبهم.

أمَّا عند ابن هشام الأنصاري (708 ـ 761هـ) فيقول في باب التصريف : " وهو تغيير بنية الكلمة لغرض معنويّ أو لفظي؛ **فالأول :** كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. **والثاني:** كتغيير قوْل وغزو إلى قال وغزا، ولهذين التغييرين أحكام كالصّحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علم التصريف ". ([2]) وهذا التقسيم الذي ذكره ابن هشام الأنصاري قد سبقه به ابن عصفور(ت669هـ) في الممتع. ([3])

أما عند الأشموني (838 ـ 900هـ) : " هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة " . ([4]) ومما سبق نستنتج :

أن الصرف، أو التصريف هو علم يدرس الكلمة المفردة من حيث التغييرات الطارئة على بنيتها، وهذا نفسه ما يسمى في الدراسات اللسانية الحديثة بعلم (المورفولوجيا)، وإليه يشير دي سوسير بقوله: " إن الصرف يدرس أصنافا متنوعة من الكلمات كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر وغيرها ، والتغيير الذي يصيب أشكالها.

ويفصل اللغويون بين هذا الفرع من الدراسة وبين النحو، فيقولون إن النحو يهدف إلى دراسة الوظائف التي ترتبط بالوحدات اللغوية، أما الصرف فيدرس أشكال هذه الوحدات ". ([5])

2 - موضوعه :

" الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصّحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها. ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرّفة؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة

---

[1] – الاستراباذي، المرجع السابق، ص7

[2] – ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 2006م، ج4، ص322

[3] – ينظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص33

[4] – الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ص1739

[5] – فريدينان دي سوسور، علم اللغة العام، تر. يؤئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، (د.ط)، 1985م، ص154

وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصوري لا حقيقي " . ([1])

وبهذا التحديد يخرج من موضوعه أسماء الأعلام الأعجمية والأصوات المحكية والحروف وما أشبهها من الأسماء فبني لتلك العلة. ([2]) وإلى هذين الأخيرين أشار ابن مالك (600 ـ 672هـ) بقوله :

حرْفٌ وشِبْهُهُ منَ الصّرْفِ بري ومَا سِواهُماَ بتصْريفٍ حَرِي " . ([3])

3 - واضعه : " معاذ بن مسلم الهرّاء، بتشديد الرّاء، وقيل سيدنا علي كرم الله وجهه " . ([4])

4 - فضله والحاجة إليه :

قال ابن جنّي (ت392هـ) : " وهذا القبيل من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنّه ميزان العربية، وبه تعرفُ أصول كلام العرب من الزّوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ". ([5])

فهو يقف جنبا إلى جنب مع النّحو صونا للسان من الوقوع في الخطأ، ومراعاة لقانون اللغة في الكتابة، هذا علاوة على ما يوفّره عن طريق الاشتقاق من مفردات لمواكبة حاجة الفرد التواصلية التي لا تتم إلا باللغة .

5 - العلاقة بين النحو والصرف:

إنّ العلاقة بين النّحو والصرف تتلخّص في اتّجاهين هما:

1 - الاتجاه الأول : يرى أن الصرف مستقلّ عن النّحو، وله الأسبقية في الدراسة لولا أنّه علم عويص يحتاج إلى دُربة ومِراس قبل الخوض فيه، وهذا الاتّجاه يمثّله ابن عصفور(ت669هـ)، مثلما مرّ معنا نصُّ كلامه في التعريف. ويسوّغ لذلك أن دراسة أحوال الكلم وهي مفردة أولى بالمعرفة من دراستها وهي مركّبة.

---

[1] - أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1/2007م، ص15

[2] - ينظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص35

[3] - ابن مالك، ألفية بن مالك في النحو والصرف، دار المستقبل، القاهرة، ط1/ 2005م ، ص148

[4] - أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، المرجع السابق، ص35

[5] - ابن جنّي، المنصف، تح. عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى، إدارة إحياء التراث القديم، ط1/ 1954م، ج1، ص2

2 – الاتجاه الثاني : يرى أن الصّرف قسيم (النّحو) وتابع له وفرع عنه، ويدلّ على ذلك أن أغلب مصنّفات النّحو تختتم بدراسة الصرف، كما أن هناك يداً سابغة للصّرف على النحو في تحديد الوظائف. وهذا الاتّجاه يمثّله كلٌّ من الاستراباذي (ت686هـ) ، وابن جني (ت392هـ).

يقول ابن جنّي (ت392هـ) : " التصريف وسيطة بين النّحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أنّ التصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق ، يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتابا في النّحو إلا والتصريف في آخره ...، فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكرٍ، فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة (النحو) أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة " . ([1])

ويقول الاستراباذي (ت686هـ) : " واعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف من أهل الصناعة " . ([2]) وهذا على طريقة المتقدّمين، مثلما أشرتُ آنفا، في عدم فصلهم بين الدراسة النحوية والصرفية . " فطبيعة البنية الصرفية لها دور في تشكّل الإعراب وتعدّد صوره ". ([3])

وهناك أمثلة كثيرة على ذلك نذكر منها: عمل كل من اسم الفاعل واسم المفعول عمل فِعليهما، وتعدية الفعل بدخول همزة التعدية ... وهلمّ جرّا .

أما في الدراسة اللغوية المعاصرة فإننا نجد التقاطع بين هذين العلمين موجودا لما يشير إليه مصطلح الـ " Morphologie " ، وذلك من خلال أمرين رئيسين هما:

1 – صف القواعد التي تتحكم في البناء الداخلي للكلمات وتشرف على التأليف بين أجزائها (الأصل والزيادة).

2 – وصف في الحال نفسه لقواعد بناء الكلمات الداخلية، والعلائق التي تربط هذه الكلمات المؤلفة للتركيب داخل الجملة، ويبدو أن هنا بعضَ التقاطع بين قواعد داخلية تهتم ببناء الكلمة، وقواعد بناء الجملة التي يختص بها كل لسان طبقا لقوانين النظم النحوية فيه. ([4])

---

[1] – ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ج1، ص4

[2] – الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج1، ص6

[3] – لطيفة إبراهيم النّجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، ط1، 1994م، ص165

[4] – ابن حُويلي ميدني، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، دار هومه، الجزائر، (د.ط)، 2010م ، ص 43 – 44 . (بتصرف)

رابعا / المعجم :

1 - مفهوم المعجم :

1/1 - في اللغة :

إن المتتبع لمادة " ع ج م " سيجد أنّها تدلّ على الإبهام والإخفاء نقيض البيان والإفصاح وهذا ما ذكره الجوهري(ت393هـ) في الصّحاح حين قال: " والأعجم أيضا: الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، وإن كان من العرب. والمرأة عجماء". ([1]) وهذا ما ينص عليه ابنُ فارس (ت395هـ) بقوله : " العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدها يدلّ على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدّة، والآخر على عضّ ومذاقة. فالأول الرجل الذي لا يفصح، هو أعجم، والمرأة عجماء بيّنة العجمة " . ([2])

ويشير ابن جنّي (ت392هـ) إلى ذلك بقوله: " اعلم أنّ (ع ج م) إنّما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء وضد البيان والإفصاح. من ذلك قولهم: رجل أعجم، وامرأة عجماء، إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان كلامهما ". ([3])

وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ لِسَانُ الذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾. ([4])، والمعنى: لسان الرجل الذي يميلون قولهم عن الاستقامة إليه لسان ﴿ أَعْجَمِيٌّ ﴾ غير بيّن، وهذا قرآن عربي مبين، وقد وصفه بالإبانة والفصاحة والوضوح. ([5])

ومن خلال المعاني اللغوية السابقة التي وردت نستنتج أن الأصل (ع ج م) ينافي الإبانة والوضوح، وهذا ما يشكِل علينا تسمية المعجم الذي يُتوسّل به لإزالة الغموض والإبهام عن الكلمات بما ينافي ذلك؛ ولعلّ ابن جني (ت393هـ)، رحمة الله عليه، أحسّ بهذه المفارقة العجيبة الطريفة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي لكلمة "معجم" ، وهو ما حدا به إلى إيجاد تسويغ يطمئنّ إليه العقل؛ هذا بعدما استقرّ عند أهل اللغة اشتقاقه من الفعل أعْجمَ بزيادة الهمزة ؛ " فالجواب: أنّ

---

[1] - الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح. أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م، ج6، ص1981

[2] - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح. عبد السلام هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، (د.ط)، 1979م ، ص239

[3] - ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م،ج1، ص36

[4] - سورة النّحل، الآية 103

[5] - ينظرالزمخشري، الكشّاف، مرجع سابق، ج2، ص620

قولهم أعْجَمْتُ وزنه أفعلتُ وأفعلتُ هذه وإن كانت في غالب أمرها إنّما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو: أكرمت زيدا، أي أوجبت له الكرامة، وأحسنت إليه: أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له. فقد تأتي أفعلتُ أيضا يراد بها السّلب والنّفي، وذلك نحو: أشكيت زيدا: إذا زُلتَ له عما يشكوه " . ([1])

فظاهر كلام ابن جني (ت392هـ)، أن صيغة " أفعلت " تأتي لمعنيين؛ الإيجاب والسلب وهذا ما مثّل له بالفعل أشكيتُ الذي يدل على إزالة الشكوى عنه، وقياسا على ذلك فإن أعجمَ تخرج عن معنى الإيجاب الذي هو إثبات الغموض والخفاء إلى إزالتهما. وعليه فلا إشكال في اشتقاق كلمة معجم منه؛ لأنها ستدلّ على إزالة اللبس والغموض.

ومثله قوله (ﷻ) : ﴿ **إنّ السّاعَةَ آتيةٌ أكَادُ أُخْفيهَا**﴾ . ([2]) حيث جاء في تأويلها عند أهل النظر ـ والله أعلم ـ أكادُ أُظهرُها، أي أكاد أزيل عنها خفاءها. فكذلك يكون قولنا: أعجمتُ الكتاب أي أزلت عنه استعجامه وأوضحته. ([3])

ونجد ابن جنّي (ت392هـ) يؤكّد ما ذهب إليه في موضع آخر من كتابه الخصائص يقول فيه : " ثم إنهم قالوا : أعجمتُ الكتاب إذا بيّنته وأوضحته، فهو إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته " . ([4])

ومن كلام ابن جنّي (ت392هـ) نستشف أن المعجم في اللغة هو اسم مفعول من الفعل أعجم الذي يعني البيان والوضوح، فبه يستعان على شرح ما استبهم واستغلق من الكلمات والألفاظ، وإذا كان كذلك فإنّ القياس يقتضي صياغته على اسم الفاعل لا اسم المفعول نظرا للوظيفة التي يقوم بها؛ غير أن الجواب على هذا يتلخّص في شيئين هما :

1 - أن صيغة مُعجَم إذا سلّمنا أنها لاسم المفعول فإن الآلة أيضا مفعول في المعنى؛ لأنّها يفعل بها الفعل، وبذلك يكون المعجم وسيلة لإزالة ما خفي معناه واستبهم، وهذا سائغ في كلام العلماء وأقوالهم.

2 - أن صيغة مُعْجَم تأتي مصدراً بمعنى الإعجام، مثل : مُدخَل ، ومُخرج أي إدخال وإخراج . وقد قريء قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ** ﴾ .([5]) بفتح الرّاء في قراءة ابن

---

[1] - ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، مرجع سابق ،ج1، ص37

[2] - سورة طه، الآية 14

[3] - ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، مرجع سابق، ص،ج1 ، 38 ـ 39

[4] - ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص683

[5] - سورة الحج، الآية 18

أبي عبلة، خلافا للمشهور على أنّها مصدر بمعنى الإكرام. ([1]) فيزول بهذا التفسير اللبس كله.

2/1 – في الاصطلاح :

بعدما بيّناه من دلالة مصطلح " المعجم" في اللغة، نعرض إلى مفهومه في الاصطلاح.
" فالمعجم عبارة عن كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصّا إما على حروف الهجاء أو الموضوع .

والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبين مواضع استعمالها " . ([2])

وفي هذا التحديد لمفهوم المعجم نلاحظ أنه يشتمل على أغلب الصفات الجوهرية التي تتّسم بها المعاجم، كما لم يغفل الوظيفة الرئيسة المتوخاة منه، وهي التفسير والتوضيح وفق منهج معين، وهذا المنهج باختلافه تنقسم المعجمات إلى قسمين : موضوعات وألفاظ ، كما سيأتي معنا.

ثم استدرك التعريف في الأخير أهم المباحث التي تتضمنها المعجمات في أثناء شرح الألفاظ، وهي الاشتقاق والأصوات والدلالة ، مبيّنا قيمة الشاهد في حجّية الاستعمال الوضعي لهذه الألفاظ. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المعجمات لا يمكنها أن تحيط بالمعاني، كما نريدها نحن؛ نظرا لطبيعتها المتغيرة بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بها، لذلك نجد بعض الدلالات المعجمية تتّسع وبعضها الآخر يضيق.

وتتلخّص طريقة ترتيب حروف الهجاء في المعجم، في ما أشار إليه حسين نصار في مقدمة كتابه " المعجم العربي نشأته وتطوره " إذ يقول : " ووصفت الكتب التي راعت في ترتيبها حروف الهجاء أي مراعاة : في الحرف الأول وحده أو في الحرفين الأولين. أو في حروفها جميعا، وعلى ترتيب ألف باء، أو ترتيب المخارج، أو ترتيب الأبجدية، بأنّها تسير على حروف المعجم" . ([3])

وباعتبار هذا الترتيب تشكّلت مدارس معجمية يترأس كل مدرسة منها من كان له فضل السبق في ابتكار طريقة ترتيب، صنّف معجمه على حسبها.

---

[1] – ينظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص108. والفرّاء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج2، ص219 . وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ج6، ص 334 . والسمين الحلبي، الدر المصون، دار القلم، دمشق، (د.ط)، ج3، ص131

[2] – عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، ط2، 1981م، ص8

[3] – حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4، 1977م، ص10

2 - أوليات إطلاق التسمية :

وإذا ما أردنا الخوض في أوّليات إطلاق التسمية، فإننا نجد رجال الحديث هم السّبّاقين لذلك؛ فقد وردت الكلمة في أحد أبواب صحيح البخاري في القرن الثالث الهجري. كما عُثر على أوّل كتاب أطلق عليه وصف المعجم، وهو " معجم الصحابة " لأبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي (211 ـ 307هـ). ثم درج على هذا الاستعمال من جاء بعده في مصنّفاتهم . ([1])

3 - تسمية المعجم بالقاموس:

لقد حاول أصحاب المعجمات الإحاطة باللغة في مصنّفاتهم، فراحوا يسمّون مؤلّفاتهم بما يوحي بذلك؛ إذ نجد الصاحب بن عبّاد (326 ـ 385هـ)، قد سمّى معجمه بالمحيط في اللغة، ثم تلاه الصّاغاني (577 ـ 650هـ) فسمّى مؤلّفه بالعباب إلى أن جاء مجد الدين الفيروزآبادي (729 ـ 817هـ) الذي أطلق على معجمه اسم" القاموس المحيط" الذي يعني البحر الأعظم، أو وسطه وعمقه وغوره. وقد شرحه الزَّبيدي (1145 ـ 1205هـ) صاحب تاج العروس، وهو الذي قال بشأنه: " وإنّما سمى كتابه بالقاموس المحيط على عادته في إبداع أسامي مؤلفاته، لإحاطته بلغة العرب كإحاطة البحر للربع المعمور" . ([2])

ويبدو أن القبول الذي حظي به (القاموس المحيط) هو الذي جعله عَلَما عليه فاشتهر به، وأخذ طلاّب العلم يتدارسونه حتى تولّد لديهم معنى آخر، فأصبح يطلق على الرجل المتمكّن من العلم والمتبحّر فيه لقب (القاموس)، ثم ازدادت شهرتها حتى أصبحت تطلق على المعجم.

يقول عدنان الخطيب : " وأخذت كلمة قاموس تشيع على ألسنة النّاس، مرادفة لكلمة معجم، ... وكان للشدياق مؤلّف كتاب " الجاسوس على القاموس" أثرٌ كبيرٌ في شيوع الكلمة بمعناها المولّد، وعندما ألف الشّرتوني معجم " أقرب الموارد " سنة 1890م أثبت فيه المعنى المولّد لكلمة قاموس، فقال: القاموس كتاب الفيروزآبادي في اللغة العربية، لقّبه بالقاموس المحيط، ويطلقه أهل زماننا على كل كتاب في اللغة، فهو يرادف عندهم كلمة معجم وكتاب اللغة " . ([3])

وهكذا إذاً " اكتفى النّاس باسم القاموس وأصبح مرادفا عندهم لكلمة معجم لغوي. وقد أقرّهم مجمع اللغة العربية على ما أَلِفوه، وعدّ كلمتي المعجم والقاموس تعنيان شيئا واحداً وهو المعجم

---

[1] – فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً، الولاء للطبع والتوزيع، ط1، 1992م، ص8

[2] – ينظر عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1994م، ص49 ـ 50

[3] – عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص51

اللغوي " . ([1]) بل نستطيع القول إن أبناء المدارس اليوم لا يكادون يعرفونه إلا باسم القاموس، ولربّما استنكر بعضهم لو قلت له أحضر المعجم أو ابحث في المعجم .

4 - مفهوم مصطلح معجم في التحديدات المعاصرة :

" يعرف المعجم العربي الأساسي نفسه بأنه : قاموس، كتاب يضم مفردات لغوية مرتبة ترتيبا معيّنا، وشرحا لهذه المفردات، أو ذكر ما يقابلها بلغة أخرى". ([2])

ولعلّ الشيء الجديد الذي نلمسه في هذا التحديد المعاصر هو سمته التعليمية التي يشير إليها في الأخير؛ حيث كان غرض تعليم اللغات دافعا رئيسا لجمع المفردات وما يقابلها في لغة أخرى حتى يجد متعلم اللغة الجديدة عونا يستند إليه في الاطلاع على لغة أخرى وتعلمّها .

5 - وظائف المعاجم اللغوية :

قبل أن نعرض إلى ذكر وظائف المعاجم اللغوية ينبغي أن نشير إلى قضية هي غاية في الخطورة تتعلق بالمعجم العربي؛ حيث أصبح مضطهدا ومغيّبا على الساحة العلمية والتربوية، دون استشعار خطر ذلك على مستقبل الأمة العربية فالمعاجم العربية قد حفظت ولا زالت تحفظ الثروة اللغوية التي ينبغي أن نعود إليها وقت الحاجة، وليست رسما دارسا تقادم عليه الدهر، فأصبح يؤنَف منه. فهو حامل هوية الأمة الثقافية والدينية والقومية. وعليه يمكن تلخيص وظائف المعاجم اللغوية والحاجة إليها فيما يلي:

1. إيجاد معاني الكلمات الغامضة وشرحها ومعرفة مرادفها وأضدادها .
2. التحقّق من تلفظ الكلمة وطريقة نطقها.
3. متابعة تاريخ الكلمة وأصولها واشتقاقاتها.
4. التمييز بين النادر والمهجور من الكلمات، وبيان الفصيح والدخيل منها.
5. الاستعمالات الأدبية للكلمة ومعانيها البلاغية، والتمثيل لكل استعمال منها.
6. إضافة إلى معلومات موسوعية أخرى.
7. تساعد المستعمل على الترجمة من لسان إلى آخر، باقتراح المفردات المقابلة. ([3])

---

[1] – فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعاتٍ وألفاظاً، مرجع سابق، ص10

[2] – ابن حُوَيلي مِيدني، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، مرجع سابق ، ص68

[3] – ينظر محمد عريف حرباوي وحامد صادق قنيبي، المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية، دار ابن الجوزي، عمان، ط1، 2005م، ص18 . وابن حويلي ميدني، المعجمية العربية، مرجع سابق، ص70

6 - نشأة المعجم العربي :

لقد كانت بداية المعجم العربي قائمة على غريب القرآن الكريم وشرحه؛ إذ يحفظ لنا التاريخ اسمَ علم من أعلام الأمة الإسلامية، كان يقوم بدور المعجمات من خلال تفسير ما ورد من ألفاظ غريبة في القرآن، وهذا العلَم هو حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عبّاس (ت68هـ) " الرائد الجريء في البحث عن غريب القرآن والتنقير عن معانيه، والاستشهاد عليه بالأشعار، والتصدّي لإجابة السّائلين فيما جهلوه منه بسعة معرفة ورحابة صدر" . ([1]) خاصة تلك التي كان يجيب فيها عن مسائل نافع بن الأزرق الخارجي الذي كان يقصده ويلحّ عليه في السؤال، وعبد الله بن عباس (ت68هـ) يجيبه بكل ثقة مستحضرا معه الحجّة والدليل." فتفسير غريب القرآن الكريم ومشكله أُولى الحركات العلمية التي رآها العرب. ورأى بعض من فسر (الغريب) أن كثيرا منه غريب عن الأفهام؛ لأنّه ليس من لغة قريش، وإنّما جاء في القرآن من لغات القبائل الأخرى، فأشار إلى ذلك " . ([2])

" ولم يكن العرب أول من ابتكر تأليف المعجمات اللغوية، فقد سبقهم إلى ذلك الصينيون والآشوريون واليونان، فالصينيون عرفوا المعاجم قبل العرب بألف سنة تقريبا، والآشوريون صنّفوا معاجم دعتهم إليها الحاجة خوفا على لغتهم، ... أما اليونانيون فقد وضعوا كتبا تحوي تفسيرات لبعض مفردات كتب أفلاطون، أو لبعض خطبهم مرتبة ترتيبا موضوعيا " . ([3])

هذا يعني أن العرب قد استطاعوا أن يواكبوا بقية الأمم في الصناعة المعجمية، وإن لم يكن لهم فضل السبق في ذلك، كما يلاحظ أن المعجم كان ظهوره مرتبطا بالعامل الديني، إضافة إلى عوامل أخرى منها الرغبة في صون لغتهم والحفاظ عليها بعدما اتسعت الرقعة العربية الإسلامية وخالطوا الأعاجم. ومن أجل هذا الهدف النبيل خرج إلى البادية علماؤنا الأجلاّء من أجل جمع اللغة من أفواه الأعراب، متبعين في ذلك منهج التحرّيات الميدانية، واضعين شروطا صارمة حتى يحافظوا على اللغة نقية من الشوائب، فكان هنالك معياران:

1 - **المعيار الزماني** الذي اعتمد للاحتجاج فيه بالشعر: وهو القرن الثاني للهجرة وتحديدا بوفاة الشاعر إبراهيم ابن هرمة الفهري. ([4])

---

[1] - أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1993م، ص 5 - 6

[2] - حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص26

[3] - عبد اللطيف الصوفي، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1986م، ص35

[4] - ينظر ابن حُويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، دار هومه، الجزائر، (د.ط)،2010م، ص28

2 - **المعيار المكاني**، حيث حدّدوا تحديدا دقيقا رقعة الفصاحة في القبائل التي يخول لها ذلك ، وقد ذكرها جلال الدّين السيوطي (849 -911هـ) في (المزهر) نقلا عن الفارابي (ت350هـ) فقال: " والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم " . ([1])

وقد كان من أوائل الذين خرجوا لجمع اللغة : أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، وخلف الأحمر (ت180هـ)، ويونس بن حبيب (ت183هـ)، والكسائي (ت189هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، أبو زيد الأنصاري (ت215هـ)، الأصمعي (ت216هـ)، وقد كانو متشدّدين في المعايير التي وضعوها شرطا لقبول وتدوين اللغة، فأغفلوا من تلك الثروة اللغوية قدرا كبيرا لم تتوافر فيه الشروط . ([2])

ولقد " كانت حركة جمع اللغة العربية وتدوينها في بداية عهدها حركة عفوية تفتقر إلى قدر كبير من التنظيم والشمول، وهو أمر طبيعي، كان القصد منه تدوين الألفاظ، وجمع المتناثر منها، فكان من ألف رسائل في الغريب، أوفي النوادر، أو اللغات، أوالإنسان، أو الحيوان، أوالنبات، ثم كان من جمع ما تفرق في هذه الرسائل داخل كتب أكبر حجما، وأكثر تنظيما وشمولا" . ([3])

وهذا يعني أن المعجم قد عرف في بداياته نوعين من التأليف هما:

- **الصنف الأول** : رسائل تدور حول غريب القرآن والحديث. (معاجم الموضوعات).
- **الصنف الثاني** : رسائل تجمع فيها الألفاظ والكلمات العربية المختلفة من البادية. (معاجم الألفاظ). ([4])

أما الصنف الأول فقد مرّ بثلاث مراحل:

1 - **المرحلة الأولى** : وشملت الرسائل اللغوية وكتب النوادر مثل: نوادر أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ) ، ونوادر أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) ، والأصمعي (ت216هـ)، وغيرهم.

---

[1] - السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح. محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ط2004،1م، ج1، ص173.

[2] - ينظر ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، مرجع سابق، ص38. ومحمد حسن جبل، الاستدراك على المعاجم العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، ص6

[3] - عبد اللطيف الصوفي، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، مرجع سابق، ص34

[4] - ينظر فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً، مرجع سابق، ص22

2 - **المرحلة الثانية :** وشملت الرسائل اللغوية ذات الموضوع الواحد مثل : كتاب الدارات للأصمعي (ت216هـ) ، وكتاب المطر لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ) ، كتاب الرّحل والمنزل لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت222هـ).

3 - **المرحلة الثالثة** : وشملت الكتب ذات الموضوعات المتعددة مثل: الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت222هـ) ، وكتاب الألفاظ لابن السكيت (ت244هـ) ، ومبادئ اللغة لأبي عبد الله الأسكافي (ت420هـ) ، وفقه اللغة للثعالبي (ت429هـ) ، والمخصص لابن سيده (ت458هـ). ([1])

أمّا الصنف الثاني فهو يمثل مرحلة النضج التي كانت بدايتها على يد العالم الفذّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ؛ لأنّه سنّ للدارسين مقياسا جديدا يقوم عليه المعجم العربي؛ حيث أصبح التأليف المعجمي مصنّفا إلى مدارس" بحسب الطرق التي اتّبعها المؤلفون في ترتيب المداخل في معاجمهم، وقد غلب على جلّهم الميل إلى اعتبار التطور في التأليف المعجمي العربي مقترنا بالمراحل التي مرّ بها الترتيب في المعاجم العربية منذ ظهور (كتاب العين) للخليل بن أحمد في القرن الثاني الهجري إلى الطور الحديث من حياة اللغة العربية " . ([2])

7 - المدارس المعجمية :

وهكذا ظهرت المدارس المعجمية التي تعنى بترتيب الألفاظ وفق نمط معين، وقد كان لكل مدرسة أتباع لا يمكننا أن نعرض إليهم بالتفصيل، ولكن نشير إليهم على سبيل الإجمال:

1/7 - مدرسة المخارج الصوتية:

ويقوم ترتيب المعاجم في هذه المدرسة حسب مخارج الأصوات والتقاليب، ومؤسّسها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، وتمثلها المعاجم التالية :

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ).
- البارع لأبي علي القالي (ت356هـ)
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت370هـ).

---

[1] - لمزيد من التفصيل ينظر علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، نهضة مصر، القاهرة، ط3/ 2004 م، ص210 - 212 . وفوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً، مرجع سابق، ص51 و62 و66.

[2] - ابراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1/ 1993 م، ص105 - 106

- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (ت385هـ).
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت458هـ). ([1])

2/7 - مدرسة نظام الأبنية والترتيب الهجائي:

خالفت هذه المدرسة سابقتها، إذ لم تتبع الترتيب الصوتي، وإنما كان منهجها قائما على الالتزام بالنظام الألفبائي، وتشمل المعجمات التالية :

- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد (ت321هـ).
- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت395هـ).
- مقاييس اللغة لابن فارس (ت395هـ) نفسه. ([2])

3/7 - مدرسة القافية :

ويقوم منهج هذه المدرسة على ترتيب الكلمات ترتيبا ألفبائيا حسب أواخر الأصول، فالحرف الأخير من الكلمة هو الباب، والحرف الأول هو الفصل. وينسبها الكثير من الدارسين لأبي نصر الجوهري . وتشمل المعجمات التالية :

- التقفية في اللغة لأبي بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي.
- ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ).
- تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)
- القاموس المحيط لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت817هـ). ([3])

4/7 - المدرسة الألفبائية:

ويقوم ترتيب المعاجم في هذه المدرسة على أساس ترتيب الحروف الهجائية بدءا بالهمزة، والباء، وانتهاءً بالياء وتمثلها المعاجم التالية:

- معجم الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت206هـ).
- أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري (ت538هـ).

---

[1] – ينظر أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، دار الراية، الرياض، ط1، 1992م، ص 20 – 23

[2] – ينظر ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج1، ص15 – 17

[3] – لمزيد من التفاصيل ينظر ابن منظور، المرجع نفسه، ص13 – 15

- المصباح المنير لأبي العبّاس الفيّومي (ت770هـ). ([1])

ولقد نالت القبول هذه المدرسة في العصر الحديث، فتبنّت منهجها مجموعة كبيرة من المعاجم نذكر منها على :

- محيط المحيط للمعلم بطرس البستاني عام 1870م .

- معجم (الوسيط) الصادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة بإشراف الأستاذ عبد السلام هارون، 1960 - 1961م.

- المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها، من تأليف مجموعة من الباحثين من بينهم الأستاذ أحمد مختار عمر والأستاذ أحمد العايد، مراجعة كل من تمام حسان وحسين نصار. ([2])

وبما أنّ (المصباح المنير) للفيّومي هو موضوع دراستنا، فإنه يتوجّب علينا أن نقف للتعريف بهذه المدرسة التي ينتمي إليها معجم الفيّومي ، وذكر أهم ما يميّزها عن بقية المدارس ، وهذا ما سنطرق إليه في ما سيأتي من هذه الدراسة.

---

[1] - ينظر أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، مرجع سابق، ص26. وابن منظور، مرجع سابق، ص11 - 12

[2] - ينظر ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، مرجع سابق، ص148- 152

الفصل الأول

الفيومي ومعجمه المصباح المنير

المبحث الأول : التعريف بصاحب المعجم.

المبحث الثاني : التعريف بالمصباح المنير، ومكانته بين المعجمات العربية.

المبحث الثالث : منهج الفيومي ، واصطلاحه في المصباح المنير.

تمهيد :

بعـدما عرضـنا فـي المـدخل التمهيـدي للتعريـف بـأهمّ مصـطلحات البحـث، وتحديد مفاهيمها، سنتطرق في هذا الفصل الأول إلى التعريف بمعجم المصباح المنير وصاحبه؛ الفيّـومي أبـي العبـاس للتعـرّف علـى حياتـه ونشـأته وكيـف اسـتطاع أن يجمـع بـين الفقـه واللغـة حتـى ألف لنـا معجمـه هذا، ثم نقدّم تعريفا بـالمعجم والمدرسـة التـي ينتمـي إليهـا، مـع بيان فضـله ومنزلتـه بـين المعجمـات العربيـة، وذكـر منـهج الفيّـومي واصـطلاحه فيـه، ومـا يميّزه عن غيره من المعجمات .

المبحث الأول

التعريف بصاحب الكتاب

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده.

1 – اسمه ونسبه :

لقد شهد ذكرُ اسم **الفيّومي** صاحب المصباح المنير ونسبه تطورا في الصّيغة لدي كتب التراجم التي ترجمت لحياته ، وهذا التطور كان كما يلي :

أورده ابن حجر العسقلاني (ت852ه) في (الدرر الكامنة) بالصيغة التالية : " **هو أحمد بن محمد الفيّومي ثمّ الحموي** " . ([1])

وهي الصيغة نفسها التي أوردها جلال الدين السيوطي(ت911ه) في (بغية الوعاة)، والظاهرُ أنه نقلها عنه لأنّه صرّح بذلك في أثناء ذكر نشأته حيث قال: " أحمد بن محمد الفيّومي ثم الحموي قال في (الدرر)، اشتغل ومهر وتميّز في العربية عند أبي حيّان ثم قطنَ حماة " . ([2])

أما الصيغة التي أوردها حاجي خليفة (ت1067ه) في كشف الظنون فهي: " أحمد بن محمد بن علي الفيّومي " . ([3]) وما يلاحظ على هذه الصيغة أنها أوردت اسم جدّه لأبيه " علي" ، وهذا هو الجديد مقارنة بالصيغة الأولى إضافة إلى عدم ذكر نسبته إلى حماة .

ويقدّم لنا معجم المطبوعات العربية لسركيس (ت1351ه) اسمه بالصيغة الآتية : " أحمد بن محمد بن علي الفيّومي ثم الحموي المقريء". ([4]) والشيء الجديد على هذه الصيغة هو نسبته إلى المقرئين، مع إبقائه على ما ورد من ذكر اسمه ونسبه في الصيغ السالفة الذكر.

وينفرد خير الدّين الزركلي (ت1396ه) عن سابقِيه بذكر كنيته فيما أورده في كتابه الأعلام فيقول: " أحمد بن محمد بن علي الفيّومي ثمّ الحموي أبو العباس اللغويّ ". ([5]) ولا يكتفي بذلك بل يذكر نسبته إلى أهل اللغة.

---

[1] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح. محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد/ الهند، (د.ط)، 1972م، ج1، ص372

[2] – السّيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م، ج2، ص389

[3] – حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، ج2، ص1710

[4] – سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)،ج2، ص1476

[5] – الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15/ 2002م، ج1، ص224

وأخيرا يقدّم لنا إسماعيل باشا البغدادي (ت1399هـ) صيغة جامعة لما حوته كتبُ التراجم قبله في تحديد اسم الفيّومي ونسبه وكنيته وهي: " **الفيّومي أحمد بن محمد بن علي الفيّوميّ الحمويّ أبو العباس المقرئ اللغوي المصري** ". ([1]) وهذه الصيغة هي التي درج عليها المتأخرون، فهي جامعة شاملة، غير أنها لم تشر إلى اهتمام أبي العبّاس الفيّومي بالفقه، وذلك ما استدركه عمر كحالة (ت1408هـ) في الصيغة التي أوردها ضمن معجم المؤلفين وهي : " **أحمد بن محمد بن علي الفيّومي الحموي، أبو العبّاس فقيه لغويّ** ". ([2]) وبذلك تكون هذه الصيغة أشمل في التحديد.

وخلاصة القول هي أن الفيّومي صاحب المصباح المنير اسمه أحمد بن محمد بن علي. **الفيّومي** نسبةً إلى الفيّوم (*) بمصر، لا فيّوم العراق، **الحمويّ** نسبةً إلى حماة (*) وهي مدينة بالشّام اشتغل بها خطيبا بجامع الدهشة، **وكنيته** هي أبو العبّاس.

---

[1] – البغدادي اسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، مج1، ص113

[2] – عمر كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1/ 1993م، ج1، ص281

* – **الفَيُّوم** : بالفتح وتشديد ثانيه ثم واو ساكنة وميم، وهي في موضعين: أحدهما بمصر، والآخر موضع قريب من هيت بالعراق؛ فأما التي بمصر فهي ولاية غربية بينها وبين الفسطاط أربعة أيام ، بينهما مفازة لا ماء بها ولا مرعى، مسيرة يومين، وهي في منخفض الأرض كالدارة، ويقال إن النيل أعلى منها وإنَّ يوسف الصديق (عليه السلام) لما ولي مصر ورأى ما لقي أهلها في تلك السنين المقحطة، اقتضت فكرته أن حفر نهرا عظيما حتى ساقه إلى الفيوم، وهو دون محمل المراكب وبتشطط علوه وانخفاض أرض الفيوم على جميع مزارعها تشرب قراه مع نقصان النيل، ثم يتفرق في نواحي الفيوم على جميع مزارعها لكل موضع شرب معلوم. (ينظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، ج4، ص 386).

* – **حَمَاة** : هي مدينة كبيرة عظيمة، كثيرة الخيرات رخيصة الأسعار، واسعة الرقعة حفلة الأسواق يحيط بها سور محكم وبظاهر السور حاضر كبير جدا فيه أسواق كثيرة، وجامع مفرد مشرف على نهرها المعروف بالعاصي، عليه عدة نواعير تستقي الماء من العاصي؛ فتسقي بساتينها وتصب إلى بركة جامعها، وفي طرف المدينة قلعة عظيمة عجيبة في حصنها وإتقان عمارتها، وحفر خندقها نحو مائة ذراع وأكثر للملك المنصور محمد بن تقي الدين عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، وهي مدينة قديمة جاهلية ذكرها امرؤ القيس في شعره فقال:

تقطع أسباب اللبانةِ والهوى عَشِيّةَ جَاوَزْنَا حَـــــمَاةً وَشَيْزَرَا

بسير يضجّ العودُ منه يمنــه أخو الجهدِ لا يلوى على من تعذّرا

إلا أنها لم تكن قديما مثل ما هي اليوم من العظم بسلطان مفرد بل كانت من عمل حمص، وقال المنجمون طول حماة اثنتان وستون درجة وثلثان وعرضها خمس وثلاثون درجة وثلثان وربع. ينظر (ياقوت الحموي، معجم البلدان، المرجع السابق، ج2، ص 300) .

- **اللغويّ الفقيه :** ذلك لما ورد في كتب التراجم من براعته في العربية؛ إذ تتلمذ على يد شيخه أبي حيان الأندلسي (*) (ت745هـ)، ونبوغه في الفقه يقول عنه ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) في الدرر: " وكان فاضلا عارفا باللغة والفقه " . ([1]) وذلك ما يؤكّده عمر كحالة (ت1408هـ) بقوله: " نشأ بالفيّوم ومهر في العربية والفقه ". ([2]) وظاهر كلامه يعلّل لنا سبب اشتهاره بالفيّومي؛ وذلك لأنّها بلدُ النشأة فأصبح معروفاً بها أكثر من نسبته إلى حماة التي انتقل إليها فيما بعد.

1 - مولده :

لم يَرد في كتب التراجم ذكرٌ للسنة التي وُلد فيها الفيّومي غيرَ أن عبد العظيم الشنّاوي قد رجّح - في أثناء ترجمته للفيّومي في مقدّمة تحقيقه للمصباح - أن عمرَه كان لا يقلّ عن 45 عاما، لمّا فرغَ من تأليفه سنة 734هـ، خلافا لمن قال بغير ذلك؛ " لأنّه ذكر في كتاب المصباح مادّة (غزل)، أنّه قابل في بغداد سنة عشر وسبعمائة مجد الدين محمد بن محمد بن محي الدين محمد بن أبي طاهر شروان شاه بن أبي الفضائل... بن عبيد الله بن ست النساء بنت أبي حامد الغزّالي وقال له: أخطأ النّاس في تثقيل اسم جدّنا وإنّما هو مخفّف نسبةً إلى غزالة من قُرى (طوس) .

فبُعيد أن تتمّ هذه المقابلة في بغداد وهو دون العشرين " . ([3]) حيث استنكر عبد العظيم

---

* - **أبو حيّان الأندلسي** (ت745هـ) : هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان ، الإمام الأندلسي الغرناطي، نحويّ عصره ولغويه ومفسره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد بغرناطة سنة 654 هـ، أخذ القراءات عن ثلة من العلماء، وتعلّم العربية بمصر على يد ابن النحّاس وتقدّم في النّحو. وأقرأ في حياة شيوخه في المغرب، وأكبّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير، والأدب والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدّموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي، وولديه، وابن عقيل، والسّمين الحلبي والفيّومي وغيرهم.

وكان ثبتا عارفا باللغة؛ وأما النّحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، وله اليد الطولى في التفسير والحديث، وأقرأ الناس قديما وحديثا، وألحق الصغار بالكبار وصارت تلامذته أئمة وأشياخا في حياته والتزم ألا يقرِيء أحدا إلا في كتاب سيبويه، أو التسهيل، أو مصنّفاته، قال الصّفدي: وهو الذي جسّر الناس على مصنّفات ابن مالك ورغّبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لججها.

وله من التصانيف: البحر المحيط في التفسير، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، التذكرة في العربية أربع مجلّدات، مختصر المقرب، والمبدع في التصريف. مات في 28 صفر سنة 745هـ. ينظر (بغية الوعاة للسّيوطي، مرجع سابق، ج1، ص280 - 283) .

[1] - ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، مرجع سابق، ص314

[2] - عمر كحالة، معجم المؤلفين، المرجع السابق، ص281

[3] - ينظر الفيّومي، مقدمة تحقيق المصباح المنير، تح.عبد العظيم الشنّاوي،دار المعارف، القاهرة، ط 2، ص(و)

الشنّاوي وقوع هذه المقابلة التي جمعت الفيّومي بأحد حفَدَةِ أبي حامد الغزالي (ت505هـ) ، وهو دون سنّ العشرين. وانطلاقا من تحديد العمر الذي ذكره عبد العظيم الشنّاوي مقارنة بسنة فراغ الفيومي من تأليف المصباح فإنه يقدّر له أن يكون قد ولد سنة 689هـ .

وهذا ما أكّده بالتّقريب (سناني سناني) في دراسة له بعنوان: " معاجم المصطلحات الفقهية: المصباح المنير للفيومي أنموذجا "، استنادا إلى سنوات ميلاد ووفاة أقرانه الذين درسوا معه في تلك الحقبة عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، ومن هؤلاء: بدر الدين بن عقيل (700هـ– 769هـ)، شهاب الدين بن النقيب (702هـ– 769هـ)، بدر الدين بن النابلسي (700هـ – 772هـ)، محي الدين الحلبي (697هـ– 778هـ). ([1])

وإضافة إلى ذلك يعضّد – سناني سناني – ما ذهب إليه بحداثة سنّ الفيّومي لما ولّي خطابة جامع الدهشة إذ يقول عن نفسه في مقدمة ديوان الخطب: " إن السلطان الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة لما أنشأ الجامع بظاهر حماة في شعبان سنة 727هـ، ندبني إلى خطبته ولم أكن يومئذ مستعدّا لها فطرقت باب الولي الكريم... ". ([2])

وبعد ما مرّ كلّه يُشعِر أنّ مولدّه يكون بالتقريب سنة 690هـ، معتمدا في ذلك على ما أورده عبد العظيم الشنّاوي آنفا إذ يقول: " ومن خلال استقراء تاريخ ميلاد هؤلاء وغيرهم، يمكننا تقدير زمن ميلاد الفيّومي في نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن الهجري، ويؤكد لنا ذلك حداثة سنّه حين تولّى خطابة مسجد الدهشة بحماة سنة (727هـ)،... ويقدّر محقق المصباح عبد العظيم الشنّاوي أن يكون مولده سنة 690 تقريبا ". ([3])

المطلب الثاني : نشأته .

1 – حياته بمصر:

نشأ أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي الفيّومي الحمويّ المقريء والفقيه اللغوي المصري في الفيّوم – فيّوم مصر– في أسرة تشغف بالعلم، ولقد كانت تربيته دينية؛ إذ انبرى لتعلم الفقه

---

[1] – ينظر سناني سناني، (معاجم المصطلحات الفقهية ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير أنموذجا " دراسة لغوية تحليلية)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه . في اللغة والدراسات القرآنية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009م، ص145

[2] – سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مرجع سابق، ص1476

[3] – ينظر سناني سناني، (معاجم المصطلحات الفقهية)، مرجع سابق، ص145

والعربية منذ نعومة أظفاره، كما تتلمذ على يد أبي حيّان الأندلسي(ت745هـ) في أثناء إقامته بمصر. ([1])

ولقد ورد ذكر شيخه أبي حيّان الأندلسي(ت745هـ) في كتابه المصباح المنير في عدّة مواضع منها حديثه على توجيه النصب في قولهم: " لا يملك درهما فَضْلا عن دينار" في مادة (فضل) إذ يقول: " وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة ، أبقاه الله تعالى ، ولم أظفر بنصّ على أنّ مثل هذا التركيب من كلام العرب، وبسط القول في هذه المسألة وهو قريب مما تقدّم " . ([2]) وظاهر كلام الفيّومي هذا يُشعرنا بالمكانة والتقدير اللذين يُكنّهما لشيخه أبي حيّان الأندلسي (ت745هـ).

2 – رحيله إلى الشّام :

بالرغم من أنّ الفيومي قد نشأ في بداية حياته بمصر إلا أنّه لم يمكث طويلا حتى ارتحل إلى الشام وبالتحديد إلى مدينة حماة، وكتب التراجم كلّها لا تعرض لذكر سبب رحيله عن مسقط رأسه باتجاه بلاد الشام ، وهذا ما يقرّره صاحب (الدرر) بقوله : " نشأ بالفيّوم واشتغل ومهر وتميّز في العربية عند أبي حيّان ثم ارتحل إلى حماة فقطنها ". ([3])

وهو ما نقله السيوطي (ت911هـ) في (بغية الوعاة) وأكّده الزركلي(ت1396هـ) بقوله : " ولد ونشأ بالفيّوم (مصر) ورحل إلى حماة بسورية فقطنها ". ([4]) " وإنّما ارتحل عنها – ولا ندري سببا لذلك – وقطن مدينة حماة بالشّام، وهناك ذاع صيته واشتهر، ولمّا أنشأ السلطان الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل صاحب حماة جامع الدهشة " جامع الدّهشة " بظاهر حماة في شعبان سنة 727هـ، ندبَ الفيّومي إلى الخطابة فيه، وكان، رحمه الله ، من العلماء العاملين وجمع إلى جانب علمه بالفقه علمه بالعربية، وكان يذهب مذهب الشّافعي" . ([5])

ويبدو أن الفيّومي قد نال حظّا كبيرا بسفره هذا ورحيله عن مسقط رأسه الفيّوم بمصر؛ إذ ذاع صيته واشتهر في حماة بعدما أصبح خطيبا في جامع الدهشة الذي أصبح علماً، فصار يعرفُ بخطيب الدّهشة مثلما نجد البغدادي(1093هـ)، يسمّيه في سياق ذكر المؤلفات التي اعتمد عليها

---

[1] – ينظر رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2002م، ص5

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ص476

[3] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، مرجع سابق، ج1، ص314

[4] – الرزكلي، الأعلام، مرجع سابق،ج1، ص224. وينظر السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص389

[5] – رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، مرجع سابق، ص5

في " خزانة الأدب " قال : " ومنها ما يرجع إلى كتب اللغة وهو الجمهرة لابن دريد، والصّحاح للجوهري، ... والمصباح لخطيب الدّهشة " . ([1])

" وإذا علمنا أنّ الملك المؤيد كان من العلماء الأعلام في اللغة العربية والأدب والتاريخ، والفقه والأصول، والطب والتفسير والميقات، والمنطق والفلسفة، مع حفظه للقرآن الكريم والاعتقاد الصحيح وجمعه للفضائل، ... أدركنا أنّه لم يجعل الفيّومي خطيبا وإماماً لهذا المسجد إلا لثقته بعلمه وفضله وشهرته العلمية والخطابية " . ([2])

- مذهبه الفقهي :

كان الفيّومي فقيها على المذهب الشافعي فقد صرّح بنسبته إلى الشافعية في مقدمة ديوان خطب غير مطبوع كتبَ فيه اسمه كما يأتي: " الشيخ الإمام العامل الفاضل شهاب الدين فخر العلماء العاملين خطيب خطباء المسلمين أبو العبّاس أحمد ابن الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام أبي الحسن الفيّومي الشافعي". ([3]) ويذهب رجب عبد الجواد إبراهيم في كتابه "المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير" إلى أن هذا ليس من كلامه، وإنّما هو لأحد مريديه الذين جمعوا خطبَه . ([4])

ومهما يكن فإن أكبر دليل على مذهبه الشافعي هو تأليفه للمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للإمام الرافعي في الفقه الشافعي، الذي يعدّ من المعجمات التي تخصّصت في شرح غريب فقه الإمام الشافعي .

المطلب الثالث: وفاته ومؤلفاته .

1 – وفاته :

لم تتفق كتب التراجم على تاريخ محدّد لوفاة أبي العباس الفيّومي؛ إذ كل ما أوردوه من تواريخ كان بالتقريب وهذا على النحو الآتي:

– جاء في الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني(ت852هـ) : " وكأنّه عاش إلى بعد سنة 770هـ " . ([5])

---

[1] – البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ط)، ج1، ص25

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ص (هـ ـ و)

[3] – سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مرجع سابق، ج2، ص1476

[4] – ينظر رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، مرجع سابق، ص6

[5] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، مرجع سابق، ج1، ص372

- قال السيوطي(ت911هـ) في بغية الوعاة : " توفي سنة نيّف وسبعين وسبعمائة ". ([1])
- جاء في معجم المطبوعات العربية والمعرّبة : " توفي نيّف وسنة 770هـ" . ([2])
- أما الزركلي (ت1396هـ) فينقل لنا آراء في ذلك هي: " قال ابن حجر كأنّه عاش إلى بعد 770هـ، وعلّق محمد بن السابق الحموي على إحدى النسخ المخطوطة من (الدرر الكامنة) بأنّه توفي في حدود 760هـ وفي كشف الظنون : فرغ من تأليف المصباح في شعبان سنة 734 ، وتوفي 770هـ . " ([3])

ويظهر على هذه التواريخ صفة الاجتهاد؛ حيث إنه لم يصرّح بسنة وفاته تصريح الواثق بما يقول من المتقدّمين الذين ترجموا للفيّومي أحد غيرَ صاحب كشف الظنون، وقد نقل تاريخ الوفاة عنه كما هو كلّ من اسماعيل باشا البغدادي(ت1399هـ)، وعمر رضا كحالة (ت1408هـ) في مصنّفيهما . ([4])

أما ما نقله الزركلي (ت1396هـ) من تعليق محمد بن السابق الحموي على إحدى نسخ الدرر الكامنة بأنّ وفاة الفيّومي سنة 760هـ، ففيه نظر؛ وذلك لبعد الزمن بين ما ورد في تراجم المتقدّمين وبين هذا التاريخ بفارق عشْر سنوات، والرّاجح المشهور عند أهل العلم ([*]) أنّه توفي في حدود سنة 770هـ. وهو الذي نطمئن إليه ونرتضيه.

ولم تعرض كتب التراجم إلى ذكر أبنائه الذين خلّفهم، ما عدا ابنَه العالم الملقّب بابن خطيب الدهشة، أو ابنه البكر الذي يكنّى به، ولكنّ شهرة ابنه العالم محمود أبي الثناء (750هـ– 834هـ) الملقّب بابن خطيب الدهشة غطّت على شهرة الذي كُنِّيَ به فهو مغمور الذكر مقارنة بالعالم المصنّف، يقول عنه ابن حجر(ت852هـ) في الدرر الكامنة: " كان الفيّومي فاضلا، عارفا باللغة والفقه، وألّف في ذلك كتابا سمّاه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، وهو كثير الفائدة حسن الإيراد، وقد نقل غالبه ولده في كتاب تهذيب المطالع " . ([5])

---

[1] – السيوطي، بغية الوعاة، مرجع سابق، ج1، ص389

[2] – سركيس، المرجع السابق، ج2، ص1476

[3] – الرزكلي، الأعلام، مرجع سابق، ج1، ص224

[4] – ينظر البغدادي، هدية العارفين، مرجع سابق، ج1، ص113. وعمر كحالة، معجم المؤلفين، مرجع سابق، ج1، ص281

[*] – رجّح ذلك كلٌّ من محقق المصباح عبد العظيم الشناوي ورجب عبد الجواد إبراهيم في كتابه المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، وسناني سناني في أطروحته حول المعجمات الفقهية المتخصّصة المصباح المنير أنموذجاً.

[5] – ابن حجر العسقلاني، المرجع السابق، ج1، ص372

وهذا يعني أنّه ترك ابناً يسير على نهجه في العلم والتصنيف، ويدلّنا على ذلك كلام ابن حجر السابق الذي ينسب إليه فيه كتاب تهذيب المطالع.

وإلى ذلك يشير الشوكاني (1250هـ) في ترجمته لابنه بقوله: " محمود بن أحمد النّور الهمذاني الفيّومي الأصل الحموي الشافعي المعروف بابن خطيب الدهشة، تحوّل أبوه من الفيّوم إلى حماة فاستوطنها وولي خطابة الدهشة...، وولد له ابنُه هذا في سنة 750هـ، خمسين وسبعمائة، ونشأ فحفظ القرآن وكتبا وسمع من جماعة وتفقّه على أهل بلده، وارتحل إلى مصر والشّام فأخذ عن أئمتهما، وتقدّم في الفقه وأصوله والعربية واللغة وغيرها، وولّي قضاء حماة ثم انصرف ولزم منزله متصدّيا للإقراء والفتاوى والتصنيف فانتفع به أهل بلده واشتهر ذكره وصنّف كثيرا " . ([1]) فما ماتَ من ورّث علما وابنا عالما في الوقت نفسه.

2 - مؤلّفاته :

ترك الفيّومي بعد وفاته خمسة مؤلّفات تذكرها له كتب التراجم، غير أنّ الأستاذ عبد العظيم الشنّاوي صاحب أفضل تحقيق للمصباح لم يورد في مقدمته إلا ثلاثة كتب. أوردها مع تاريخ تأليفها حين قال: " له ديوان خطب ابتدأ في تأليفه سنة 727هـ. وله نثر الجمان في تراجم الأعيان انتهى منه سنة 745هـ. وله المصباح الذي اشتهر به، وانتهى منه سنة 734هـ" . ([2])

والملاحظ أن الأستاذ عبد العظيم الشنّاوي قد أغفل ذكر كتابي:" شرح عروض ابن الحاجب و" مختصر معالم التنزيل " مثلما سيمرّ معنا في ذكر مؤلفاته بالتفصيل.

أولا / ديوان خطب :

وهو غير مطبوع، ذكره يوسف إليان سركيس(ت1351هـ) في معجم المطبوعات العربية والمعرّبة والزركلي (ت1396هـ) في الأعلام. ([3]) وقد تقدّم معنا نصّ كلام الفيّومي الذي أورده في مقدّمته مثلما أشار إلى ذلك يوسف إليان سركيس (ت1351هـ) معجمه؛ يبيّن فيه أن المؤيّد قد نصّبه خطيبا في جامع الدهشة، غير أن رجب عبد الجواد إبراهيم يستبعد أن يكون نص الكلام

---

[1] - الشّوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1/ 1348هـ، ج2، ص293 - 294

[2] - الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ص (ح)

[3] - ينظر يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مرجع سابق، ج2، ص1476، والزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج1، ص224

للفيّومي بعينه، وإنّما هو لأحد مريديه قام بجمع الخطب التي ألقاها الفيّومي في كتاب واحد، ويناقش (سناني سناني) ما ذهب إليه رجب عبد الجواد إبراهيم ويردّ ما ذهب إليه، مثبتا أن الخطب كانت من جمع وتأليف الفيّومي نفسه لاعتبارين هما:

- أنّ الفيّومي كان قد بدأ إلقاء الخطب سنة 727هـ، ودام في خطابة الجامع إلى وفاته ، وهذا لا يمنعه من جمعها في كتاب واحد بنفسه.

- أنّ الفيّومي في مقدمة هذا الكتاب التي مرّت معنا آنفا قال: إن المؤيّد قد انتدبه إلى خطابة الجامع، ومن غير المعقول أن يكون هذا كلام أحد مريديه. ([1])

ولعلّ هذا دليل مقنع لإثبات الجمع والتأليف لصاحب الديوان دون غيره لوجود قرينة تدلّ عليه، وهي ضمير المتكلم.

ثانيا / نثر الجمان في تراجم الأعيان:

وهو غير مطبوع أيضا ذكره الزركلي (ت1396هـ) في الأعلام قال: " وله أيضا نثر الجمان في تراجم الأعيان أجزاء منه " . ([2])

وذكر رجب عبد الجواد إبراهيم أن بروكلمان نسبه للفيّومي " وأشار إلى وجود نسخة منه في طنطا، وقد ترجم فيه للمشاهير من العلماء والأدباء حتى وصل إلى سنة 745هـ، وقد رتّبه حسب السنين " . ([3]) وهو أحد الكتب التي ذكرها عبد العظيم الشنّاوي في مقدّمة تحقيقه للمصباح ، كما مرّ معنا سابقا.

ثالثا / مختصر معالم التنزيل :

" ومعالم التنزيل هو تفسير للإمام أبي محمد حسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (ت516هـ)، وهو كتاب متوسط الحجم نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد اختصره الفيّومي". ([4]) وهو كتاب مفقود، ولا يستبعد رجب عبد الجواد إبراهيم أن يكون للفيّوميّ، خاصة وأنّه اختصره مثلما فعل مع أشهر كتُبه (المصباح المنير) الذي هو في الأصل شرح مطوّل كما سيتقدّم معنا إن شاء الله .

---

[1] – ينظر سناني سناني، المعجمات الفقهية المتخصصة، مرجع سابق، ص151

[2] – الزركلي، المرجع السابق، ج1، ص224

[3] – رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، مرجع سابق، ص9

[4] – رجب عبد الجواد إبراهيم، المرجع نفسه، ص9

رابعا / شرح عروض ابن الحاجب :

وقد ذكره إسماعيل باشا البغدادي (ت1399هـ) في هدية العارفين حين قال: " صنّف ديوان الخطب ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير في اللغة مطبوع ـ شرح عروض ابن الحاجب " . ([1])

ويفهم من ذلك أن ابن الحاجب (ت646هـ) له كتاب عروض قام الفيّومي بشرحه ، وهذا ما يؤكّده الشّوكاني (ت1250هـ) في أثناء ترجمته لابنه محمود أبي الثناء (ت834هـ) إذ يقول : " تحوّل أبوه من الفيّوم إلى حماة فاستوطنها وولي خطابة الدهشة، وصنّف بها المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مجلّدين ، وشرح عروض ابن الحاجب، وله ديوان خطب " . ([2]) وهو أحد الكتب التي لم يذكرها عبد العظيم الشنّاوي ، كما مرّ معنا آنفا.

خامسا / المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:

وهو الكتاب الوحيد من كتب الفيّومي الذي رأى النّور، واشتهر، وذاع بين طلبة العلم، وقد طبع طبعات عدّة لعلّ أفضلها تلك التي حقّقها عبد العظيم الشنّاوي، وهو موضوع بحثنا هذا؛ لذلك سيتقدّم التعريف به بشكل مفصّل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[1] – البغدادي اسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مرجع سابق، مج1، ص113

[2] – الشّوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مرجع سابق، ج2، ص293

المبحث الثاني

التعريف بالمصباح المنير

ومكانته بين المعجمات العربية

قد تقدّمت معنا في المدخل التمهيدي إشارة إلى أهم المدارس المعجمية العربية، وكانت آخر المدارس التي عرضنا إليها مدرسة الترتيب الألفبائي التي ينتمي إليها معجم الفيّومي الذي نحن بصدد دراسته، ولمّا كان كذلك وجب علينا التعريف بهذه المدرسة المعجمية بشكل مفصّل والوقوف على أهم معجماتها وإيجابياتها وسلبياتها للمقارنة بينها وبين معجم المصباح المنير، ومعرفة مكانته بينها وبين بقية المعجمات الأخرى.

المطلب الأول :

التعريف بمدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي وأهم معجماتها.

1 - التعريف بها :

" وهي المدرسة التي رتّبت موادّها على حسب ترتيب الحروف الهجائية الألفبائية، التي رتبها نصر بن عاصم، وهي : (ا ـ ب ـ ت ـ ث ـ ج ـ ح ـ د ـ ذ إلى ي)، مع مراعاة الحرف الأول والثّاني والثالث والرابع " . ([1]) ومعنى ذلك أنها ترتّب المواد مجرّدة من الزوائد حسب ترتيب الحروف الهجائية الألفبائية، وهذه الطريقة أسهل وأيسر لسهولة مراجعة معاجمها وحفظ حروفها؛ لأنّها أعلق بالقلوب وأنفذ في الأسماع وعلم العامة بها كعلم الخاصة وطالبها من هذه الجهة بعيد عن الحيرة. ([2])

مرّت طريقة ترتيب الكلمات داخل المعجمات تبعا لأوائل الأصول بمراحل متعدّدة قبل أن تصل شكلها المألوف اليوم في المعجمات الحديثة، ونسبة هذه المدرسة إلى رائد بعينه من علماء اللغة المتقدّمين فيها اختلاف كبير لا يمكننا الفصل فيه؛ حيث تدور الآراء في نسبتها حول ثلاثة من أعلام اللغة وهم :

- **أبو عمرو الشيباني** (ت 206هـ) في كتابه " **الجيم** " .
- **أبو المعالي محمد البرمكي** (ت 397هـ) أعاد ترتيب الصّحاح حسب أوائل الكلمات.
- **جار الله الزمخشري** (ت 538هـ) في كتابه " **أساس البلاغة** ". ([3])

---

[1] - فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، مرجع سابق، ص141

[2] - ينظر أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، مرجع سابق، ص26

[3] - ينظرعبد اللطيف الصوفي، اللغة ومعاجمها، مرجع سابق، ص125. وابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي، مرجع سابق، ص142

وإذا استقرّ عند أولي النّظر ما تقدّم من نسبة المدرسة إلى واحد من أولئك الثلاثة، فإنّ هناك رأيين مخالفين للمشهور في نسبة مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي، وهذان الرأيان هما كالآتي:

1 – رأي فوزي يوسف الهابط الذي يورده في كتابه " المعاجم العربية موضوعات وألفاظ " يقول فيه بنسبتها لابن فارس (ت395هـ) في معجمه " **مجمل اللغة** " إذ يقول بهذا الصدد: " وكان مجمل اللغة لابن فارس (ت595هـ) أوّل من أرسى قواعدها، وأسّس أسسها من وجهة نظري " . ([1])

2 – رأي الأستاذ يسري عبد الغني في كتابه " معجم المعاجم العربية " : الذي ينفي فيه نسبة كتاب الجيم لأبي عمرو الشّيباني (ت206هـ)، فيقول: " ويقال إن كتاب (الجيم) المنسوب خطأ إلى أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الذي توفي 206هـ، وفي الحقيقة إنّ صاحبه الهروي " . ([2]) وذلك لاعتبارين هما :

– أنّ أبا عمرو الشيباني(ت206هـ) لم يؤلّف كتابا عنوانه (الجيم) بل له كتاب عنوانه (الحروف) وإنّما الذي وصلنا أن هناك كتابا عنوانه الجيم لأبي عمرو الهروي .

– أن كليهما يكنى بأبي عمرو ، وهنا يكمن سبب الخلط بينهما. فكتاب الجيم من تأليف أبي عمرو شمر بن حمدويه (ت255هـ). صاحب كتب " غريب الحديث "، و" السلاح "، و" الجبال "، و" الأدوية " . ([3])

ومهما يكن فإنّه من الصعب البتّ في هذه المسألة مثلما بيّنّا آنفا، نظرا لاختلاف الآراء وتعدّدها . وبعيدا عن هذا الخلاف نعرض لذكر أهم المعاجم التي تنتمي لهذه المدرسة .

1 – معجم " الجيم " لأبي عمرو الشيباني :

تعود النشأة التاريخية لهذا الترتيب الهجائي للمعجم إلى القرن الثاني الهجري مع رائده الإمام أبي عمرو الشيباني (ت206هـ) في معجمه الجيم، وهو إسحاق بن مرار من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ) ، والمفضّل الضبي (ت168هـ) ، وقيل إنه سماه (الجيم)، لأن الجيم حرف شديد مجهور، مما يجعله متميزا بين حروف العربية، وثمة أسماء أخرى لهذا الكتاب منها : " كتاب الحروف " ، و" كتاب اللغات " ، و" كتاب النوادر" المعروف بالجيم.

---

[1] – فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظ، مرجع سابق، ص141

[2] – يسري عبد الغني، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م، ص216

[3] – ينظر يسري عبد الغني، معجم المعاجم العربية، المرجع نفسه، ص217 ـ 218 ـ 219

وقد اعتنى هذا المعجم بالغريب والنادر ولهجات القبائل ، وهو مقسّم إلى أبواب؛ حيث يورد في كل باب الألفاظ المبدوءة بحرفه دون النظر لما بعد هذا الحرف. ([1])

- **مميزاته :**

- عنايته بالغريب، والنّادر، والحوشي.
- اهتمامه بلهجات القبائل واللغات المختلفة.
- إيراد الكثير من الأخبار، والحكايات، والقصص.

- **المآخذ عليه :**

- اضطراب المنهج وعدم الالتزام بطريقة واحدة في المعجم.
- الاضطراب في شرح الألفاظ. ([2])

2 - أساس البلاغة للزّمخشري:

ألّفه جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، لقّب بجار الله لمجاورته بيت الله الحرام، ولد سنة 427هـ، وكان إماما في التفسير واللغة والفقه واللغة والأدب، وكان معتزليّا وله إضافة إلى أساس البلاغة ، و (الكشّاف) الذي يعدّ من أشهر كتبه. أما معجمه أساس البلاغة فهو أول معجم مطبوع روعيت فيه طريقة ترتيب الألفاظ وفق الترتيب الهجائي لأوائل أصولها، ولقد جاء في ثمانية وعشرين بابا، كل حرف في باب أسماه كتابا، وقد راعى في الترتيب أيضا الحرف الثاني والثالث من الكلمة. ([3])

يقول الزمخشري(ت538هـ) عنه في مقدمته: " وقد رتّب الكتاب على أشهر ترتيب متداولا، وأسهله متناولا؛ يهجم فيه الطالب على طَلِبَته موضوعة على طرف الثُّمام وحبل الذّراع، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع، وإلى النّظر فيما لا يوصَل إلا بإعمال الفكر إليه، وفيما دقّق النظر فيه الخليل وسيبويه " . ([4]) وظاهر كلام الزمخشري (ت538هـ) يدلّ على أنه سلك فيه طريقا يسهّل به على طالب العلم، دون أن يبذل جهدا مضنيا في ذلك.

و" لم يكن غرض هذا المعجم جمع اللغة، واستيعاب ألفاظها، وإنّما بيان بلاغة اللغة

---

[1] - ينظر ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشاة والتطور، مرجع سابق، ص142- 143. وابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مج1، ص10- 11

[2] - ينظر ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، مج1، ص11

[3] - ينظر ابن منظور، المرجع نفسه، مج1، ص11. وعبد اللطيف الصوفي، اللغة ومعاجمها، ص152

[4] - الزمخشري، أساس البلاغة، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص16

العربية، وإظهار جمالها، باحتوائه حشودا من العبارات الفصيحة الجميلة التي استقاها من القرآن الكريم،أو اقتبسها من الحديث الشريف، وعلى كثير من عيون كلام الأدباء والفصحاء العرب، لأنّ البلاغة عند الزمخشري لا تعنى ما نفهمه منها اليوم من فنون البيان والمعاني والبديع، وإنّما تعني الفصاحة والجودة " . ([1])

- **مميزاته :**

- عنايته الشديدة بالمجاز حتى إنه أفرد له قسما في أكثر المواد.
- إيراد الألفاظ في عبارات؛ لأنّه ليس معجما للألفاظ المفردة بل للعبارات المؤلفة.
- الإشارة إلى بعض الألفاظ المولّدة والعامية .
- الإكثار من الاستشهاد بالقرآن والحديث النبوي والشعر والأمثال والحكم.
- العناية بتدوين فصيح اللغات، وروائع الأدب . ([2])

- **المآخذ عليه :**

- عدم ذكر أصحاب العبارات والأسجاع.
- الاضطراب في تحديد المجاز، مما أدى إلى الاضطراب في تقسيم الحقيقة والمجاز ووضعها في مكانها المناسب.
- عدم توثيق الآيات القرآنية والشواهد الشعرية . ([3])

غير أنّ هذه المآخذ لا تقلل من أهمية كتاب أساس البلاغة؛ لأنّه ليس كتاب ألفاظ ، كما أشرنا آنفا، بل هو موضوع لهدف معيّن، وهو فن إجادة القول على الأساليب العربية البليغة الرفيعة الفصيحة، ويعود إليه الفضل في إرساء منهج مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي التي صنّفت على منوالها معظم المعجمات الحديثة المعاصرة .

أمَّا المعجم الثالث الذي ينتمي إلى هذه المدرسة فهو (المصباح المنير) للفيّومي موضوع بحثنا هذا، وسنبسط القول فيه ضمن هذا المطلب الموالي.

---

[1] – عبد اللطيف الصوفي، مرجع سابق، ص153

[2] – عبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، مرجع سابق، ص116. وابن منظور، مج1، ص11

[3] – ينظر عبد الحميد محمد أبو سكين، المرجع نفسه، ص117

المطلب الثاني: التعريف بالمصباح المنير للفيومي.

1 – المصباح المنير ومعجمات غريب الفقه :

ينتمي المصباح المنير إلى المعجمات الفقهية المتخصصة " التي تخصّصت في تناول الألفاظ الفقهية، وقد ألفها علماء جمعوا بين علمي اللغة والفقه وبرعوا فيهما " ([1]) ؛ إذ أصبح لكل مذهب فقهي معجمٌ لغويٌّ يشرح غريبه، مثل ما نجد ذلك عند الشيخ نجم الدين النسفي (ت537هـ) الذي ألف معجمه " طلبة الطلبة " في الفقه الحنفي ، وعند المطرّزي (ت610هـ) في " المعرب " كذلك، أما في الفقه المالكي فنجد كتاب شرح غريب ألفاظ المدوّنة للجُبّي، وغرر المقالة في شرح غريب الرسالة ، أي رسالة أبي زيد القيرواني. وصولا إلى أبي العبّاس الفيّومي (ت770هـ) الذي ألّف معجمه " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" على المذهب الشافعي . ([2])

ومن خلال ما ذكرته آنفا نرى أن معجمنا هذا قد جمع بين طائفتين من المعاجم؛ حيث يمكننا أن نصنّفه ضمن المعجمات الفقهية المتخصصة من حيث مضمونُه، كما يمكننا تصنيفه ضمن معجمات المدرسة الهجائية الألفبائية في حقل الدراسات اللغوية، وهذا ما سنركّز عليه في هذه الدراسة .

2 – تعريفه : (مراحل تأليفه).

المصباح المنير: " في حقيقته كان شرحا لغويّا للألفاظ الغريبة الواردة في كتاب: " فتح العزيز شرح كتاب الوجيز" ، أو ما عرف بالشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرّافعي (*) ، من كبار فقهاء الشافعية (ت623هـ)، وكتاب الشرح الكبير في حقيقته شرح

---

[1] – دلدار غفور حمد أمين ، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصص، منشورات دار دجلة ، ص31

[2] – ينظر أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، مرجع سابق، ص45– 46 . وأحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، مرجع سابق، ص37 ـ 38

* – **أبو القاسم الرّافعي:** هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني الإمام الجليل صاحب الشرح الكبير المسمى بـ" العزيز" ، كان الإمام الرّافعي متضلّعا من علوم الشريعة تفسيرا وحديثا وأصولا، وكان رحمه الله ورعا زاهدا تقيّا نقيّا طاهر الذّيل مراقبا لله، سمع الحديث من جماعة، وتوفي سنة 623هـ ، من مؤلفاته: فتح العزيز في شرح الوجيز، والشرح الصغير، والمحرّر، وشرح مسند الشافعي. (ينظر السبكي تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تح. محمود الطنّاحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1964م، ج 8، ص 281 – 282)

فقهي لكتاب ألّفه حجة الإسلام الإمام أبو حامد الغزالي (*) (ت505هـ)، ؛ هو كتاب: " الوجيز في فقه الشافعي" الذي أخذه من كتابين له هما: البسيط، والوسيط، وكلاهما في فقه الشافعي" . ([1])

وما نفهمه من هذا أنّ أبا حامد الغزالي (ت505هـ)، قد ألف كتاب الوجيز الذي كثرت عليه الشروح، وكان من أجلّها شرح أبي القاسم عبد الكريم الرافعي (ت623هـ)، صاحب الشرح الكبير الذي سمّاه " فتح العزيز شرح كتاب الوجيز" .

وهذا الأخير هو الذي انبرى إليه أبو العبّاس الفيّومي ، فجمع ما جاء فيه من غريب اللغة، ومشكل الألفاظ، ثم قام بشرح هذه الألفاظ وبيان معانيها وذكر الشواهد عليها. وإلى هذا العمل يشير الفيّومي في مقدمة المصباح بقوله: " فإنّي كنت جمعت كتابا في غريب شرح الوجيز للإمام الرّافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة ، وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات، ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها ، وغير ذلك مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر" . ([2])

ونظرا لضخامة المادة اللغوية التي جمعها الفيّومي في هذا الكتاب، فقد قام باختصاره تسهيلا على طلبة العلم الذين هم في أوّل الطريق، وإزجاءً للسّآمة والملل إذ يقول بهذا الصدد: " غير أنّه افترقت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السّالك شعابه، وامتدحت بين يدي الشّادي رحابه، فكان جديرا بأن تنبهر دون غايته، فجرّ إلى ملل ينطوي على خلل، فأحببت اختصاره على النّهج المعروف، والسبيل المألوف ليسهل تناوله بضم منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثره " . ([3])

وليس غريبا أن يأتي طويلا ضخما ، وقد جمعه من أصل سبعين كتابا ، وذلك ما حدا به إلى اختصاره حتى أصبح على الصورة التي وصلنا عليها، وذلك ما يشير إليه في خاتمته بقوله:

---

* – **أبو حامد الغزالي :** هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الإمام الجليل، حجة الإسلام ومحجّة الدين التي يتوصل بها إلى دار السّلام، جامع أشتات العلوم والمبرّز في المنقول منها والمفهوم، ولد سنة خمسين وأربعمائة بطوس حيث كان والده يغزل الصوف ويبيعه في دكانه، ثم إنّ الغزالي قدم نيسابور ولازم إمام الحرمين وجدّ واجتهد حتى برع في المذهب والخلاف والجدل والمنطق وقرأ الحكمة والفلسفة وأحكم كلّ ذلك. وقد كان شديد الذكاء والنّظر ، عجيب الفطرة ، قويّ الحافظة ، غوّاصا في المعاني الدقيقة، عَلَما ، مناظرا محجاجا. وكانت وفاته بطوس يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة. له في المذهب: الوسيط، والبسيط، والوجيز، والخلاصة . وفي سائر العلوم: كتاب إحياء علوم الدّين ، والمستصفى في أصول الفقه . (ينظر السبكي ، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، ج6، ص191، 193، 196، 224).

[1] – رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، مرجع سابق، ص7

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ج1، ص (م).

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص (م).

" وهذا ما وقع عليه الاختيار من اختصار المطوّل، وكنتُ جمعت أصله من نحو سبعين مصنّفا ما بين مطوّل ومختصر" . ([1])

وظاهر كلام الفيّومي يبيّن لنا الحاجة الماسّة إلى اختصار مؤلّفه المطوَّل وتذليله للناشئة وحرصا منه على ذلك لم يذكر ما كان واضحا مفسّرا في شرح الرّافعي إلا ما دعت إليه الضرورة تنبيها لشيء ما، وسمّاه " **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** " . وكان الفراغ من تعليقه على يد مؤلّفه في العشر الأواخر من شعبان المبارك سنة أربع وثلاثين وسبعمائة هجرية " .([2])

ويمكن أن تلخّص مراحل تأليفه في المخطط ([3]) الآتي:

[1] – الفيومي، المرجع السابق، ج2، ص711

[2] – الفيّومي، المرجع نفسه، ج2، ص711

[3] – عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1/ 2009م، ص275

3 – وصف عام لمعجم المصباح :

لقد قسّم الفيّومي معجمه إلى أبواب ، وكل باب سمّاه كتابا، وقد رتّب كلماته باعتبار الأصول بعد التجريد من الزوائد حسب ترتيب الحرف الأول من حروف الهجاء والثاني وما يثلّثهما، فقسّمه إلى سبعة وعشرين كتابا، آخرها كتاب الواو، وأضاف إليها بابين أحدهما " باب لا " ، وثانيهما " باب الباء " ، كما كان يضع الكلمة الزائدة عن ثلاثة أصول بعد المادة الثلاثية المشتركة معها في الحرف الثالث، كما كان يردّ المقلوب إلى أصله ، ويرجع المحذوف إلى موضعه مثل: الأمر من (وَعَدَ) هو (عِدْ) فإنه يكشف عنه في " وَعَد ◌َ" . ([1])

وهكذا يتّضح لنا أن الفيّوميّ قد نهج مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائي مثلما بيّناها سابقا، ولكن بالرغم من ذلك فإنّه قد تميّز عن سابقيه بمميزات يمكن حصرها فيما يلي:

1. سمّى الباب كتابا ، فذكر أولا كتاب الألف واضعا تحته عناوين ولم يسمّها فصولا، مراعيا في الترتيب الأبجدي للحرف الثاني فيقول: الألف مع الباء وما يثلثهما. ثم الألف مع التاء وما يثلثهما... إلخ.
2. الهمزة إذا كانت عيْنا جعلها مع الحرف الذي تقلب إليه عند التسهيل، فإن كانت قبلها كسرة مثلا جعلها مع الياء مثل : كلمة " بِئر" وضعها في " بير" .
3. المادة إذا كانت رباعية استعمل ثلاثيّها، ذكرها بعد الثلاثي فكلمة بُرْعُم ذكرت بعد "برع " وبُرْقُع بعد " برق " ...إلخ
4. عنايته بضبط الكلمة بلفظ مشهور، وكثيرا ما يكون الضبط بالنَّصّ على نوعه فيقول: لفظ كذا بضمتين ، أو بفتحتين ، أو بفتح وكسر... الخ
5. عنايته بالمصطلحات الفقهية والمعاني الشرعية، وليس ذلك بغريب، مادام هو في الأصل وضع لأجل هذه الغاية.
6. الإكثار من الشواهد القرآنية والحديثية والمأثور من كلام العرب وشعرهم مع نسبتها لأصحابها.
7. عنايته بالمسائل النحوية والصرفية والمعلومات الموسوعية. ([2])

---

[1] – ينظر علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، مرجع سابق، ص217. وعبد الحميد محمد أبو سكين، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، مرجع سابق، ص118. وابن منظور، مرجع سابق، مج1، ص12

[2] – ينظر مقدمة المصباح، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ص (ط ـ ي) . وابن منظور، المرجع سابق، مج1، ص12. وعبد الحميد محمد أبو سكين، مرجع سابق، ص118 ـ 119

وإذا ما أردنا أن نقارن (المصباح المنير) من حيث مميزاتُه وبقية المعجمات في مدرسة الترتيب الهجائي، فإننا نجده قد تفوّق عليها بعدة خصائص ، واستدرك بعض النقائص الموجودة خاصة عند الزمخشري (ت538هـ) في أساس البلاغة الذي كان لا ينسب الأقول المأثورة لأصحابها؛ إذ نجد الفيّومي قد عني بالتوثيق والضبط .

أما ما يؤخذ على المصباح المنير عموما فهو الاختصار الشديد الذي ينجرّ عنه خلل في إبراز الدلالات مما يؤدي إلى عدم فهم المعنى. وسنفصّل القول في المبحث القادم حول منهج الفيّومي واصطلاحه في المصباح .

4 – مخطوطاته :

ذكر سناني سناني في دراسته حول المصباح أن له مخطوطاتٍ عديدةً، ذكر بعضها كارل بروكلمان، وبعضها الآخر لم يذكره، فأمّا التي ذكرها فهي موجودة في أماكن مختلفة أذكر منها :

- برلين، 69/76.
- القاهرة أول، 187/4.
- فاس القرويين، 1264.
- دمشق العمومية 21/70. وغيرها من الأماكن .

كما أنّه وقف على نسختين في دمشق عند المكتبة الظاهرية تحملان الرقم الآتي:

الأولى 14159، أما الثانية 1559. ([1])

5 – تصحيح وتحقيق المصباح المنير وطبعه :

للمصباح المنير أربعة تصحيحات، وهي حسب الترتيب الزّمني كالآتي:

- محمد الصبّاغ، وطبع سنة 1864م ، في مطبعة بولاق بالقاهرة.
- حمزة فتح الله، وطبع سنة 1926م ، في المطبعة الأميرية بالقاهرة .
- مصطفى السقا، وطبع سنة 1950م ، من قبل مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

وقد قام بتحقيقه عبد العظيم الشنّاوي وجاء على أحسن وجه، في طبعة دار المعارف 1977م . ([2])

---

[1] – ينظر سناني سناني، المعجمات الفقهية المتخصصة، مرجع سابق، ص173

[2] – ينظر المرجع نفسه، ص173 ـ 174

وقد جاء بعده (يحي مراد)، وقام بإعادة تحقيقه في كتاب واحد، سنة 2008م، بمؤسسة المختار بالقاهرة ، لكنّه لم يرْقَ إلى مستوى التحقيق الأول الذي قام به الأستاذ عبد العظيم الشنّاوي؛ إذ يعدّ من أهم تحقيقات (المصباح)، فقد جاءت طبعته مضبوطة بالشكل مستدركة للأوهام والأغلاط التي وقعت في سابقيها. وإلى ذلك يشير عبد العظيم الشنّاوي في مقدمة التحقيق: " لقد حظي المصباح بكثرة الطبعات. ولكنّها غير مضبوطة بالشكل ونال بعضَها الخطأُ المطبعي.

وحينما طبعته في مطلع القرن العشرين نظارة المعارف العمومية، واستعملته بالمدارس الأميرية عمد أحد الفضلاء المشرف على إحدى طبعاته إلى حذف كثير من موادّه، واختصار بعضها ليناسب التلاميذ بالمدارس الأمر الذي قلّل من أهمية هذا الكتاب وفائدته. فمما حذف من المواد: عسب، عفل، كمر، كمع، نعظ، مذى، نثل...، وكثير غير ذلك " . ([1])

ولهذا السبب كان الجهد واضحا فيه؛ إذ اتّسمت طبعة دار المعارف بتحقيق الشنّاوي بالضبط بالشكل التام وتصحيح الأخطاء وإضافة الشروح والتعليقات المفيدة. أما عن آخر تحقيق للمصباح الذي ذكرته آنفا لـ(يحي مراد) فهو خالٍ من الضبط، بل لم يكلف نفسه عناء نشر ترجمة وجيزة للمؤلّف .

هذا علاوة على إبقائه لبعض الأخطاء التي صحّحها الشنّاوي بعدما وردت في نسخ سابقة، من ذلك أنّه أورد اسم السّيوطي(ت911هـ)، وهي تحريف عن المرزوقي (ت421هـ)؛ إذ إنّ السيوطي(ت911هـ) متأخّر عن الفيّومي (ت770هـ) بما يزيد عن القرن، فيستحيل أن ينقل عنه، وذلك في مادة (ع ي ر) " وعيرته كذا وعيرته به قبحته عليه ونسبته إليه، يتعدى بنفسه وبالباء قال السّيوطي في شرح الحماسة والمختار أن يتعدّى بنفسه ". ([2])

أما في طبعة دار المعارف بتحقيق الشنّاوي فقد وردت بهذا الشكل: " وعيرته كذا وعيرته به قبحته عليه ونسبته إليه، يتعدّى بنفسه وبالباء، قال المرزوقي في شرح الحماسة : والمختار أن يتعدّى بنفسه " . ([3])

فعجيب حقا ألا يكون قد اطّلع على التحقيق الذي سبقه، فيتدارك ما وقع فيه الأوّلون من أوهام ، ولعلّ الشيء المميز في هذه الطبعة هو وضع المواد بألوان مغايرة إضافة للشواهد.

ثم إنّ الحديث عن طبعاته طويل عريض؛ فقد أرباها الباحث (سناني سناني) عن عشرين

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ص(ك)

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، تح. يحي مراد، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2008م ، ص263

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشناوي، مرجع سابق، ج2، ص439

طبعة ([1]) في بحثه، وقال إنه بات من المستحيل إحصاء عددها.

ولقد قارنت بين النسختين المذكورتين آنفا، وآثرت العمل على طبعة دار المعارف التي حقّقها الأستاذ عبد العظيم الشنّاوي لما لها من فضل ودقة في الضبط على النسخة الأخرى.

المطلب الثالث: المكانة العلمية للمصباح المنير .

للمصباح المنير مكانة جليلة بين أهل العلم؛ سواء كان ذلك عند أهل اللغة أو الفقه فإذا تتبعنا الكتب التي اعتنت بدراسة المعجمات العربية، فإنّها غالبا ما تذكر المصباح المنير في المرتبة الثالثة بعد معجم الجيم للشيباني(ت206هـ) ، وأساس البلاغة للزمخشري (ت538هـ) في مدرسة الترتيب الألفبائي، هذا علاوة على أنّه حَظِي بالقبول فاعتمد عليه الكثير من العلماء في مصنّفاتهم بين لغوي وفقيه.

وقبل أن أذكر نماذج للذين نقلوا عنه في مصنّفاتهم سأورد شهادات بعض من أثنوا عليه ورغّبوا فيه مؤكّدين على أهميته في القديم والحديث.

1 - في القديم :

يقول عنه ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) : " **كان الفيّومي فاضلا، عارفا باللغة وألف في** ذلك كتابا سمّاه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، وهو كثير الفائدة حسن الإيراد " . ([2])

2 - في الحديث :

يقول محقّق المصباح عبد العظيم الشّنّاوي في مقدمته : " وإنّي أنصح المهتمين بفهم المعاني الشرعية والمصطلحات الفقهية بالرجوع إلى هذا الكتاب...، فقد **أوضح هذه المعاني الشرعية والمصطلحات وكثيرا من الأحكام الشرعية مع حسن العرض والإيجاز**" . ([3])

وقد مرّ معنا آنفا في الحديث عن طبعاته كلام المحقّق الذي يبين فيه أن نظارة المعارف المصرية قد أقرّته في مدارسها ، وفي هذا دليل على أهميته لدى طلبة العلم الشّداة .

---

[1] - لمزيد من التفاصيل ينظر سناني سناني، المعجمات الفقهية المتخصصة، مرجع سابق، ص174 - 175

[2] - ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، مرجع سابق، ج1، ص314

[3] - الفيّومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، مرجع سابق، ص (ي)

ويشيدُ به أحمد مختار عمر بقوله : " وهو من المعاجم الموجزة ومؤلفه من علماء القرن الثامن الهجري، وقد اهتمّ فيه المؤلف بالاصطلاحات الفقهية...، ويزيدُ في قيمة المعجم أنّ المؤلّف ألحق بكتابه دراسة موجزة ضمّت قواعد من النحو والاشتقاق والتصريف والمصادر والجموع والتذكير والتأنيث والتفضيل والنسب " . ([1])

ولعلّ سمة الإيجاز كانت محمودة للفيّومي في معجمه؛ لأنّ أغلب الدّارسين يشكرون له ذلك ([*]) ليكون في متناول المبتدئين ، والحقيقة أن الفيّومي كان هذا غرضه الأسمى مثلما صرّح بذلك في خاتمة مصباحه بقوله: " وسلكت في كثير منه مسالك التعليم للمبتدئ والتقريب على المتوسط ليكون لكلّ حظٌّ حتى في كتابته " . ([2])

أمّا حسين نصّار فيقول عنه في معرض المقارنة بينه وبين القاموس المحيط : " والتزم الفيّومي الضبط بالعبارة، كما فعل صاحب القاموس المحيط. وذيّل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أمورا نحوية وصرفية، ولكن خاتمة الفيّومي أشمل وأنضج " . ([3])

ويقيّمه مصطفى جواد بعد أن خصّه بدراسة نقدية دون سواه من المعجمات في كتابه " في التراث العربي " ، فيقول : " ومن المعاجيم الأصيلة المحتوية على ما ذكرته آنفا من الملامح والفوائد والمآخذ (المصباح المنير) الذي مثّلت به وبغيره في البيان عن الأصالة في التاليف اللغوي...، وقد قرأت (المصباح المنير) من أوله إلى آخره قبل ثمان وعشرين سنة ، فألفيته جمّ الفوائد، فيه نُقُول لغوية تجري مجرى الفرائد " . ([4]) هذه شهادته ، وكان قد تناول المعجم في دراسة نقدية.

ويشير الأستاذ عبد القادر عبد الجليل مُعجبا في كتابه " المدارس المعجمية " إلى أنّه " يبقى معجم المصباح المنير سِفراً قيّما في مسيرة المعجم العربي، وحلقة مهمة من حلقاته، جديرة بالدّرس والأخذ في ميادين اللسانيات العربية والتشريع الإسلامي" . ([5])

---

[1] – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص219

[*] – من هؤلاء أحمد مختار عمر، كما مرّ معنا، وعبد الحميد أبو سكين في" المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، ص119 . وعبد السميع محمد أحمد في كتابه المعاجم العربية دراسة تحليلية.

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ح2، ص711

[3] – حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص56

[4] – مصطفى جواد، في التراث العربي، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1975م، ج1، ص314، 320

[5] – عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، مرجع سابق، ص280

وبعد عرضنا فيما تقدّم لشهادات الباحثين والعلماء في أهمية معجم المصباح المنير والمكانة العلمية التي يتبوّؤُها سنتطرق لذكر بعض المصنّفات التي اعتمدت ونقلت عليه في حقل اللغة والأدب والشريعة، ودرءاً للإسهاب سأكتفي بالنّذر القليل من التمثيل، فذلك أدفع للسآمة بالتطويل .

- الذين نقلوا عن المصباح المنير :

أولا / في اللغة : (المعجمات).

من المعجمات اللغوية التي نقلت عن الفيّومي، واعتمدت عليه معجم " تاج العروس" للزَّبيدي(ت1205هـ) الذي نقل عنه في مواضع كثيرة، أذكر منها على سبيل التمثيل في مادة (ث ف أ) : " (الثُّفَاءُ، كقُرَّاء) ومثله في الصّحاح والعُباب، وجزم الفيّومي في المصباح أنّه بالتّخفيف ". ([1])

كما يذكر ما تفرّد به عن غيره من المعجمات فيقول في مادّة (س ب أ) : " وإذا اشتريت الخمر لتحملها إلى بلد آخر قلت : سبيتُها، بلا همز وعلى هذه التفرقة مشاهير اللغويين إلاّ الفيّومي صاحب المصباح فإنّه قال : ويقال في الخمر خاصّة سبأتُها، بالهمز إذا جلبتها من أرض إلى أرض فهي سبيئة " . ([2])

ثانيّا / في الأدب :

نظرا لما حواه معجم المصباح المنير من فوائد موسوعية، فقد أصبح من الصعب الاستغناء

---

[1] – الزّبيدي أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح. مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، (د.ط)، 1998م، ج1، ص 164

– و**الزَّبيدي**، هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ـ بفتح الزّاي بخلاف أبي بكر الزُّبيدي الأندلسي (ت379هـ) صاحب الطّبقات ـ المتوفى (ت1205هـ) ، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين. أصله من واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلجرام) ومنشأه في زبيد (باليمن) رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهالت عليه الهدايا والتحف، وكاتبه ملوك الحجاز والهند واليمن والشام والعراق والمغرب الأقصى والترك والسودان والجزائر.

وزاد اعتقاد الناس فيه حتى كان في أهل المغرب كثيرون يزعمون أن من حجّ ولم يزر الزبيدى ويصله بشيء لم يكن حجه كاملا ! وتوفى بالطاعون في مصر. من مؤلفاته إتحاف السادة المتقنين، والتكملة والصلة والذيل للقاموس ... وغيرها. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 7، ص70)

[2] – الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع نفسه، ج1، ص262. والفيومي، المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشناوي، مرجع سابق، ج1، ص265

عنه في مجالات شتى، وهذا ما نجده واضحا عند البغدادي (ت1093هـ)، صاحب " الخزانة " الذي تقدّم معنا نص كلامه في سياق ذكر المؤلفات التي اعتمد عليها قال: " ومنها ما يرجع إلى كتب اللغة ، وهو الجمهرة لابن دريد، والصّحاح للجوهري، والعباب للصاغاني، والقاموس لمجد الدين، والمواقيت لأبي عمر المطرّزي، وكتاب ليس لابن خالويه، والنّهاية لابن الأثير، والزّاهر لابن الأنباري، والمصباح لخطيب الدّهشة،..." . ([1])

ثالثا / في علوم الشريعة:

لقد اعتمد كثير من علماء([*]) الشريعة في مصنّفاتهم على المصباح ، واتّخذوه معينا لهم في التأليف، ومن بين هؤلاء الزّرقاني(ت1122هـ) في شرح موطأ الإمام مالك، وكان ذلك في مواضع عديدة منها عند ضبطه لكلمة الجُرُف في إحدى الروايات قال: " بضم الجيم والراء وفاء"، قال الرّافعي: على ثلاثة أميال من المدينة من جانب الشام كذا ضبطه بضمتين الحافظ والسيوطي وغيرهما، واقتصر المجد على أنه بسكون الراء وكذا المصباح. فقال الجُرُفُ بضم الرّاء وتسكن للتّخفيف ما جرفته السيول وأكلته من الأرض" . ([2])

رابعا / كتب التعريفات :

لم تغفل الكتب التي تعنى ببيان التعريفات والاصطلاحات الاستعانة بالمصباح المنير والاعتماد عليه، وذلك ما نجده عند الكفوي(ت1095هـ) في الكلّيات؛ حيث نقل عن الفيّومي في ثلاثة مواضع منها قوله: " وفي المصباح قولهم : ينبغي أن يكون كذا معناه: ينبغي ندبا مؤكّدا لا يحسن تركه ". ([3])

وحقيقة الأمر هي أن المصباح المنير قد كان كما أراده صاحبه الفيّومي، ليستنير به طالب العلم؛ إذ نال القبول فأقبل عليه العلماء يغترفون من معينه، على اختلاف تخصصاتهم، إلى درجة

---

[1] – البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مرجع سابق،ج1، ص25

[*] – أذكر من بينهم: المناوي في فيض القدير، وابن عابدين في حاشيته ، والمباركفوري في تحفة الأحوذي، والشوكاني في نيل الأوطار، وصديق حسن خان في الروضة الندية... وغيرهم .

[2] – الزّرقاني، شرح الموطأ، تح. طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1/ 2003م، ج1، ص206. والفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص97

[3] – الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2/ 1998م، ص968. وينظر أيضا ص240 ، وص675

أنّ رائد النّقد المعجمي العربي الحديث أحمد فارس الشدياق قد استشهد بمصباح الفيّومي، اثنتين وستين مرّةً في مقدّمته النّقدية للمعاجم العربية عموما وقاموس الفيروزآبادي (ت817هـ) خصوصا. ([1]) من ذلك قوله : " **ويلحق بذلك أنهم كثيرا ما يذكرون فاعل من دون مصدره ، وهو المفاعلة واسم مصدره ، وهو الفعال من دون تنبيه على مجيء الاسم وعدم مجيئه فإنّ صاحب المصباح نصّ على أنّه غير مقيس**" . ([2])

وهذا المقطع الذي مثّلت به مما أخذه الشدياق على المعاجم ، وهو عدم التنبيه على أنه ليس " فاعلَ " دوما يكون منه المصدر مفاعلة، واسم المصدر" فِعال" ؛ لأنّه أحيانا لا يتأتّى ذلك كقولنا: حاولَ – محاولة – ساعد – مساعدة ، ومن حسنات الفيّومي أنّه نصّ على ذلك ، وقال: إن القياس غير سائغ على عمومه.

ولعلّ سبب شهرة المصباح وكثرة الذين نقلوا عنه تعود إلى ما التزم به الفيّومي من دقة في نقل الأقوال؛ وذلك ما جعل ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) يقول عنه : إنه كثير الفائدة حسنُ الإيراد .

---

[1] – ينظر سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص170 ـ 171. وأحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطنية، (د.ط)، 1299هـ، ص من 1 إلى 90

[2] – أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، المرجع نفسه، ص14

المبحث الثالث

منهج الفيومي واصطلاحه في المصباح المنير

المطلب الأول : مصادر " مصباح " الفيومي.

عرفنا فيما تقدّم أن (المصباح المنير) في حقيقته كان شرحا مطوّلا لكتاب الرافعي(ت623هـ) " فتح العزيز في شرح الوجيز" الذي في أصله شرح لكتاب الوجيز" لأبي حامد الغزالي (ت505هـ)، وجميعها في الفقه الشافعي، يقول أبو حامد الغزالي في مقدّمة كتابه الوجيز: " أمّا بعد فإنّي متحفك أيُّها السائل المتلطّف، والحريص المتشوّف، بهذا الوجيز الذي اشتدّت إليه ضرورتك وافتقارك، وطال في نيله انتظارك، بعد أن مخضت لك فيه جملة الفقه، فاستخرجت زبدته، وتصفّحت تفاصيل الشّرع فانتقيت صفوته وعمدته، وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل، وخفّفت عن حفظك ذلك العبء الثقيل، وأدمجت جميع مسائله بأصولها وفروعها بألفاظٍ محرّرة لطيفة، في أوراق معدودة خفيفة،... واكتفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظّاهر من مذهب الإمام الشافعي المطلبي رحمه الله " . ([1])

وهذا ما يجعلنا نجزم أن موارد (المصباح) كانت من الألفاظ الغريبة الواردة التي تضمنتها الكتب السالفة الذكر في الفقه الشافعي، إضافةً إلى ما يعين في جلائها وشرحها مما جاء في كتب اللغة . وقد أشار إليها في خاتمة كتابه.

1 - مصادر ذكرها :

أورد الفيّومي في خاتمة المصباح قائمة للكتب التي اعتمد عليها والتي تقارب سبعين (*) مصنّفا ما بين مختصر ومطوّل، وهي كالآتي:

1. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري(ت370هـ) يقول الفيّومي: " وحيث أقول : وفي نسخة من التهذيب فهي نسخة عليها خط الخطيب أبي زكريا التبريزي500هـ " .
2. وكتابه ـ يعني أبو منصور الأزهري (ت370هـ) ـ على مختصر المزني صاحب الشافعي.
3. والمجمل لابن فارس (ت395هـ).
4. وكتاب متخيّر الألفاظ له. أي لابن فارس (ت395هـ) أيضا.

---

[1] – الغزالي أبو حامد، الوجيز في الفقه الشافعي، تح. علي معوّض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1997م، مج.1، ص104– 105

* – ذكر سناني سناني في بحثه " معاجم المصطلحات الفقهية " أنه وجدها في مخطوطين للفيّومي تسعين مصنّفا. (ينظر معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص193) .

5. وإصلاح المنطق لابن السّكيت (ت244هـ). وكتاب الألفاظ لـه ، وكتاب المذكر والمؤنث ، وكتاب التّوسعة له.

6. وكتاب المقصور والممدود لأبي بكر بن الأنباري(ت328هـ)، وكتاب المذكر والمؤنث له، أي لابن الأنباري ، وهو يختلف عن أبي البركات الأنباري(ت577هـ) صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف.

7. وكتاب المصادر لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري(ت215هـ) ، وكتاب النّوادر له.

8. وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت276هـ).

9. وديوان الأدب للفارابي (ت350هـ).

10. والصّحاح للجوهري (ت393هـ).

11. والفصيح لثعلب (ت291هـ).

12. وكتاب المقصور والممدود لأبي إسحاق الزّجّاج (ت311هـ).

13. وكتاب الأفعال لابن القوطية (ت367هـ).

14. وكتاب الأفعال للسّرقسطي (ت400هـ)

15. وأفعال ابن القطّاع (ت515هـ).

16. وأساس البلاغة للزّمخشري (ت538هـ).

17. والمغرب للمطرّزي (ت610هـ).

18. والمعربات لابن الجواليقي (ت540هـ) ، وكتاب ما يلحن فيه العامة له.

19. وسِفْرُ السّعادة وسفير الإفادة لعلَم الدّين السَّخَاوي (ت643هـ).

ومن كتب سوى ذلك: فمنه ما راجعتُ كثيرا منه لما أطلبه نحو: غريب الحديث لابن قتيبة والنّهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير(*) (ت606هـ) ، وكتاب البارع لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي(ت356هـ) المعروف بالقالي، وغريب اللغة لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت222هـ) ، وكتاب مختصر العين لأبي بكر محمد الزُّبيدي(ت379هـ) ، وكتاب المجرّد

* – أبناء الأثير ثلاثة هم: مجد الدين ابن الأثير(ت606هـ) الذي برز في علم الحديث وصنّف النّهاية في غريب الحديث والأثر وهو المقصود هنا، وعزّ الدين ابن الأثير(ت630هـ) الذي برز في التاريخ وصنّف الكامل، وضياء الدين ابن الأثير(ت637هـ) الذي برز في البلاغة والشعر والأدب وصنف المثل السائر.

لأبـي الحسـن علـي بـن الحسـين الهنـائي(ت316هـ) ، وكتـاب الوحـوش لأبـي حـاتم السجسـتاني (ت248هـ) ، وكتاب النّخلة له.

ومنه ما التقطت منه قليلا من المسائل كالجمهرة والمحكم ومعالم التنزيل للخطّابي، وكتابٍ لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت209هـ) رواه عن يونس ابن حبيب (ت182هـ)، والغريبين لأبـي عبيد أحمدَ ابـن محمـد بـن محمـد الهرويّ (ت401هـ)، وبعـض أجـزاءٍ مـن مصـنّفات الحسـن بـن محمـد الصّغَاني(ت650هـ) من العباب وغيره، والرّوض الأنُفِ للسُّهيلي(ت581هـ)، وغير ذلك مما تراه في مواضعه. ([1])

ومن كتب التفسير والنّحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم مثل ابن الأعرابي (ت231هـ) وابن جنّي (ت392هـ) وغيرهما، وسمّيته غالبا في مواضعه حيث يبنى عليه حكم . ([2])

وما يلاحظ على هذه المصادر التي اعتمدها الفيّومي أنّه قد ذكرها حسب الأكثر استعمالا وصولا إلى التي كان يرجع إليها قليلا مقارنة بالأولى ، وقد كان ذلك كالتالي:

1. المراجع الرئيسة التي اعتمدها المؤلف في تأليف معجمه وعددها 25 كتابا.
2. المراجع التي رجع إليها في أثناء تأليفه وهي مقارنة بالأولى أقل اعتمادا وعددها 8 كتب.
3. المراجع التي رجع إليها بشكل أقل من سابقتها وعددها 7 كتب. ([3])

ثانيا / مصادر لم يذكرها :

1. كتاب المدخل لأبي عمر الزّاهد(ت345هـ)، ورد ذكره في مادة "جمع".
2. ديوان عدي بن زيد العبادي (ت590م)وشرحه، ذكره في مادة " أم م" .
3. مشكلات معاني القرآن لابن قتيبة(ت276هـ)، ذكره في " بعض".
4. معاني الشعر لابن السّرَّاج (ت316هـ)، ذكره في " بعض" كذلك.
5. كتـاب الاقتضـاب فـي شـرح أدب الكتـاب لأبـي عبـد الله محمـد بـن السِّـيد البَطَلْيَوسـي (ت521هـ)، ذكره في " أول " .

---

[1] – ينظر الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص 711–712

[2] – الفيّومي، المرجع السابق، ج2، ص 712

[3] – ينظر سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص194

6. إعراب القرآن لأبي محمد مكّي (ت437هـ) ، ذكره في " غير" من المصباح.

7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، ذكره في " قال " .

8. شرح المفتاح لقطب الدين الشيرازي(ت710هـ)، ذكره في" فضل".

9. المنهاج لابن البيطار(ت646هـ) ، ذكره في " إثمد ".

10. كتاب المساحة للسموأل (ت570هـ) ، ذكره في " جرب ".

11. تفسير القرآن لأبي الفرج ابن الجوزي(ت597هـ) ، ذكره في " ذكا ".

12. شرح الحماسة للمرزوقي(ت421هـ) ، ذكره في " إن " و " غير" .

13. كفاية المتحفّظ لابن الأجداني نحو (ت470هـ) ، ذكره في " بعر" و" ثغر".

14. مشكلات الوسيط للعجلي(ت526هـ)، ذكره في " جفل " . ([1])

ومما ورد ذكره أيضا :

15. كتاب إحياء علوم الدّين للغزالي (ت505هـ)، ذكره في (حصي) و (حذف).

16. غريب ألفاظ المهذب للقلعِي(ت630هـ).

17. كتاب مثلث اللغة لابن السيد البطليوسي(ت521هـ) ، ذكره في (صبر) و (ملح).

18. دلائل القبلة لأبي العباس الطبري المعروف بابن القاص (ت335هـ).

19. فقه اللغة لأبي منصور لثعالبي(ت429هـ) ، ذكره في (عرش).

20. معاني القرآن للفرّاء(ت207هـ) ، ذكره في (كفف).

21. الخصائص لابن جني (ت392هـ).

22. ما يبيض ويلد من الحيوانات للجاحظ (ت255هـ).

23. شرح اللُّمع للثمانيني (ت442هـ).

24. تهذيب الأسماء والصفات للنّووي(ت676هـ)، ذكره في (درك).

25. الصّحيحان للبخاري (ت256هـ) ومسلم(ت261هـ) ، في (ثنى).

---

[1] – ينظر مصطفى جواد، في التراث العربي، مرجع سابق، ج1، ص319 ـ 320

26. شرح المعلقات لأبي جعفر أحمد بن محمد النحوي (ت338هـ) ، ذكره في (سوي).

27. التفسير الكبير لفخر الدين الرّازي(ت606هـ) ، ذكره في (سجع).

28. كتاب في التفسير للمهدوي (ت440هـ) ، ذكره في (ذوي).

29. تفسير الواحدي(ت468هـ) ، ذكره في (ساح).

30. شرح التسهيل لابن مالك(ت672هـ)، ذكره في (بعض).

31. الكفاية في علم الرماية للأصيل محمد بن علي بن غازي(ت638هـ)، ذكره في (برج) و (خلف).

32. الأسماء والصفات للبيهقي(ت458هـ)، ذكره في (قدم).

33. مجمع البحرين لابن الأعرابي(ت231هـ)، ذكره في (كلل).

34. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده(ت458هـ)، ذكره في (بندق).

35. العين للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)، ذكره في (علو).

36. المسالك والممالك لابن حوقل محمد بن علي(ت367هـ)، ذكره في (برن).

37. معجم ما استعجم للبكري أبو عبد الله(ت487هـ) ، ذكره في (كرت).

38. التفسير للثعلبي(ت427هـ) ، ذكره في (عسل).

39. الضّاد والظّاء للأصمعي (ت216هـ)، ذكره في رهط.

40. أدب الكاتب لابن قتيبة (ت276هـ)، ذكره في (بعض).

41. الطير لأبي حاتم السجستاني (ت248هـ)، ذكره في (صرد) و(كره).

42. الأمثال لأبي عبيد ابن سلام (ت224هـ)، ذكره في (خلف).

43. معاني القرآن للأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، ذكره في (فصل الفعول) . ([1])

وبهذا يصبح مجموع الكتب التي نقل عنها الفيّومي، ولم يذكرها في خاتمته ثلاثةً وأربعينَ كتاباً، وحين نجمع هذا العدد مع عدد المصادر والمراجع التي ذكرها في الخاتمة التي كان عددها أربعين كتابا، يكون المجموعُ الكلّيُّ للمصادر التي اعتمد عليها الفيّومي ثلاثةً وثمانين مصنّفا، وهذا

[1] – ينظر سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص203 ـ 204

ما يشكل عليه العدد الذي قدّره في خاتمته حين قال: " وكنت جمعت أصله من نحو سبعين مصنّفا " . ([1]) وهي في الحقيقة تقارب التسعين.

ويؤكّد (سناني سناني) التصحيف الواقع في كتابة العدد " سبعين " الذي يشبه كتابة العدد " تسعين "، بما وجده في نسختين مخطوطتين للمصباح، إحداهما في مخطوط الظاهرية والثاني مخطوط الأحمدية؛ حيث جاء في كلّ منهما لفظ " تسعين مصنّفا " بشكل واضح، كما أورد أن مصحّح المصباح الشيخ حمزة فتح الله قد أقرّ بهذا التصحيف . ([2])

والظاهر أنّ الفيّومي كان غزير المادة في معجمه، كثير النقل، وهذا ما يجعلنا نسلّم بأنّ المصنّفات التي اعتمد عليها تفوق سبعين مصنّفا .

ثالثا / مصادر أخرى نقل عنها :

نقل الفيّومي عن مجموعة كبيرة من العلماء دون أن يذكر مصنّفاتهم، سواء كان ذلك النقل عنهم بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، فمن العلماء الذين نقل عنهم دون ذكر مؤلّفاتهم أذكر:

- **من الفقهاء:**

الإمام الشافعي (ت204هـ)، وأبو حنيفة (ت150هـ)، ومالك بن أنس (ت179هـ)، وأحمد بن حنبل(ت241هـ)، وأبو يوسف (ت182هـ) صاحب أبي حنيفة، والإمام أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، والرافعي (ت623هـ) صاحب الشرح الكبير...، وغيرهم.

- **من علماء اللغة :**

الجاحظ (ت255هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، والأخفش الأوسط (ت215هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)، والكسائي(ت189هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، أبو العباس المبرِّد (ت285هـ)، واللّحياني، وابن عصفور(ت669هـ)، وابن خروف (ت609هـ)، وشيخه أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ)، وأبو الحسن الرُّماني (ت384هـ)، وابن الحاجب (ت646هـ)، وابن خالويه (ت370هـ)، وابن الصلاح (ت643هـ)، واليزيدي (ت202هـ) ...، وغيرهم. ([3])

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج2، ص711

[2] – ينظر سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص209

[3] – ينظر سناني سناني، المرجع السابق، ص205 ـ 206

وبالرّغم من أنّ الفيّومي متأخّر في القرن الثامن الهجري إلا أنّه كان يورد في معجمه (المصباح) ما سمعه ويثبته ، وهو ما أشار إليه سناني سناني في بحثه، ومنه ما جاء في مادّة (غزل)، حيث أورد رواية يرويها عن أحد أقارب أبي حامد الغزالي (ت505هـ)، الذي التقى به في العراق ، وأخبره أنّ اسم جدّه بتخفيف الزّاي، وأن تشديدها خطأ .

قال الفيّومي : "وغزَالة قرية من قُرى طوسَ، وإليها ينسب الإمام أبو حامد الغزالي أخبرني بذلك الشيخ مجدُ الدّين محمد بن محمد بن محي الدين محمد بن طاهر شَرْوَان شاه بن أبي الفضائل فخراور بن عبيد الله بن ستِّ النّساء بنت أبي حامد الغزالي ببغداد سنة عشر وسبعمائة، وقال لي: أخطأ النّاس في تثقيل اسم جدّنا وإنما هو مخفّف نسبة إلى غزالة القرية المذكورة " . ([1])

ومما يورده سماعا عن شيخه أبي حيّان الأندلسي(ت745هـ) قوله : " وقال شيخنا أبو حيّان أبقاه الله تعالى ويأتي اسم المصدر والزمان والمكان من الفعل المزيد أيضا كاسم مفعوله ". ([2])

ولعلّ الناظر في ثنايا المصباح سيجد نقولا كثيرة عن العامة، يرويها الفيّومي سماعا.

رابعا / شواهده (من القرآن الكريم والحديث الشريف) :

تنوّعت شواهد المصباح المنير وتعدّدت على اختلافها، فالتزامه بالدقّة يفرض عليه أن يعضد أقواله بشواهد متنوعة، وليس ذلك بدعا، مادام ينتمي إلى معاجم غريب الفقه، و" هي الشواهد التي كانت تقليدية ، كما هو المعهود في الشواهد اللغوية المحتجّ بها من القرآن والحديث الشريف والشعر العربي وأمثال العرب وأقوالهم " . ([3])

1 - القرآن الكريم :

لا يختلف اثنان في حجيّة الاستشهاد بالقرآن الكريم لدى علماء اللغة، فهو المنبع العذب الصافي الذي كانوا يغترفون منه، ويستدلّون به؛ فقد بلغ أعلى درجات الفصاحة والبيان .

وقد كان الفيّومي مثله كمثل بقية علماء اللغة مقبلا على كتاب الله يستشهد به في مواضع شتى من مصباحه، وبجميع قراءاته دون أن يطعن فيها وبصيغ مختلفة على النحو التالي:

- " **قوله تعالى** : مائة وتسع وأربعون 149 آية.
- **قال الله تعالى** : خمس 5 آياتٍ.

---

[1] - الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج2، ص447

[2] - الفيّومي، المرجع نفسه، ج2، ص698

[3] - عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب (معاجم المعاني والمفردات)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1/ 2010م، ص450

- **قال تعالى** : واحد وأربعون41 آية . (*)
- **في التنزيل** : تسع وأربعون 49 آية " . ([1])

وبجمع هذه الإحصائيات نصل إلى العدد الإجمالي للآيات القرآنية التي استشهد بها الفيّومي في مصباحه وعددها (244) آية.

2 – الحديث النبوي الشريف : حجيّة الحديث النبوي الشريف عند علماء اللغة .

" الحديث كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره، ويعدّ بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة، وكان من الواجب أن يأتي بعده في صحة الاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تمييز بينها؛ لأنّه كلام أفضل البشر. لكنّنا نرى علماء العربية يحتجّون به في الأدب والبلاغة واللغة [متن اللغة] والتفسير، ويتردّدون في الاحتجاج به في علمي الصرف والنّحو" . ([2]) وهذا يعني أنه من الواجب علينا التفريق بين الاستشهاد بالحديث في النحو والاستشهاد به في اللغة.

فاللغة يكتفى فيها بالنقل الواحد لأنها منتشرة ولا يلزم في كل لفظ من ألفاظ اللغة أن يكون قائما على الاستقراء التام والتتبع الطويل لكلام العرب، لذلك لا نكاد نجد خلافا بين العلماء في الاستشهاد بالحديث في اللغة أعني في ألفاظ اللغة، وكتب اللغة مليئة بغريب الحديث، ويصرّح بعض العلماء بأن بعض الكلمات لم ترد إلا في الحديث.

أمّا الاستشهاد بالحديث النبوي من أجل تقعيد القواعد النحوية والصرفية فهو محلّ خلاف بين العلماء؛ " وذلك لتجويز الرواية فيه بالمعنى منذ عهد الرسول الأعظم، وعدم المحافظة فيه على لفظ الرّسول الكريم كما نطق به " . ([3])

ونظرا لما يطال لفظه من اللحن عند روايته على سبيل المعنى من قبل بعض الأعاجم والمولدين، فإن ذلك كله يكون دافعا للطعن في فصاحة ما يروى عنهم، ويستثنى من ذلك النّذر القليل الذي ثبتت روايته باللفظ عن النبي الكريم.

---

* – الصواب : إحدى وأربعون آية ؛ لأنّ العدد المعطوف يُعاملُ جزؤه الأول معاملة العدد المفرد، والواحد والاثنان يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث، ولعلّه سبقُ قلم من الباحث لا غير، فليس هذا بالذي يخفى عليه.

[1] – سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية، مرجع سابق، ص286

[2] – خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، دار الرّشيد، الجمهورية العراقية، (د.ط)، 1981م، ص 5

[3] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو عند سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، 1984م، ص141

يقول جلال الدين السّيوطي(ت911هـ) بهذا الصدد: " وأما كلامه (صلى الله عليه وسلم) فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادر جدّا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا، ونقصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويّا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة " . ([1])

وظاهر كلام السّيوطي(ت911هـ) يبيّن لنا أن علة رفض الاحتجاج بالحديث المرويّ بالمعنى تعود إلى ما أحدثوه من تغيير على لفظ النبي الكريم، وبذلك يصبح اللفظ المرويّ لهم وليس من لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم).

- موقف علماء اللغة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

إن موقف علماء اللغة ـ خاصة النحويين ـ من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف يمكن أن نجمله في نقاط ثلاث هي :

1 - طائفة تُجيزُ الاحتجاج بالحديث النبوي :

وهي تتمثل في كلّ من ابن خروف (ت609هـ)، حيث يذكر عنه تلميذه ابن الضّائع (688هـ)، أنّه كان يكثر الاستشهاد بالحديث، ويستحسن ذلك ـ ابن الضائع ـ من شيخه إن كان من قبيل التبرّك ، وينكره عليه إن كان لأجل استدراك قواعد نحوية وصرفية جديدة. فيقول : " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما أرى" . ([2])

ويأتي بعده ابن مالك الأندلسي (ت672هـ)، وابن هشام الأنصاري(ت761هـ) اللّذان أكثرا من ذلك، بحجّة تغليب الظنّ بأنّ ما روي بالمعنى لم يغيّر لفظه؛ لأنّ الضبط والتحريّ في نقل الأحاديث شائع بين المحدّثين . ([3])

---

[1] – السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النّحو، تح. محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1998م، ص29

[2] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، المرجع السابق، ص30

[3] – ينظر خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتاج بالحديث الشريف، مرجع سابق، ص18. والشاهد وأصول النحو عند سيبويه، مرجع سابق، ص141

2 – طائفة تمنع الاحتجاج بالحديث النبوي:

وعلى رأسها أبو حيّان الأندلسي (ت745هـ)، وابن الضائع (ت688هـ)؛ (*) حيث يرى أبوحيّان الأندلسي(ت745هـ) أنّ ذلك لم يستقرّ عند المتقدّمين الذين استنبطوا قواعد النحو بالاستقراء، لذلك يردّ في شرح التسهيل على ابن مالك ، وينكر عليه ما ذهب إليه من احتجاجه بالحديث في استقراء قواعد النحو وتقعيدها ، فيقول : " قد أكثر هذا المصنّف [ابن مالك] من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب، المستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس" . ([1])

3 – طائفة تقف موقفا وسطا :

وصاحب هذا الموقف الوسط بين المانعين والمجيزين هو الشّاطبي (ت590هـ)، " وقد أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُنِيَ بنقل ألفاظها لأنّ الحديث عنده قسمان: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم) ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية ". ([2])

وظاهر كلام الشّاطبي (ت590هـ) هو نفسه ما تقدّم معنا من كلام السيوطي (ت911هـ)؛ حيث يجيز كلّ منهما الاستشهاد بما صحّ لفظه خاصّة الأحاديث القصيرة، ورسائل النبي (ﷺ) إلى غيره.

ولقد تقرّر عند المتأخرين الاستشهادُ بما ثبت في كتب الصّحاح الستة من الصدر الأول على أن يكون الاحتجاج به كالآتي:

---

* – هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، عاش نحو سبعين سنة، من كتبه " شرح كتاب سيبويه " ، و" شرح الجمل " للزجّاجي. (ينظر الأعلام للزركلي، ج4، ص 333).

[1] – أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، نقلا عن خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، المرجع السابق، ص18

[2] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النّحو عند سيبويه، المرجع السابق، ص143

- الأحاديث المتواترة المشهورة.
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.
- كُتب النبي (صلى الله عليه وسلم).
- الأحاديث المروية لبيان أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
- أحاديث الرجال الذين لا يجيزون الرواية بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
- الأحاديث المروية من طرق متعدّدة وألفاظها واحدة . ([1])

- منهج الفيومي في الاستشهاد بالحديث النبوي:

ما دام الاستشهاد بالحديث النبوي قد استقرّ عند المتأخّرين، فإنّ أبا العبّاس الفيومي لم يشِذّ عنهم ، فقد كان الشاهد الحديثي حاضرا في معجمه المصباح المنير، وليس ذلك بدعا لأنّه في أصله ينتمي إلى المعجمات الفقهية التي يشترك أكثرها في الاستشهاد بالحديث، والإقلال من الشعر. وذلك ما أشار إليه أكثر الدّارسين في الحقل المعجمي من أمثال حسين نصار ومحمد علي عبد الكريم الرديني وغيرهما. ([2])

وبعد عملية إحصائية لعدد الأحاديث التي أوردها الفيّومي في مصباحه وجدناها قد بلغت حوالي 159 حديثا ([*])، واردةً بصيغ مختلفة يمكن إجمالها في التالي:

- **في حديث** : سبعة وخمسون حديثا .
- **في الحديث** : اثنان وستون حديثا.
- **قوله عليه الصلاة والسلام** : أربعة وثلاثون حديثا.
- **قال عليه الصلاة والسلام** : خمسة أحاديث.

---

[1] – ينظر خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النّحو عند سيبويه، مرجع سابق، ص144

[2] – ينظر حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره ، مرجع سابق ، ص55. وعبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق، ص450. ومحمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية دراسة منهجية، مرجع سابق، ص121

[*] – ذكر الباحث سناني سناني أنها حوالي 160 حديثا، مضيفا صيغة أخرى هي قال النبي"، وهذا ما لم أقف عليه.

- **رواية البخاري :** حديث واحد.
- **لفظ الحديث :** حديثان.

فمثال الصيغة الأولى: " في حديث " ما أورده في مادة " تسع " : " في حديث : **صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يوما وبعده يوما** " . ([1])

أما الصيغة الثانية فمثالها قوله في مادة " حمد " : " ومنه في الحديث : **يوم يبعثه الله المقام المحمود** " . ([2])

أما الصيغة الثالثة فمثالها قوله في مادة " بدن " : " وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " **تجزئ البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة** " . ([3])

أما الصيغة الرابعة فمثالها قوله في مادة " خضر" ، وهو يبيّن سبب تسمية الخضر: " **سمّي بذلك كما قال عليه الصلاة والسلام لأنّه جلس على فروة بيضاء، فاهتزّت تحته خضراء، واختلف في نبوّته وهو بفتح الخاء وكسر الضّاد** " . ([4])

أما الصيغة الخامسة، فمثالها قوله في مادّة " ثنى" : " وفي الصّحيحين مرّوا بجنازة فأثنوا عليها خيرا فقال عليه الصلاة والسلام: **وجبت**، ثم مرّوا بأخرى فأثنوا عليها شرّا، فقال عليه الصلاة والسلام: **وجبت**، فسئل عن قوله: وجبت، فقال: **هذا أثنيتم عليه خيرا، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرا فوجبت له النار**" . ([5])

أما الصيغة السادسة فمثالها قوله في مادة " بيع " : "...(**لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه**)، أي لا يشتري، لأن النهي في هذا الحديث إنما هو على المشتري لا على البائع **بدليل رواية البخاري: (لا يبتاع الرجل على بيع أخيه)** ... " . ([6])

أما الصيغة السابعة فمثالها قوله في مادة "نثر" :" والاستنثار إخراج ما في الأنف من مخاط وغيره ويدل عليه لفظ الحديث: " **كان (ﷺ) يستنشق ثلاثا في كل مرة يستنثر**". ([7])

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص75

[2] – المرجع نفسه ، ج1، ص150

[3] – المرجع نفسه ، ج1، ص39

[4] – المرجع نفسه ، ج1، ص172

[5] – المرجع نفسه ، ج1، ص86

[6] – المرجع نفسه ، ج1، ص69

[7] – المرجع نفسه ، ج2، ص593

والملاحظ على هذه الأحاديث كلها أنها مسُوقة لأمرين؛ إما لبيان وتفسير كلمة وشرحها ، أو بيان معنى فقهي والإشارة إليه، وهذا الأخير أمر مفروغ منه؛ لأنّه الهدف الأول من تأليف المعجم، أمّا ما يستوقفنا حقا هو إيراد هذه الأحاديث للاستشهاد على المعنى اللغوي مثلما نجد ذلك في الصيغة الخامسة من مادة " ثنى"، وهو يدل على أن الفيّومي كان يستشهد به في بيان معاني المفردات سواء بالمعنى أم باللفظ ، كما يظهر لنا في الصيغة الأخيرة " **وفي لفظ الحديث** " .

ولكنّ الأمثلة التي تقدّمت لنا لا يظهر لنا فيها منهج الفيّومي في الاستشهاد بالحديث النبوي في إثبات قواعد النحو أو الصرف ، وهذا ما يجعلنا نورد كلامه الذي يبيّن ذلك في مادة " **وسط** " إذ يقول : " وإن أريد الأيام قيل العشَرَة الأواسطُ ، وقولهم العَشْر الأوْسَط عامّي، ولا عبرة بما فشا على ألسنة العوام مخالفا لما نقله أئمة اللغة، فقد قال أبو سليمان الخطّابي وجماعة إن لفظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتى فشا فيه اللحن، وتلعّبت به الألسن اللُّكن حتى حرّفوا بعضه عن مواضعه، وما هذه سبيله فلا يحتج بألفاظه المخالفة؛ لأن المحدّثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتى يُحتج بها بل لمعانيه، ولهذا أجازوا نقل الحديث بالمعنى، ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافا كثيرا " . ([1])

وظاهر كلام الفيّومي يدلّ صراحةً على أنّ منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي من أجل إثبات القواعد النحوية أو الصرفيه هو المنع، وعلة ذلك هي ما أصابه من تحريف من قبل الأعاجم، كما أن جواز الرواية بالمعنى لا يجيز الاحتجاج بألفاظ نقلة الحديث؛ لأنّ ألفاظهم ليس حجّة وإن كان المعنى الذي يروونه كذلك.

- منهج الفيومي في الاستشهاد بكلام العرب :

والمقصود بكلام العرب ما صحّ الاحتجاج به من شعر ونثر، وفق المعايير التي وضعها علماء اللغة زمانية كانت أم مكانية؛ حيث اختُتِم زمن الاحتجاج بالشاعر إبراهيم بن هرمة (176هـ)، " والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم " . ([2]) ولا يخفى على ذي نهية التشدّد والصرامة في المنهج المتبع في ذلك إذ يمكن إجماله فيما يلي:

---

[1] – الفيومي، المرجع السابق، ج 2، ص658 ـ 659

[2] – السّيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، مرجع سابق، ص33. وص42

- الأعصار لا الأشعار.
- البداوة لا التحضّر .
- الطّبع لا الصّنعة . ([1])

- منهجه في الاحتجاج بكلام العرب من شعر و نثر:

لم يخلُ مصباح الفيّومي من الشاهد الشعري والنثري على حد السّواء، فقد كان يأتي بالشاهد الشعري أو النثري لإثبات وجود المفردة بصيغتها وحركاتها ومعناها.

1 – الشاهد الشعري :

احتجّ الفيّومي بالشعر دون أن يبين قائله فقد كان يكتفي بقوله: " قال الشّاعر" ، وقد يذكر اسم الشّاعر كقوله : قال عنترة، أوالنّابغة، أوالفرزدق، دون أن يتجاوز حدود الاستشهاد الزماني أو المكاني. ([2])

كما أنّه استوفى الاستشهاد بجميع الطبقات؛ طبقة الجاهليين من أمثال النابغة الذّبياني كقوله في مادة " وسع " : ووسِع المكانُ أي اتّسَعَ يتعدّى ولا يتعدّى قال النّابغة:

تَسَعَ البِلاَدُ إذا أتـــــــيتُكَ زائراً وإذا هجرتُكَ ضاَقَ عنّي مقْعَدي " . ([3])

وطبقة المخضرمين من أمثال حسّان بن ثابت كقوله في فصل الجموع :

" وعليه قول حسّان :

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمَعْنَ في الضّحَى وأسيافُنا يَقطُرْنَ منْ نجْدَةٍ دِمَا " . ([4])

وطبقة الإسلاميين من أمثال الفرزدق كقوله: " وفَضَضْتُ البَكَارَةَ: أزَلْتُها على التشبيه بالختْم، قال الفرزدق :

فَبِتْنَ بجَانِبِي مُصرَّعاتٍ وبتُّ أفُضُّ أغْلاقَ الخِتامِ " . ([5])

---

[1] – ينظر محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دار الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة،(د.ط)، 1988م، ص28.

[2] – ينظر عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق، ص451

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج2، ص659

[4] – المرجع نفسه، ص695. وحسّان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص219

[5] – الفيّومي، المصباح المنير، ج2، ص181

2 – الشّاهد النثري :

وظّف الفيّومي من كلام العرب الشواهد النثرية مستشهدا بها في عدة مواضع من مصباحه، وقد تعدّدت أنواعها بين مثل وخطبة وقول مأثور، " وقد كان ذلك من أجل إثبات وجود مفردة مثل قوله في مادة " **بله** " : " بلِهَ بلَهاً من باب تَعِبَ ضعفَ عقله فهو أبلهُ... ومن كلام العرب " خير أولادنا الأبلهُ الغَفُول(*) " ، بمعنى أنه لشدّة حيائه كالأبله فيتغافل ويتجاوز ، فشبّه ذلك بالأبله مجازاً " . ([1])

وغير هذا كثير أورده الفيّومي من أجل التفسير أو البيان والإيضاح.

المطلب الثاني: منهجه واصطلاحه في مداخل ومواد المعجم.

لم يترك الفيّومي معجمه غُفْلاً من الدليل الذي يساعد على فهمه، وكيفية الاستفادة منه؛ حيث نجده قد بيّن في مقدمة (المصباح) طريقته في عرض بعض المواد، ومنهجه الذي يهدف من خلاله إلى تبسيط وتقريب المعلومة لطالب العلم المبتدئ حتى لا يشكل عليه أمر ما في أثناء استخدامه له.

فقد قيّد ما رآه يستحقّ التقييد بألفاظ مشهورة لضبط مواضع الحركات من فتح وضم وكسر وسكون؛ وهذا ما أشار إليه بقوله في المقدمة : " وقيدت ما يحتاج إلى تقييد بألفاظ مشهورة البناء فقلت: مثل فَلْسٍ وفُلُوسٍ، وقَفْلٍ وأقْفَالٍ، وحِمْل وأحْمال، ونحو ذلك " . ([2])

والفيّومي لا يقصد بهذا الضبط الوزن الصرفي للكلمة، وإنما التمثيل بما يشابه الحركات تقريباً، وتيسيرا على المبتدئين، ومثل هذا كثير عند علماء اللغة الذين عنُوا بنقلها، وقد أنكر عليهم بعض الناس ذلك، وعدّوه جهلا بعلم الصرف، مع أنّهم لا يقصدون ذلك.

والفيّومي قد أشار إلى منهجه هذا في مقدمة معجمه، كما أسلفتُ آنفا، وبيّن مجموعة من النقاط تتعلق بالطريقة التي اتبعها في التأليف، وما انفرد به من حيث المنهج، وهذه النقاط يمكن إجمالها فيما يأتي :

---

* – ورد عن الزمخشري في أساس البلاغة بصيغة : " خير أولادنا الأبله العقول وخير النساء البلهاء الخجول ". ولعلّه تصحيف، كما أشار إلى ذلك محقق المصباح عبد العظيم الشنّاوي. ينظر (الزمخشري، أساس البلاغة، مرجع سابق، ج1، ص76) .

[1] – الفيّومي، المرجع نفسه، ج1، ص61 –62

[2] – المرجع السابق، ص (م).

1 – قسم الفيّومي معجمه إلى أبواب، وأطلق على كل باب اسم كتاب، فذكر أولا كتاب الألف واضعا تحته عناوين ولم يسمِّها فصولا، وفق نظام الألفبائية الأصولية مراعيا في ذلك الحرف الأول والثاني، طبعا بعد تجريد الكلمات من الزوائد كما قال: " معتبرا فيه [أي في معجمه] الأصول مقدّما الفاء ثم العين" . ([1]) فكان عدد الأبواب تسعةً وعشرين باباً.

فقد " ابتدأ بكتاب الألف وانتهى ببابي " لا " ، و" الياء"، وهما الحرفان الوحيدان اللذان عنونا بباب، ومن الجدير بالذكر أن " لا " المقصودة هي حرف المعنى المركب، وليس رمزا إلى صوت الألف، الصائت الطويل، كما يذكر عند حروف الهجاء، فيقال لام ألف، وهي الألف اللينة؛ على أساس أن الألف التي تذكر أول الحروف الهجائية ويقصد بها الهمزة ". ([2])

ولا شكّ في ذلك ، لأن الفيّومي عند هذا الباب يعرض لذكر معانيها النحوية.

" والواقع أن الفيّومي لم يكن متفرّدا في هذا الاتجاه، فقد اعتمده المعجميّون الذين سبقوه في ميدان صناعة المعجم، ولكن باعتبار آخر، كابن دريد (ت320هـ) في جمهرة اللغة، والأزهري (ت370هـ) في تهذيب اللغة، حين عدّوا الحروف تسعة وعشرين حرفا. وهم في هذا يشيرون إلى الهمزة المحققة، أو التي تجعل صائتا طويلا " . ([3])

والاعتبار الآخر الذي يقصده ظاهر كلام المؤلف هو أن ابن دريد كان يعتمد طريقة التقليبات دون مراعاة للحرف الثاني مثل الفيّومي، أما الأزهري فقد كان ترتيبه حسب مخارج الأصوات ، وهذه هي النقطة التي يختلف فيها مع صاحبنا الفيّومي.

2 – قام بوضع الألف اللينة في عين المداخل المعجمية، فإذا كانت منقلبة عن (واو) تردّ إلى ترتيب الواو في المدخل مثل : " قال " يوردها في " قول " وإذا كانت منقلبة عن ياء مثل: " باع " يوردها في" بيع " ، وهذا ما أشار إليه في مقدمته بقوله : " لكن إذا وقعت العين ألفاً وعرف انقلابها عن (واو) أو (ياء) فهو ظاهر، وإن جهل [انقلابها] ولم تُمل جعلتها مكان الواو لأنّ العرب ألحقت الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو ففتحتها ، ولم تملها فكانت أختَها نحو الخامة والآفة " . ([4])

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ص (ط) ، ص (م)

[2] – عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق ، ص437

[3] – عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، مرجع سابق، ص 278

[4] – الفيّومي، المرجع السابق، ص (م)

3 – تعامل مع الهمزة حسب مبدإ التحقيق والتسهيل؛ فكان يوردها إذا جاءت عينا مع الحرف الذي تقلب إليه عند التسهيل، وإن سبقت بكسرة جعلها مع الياء مثل: " ذئب " يوردها في " ذيب "، وإن سبقت بضمّ جعلها مع الواو مثل " سؤر" يوردها في " سُور"، وإذا وقعت الهمزة لاما أوردها تارة مع الياء مثل: " قرأ " أوردها في " قرى يقري "، وتارة مع الواو مثل: " خطأ " أوردها مع " خطا يخطو" .

وإلى مثل هذا يشير بقوله في المقدّمة: " وإن وقعت الهمزة عينا وانكسر ما قبلها جعلتها مكان الياء نحو البير والذيب، وإن انضم ما قبلها جعلتها مكان الواو، لأنها تسهل إليها نحو البوس [في كلمة البؤس]، وكذا إن انفتح ما قبلها لأنّها تسهّل إلى الألف، والألف المجهولة كواو الفاس والراس، على أنهم قالوا الهمزة لا صورة لها، وإنما تكتب بما تسهل إليه " . ([1])

4 – كان يذكر الكلمات الرباعية والخماسية وفق الحرف الأول والثاني مستعملا ثلاثيّها، فكلمة "بسمل" بعد " بسم "، و" برقع " بعد "برق "، و"بطريق " بعد " بطر" وهكذا... فإن لم يستعمل ثلاثيّها جاء على ذكرها أولا في صدر الفصل، مثلا كلمة " سجستان" في فصل السين والجيم وما يثلثهما، و" الغلصمة " ذكرها في أول الغين واللام وما يثلثهما، وكلمة " ترمذ " في أول باب التاء والراء ، وما يثلثهما.

وإلى ذلك يشير بقوله في مقدمة معجمه : " وأما الأسماء الزائدة على الأصول الثلاثة فإن وافق ثالثها لام ثلاثي ذكرته في ترجمته نحو (البرقع) فيذكر في " برق " ، وإن لم يوافق لام ثلاثي فإنما التزم في الترتيب الأول والثاني وأذكر الكلمة في صدر الباب مثل: اصطبل ". ([2])

5 – اعتنى الفيّومي بالضبط والدقة في تقييد ما يعرضه، وهذا ما يدل على رؤية وظيفية تربوية وتعليمية، وفي هذا زيادة الفائدة، وتقليل التبدّل والتحريف. وقد كان أول الطرق التي انتهجها في الضبط طريقة الضبط بالحركات؛ الفتحة والضمة والكسرة والسكون، فأحيانا ينصّ على الحركة باللفظ فيقول مثلا: " السُّحور" بالضّم، و" السَّحور" بالفتح، و" السَّحَر" بفتحتين، وقد يذكر ذلك ممثلا بلفظ معروف ومشهور.

والفيّومي في أثناء تمثيله كان يختار الكلمات المشهورة التي لا تشتبه، وقد كان ذلك على قسمين: قسم لبيان وزن الكلمة أي الحركات، وقسم لبيان نظير الكلمة من المفرد والجمع.

فمثال القسم الأول: وزان رسول، وزان كتاب، وزان عبيد، وزان جعفر، وزان غراب، وزان قصبة، وزان غرفة، وزان باب.

---

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ص(م).

[2] – المرجع نفسه، ص (ن).

ومثال القسم الثاني: فلس وفلوس، سبب وأسباب، حمل وأحمال وقفل وأقفال وجبل وأجبال ورسول ورسل. ([1])

وسأكتفي بذكر نماذج من موادّ المعجم أمثّل بها عن القسمين السابقين:

قال الفيّومي في مادة " أبر" : " والأَبُورُ **وزان رسول** ما يؤبّر به والإبارُ ، **وزان كتاب** النخلة التي يؤبّر بطلعها " . ([2])

ويقول أيضا في جمع الإبل: " والجمع آبال وأَبِيل **وزان عَبِيد** وإذا ثنّي أو جمع فالمراد قطيعان أو قطيعات " . ([3])

ويقول أيضا في حديثه عن البربر: " وأما البربر: بباءين موحدّتين وراءين، **وزان جَعْفَر** فهم قوم من أهل المغرب كالأعراب في القسوة والغلظة " . ([4])

ويقول أيضا في تعريف الرغاء: " والرُّغاء وزان غراب صوت البعير". ([5])

ويقول أيضا عن الأسرة : " وأسرة الرجل وزان غرفة رهطه " . ([6])

أما نماذج القسم الثاني فهي كالآتي :

يقول الفيّومي عن الأجر: " ويستعمل الأجر بمعنى الإجارة وبمعنى الأُجرة وجمعه أُجور مثل فلس وفلوس" . ([7])

ويقول أيضا في تعريف الأبد: " فالأبد من لدن تكلمت إلى آخر عمرك وجمعه آباد مثل سبب وأسباب " . ([8]) ويقول أيضا في تعريف الأس : " أسُّ الحائط بالضم أصله وجمعه آساس مثل قُفل وأقفال " . ([9])

---

[1] – أبو مالك العوضي، (نظرات في اصطلاح المصباح المنير للفيّومي)، http://www.alukah.net/literature_language/0/52075/

بتاريخ : 2014/02/07م على الساعة :18:06

[2] – الفيومي ، المصباح المنير، ج 1، ص1

[3] – المرجع نفسه ، ج1، ص 2

[4] – المرجع نفسه ، ج1،ص44

[5] – المرجع نفسه ، ج1، ص232

[6] – المرجع نفسه ، ج1، ص14

[7] – الفيّومي نفسه ، ج1، ص5

[8] – المرجع نفسه ، ج1، ص1

[9] – المرجع نفسه ، ج1، ص14.

ويقول عن الثمر: " الثَّمَرُ بفتحتين والثَّمَرةُ مثلُه ، فالأوّل مذكّر ، ويجمع على ثِمار ، مثل: جبل وجبال " . ([1])

- **اصطلاحه في ضبط الأفعال :**

وأما طريقة الفيّومي ومنهجه في ضبط حركات الأفعال باستخدام أمثلة مشهورة ، فقد كان كالآتي:

الفعل الثلاثي في الماضي يأتي على ثلاثة أضرب؛ فيكون مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها، فإذا كان الفعل الماضي مفتوح العين، فإنه في المضارع تكون تارة عينه مفتوحة، وتارة مضمومة، وتارة أخرى مكسورة.

وقد مثّل الفيّومي للفعل مفتوح العين في الماضي مفتوحها في المضارع بباب " نفع" إذا كان الفعل متعدّيا مثل قوله في مادة (بخع) : " بخع نفسه بخعاً من باب نفع قتلها من وجْد أو غيْظ " . ([2]) أما إذا كان لازما فلا اصطلاح له في ذلك.

أما مفتوح العين في الماضي مضمومها في المضارع ، فيمثل له بباب (قتل) إذا كان متعدّيا مثل قوله في الإمارة : " والإمارة الولاية بكسر الهمزة ، يقال : أمَرَ على القوم يأمُرُ ، من باب (قتلَ) فهو أمير" . ([3]) أمّا إذا كان لازما، فيمثل له بباب (قعد) مثل قوله : " وخصصته بكذا أخصُّه خصوصا من باب قَعَد ". ([4])

أما مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، فيمثّل له بباب (ضرب) إذا كان متعدّيا مثل قوله في مادة (أفك) : " أفَكَ يأْفِكُ من باب ضرب إفكاً بالكسر" . ([5]) أما إذا كان لازما فيمثّل له بباب (نزل) مثل قوله : " وعَنِدَ العرقُ عنُوداً من باب نزل إذا كثر ما يخرج منه ". ([6])

وإذا كان الفعل مضموم العين في الماضي والمضارع معاً، فإنه يمثّل له بباب (ضخُم) وباب (شرُف) وباب (قرُب) مثل قوله في مادة خثر: " وخثُرَ يخْثُرُ من باب قرُبَ " . ([7])

---

[1] – الفيومي، مرجع سابق، ج1، ص84

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص37

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص22

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص171

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص17

[6] – المرجع نفسه، ج2، ص431

[7] – المرجع نفسه، ج1، ص164

وإذا كان الفعل مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، فإنّ الفيّومي يمثّل له بباب (تعِب) وباب (علِم) وباب (شرِب) مثل قوله في مادة" أله " : " أَلِهَ يأْلَهُ من باب تعب إلاهةً بمعنى عبد عبادة " . ([1])

وأولى الفيّومي عناية لضبط أوزان الأفعال بألفاظ مشهورة؛ لأنّ الأفعال الثلاثية لا تخضع لقاعدة تضبطها مثل الأفعال الرباعية والخماسية التي هي قياسية، ولما كان يدخل على الطالب الوهم في ضبطها ضبطا صحيحا قرّب إليه الفيّومي الضبط الصحيح باللفظ المشهور المتدَاول حتى يعيَه.

- **منهجه في بيان المعاني اللغوية للمداخل** :

كان الفيومي يبدأ بالفعل من المدخلات إذا وجد منها فعل، وطريقته في ذلك أن يأتي بالفعل مدخلا متبوعا بفاعله وبابه ومضارعه ومصدره، ثم معناه كقوله في مادة " أبى " : " أبى الرجل إباءً بالكسر والمدّ وإباءةً امتَنَعَ " . وقوله في مادة بَشِمَ : " بشِمَ الحيوان بشَماً من باب تعِبَ أتخم من كثرة الأكل فهو بشِمٌ " . ([2])

وقد يكون الفعل متعدّيا بنفسه فيأتي به متبوعاً بمعمولاته ومصدره وبابه ، ويبين معناه ومن ذلك : " رفوت الثوب رفوا من باب قتل ورفيته رفيا من باب رمى لغة بني كعب... إذا أصلحته " ، وقد يعدّي الفعل بحرف الجر كقوله: " حننت على الشيء أحن من باب ضرب حَنَّةً بالفتح وحنانا عطفتُ وترحّمت " . ([3])

ومن أساليبه في أداء معاني الأفعال أن يجعله مدخلا ويليه مصدره، أي المفعول المطلق مثل قوله في مادة حفد: " حَفَدَ حَفْداً من باب ضرب أسرع ، وفي الدّعاء : وإليك نسعى ونحْفِد أي نسرع إلى الطّاعة " . ([4])

---

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ج1، ص19

[2] – ينظر عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق، ص440. والفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ص 3، ص50

[3] – ينظر عبد الكريم مجاهد مرداوي، المرجع نفسه، ص441. والفيّومي، المرجع نفسه، ص234 ، ص154

[4] – الفيّومي، المرجع نفسه، ج 1، ص141

- **طرائق أداء المعاني في المداخل:**

- **أداء المعنى بالترادف :** ومثال ذلك قوله في مادة أبد : " الأبد هو الدهر" . ([1]) وقد يأتي المرادف مسبوقا بلفظ : " بمعنى كقوله : " بسُلَ بسالة مثل ضخم ضخامة بمعنى شجُعَ " . ([2])

ومن صور أداء المعنى بالترادف كذلك تشبيه المفردة المعجمية بمفردة أخرى بالنص على أنّها مثلها وزنا ومعنى كقوله : " أسف مثل غضب وزنا ومعنى " . ([3])

- **أداء المعنى بالتضاد :** من أساليب أداء المعنى في المصباح استخدام التضاد؛ بوضع لفظ " خلاف " غالبا أو ضدّ أحيانا مقابل المفردة المعجمية نحو قوله: " البَرّ بالفتح خلاف البحر"، وقوله : " الخطأ ضدّ الصّواب" . ([4])

- **أداء المعنى بالمشترك اللفظي:** وظّف الفيّومي المشترك اللفظي في أداء المعنى دون الإشارة منه إلى ذلك ، وهو قليل ومن أمثلته قوله: " والخليل الصديق والجمع أخلاّء والخليل الفقير المحتاج والخَلة بالفتح الفقر والحاجة، والخَلَّة مثل الخصلة وزنا ومعنى" . ([5])

وأحيانا كان يشير إلى الاشتراك كقوله في باب العين: " العين تقع بالاشتراك على أشياء مختلفة فمنها الباصرة، وعين الماء وعين الشمس، والعين الجارية والعين الطليعة ، وعين الشيء نفسه " . ([6])

- **أداء المعنى بالتعريف :** كان الفيّومي يؤدي المعنى بالتعريف أحيانا مثل قوله : " التِّبر ما كان من الذهب غير مضروب فإن ضرب دنانير فهو عين، وقال ابن فارس التبر ما كان من الذهب والفضة غير مصوغ " .

وقال أيضا في موضع آخر: " الحشف أردأ التّمر، وهو الذي يجِفُّ من غير نضج، ولا إدراك فلا يكون له لحم" .

---

[1] – المرجع السابق ، ج 1، ص1

[2] – المرجع نفسه ، ج1، ص49

[3] – المرجع نفسه ، ج1، ص15

[4] – ينظر الفيّومي ، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص42 ، ص174

[5] – ينظر الفيّومي ، المرجع نفسه، ج1، ص180. وعبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق ، ص444

[6] – الفيّومي، المرجع نفسه، ج 2، ص440

وقال أيضا في تعريف الشعر: " والشعر العربي هو النظم الموزون، وحدّه ما تركب تركبا متعاضدا، وكان مقفى موزونا مقصودا به ذلك، فما خلا من هذه القيود، أو من بعضها ، فلا يسمّى شعرا ، ولا يسمى قائله شاعراً " . ([1])

- **أداء المعنى باستخدام "أي" التفسيرية :** وذلك بوضعها بين المدخل المعجمي ومعناه وذلك كثير مثل قوله : " بُرهة من الزمان بضم الباء وفتحها أي مدّة" ، وقوله : " أبكم : أي أخرس" . ([2])

- **أداء المعنى باستخدام " إذا " :** فقد كان يفتتح معنى المدخل المعجمي بـ" إذا " ، ومثال ذلك قوله في مادة حرد: " وحرد البعير حردا بالتحريك إذا يبِس عصَبُه خلقةً ، أو من عقال ونحوه " . ([3])

- **أداء المعنى باستخدام كلمة " معروف " :** مثل قوله: " الببغاء: طائر معروف". ([4])

- **أداء المعنى بذكر مشتقات المدخل:** ومثال ذلك في مادة بغض قال: " بغُضَ الشيء بالضمّ بغاصةً ، فهو بغيض وأبغضته إبغاضا فهو مبغض والاسم البغض قالوا : ولا يقال بغضته بغير ألف وبغّضه الله تعالى للناس بالتشديد فأبغضوه والبِغضة بالكسر والبغضاء شدّة البغض وتباغض القوم أبغض بعضهم بعضاً " . ([5])

المطلب الثالث : المضامين الموسوعية في بناء " المصباح ".

1 - السّمات اللهجية (اللّغات):

لقد حرَص الفيّومي على بيان اللغات واختلافها فيما يعرضه ضمن معجمه منبّها عليها ، ومن ذلك قوله: " وأجبرته على كذا بالألف حملته عليه قهرا وغلبةً، فهو مجبر هذه لغة عامّة العرب، وفي لغة لبني تميم وكثير من أهل الحجاز يتكلّم بها " . ([6])

---

[1] - الفيّومي المرجع السابق، ص72، ج 1، ص137، ص315

[2] - المرجع نفسه، ج1، ص46، ص59

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص128

[4] - المرجع نفسه ، ج1، ص35

[5] - المرجع نفسه ، ج1، ص56

[6] - المرجع نفسه ، ج1، ص89 ـ 90

وقد يُظهر الخلاف اللهجي بين العرب في حركات هيئة الكلمة كقوله: " يوم الجمعة سمّي بذلك لاجتماع الناس به، وضم الميم لغة الحجاز، وفتحها لغة بني تميم وإسكانها لغة عقيل ، وقرأ بها الأعمش " . ([1])

2 ـ المعرّبات :

يعرّفها الفيّومي بقوله: " والاسم المعرّب الذي تلقّته العرب من العجم نكرةً نحو: إبرَيْسَم، ثمَّ ما أمكن حمله على نظيره من الأبنية العربية حملوه عليه، وربّما لم يحملوه على نظيره بل تكلّموا به كما تلقّوه، وربّما تلعّبوا به فاشتقّوا منه، وإن تلقّوه عَلَماً فليس بمعرّب ، وقيل فيه أعجمي ، مثل إبراهيم وإسحاق" . ([2])

وقد كان يوردها حسب ترتيب حروف المداخل، وأول حرف في الجذر، فـ " استبرق " في كتاب الهمزة مع السين والتاء بعد " الاست " وقبل " الأستاذ " ؛ حيث يقول : " الاستبرقُ غليظ الديباج فارسيّ معرّب، الأستاذ: كلمة أعجمية ومعناها الماهر بالشيء ؛ وإنما قيل أعجمية لأن السين والذال المعجمة لا يجتمعان في كلمة عربية وهمزته مضمومة " . ([3])

ويظهر لنا من كلامه هذا أنّه أقرّ بأنّ أصل كلمة ديباج هو الفارسية، غير أن كلمة " أستاذ" لم يعطنا أصلها واكتفى بذكر الدليل على أنّها أعجمية؛ وهو اجتماع حرفي الذال والسين فيها ، وهذا الأخير أحد الأمور التي يعرف بها الاسم الأعجمي إضافة إلى ما يلي:

- **النقل** ، أي أن ينقل ذلك أحد علماء العربية مثلما فعل الفيّومي؛ عندما نصّ على أن كلمة ديباج فارسية.
- **خروجه** عن أوزان الأسماء العربية مثل: إبْريسَم؛ فإنها لا تخضع لأي وزن من أوزان البناء العربي.
- أن يكون أوله نون ثم راء مثل: نرجس؛ لأن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
- أن يكون آخره زاي بعد دال مثل: مهندز؛ فذلك أيضا لا يكون في الكلمات العربية.
- أن يجتمع فيه الصاد والجيم مثل : صولجان. والجص.
- أن يجتمع فيه الجيم والقاف مثل : منجنيق.
- أن يكون خماسيا أو رباعيا خاليا من حروف الذلاقة وهي: الباء، والرّاء، والفاء، واللام،

---

[1] – ينظر عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق، ص449. والفيّومي، المرجع نفسه، ص108

[2] – الفيّومي، المرجع نفسه، ج2، ص400

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص14

والميم، والنون؛ إذ لا تخلو كلمة عربية على هذا الشكل من هذه الحروف. ([1])

3 – الأعلام :

فقد أولى الفيّومي أهمية بالغة لأسماء الأعلام؛ خاصّة المكانية منها وتاريخها مثل ما جاء في كتاب الهمزة في حديثه عن " الأرب " : "... يقال إنّ مأرب مدينة باليمن من بلاد الأزد في آخر جبال حضرموت، وكانت في الزّمان الأوّل قاعدة التّبابعة وإنها مدينة بلقيس وبينها وبين صنعاء نحو أربع مراحل، وتسمّى سبأ باسم بانيها وهو سبأ بن يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ ابنِ قَحْطَانَ، ومَأْرِب بهمزة ساكنة وزان مسجد " . ([2])

ومن الأعلام الدينية المكانية ما أورده في كتاب العين حيث قال : " ويوم عرفة تاسع ذي الحجة عَلَم لا يدخلها الألف واللام، وهي ممنوعة من الصرف للتأنيث والعلمية، وعرفات موضع وقوف الحجيج ، ويقال بينها وبين مكة نحو تسعة أميال، ويُعرب إعراب مسلمات ومؤمنات، والتنوين يشبه تنوين المقابلة ، كما في باب مسلماتٍ ، وليس بتنوين صرف؛ لوجود مقتضى المنع من الصرف وهو العلمية والتأنيث " . ([3])

ويلاحظ مما تقدّم إيراد الفيّومي لنقاشات نحوية تخص الأعلام، زيادة فائدة وهذه مزية تذكر له.

4 – النبات والحيوان :

لقد كان للنبات والحيوان نصيبٌ من المصباح ؛ فقد اهتم بالمداخل الدالة عليهما ، ومثال ذلك قوله: " الباذِنجان من الخضراوات بكسر الذال، وبعض العجم يفتحها فارسيٌّ معرّب" .

وقوله أيضا: " الضبُّ : دابة تشبه الحِرذَوْن وهي أنواع ؛ فمنها ما هو على قدر الحِرْذَون ومنها أكبر منه ومنها دون العنز وهو أعظمها " . ([4])

5 – المباحث اللغوية :

أ – **المباحث الصوتية:** وتتجلّى المباحث الصوتية في (المصباح المنير) في ما يعرض

---

[1] – ينظر السّيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج1، ص220

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع نفسه، ج1، ص11

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص404 ـ 405

[4] – المرجع نفسه، ص ج1، 40، ص357

له من صفات الحروف وبيان مخارجها؛ مثل ما نجد ذلك في كتاب (الكاف) حين قال : " والكاف من حروف الهجاء حرف شديد يخرج من أسفل الحنك، ومن أقصى اللسان " . ([1])

وقوله في موضع آخر من كتاب الغين: " الغنّة صوت يخرج من الخيشوم والنّون أشدّ الحروف غنّةً " . ([2])

ب – المباحث النحوية والصرفية :

لقد نالت المباحث النحوية والصرفية في (مصباح) الفيّومي حصّة الأسد؛ إذ كان يعرض في ثنايا شرحه للمداخل لنقاشات نحوية وصرفية أحيانا يسهب فيها ويطيل، وأحيانا أخرى يكتفي بالإشارة، ولعلّ اللافت للنظر أيضا هو تخصيصه خاتمةَ المعجمِ لمسائلَ صرفيةٍ متعدّدة، وهذا ما أشاد به كثير من الباحثين في الدراسة المعجمية أذكر من بينهم ما يلي:

- يقول (أحمد عمر مختار) : " ويزيد في قيمة المعجم أنّ المؤلف ألحق بكتابه دراسة موجزة ضمّت قواعد من النّحو والاشتقاق والتصريف والمصادر والجموع والتذكير والتأنيث والتفضيل والنسب " . ([3])

- ويؤكّد ذلك (علي عبد الواحد وافي) مع شيء من التفصيل فيقول: " وذيّله بخاتمة درس فيها بعض قواعد صرفية تتعلق بالفعل المهموز الآخر، وما تسير عليه العرب في تحقيق همزته أو تخفيفها، والثلاثي اللازم وتعديته بالهمزة وبالتضعيف وحرف الجر، وأبنية الأفعال واختصاص بعض أوزانها في الدلالة على أمور خاصة، والمشتقات، والجمع، وصيغ فُعال وفُعالة ومعانيها، وما يذكّر من الأعضاء وما يؤنّث، وما يفيد النّسب، والجموع وصيغها وأقسامها ودلالة كل قسم .... وهلم جرّا " . ([4])

- ويبسط القول في ذلك (عبد الكريم مجاهد مرداوي) بقوله : " ومن العناصر التي تضمّنها نص المصباح المعلومات الموسوعية كذلك، وأولها التحليلات الصرفية والوظائف النحوية...، وأبدأ بأكثرها شيوعا على صفحات المعجم، وهي التحليلات الصرفية فهو المعجم الوحيد الذي يضع مؤلفه خاتمة له تكاد تقتصر على مسائل صرفية، أو يحتوي على فصول في

---

[1] – المرجع السابق، ج 2، ص544

[2] – المرجع نفسه ، ج2، ص455

[3] – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6 ، 1988م، ص219

[4] – علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، مرجع سابق، ص217

تصريف الأفعال: الثلاثي المهموز الآخر، أو الثلاثي المجرد اللازم والمتعدّي وإسنادها إلى الضمائر وما يحدث لها من إدغام على لغات العرب...، وفصل في تعدية اللازم بالهمزة والتضعيف أو بحرف الجر وكيفية صياغة المضارع " . ([1])

وكلام المؤلف يدلّ على كثرتها ، فهو يخصص لها فصولا ومباحث لم يسبقه إلى مثل هذا الصنيع أحدٌ.

" ويفتح فصلا كذلك للمضعّف الثلاثي ومصدره وما يشتق منه ، ومن غيره من أسماء الفاعلين والمفعولين وآراء العلماء، وعن جموع الاسم الثلاثي، وجموع القلة وجموع الكثرة، وفتح فصلا لصيغة فُعْلَة (مثلّثة الفاء)، وفتح فصلا لملفات العرب في صيغة الاسم الثلاثي (فُعْل)، وفصلا لصيغة فِعِّيل، ولصيغة الفُعُول، ولصيغة تَفْعَال، وفصلا لتذكير الأعضاء وتأنيثها، وفصلا في إسناد الأفعال إلى المؤنث الحقيقي، وفصلا في اسم التفضيل ". ([2])

هذا فيما يخص الجانب الصرفي، " وأمّا المباحث النحوية فتكثر مع الأدوات النحوية وحروف المعاني والظروف، ففي كتاب الهمزة على سبيل المثال مباحث: لإذ وإذا ومعانيها ووظائفها النحوية وإلا وإلى، وأمس ، وأمْ ، وإنَّ ، وإنْ ، وأنَّى ، وأو ، وإيه ، وأيُّ " . ([3])

- ويبدو أن المسائل الصرفية قد غطّت على قسيمتها في ما عرضه الفيّومي؛ لأنها دوما تأتي في مقدّمة الذكر لدى الباحثين من أمثال مصطفى جواد الذي يقول: " ومن محاسن المصباح المنير أن مؤلفه ختمه بخاتمة جليلة في الصّرف ، وتَعداد أكثر المراجع التي رجع إليها في التأليف " . ([4])

- ويخالف المصباح المنير بقية المعجمات الفقهية بما تميّز به من فوائد وملح لغوية، كما يقرّر ذلك حسين نصّار بقوله : " ولا يخالفها [المعجمات الفقهية] إلا الفيّومي الذي عني في مصباحه بالمشتقات كثيرا، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال، وأكثر الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات، ومن التفصيل في المسائل اللغوية والصّرفية والنّحوية، حتى خالفَها في مظهره، وقارب معاجم اللغة المختصرة " . ([5])

---

[1] – عبد الكريم مجاهد مرداوي، مناهج التأليف المعجمي عند العرب، مرجع سابق، ص448

[2] – عبد الكريم مجاهد مرداوي، نفسه، ص448

[3] – المرجع نفسه ، ص449

[4] – مصطفى جواد، في التراث العربي، مرجع سابق، ص217

[5] – حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، مرجع سابق، ص56

- ولقد كان في كل ذلك معتمدا على آراء كبار العلماء الذين نقل عنهم، وهذا ما يشير إليه محمد علي عبد الكريم الرُّديني بقوله : " النّاظر في هذا المعجم الموجز، يعجب لما حوى من الفوائد العلمية المنّوعة، إلى جانب هدف المعجم اللغوي، فالتحليل اللغوي للمواد مقرون بتعليلات مسندة إلى كبار العلماء وملح نحوية وصرفية " . ([1])

ومن خلال ما تقدّم ندرك أننا أمام معجم موسوعيّ حقا؛ لما تضمّنه من فوائد وقلائد وخرائد نفيسة، خاصة ما تعلّق منها بالجانب النّحوي والصّرفي؛ الذي استرعى اهتمامنا . وسنعرض له فيما سيتقدّم من الفصلين الآتيين بغرض الوقوف على هذه المسائل النحوية الصرفية ، وبيان منهج الفيّومي في عرضها، وطريقته في تناولها.

[1] – محمد علي عبد الكريم الرديني، المعجمات العربية دراسة منهجية، مرجع سابق، ص120

الفصل الثاني

منهج الفيومي في عرض المسائل النحوية

ضمن معجمه المصباح المنير

تمهيد:

لقد تقدّم معنا في الفصل الأول التعريف بالمصباح المنير ومؤلفه أبي العباس الفيّومي، وتم التطرق إلى المدرسة التي ينتمي إليها ومنهجه في الصناعة المعجمية مقارنة بالمعجمات التي سبقته مع بيان أهم المميزات والخصائص التي تفرقه عنها، كما تم التطرق إلى اصطلاحه الذي تفرّد به وبيّنه في مقدمة معجمه؛ تقريبا للبعيد وتذليلا للصعب من الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط دقيق، وهذا ما ينمُّ على رؤية تربوية تعليمية جليلة قد تفطّن لها الفيّومي.

وعلاوة على كل هذا فقد اتّسم بالمعلومات الموسوعية الكثيرة لاسيّما ما تعلّق منها بالجانب النحوي والصرفي اللذين آثرنا الوقوف عندهما تحليلا وبيانا لمنهجه وطريقته المعتمدة في عرضهما من خلال الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة .

وقد خُصّص هذا الفصل لدراسة المسائل النحوية منها بعد الاطلاع على المعجم واستخراجها من ثنايا المواد المعجمية التي كانت مبثوثة فيها، وفق منهج تحليلي وصفي يعمد إلى الموازنة أحيانا بين ما ذهب إليه الفيّومي وبين أقوال الأئمة المتقدّمين في الصناعة النحوية؛ بغيةَ التوصل إلى المنهج الذي يسلكه في ذلك.

وسيتم عرض كل هذه المسائل في مباحث منها ما يدخل ضمن مبحث الظروف ومنها ما يدخل ضمن مبحث الحروف والأدوات ومنها ما يدخل ضمن مبحث الوصف والإضافة وغيرها مما يصلح جمعه تحت عنوان واحد؛ وما تعذّر فقد خصّصت له مبحثا شاملا يضم النقاشات النحوية التي كان يعرض إليها .

ولقد اكتفيت باختيار المسائل التي يظهر فيها منهجه واضحا ، ولها أهمية بالبحث ، واستغنيت عن المسائل التي ساقها السياق في الكتاب، ولا تظهر منها فائدة تخدم الدراسة، كما أنني قدّمت الأهم عن المهم ، ويظهر ذلك في الاحتفال بالكثير، فبدأت بمبحثي الحروف والظروف لكثرتهما واشتمالهما على ما يبيّن منهج المصنّف .

المسائل النحوية الواردة في معجم المصباح المنير لأبي العباس الفيومي.

	المسائل النحوية	الصفحة	الجزء	الرقم	المسائل النحوية	الصفحة	الجزء
1	إذ	09	الأول	38	مِن	581	الثاني
2	إذا	10	الأول	39	مَنْ	582	الثاني
3	أمس	22	الأول	40	نعمْ	614	الثاني
4	أنى	28	الأول	41	الواو	674	الثاني
5	الآن	31	الأول	42	لا	676	الثاني
6	أين	34	الأول	43	إضافة آل للمضمر	30 ـ 29	الأول
7	بعد	53	الأول	44	تعريف الإضافة	366	الثاني
8	بين	70	الأول	45	وصف الاسمين بوصف واحد	64	الأول
9	تحت	73	الأول	46	الوصف	150	الأول
10	ثم	84	الأول	47	الصفة الأصلية	376	الثاني
11	حيث	158	الأول	48	النفي للصفة	620	الثاني
12	عند	431	الثاني	49	الاستثناء	85	الأول
13	لدن	552	الثاني	50	غير	458	الثاني
14	لما	559	الثاني	51	حاشى	138	الأول
15	متى	563	الثاني	52	التوكيد .مسألة	109	الأول
16	حين	160	الأول	53	تعرف التوكيد	17	الأول
17	فوق	484	الثاني	54	نقاش	22	الأول
18	هنا	642	الثاني	55	بعض	54	الأول
19	إذن	11-10	الأول	56	بنو	62	الأول
20	إلا	19	الأول	57	ثماني . نقاش	85	الأول
21	إلى	20	الأول	58	(لو) بمعنى عسى	163	الأول
22	أم	24	الأول	59	ذا	211	الأول

23	**إنما**	26	الأول	60	النصب على التمييز	248	الأول
24	**إن**	27	الأول	61	اعتراض	282	الأول
25	**او**	31	الأول	62	إعراب	273	الأول
26	**إيه**	34	الأول	63	خبر لا النافية للجنس	300	الأول
27	**أي**	34	الأول	64	الاسم بعد سيّما	301	الأول
28	**الباء**	54-55	الأول	65	الشاذ	307	الأول
29	**بل**	61	الأول	66	عسى	410	الثاني
30	**بلى**	62	الأول	67	أفعى وصرفها	478	الثاني
31	**التاء**	79	الأول	68	المصدر	504	الثاني
32	**رب**	214	الأول	69	كذا	529	الثاني
33	**عن**	434	الثاني	70	كلّ	538	الثاني
34	**زيادة حرف الجر من**	526	الثاني	71	ودَعَ	653	الثاني
35	**ليس**	561	الثاني	72	يوشك	661	الثاني
36	**ليت**	561	الثاني	73	الهن	642	الثاني
37	**مع**	576	الثاني	74	/	/	/

الجدول رقم 1

من إعداد الباحث.

المبحث الأول

الظروف

1 - (إذْ) :

يقول الفيّومي: " **إذْ حَرْفُ تَعْلِيلٍ وَيَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي نَحْوُ: إذْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُك، فَالْمَجِيءُ عِلَّةٌ لِلْإِكْرَامِ** ". ([1])

اقتصر الفيّومي في ذكر الأوجه التي تأتي عليها (إذْ) على معنيين؛ هما: التعليل والدلالة على الزمن الماضي، غير أن هناك وجهين آخرين ذكرهما ابن هشام الأنصاري(*) (ت761هـ) في المغني، وهما الدلالة على زمن المستقبل كقوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ** ﴾، ([2]) والمعنى الثاني هو المفاجأة إذا سبقت بـ" بينا " أو " بينما " ، واستشهد بقول الشاعر:

استْقَدِرِ اللهَ خيراً وأرضينَّ به فبينما العسر إذْ دارَتْ مَياسيرُ ([3])

2 ـ (إذا) :

قال الفيّومي: " **(إذَا) لَهَا مَعَانٍ : أَحَدُهَا أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ الزَّمَانِ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ: إذَا جِئْت أَكْرَمْتُك. وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلْوَقْتِ الْمُجَرَّدِ نَحْوُ : قُمْ إذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، أَيْ وَقْتَ احْمِرَارِهِ. وَالثَّالِثُ أَنْ تَكُونَ مُرَادِفَةً لِلْفَاءِ، فَيُجَازَى بِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ ([4]) ". ([5])

ذكر الفيّومي ثلاثة معانٍ لـ(**إذا**) فالأول أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، والثاني أن تكون مجرّدة من الشرط ومتضمنة لمعنى الزمان فقط؛ وهو ما حكاه

---

[1] - الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص 9

* - **ابن هشام الأنصاري** (708 - 761 هـ): هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه " مغني اللبيب عن كتب الاعاريب " و" عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب " مجلدان، و" رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة " أربع مجلدات، و" شذور الذهب" ، و" الإعراب عن قواعد الإعراب " ، و" قطر الندى " ، و" التذكرة " خمسة عشر جزءا، و" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ، و" نزهة الطرف في علم الصرف ". ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص147) .

[2] - سورة غافر، الآية 70 - 71

[3] - ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط01، 2005م، ص 84 ـ 85 ـ 86 ـ 87 ـ 88

[4] - سورة الروم، الآية 36

[5] - الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص10

سيبويه(*) (ت180هـ) عن الخليل (*) (ت170هـ) قال: " وسألته عن" إذا "، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال : الفعل في " إذا " بمنزلته في " إذ "، إذا قلت: أتذكر إذ تقولُ، فـ" إذا " فيما تستقبل بمنزلة " إذْ " فيما مضى.

ويبيّن هذا أنّ " إذا " تجئ وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنك لو قلت: أتيك إذا احمر البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحاً. فـ" إنْ " أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء. و" إذا " توصَل بالفعل، فالفعل في " إذا " بمنزلته في " حين" كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. وقال ذو الرمة:

تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً حتّى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِبُ " . ([1])

والمقصود بحروف الجزاء عند سيبويه (180هـ) التي تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وجعل ذلك بالنسبة لـ **(إذا)** مقصوراً على الشعر دون غيره اضطرارا .

وأمّا المعنى الأخير فهو المفاجأة فتنوب عن الفاء في جواب الشرط ولا تقع أول الكلام كما أن الفاء لا تقع، وقد تدخل عليها الفاء زائدةً كما نص على ذلك أبو البقاء العكبري(ت616هـ) (*)،

---

* – **سيبويه** (148 – 180 هـ): هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه " في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي. وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و" سيبويه " بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقا جميلا، توفي شابا. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج5، ص181) .

* **الخليل بن أحمد** (100 – 170 هـ): هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى ، وكان عارفا بها. وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرا صابرا. كان شعث الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزق الثياب، متقطع القدمين، مغمورا في الناس لا يعرف. له كتاب (العين) في اللغة ، و(معاني الحروف) ، و (جملة آلات العرب) ، و (تفسير حروف اللغة) ، وكتاب (العروض) ، و (النقط والشكل) ، و(النغم). وقد فكّر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدمته سارية وهو غافل، فكانت سبب موته. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 2، ص314) .

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ، ج3 ، ص60

* – **العكبري** (538 – 616 هـ): هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب.أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ومولده ووفاته ببغداد. أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنف من الكتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. من كتبه : " شرح ديوان المتنبي " ، ←

وهو عند الخليل قبيح . ([1])

والفيّومي في أثناء عرضه لهذه المعاني كان أمينا رغم وجازة العبارة المستعملة؛ وهذا ما جعله يزيل الإبهام الذي يكتنفها بسوق المثال الذي يجلّيها، كما يظهر أنه تصرّف في المثال الذي استخدمه سيبويه لبيان مجيء **(إذا)** ظرفية دالة على الزمن دون الشرط. ثم ختم كلامه بمجيء "**إذَا**" الفجائية خَلَفاً للفَاء في الربط بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية لم تدخل عليها أداة نفي أو ناسخ، وهذه الشروط لم يشر إليها الفيّومي بل اكتفى بسَوْق الآية شاهداً على ذلك، وهذا الذي ذكرتُه الآن هو ما عناه ابن مالك (672هـ) بقوله:

وَتَخْلُفُ الفَاءَ (إذَا) المفَاجَأَة كإنْ تَجِدْ (إذَا) لنَا مُكَافَأَة . ([2])

3 – " (أَمْسِ) :

قال الفيّومي: " **(أَمْسِ) اسْمُ عَلَمٍ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِك، وَيُسْتَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ مَجَازًا وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ. وَبَنُو تَمِيمٍ تُعْرِبُهُ إعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَتَقُولُ : ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فِيهِ بِالرَّفْعِ، قَالَ الشَّاعِرُ:**

لَقَدْ رَأَيْت عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالَى خَمْسَا " . ([3])

يذكر الفيّومي في هذا الموضع أن " **أَمْسِ** " مبنية على الكسر بناءً لازماً مثلُها مثل : (حيثُ، وأينَ، وكمْ) اللواتي بنيت بناءً لازما، كما قال ابن مالك (*) (ت672هـ) في الألفيّة :

➔ و" اللباب في علل البناء والإعراب " ، و" شرح اللمع لابن جني " ، و" التبيان في إعراب القرآن " ، و" المحصل في شرح المفصل للزمخشري" وغيرها. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص80) .

[1] – ينظر أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح. سعد كريم الفقي، دار اليقين، ط1/ 2001م، ج2، ص639. وسيبويه، الكتاب، المرجع نفسه، ج3، ص 64

[2] – ينظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 4، ص1440

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص22

* – **ابن مالك** (600 – 672 هـ): هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية) في النحو، وله (تسهيل الفوائد) نَحْو، و(شرحه له) ، و(الضرب في معرفة لسان العرب) ، و(الكافية الشافية) أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و (شرحها) و(سبك المنظوم وفك المختوم) نحو، و(لامية الأفعال) و(عدة الحافظ وعمدة اللافظ) رسالة، وشرحها، و(إيجاز التعريف) صرف، و (شواهد التوضيح) و(إكمال الأعلام بمثلث الكلام)، و(تحفة المودود في المقصور والممدود) منظومة، و (العروض) و(الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) قصيدة من بحر البسيط على روي الظاء المفتوحة. ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص233).

وكلّ حَرْفٍ مُسْتحق للبِنـــــــا والأصْلُ في المبنيّ أنْ يُسَكّنَا

ومِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْر وضَمْ كأيْنَ أمْسِ حَيْثُ والسّاكنُ كمْ ([1])

واستثنى من هذا الحكم قبيلة بني تميم التي تعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس، فتضم السين في قولها: ذهب أمسُ ، وتفتحها بعد " مُذْ " على أنها مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة.

قال السيرافي (ت368هـ) ([*]) : " وإنّما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه. وما بعد (مُذْ) يرفع ويخفض، فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد (مذْ) ترك أيضا من يجر صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها ". ([2]) وقد استغنى الفيومي عن شرح كل هذا بالتمثيل بالبيت.

4 - (الآن):

يقول الفيّومي: " **وَ (الْآنَ) ظَرْفٌ لِلْوَقْتِ الْحَاضِرِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَلَزِمَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلتَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ تَمْيِيزُ الْمُشْتَرَكَاتِ وَلَيْسَ لِهَذَا مَا يُشْرِكُهُ فِي مَعْنَاهُ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (*): لَيْسَ هُوَ آنٌ وَآنٌ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ، بَلْ وُضِعَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لِلْوَقْتِ الْحَاضِرِ مِثْلُ الثُّرَيَّا وَالَّذِي وَنَحْوِ ذَلِكَ** " . ([3])

يبيّن الفيّومي أن " الآن " ظرف للزمان الحاضر وأن دخول الألف واللام عليه ليس من باب تعريف النكرة بل هو من باب اللزوم؛ ذلك لأنه لا يوجد ما يشركه حتى يميّز عنه، وقد عضّد ما

---

[1] – ينظرابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2005م، ج1، ص37

* – **أبو سعيد السيرافي** (284 – 368 هـ) : هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد ، نحوي عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزليّا، متعففا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. له (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و(أخبار النحويين البصريين) ، و(صنعة الشعر) ، و(البلاغة) ، و(شرح المقصورة الدريدية) ، و(شرح كتاب سيبويه). ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج2، ص196) .

[2] – سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج3، ص284.

* – **ابن السرّاج** : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابا سنة (316 هـ). وكان عارفا بالموسيقى. من كتبه (الأصول) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه) و(الشعر والشعراء) و(الخط والهجاء) و(المواصلات والمذكرات) في الاخبار و(الموجز في النحو). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص136) .

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، ج1، ص31

ذهب إليه بكلام ابن السرّاج(ت316هـ)، إلا أن الزمخشري (*) (ت538هـ) قد نصّ على أن الألف واللام هي علة بنائه في معرض حديثه عن الظروف (إذ) قال: " ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بنائها " . ([1])

وظاهر كلام الزمخشري (ت538هـ) يشعر بأنها وضعت في الأصل بالألف واللام، وهذا ما يؤكّد ويؤيّد ما ذهب إليه الفيّومي.

5 – **(أَيْنَ)** :

قال الفيّومي: " **وَ (أَيْنَ) ظَرْفُ مَكَان يَكُونُ اسْتِفْهَامًا، فَإِذَا قِيلَ: أَيْنَ زَيْدٌ، لَزِمَ الْجَوَابُ بِتَعْيِينِ مَكَانِهِ، وَيَكُونُ شَرْطًا أَيْضًا وَيُزَادُ مَا فَيُقَالُ : أَيْنَمَا تَقُمْ أَقُمْ** " . ([2])

لقد بيّن الفيّومي الأوجه التي تأتي عليها **(أَيْنَ)** بإيجاز شديد؛ فذكر أنّها تأتي للاستفهام عن المكان ويلزم في جوابه تعيين هذا المكان المستفهم عنه، كما ذكر أنها تتضمن معنى الشرط وتلحقها ما زائدة مؤكّدة فتزداد المجازاة بها حسناً كما يقول ابن يعيش (*) (ت643هـ) شارح

---

* – **جار الله الزمخشري** (538هـ) : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم، معتزليا قويا في مذهبه، مجاهرا به حنفيا. ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وورد بغداد غير مرة، وجاور بمكة، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضا. وأصابه خراج في رجله فقطعها، وصنع عوضها رجلا من خشب؛ وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج.

ولـه من التصانيف : الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صميم العربية، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، الرائض في الفرائض، شرح بعض مشكلات المفصل، الكلم النوابغ، القسطاس في العروض، الأحاجي النحوية، وغير ذلك. مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. ينظر في ترجمته (بغية الوعاة للسيوطي، مرجع سابق، ج 2، ص279 ـ 280) .

[1] – ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، ج3، ص131

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص34

* – **ابن يعيش** (553 – 643 هـ): هو يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء،موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل.مولده ووفاته في حلب.رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. كان ظريفا محاضرا، كثير المجون، مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر. من كتبه " شرح المفصل " و " شرح التصريف الملوكي " لابن جني. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج8، ص206) .

المفصّل ([1]) . وقد اكتفى الفيومي بسوق المثال: " أينما تَقُمْ أَقُمْ " عن ذكر هذا.

6 – (بَعْدَ) :

يقول الفيّومي: " **وَ (بَعْدُ) ظَرْفٌ مُبْهَمٌ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ إلَّا بِالْإِضَافَةِ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ زَمَانٌ مُتَرَاخٍ عَنْ السَّابِقِ فَإِنْ قَرُبَ مِنْهُ قِيلَ بُعَيْدَهُ بِالتَّصْغِيرِ، كَمَا يُقَالُ قَبْلَ الْعَصْرِ فَإِذَا قَرُبَ قِيلَ قُبَيْلَ الْعَصْرِ بِالتَّصْغِيرِ أَيْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَيُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّقْرِيبِ. وَجَاءَ زَيْدٌ بَعْدَ عَمْرٍو، أَيْ مُتَرَاخِيًا زَمَانُهُ عَنْ زَمَانِ مَجِيءِ عَمْرٍو، وَتَأْتِي بِمَعْنَى (مَعَ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ ﴾ ([2]) أَيْ: مَعَ ذَلِكَ** " . ([3])

يعرف الفيّومي " بَعْدَ " على أنها ظرف مبهم؛ وسميت مبهمة ـ حسب رأي سيبويه ـ لأنّها لا تضاف ولا تَصرّف تصرُّف غيرها، ولا تكون نكرة فهي غير متمكنة إذ لا يمكن أن يبنى عليها كلام مستقل إلا إذا أضيفت فشبّهت بالأصوات. ([4])

كما أنّها تعدّ من ظروف الغايات؛ لأنّ " هذه الظروف إذا أضيفت، كانت غايتها آخرَ المضاف إليه؛ لأنّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غاياتِ ذلك الكلام " . ([5])

ولقد كانت عبارة الفيّومي موجزة كعادته في بيان ما تقدّم، ثم انتقل بعد ذلك إلى تصغيرها الذي اصطلح عليه اسم " تصغير التقريب، وهو ما عقد له سيبويه بابا فسمّاه : " هذا باب ما يحقّر لدنوّه من الشيء وليس مثله " .

وعبارة الفيّومي مستوحاة منه فليس الدنوّ من الشيء إلا التقريب منه. وعن تصغير (بَعْد) يقول سيبويه: " ولا تحقّر عندَ كما تحقّر قبلُ وبعدُ ونحوهما، لأنك إذا قلت عِنْدَ فقد قلّلتَ ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: قُبيل ذاك " . ([6])

---

[1] – ينظر ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، المرجع السابق، ج3، ص135

[2] – سورة القلم ، الآية 13

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص53

[4] – ينظر سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 3، ص285 – 286

[5] – ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، المرجع السابق، ج 3، ص 104

[6] – سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص280 ـ 281

وتأتي (بَعْدَ) بمعنى " مع " مثلما مثّل لها بالآية الآنفة الذكر، ذكر ذلك كلٌّ من الثّعلبي (*) (ت427هـ) في" الكشف والبيان عن تفسير القرآن" ـ وهو أحد مراجع المؤلّف التي اعتمدها ـ وفخر الدين الرّازي (*) (ت606هـ) في" التفسير الكبير" حيث قال في تفسير سورة النازعات من قوله تعالى: ﴿ **وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذلِكَ دَحَاهَا**﴾ ([1]): " وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذلِكَ، أَيْ مَعَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ : ﴿ **عُتُلٍّ بَعْدَ ذلِكَ زَنِيمٍ** ﴾ [الْقَلَمِ، 13] ، أَيْ مَعَ ذَلِكَ، وَقَوْلُكَ لِلرَّجُلِ أَنْتَ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ أَنْتَ بَعْدَهَا كَذَا لَا تُرِيدُ بِهِ التَّرْتِيبَ " . ([2])

وليس بمستبعد أن يكون الفيّومي قد نقل ذلك عنهما؛ فقد نصّ في آخر معجمه على أنّه اعتمد على جملة من التفاسير المأخوذ بأقوالهم، وإن لم ينصّ على ذكر أسمائهم، وهذا ما هو ظاهر من الكلام الآنف الذكر.

7 – (بَيْنَ) :

قال الفيّومي: " **وَ(بَيْنَ) ظَرْفٌ مُبْهَمٌ لَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاه إلَّا بِإِضَافَتِهِ إلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة،68] وَالْمَشْهُورُ فِي الْعَطْفِ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ نَحْوُ: الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ بِالْفَاءِ مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ : (بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَل). (*) وَأُجِيبَ بِأَنَّ الدَّخُولَ اسْمٌ لِمَوَاضِعَ شَتَّى، فَهُوَ**

---

* – **الثّعلبي** : هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، مفسر من أهل نيسابور له اشتغال بالتاريخ من كتبه (عرائس المجالس، والكشف والبيان في تفسير القرآن) . توفي سنة (427هـ). ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص212) .

* – **الفخر الرازي** (544 – 606 هـ) ، هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الرّي وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة سنة (606هـ). أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها.وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم، و (لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات) و (معالم أصول الدين). ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص313) .

[1] – سورة النازعات، الآية 30

[2] – الرّازي فخر الدين، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، ج31، ص46. وينظر أيضا تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح. الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2002م، ج10، ص11

* – هذا من مطلع معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي إذ يقول فيه :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِل بِسِقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : الْمَالُ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبِهَا يَتِمُّ الْمَعْنَى. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ حِلِّزَةَ : (أَوْقَدَتْهَا بَيْنَ الْعَقِيقِ فَشَخْصَيْنِ). (*)

قَالَ ابْنُ جِنِّي (*) الْعَقِيقُ مَكَانٌ، وَشَخْصَانِ أَكَمَةٍ. وَيُقَالُ: جَلَسْتُ بَيْنُ الْقَوْمِ أَيْ وَسْطَهُمْ، وَقَوْلُهُمْ : هَذَا بَيْنَ بَيْنَ، هُمَا اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا وَبُنِيَا عَلَى الْفَتْحِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَالتَّقْدِير: بَيْنَ كَذَا وَبَيْنَ كَذَا ". ([1])

عبارة الفيّومي في تحديد معنى الظرف **(بَيْنَ)** شاملة؛ إذ لم يحدّد فيها أهي للزمان أم للمكان، وظاهر كلامه يبين أنها تكتسب معناه بحسب ما تضاف إليه؛ " لأنّ **(بَيْنَ)** إن أضيف إلى الأمكنة أو جئث غيرها، فهو للمكان نحو: بين الدار، وبين زيد وعمرو، وإن أضيف إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يومي الجمعة والأحد، وكذا إن أضيف إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وقعوده، إلا أن يراد به مجازاً (المكانُ)، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعرت لما بين الحدثين مكاناً ". ([2])

وما ذكره الفيومي من وجوب العطف بعدها بالواو صحيح؛ لأنها تقتضي المعية والإشراك في الحكم وما وقع بعدها من عطف بالفاء في كلام العرب، فمؤول بمواضع ، كما أشار إلى ذلك المصنف، رحمة الله عليه، وهو ثبت دقيق فيما ينقله، ثقة في ما يرويه؛ إذ يؤيّده نصّ ابن مالك (ت672هـ) في التسهيل: " وأما قوله بين الدخول فحومل، فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرون " . ([3])

---

* – وهذا أيضا صدر بيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري، كما في الخزانة للبغدادي، ج 3، ص415. يقول فيه:

أَوقَدتها بَينَ العَقِيقِ فَشَخصَيـ ـنِ بِعُودٍ كَمَا يَلُوحُ الضِياءُ

* – **ابن جني (392 هـ):** هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في " من نسب إلى أمه من الشعراء " و" شرح ديوان المتنبي" و " المبهج " في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و" المحتسب " في شواذ القراءات، و" سر الصناعة " ، و" الخصائص" . ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص204).

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص70

2– الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط 2، 1996م، ج 3، ص197. **والرضي الاستراباذي** (686هـ)، هو محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو جزآن، أكمله سنة 686 و(شرح مقدمة ابن الحاجب)، وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص 86).

[3] – لمزيد من التفصيل ينظر (حاشية الصبّان على شرح الأشموني)، مرجع سابق، ج 3، ص1085

ويشير في الأخير إلى أن " **بينَ بينَ** " من المركبات التي يقتضي تركيبها أن يبنى الاسمان معاً، بخلاف ما يقتضي تركيبها بناء الأول منهما فقط مثل: " مَعْدِيكَرِب " ([1])، وهو ما أشار إليه بالتمثيل لذلك كلّه بالعدد المركب المبني على فتح الجزأين" خمسةَ عشرَ"، وهذه الطريقة التي اتبعها في بيان الأحكام بضرب الأمثال تسهيلاً وتقريبا منه لفهم الناشئة الذين عناهم بمعجمه هذا.

8 - (تحْتَ) :

يقول الفيّومي : " **(تَحْتُ) نَقِيضُ (فَوْقُ)، وَهُوَ ظَرْفٌ مُبْهَمٌ لَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ إلَّا بِإِضَافَتِهِ يُقَالُ: هَذَا تَحْتَ هَذَا** " . ([2])

اكتفى الفيّومي في تحديد معنى الظرف (تحْتَ) بالضدّ، ثم نصّ بعدها على أنه ينتمي إلى الظروف المبهمة التي تفتقر إلى غيرها في بيان صورة مسمّاها، وهي صالحة للانتصاب على الظرفية المكانية ([3]) فهي من أسماء الجهات، وهذا ما لم ينصَّ عليه باللفظ واكتفى بالتمثيل له.

9 - (حَيْثُ) :

يقول الفيّومي: " **(حَيْثُ) ظَرْفُ مَكَان وَيُضَافُ إلَى جُمْلَةٍ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَنْصِبُونَ إذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ نَحْوِ: قُمْ حَيْث يَقُومُ زَيْدٌ، وَتَجْمَعُ مَعْنَى ظَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ وَحَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَقُومُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ زَيْدٌ، وَعِبَارَةُ بَعْضِهِمْ حَيْثُ مِنْ حُرُوفِ الْمَوَاضِعِ لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي. وَشَذَّ إضَافَتُهَا إلَى الْمُفْرَدِ فِي الشِّعْرِ** " . ([4])

يبيّن الفيّومي معنى ظرف المكان **(حَيْثُ)** فيقول إنها مبنية على الضم دون ذكر علة بنائها؛ وهي أنّها لما وقعت على كل الجهات أبهمت فأشبه إبهامها في الأمكنة إبهام " **إذْ** " في الأزمنة الماضية كلها، فافتقرتا إلى جملة تزيل هذا الإبهام فبُنِيتا تشبهاً باسم الموصول الذي يحتاج لصلة؛ هذا إضافةً إلى أنها الوحيدة من ظروف المكان التي تضاف إلى جملة، فلما خرجت عن بابها كان ذلك مسوّغاً لبنائها . ([5])

---

[1] - ينظر ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل للزمخشري، المرجع السابق، ج 3، ص143

[2] - الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص73

[3] - ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط) 2006م، ج 2، ص208

[4] - الفيّومي، المصباح المنير، المرجع سابق، ج1، ص158

[5] - ينظر ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، المرجع السابق، ج3، ص 114

ومن العرب من يعربها وهذا ما أشار إليه الفيومي بقوله وبنو تميم ينصبون إذا كانت في موضع نصب؛ " ووجه هذه اللغة أنهم أجروا " **حيث** "، وإن كانت مكانا، مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإذا أضيفت إلى الجمل كان فيها وجهان: الإعراب والبناءُ " . ([1])

وأما قوله تجمع معنى الظرفين ففيه إشارة إلى أنها تقع على الزمان كما تقع على المكان ـ كما قال الأخفش (*) (ت215هـ) ([2])، وعبارة المبرّد (ت285هـ) (*) في ذلك هي: " و(حَيْثُ) ظرف من الْمَكَان.

وَلَكِنَّ ظروف الزَّمَان دَلَائِل على الْأَفْعَال، وَالْأَفْعَال توضّح مَعَانِيهَا. وَلَو أفردت (حَيْثُ) لم يَصحَّ مَعْنَاهَا فأضفتها إِلَى الْفِعْل وَالْفَاعِل، وَإِلَى الِابْتِدَاء وَالْخَبَر؛ كَمَا تفعل بظروف الزَّمَان؛ لمضارعتها، ومشاركتها إيَّاهَا بالإبهام؛ فَلذَلِك تَقول: قُمْت حَيْثُ قُمْت، وَقمت حَيْثُ زيد قَائِم؛ كَمَا تَقول: قُمْت يَوْم قَامَ زيد، وَحينَ زيدٌ أَمِير" . ([3])

وقد عدّ الفيّومي إضافتها إلى المفرد من الشاذ في الشعر، وكأنّه يقصر هذا الحكم على الشعر دون سواه مما يشعر بمنع ذلك فيه من باب أولى خلافاً للكوفيين؛إذ إنّ الكسائي (ت189هـ) يجريه على مجرى القياس([4]).

وبذلك يكون قد رجّح رأي البصريين على رأي الكوفيين في هذه المسألة.

---

[1] – المرجع السابق، ج3، ص115

* – **الأخفش الأوسط** (215 هـ): هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبا، منها (تفسير معاني القرآن) و(شرح أبيات المعاني) و(الاشتقاق) و(معاني الشعر) و(كتاب الملوك) و(القوافي) وزاد في العروض بحر (الخبب)، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر، فأصبحت ستة عشر. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 3، ص101 ـ 102).

[2] – ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص133

* – **المبرد** (210 – 286 هـ): هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من كتبه (الكامل) و(المذكر والمؤنث) ، و(المقتضب) ، و(إعراب القرآن). قال الزَّبيدى في شرح خطبة القاموس: المبرد بفتح الراء المشدّدة عند الأكثر وبعضهم يكسر. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 7، ص144).

[3] – المبرد أبو العباس، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994م، ج3، ص175-176

[4] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص134

10 – (عِنْدَ) :

يقول الفيّومي: " **(عِنْدَ) ظَرْفُ مَكَان، وَيَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ إذَا أُضِيفَ إلَى الزَّمَانِ نَحْوُ: عِنْدَ الصُّبْحِ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مِنْ لَا غَيْرُ تَقُولُ: جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ هُوَ اللُّغَةُ الْفُصْحَى، وَتَكَلَّمَ بِهَا أَهْلُ الْفَصَاحَةِ ، وَحُكِيَ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ، وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا حَضَرَكَ مِنْ أَيِّ قُطْرٍ كَانَ مِنْ أَقْطَارِكَ أَوْ دَنَا مِنْكَ. وَقَدْ اُسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ فَتَقُولُ: عِنْدِي مَالٌ لِمَا هُوَ بِحَضْرَتِكَ، وَلِمَا غَابَ عَنْكَ ضُمِّنَ مَعْنَى الْمِلْكِ وَالسُّلْطَانِ عَلَى الشَّيْءِ، وَمِنْ هُنَا اُسْتُعْمِلَ فِي الْمَعَانِي فَيُقَالُ: عِنْدَهُ خَيْرٌ وَمَا عِنْدَهُ شَرٌّ؛ لِأَنَّ الْمَعَانِيَ لَيْسَ لَهَا جِهَاتٌ، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾ [القصص، 27] أَيْ مِنْ فَضْلِكَ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْحُكْمِ فَتَقُولُ: هَذَا عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا أَيْ فِي حُكْمِي** " . ([1])

يقدّم الفيّومي المعاني التي تأتي عليها **(عِنْدَ)** بشيء من التفصيل، فيذكر أنها تقع ظرف مكان وزمان أيضاً، وقد التَزمَ بالتمثيل لذلك كما هو ديدنه في بيان المعاني النحوية، لكن أحيانا تدلّ على الزمان دون أن تضاف إلى زمان مثلما نصّ على ذلك ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في (المغني) ، ومثل له بالحديث النبوي الشريف: " **إنَّما الصَّبْرُ عنْد الصَّدْمَةِ الأُولى** ". ([2])

وقد أضاف ابن هشام (ت761هـ) أنها لم ترد في القرآن منصوبة ([3])، وهو ما يؤيّد كلام الفيّومي من اختصاص دخول حرف الجر " من" عليها.

ولقد رجّح الفيّومي لغة الكسر عن اللغتين الأخرَيتين وهو المشهور، كما أشار إلى أنها تستعمل لما كان حاضراً لدى المتكلم أو غائبا في التمليك للأشياء، بخلاف " لدى" التي لا تستخدم إلا فيما كان حاضرا فقط. وهو ما يستنتج من فحوى كلامه ولم ينصّ عليه. وتقع ظرفاً للمعاني والأعيان أيضاً؛ كقولنا : " هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به ". ([4])

وعبارة الفيّومي اقتصرت على المعاني فقط. وما تأوّله في الآية قريب من عبارة الثعلبي في تفسيره حيث قال: " فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْراً، أي عشر سنين فَمِنْ عِنْدِكَ، وأنت به متبرع متفضل، وليس مما اشترطه عليك " . ([5])

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص431

[2] – ينظر البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ، ج2، باب زيارة القبور، ص79

[3] – ينظر ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ص157

[4] – المثال أورده ابن هشام في بيان ذلك للمزيد ينظر ابن هشام، المغني، مرجع سابق، ص158

[5] – الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، مرجع سابق، ج 7، ص243

وأما ورودها بمعنى الحكم، فهذا ليس بحُكم نحوي، ولكن ساقه الحديث ، ويستأنس له بقول الشّاعر : (*)

يقولون هذا عندنا غير جائز ومن أنتمُ حتى يكونَ لكم عنْدُ ؟

11 ــ (لَدُنْ) و (لدى) :

يقول الفيّومي: " **(لَدُنْ وَلَدَى) ظَرْفَا مَكَان بِمَعْنَى (عِنْدَ) إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الْحَاضِرِ، يُقَالُ: لَدُنْهُ مَالٌ إِذَا كَانَ حَاضِرًا، وَلَدَيْهِ مَالٌ كَذَلِكَ، وَجَاءَهُ مِنْ لَدُنَّا رَسُولٌ ، أَيْ مِنْ عِنْدِنَا، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ لَدَى فِي الزَّمَانِ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُضْمَرٍ لَمْ تُقْلَبْ الْأَلِفِ فِي لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ تَسْوِيَةً بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، فَيُقَالُ لَدَاهُ وَلَدَاكَ. وَعَامَّةُ الْعَرَبِ تَقْلِبُهَا يَاءً فَتَقُولُ: لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ كَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ؛ بِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِهِ، فَتُقْلَبُ لِيَتَّصِل بِهِ الضَّمِيرُ.**

وَ(لَدَى) اسْمٌ جَامِدٌ لَا حَظَّ لَهُ فِي التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ نَحْوَ: إِلَيْهِ وَإِلَيْكَ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْكَ، وَأَمَّا ثُبُوتُ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ: رَمَاهُ وَعَصَاهُ فِعْلًا وَاسْمًا فَلِأَنَّهُ أُعِلَّ مَرَّةً قَبْلَ الضَّمِيرِ فَلَا يُعَلُّ مَعَهُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَجْمَعُ إِعْلَالَيْنِ عَلَى حَرْفٍ ". ([1])

ينصُّ الفيّوميُّ على أنّ **(لَدُنْ ولَدَى)** ظرفا مكان بمعنى "عند" ، وعبارته على إطلاقها غير دقيقة؛ ذلك لأن " لدى" تأتي بمعناها مطلقا، لكن " لدُنْ" يشترط أن يكون المحل محلَ ابتداء غاية كقولنا: " جئتُ من لدنْهُ " ، ولعلّ الفيّومي أشار إلى ذلك بالمثال الذي أورده حين قال: " **وَجَاءَهُ مِنْ لَدُنَّا رَسُولٌ أَيْ مِنْ عِنْدِنَا** "، وما ذكره من أنهما لا يستعملان إلا فيما كان ملكا حاضرا لدى المتكلم دون سواه فصحيح، وقد تقدّم الكلام حوله آنفاً.

ثم حكى الفيّومي لغة بني الحارث الذين يبقون **(لدى)** عند إضافتها لضمير متّصل على حالها فلا يقلبونها ياءً، كما هو الحال مع "على" التي تصبح "عليها "، و" إلى" التي تصبح " إليها" وقد علّل ذلك بأنّهم سوّوا بين إضافتها للاسم الظاهر والمضمر خلافا للمشهور، وهذا ما حكاه ابن السرّاج (ت316هـ) عن سيبويه(ت180هـ) من" أَنَّهُمْ قَلَبُوا إِلَيْك وَلَدَيْك وَعَلَيْك لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ، فَتُقْلَبُ الْأَلِفُ يَاءً لِيَتَّصِلَ

---

* – البيت أنشده تقي الدين المقريزي في" السلوك لمعرفة دول الملوك " (تح. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997م، ج 1، ص293) .

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص552

بِهَا الضَّمِيرُ وَبَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَخَثْعَمٌ، بَلْ وَكِنَانَةُ لَا يَقْلِبُونَ الْأَلِفَ تَسْوِيَةً بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ يَاءٍ سَاكِنَةٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا، يَقْلِبُونَهَا أَلِفًا فَيَقُولُونَ إلَاك وَعَلَاكَ وَلَدَاكَ، وَرَأَيْت الزَّيْدَانِ وَأَصَبْت عَيْنَاهُ " . ([1])

وراح يناقش مسألة بقاء الألف دون قلب في بعض الأفعال والأسماء المقصورة حتى لا يترك لأحد مجالاً للشكّ فيما أورده؛ فردّ علةَ ذلك إلى كراهة اجتماع إعلالين في كلمة واحدة، فكلمة عصا أصل الألف فيها واو وهو إعلال، والعرب تستهْجِن اجتماع إعلالين في كلمةٍ، فما بالُك على حرف واحد. وهذا يدلّ على رأي سديد وحصافة وإتقان في الفن من لدن أبي العباس الفيّومي.

12 ـ (لمَّا) :

قال الفيّومي: " **وَ (لَمَّا) تَكُونُ حَرْفَ جَزْمٍ، وَتَكُونُ ظَرْفًا لِفِعْلٍ وَقَعَ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ** " . ([2])

تأتي لمّا حرف جزم كما تأتي ظرفا، وليس هذا محل الحديث عن الأول، فسيأتي في مبحث الحروف والأدوات، أما الثاني فعبارة الفيومي في تحديد معناه موجزة جداً؛ وفحواها أن (لمّا) تكون ظرف زمان ـ وهو ما لم يحدّده في التعريف ـ إذا جاء بعدها فعل ماضٍ وقوعه مرتبط بوقوع فعل غيره يسبقه مثل : " جئتُ لمَّا جئتَ " ، وهو مبني لاحتياجه إلى جملة بعده . ([3])

13 ـ (مَتى) :

قال الفيّومي : " **(مَتَى) ظَرْفٌ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا عَنْ زَمَانٍ فُعِلَ فِيهِ أَوْ يُفْعَلُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْمُمْكِنِ فَيُقَالُ : مَتَى الْقِتَالُ ، أَيْ مَتَى زَمَانُهُ لَا فِي الْمُحَقَّقِ فَلَا يُقَالُ : مَتَى طَلَعَت الشَّمْسُ، وَيَكُونُ شَرْطًا فَلَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ (إنْ) وَهِيَ لَا تَقْتَضِيهِ ، أَوْ يُقَالُ مَتَى ظَرْفٌ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ فِي الِاسْتِفْهَامِ فَلَا يَقْتَضِيهِ فِي الشَّرْطِ قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْفَرَّاءُ (*) وَغَيْرُهُ**

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص20. وسيبويه حكاها عن الخليل ينظر كتاب سيبويه، ج 3، ص413

[2] – الفيومي، المرجع نفسه، ج2، ص559

[3] – ينظر ابن يعيش موفق الدين، المرجع السابق، ج 3، ص 136

* – **الفراء** (144 – 207 هـ): هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفرّاء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال. من كتبه " المقصور والممدود " ←

فَقَالُوا: إذَا قَالَ: مَتَى دَخَلْتَ الدَّارَ كَانَ كَذَا، فَمَعْنَاهُ أَيُّ وَقْتٍ وَهُوَ عَلَى مَرَّةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلَّمَا فَقَالُوا: كُلَّمَا تَقَعُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ جَائِزٌ تَكْرَارُهُ، وَمَتَى تَقَعُ عَلَى الزَّمَانِ وَالزَّمَانُ لَا يَقْبَلُ التَّكْرَارَ، فَإِذَا قَالَ: كُلَّمَا دَخَلْتَ فَمَعْنَاهُ كُلُّ دَخْلَةٍ دَخَلْتَهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إذَا وَقَعَتْ مَتَى فِي الْيَمِينِ كَانَتْ لِلتَّكْرَارِ. فَقَوْلُهُ: مَتَى دَخَلْتَ بِمَنْزِلَةِ كُلَّمَا دَخَلْتَ، وَالسَّمَاعُ لَا يُسَاعِدُهُ .

وَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ: إذَا زِيدَ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ لِلتَّكْرَارِ فَإِذَا قَالَ: مَتَى مَا سَأَلْتَنِي أَجَبْتُكَ، وَجَبَ الْجَوَابُ وَلَوْ أَلْفَ مَرَّةٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَا يُفِيدُ غَيْرَ التَّوْكِيدِ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ النُّحَاةِ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَيَقُولُ قَوْلُهُمْ: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ بِمَنْزِلَةِ أَنَّ الشَّأْنَ زَيْدٌ قَائِمٌ فَهُوَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ كَمَا يَحْتَمِلُهُ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ يَنْقُلُ الْمَعْنَى مِنْ احْتِمَالِ الْعُمُومِ إلَى مَعْنَى الْحَصْرِ، فَإِذَا قِيلَ: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، فَالْمَعْنَى لَا قَائِمٌ إلَّا زَيْدٌ وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي عَمَّ أَنَّ مَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُهُ مِنْ الزَّمَانِ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مَتَى، وَمَا لَا يُمْكِنُ اسْتِيعَابُهُ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ مَتَى مَا وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَإِذَا مَا وَقَعَتْ شَرْطًا كَانَتْ لِلْحَالِ فِي النَّفْيِ وَلِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ فِي الْإِثْبَاتِ ". (1)

يناقش الفيّومي مسألة مجيء ظرف الزمان "**متى**" اسم شرط لا يقتضي التكرار خلافا لمن قال بذلك؛ فيقيم الدليل والحجة على صحة حكمه ويضعّف ما خالفه، وقد كانت حجته في ذلك ما صرّح به أبو زكرياءالفرّاء(ت207هـ)، وغيره من أنه لا يقتضي التكرار في الشرط قياساً على عدمه في الاستفهام، كما أنه لا يمكن تشبيهها بكلّما؛ لأنّها تقع على الأفعال والفعل يجوز تكراره بخلاف الزمان الذي لا يجوز تكراره.

وأمّا القول بدلالتها على التكرار إذا لحقتها "**ما**" الزائدة فهو ضعيف عند الفيّومي؛ ووجه ذلك أنّ "ما" الزائدة لا تفيد شيئا عند دخولها على متى إلا التوكيد، نصّ على ذلك سيبويه(ت180هـ) ، وأكثر من جاء بعده ما عدا أبا العباس المبرد(ت285هـ) الذي يرى أنها كافة لها عن الإضافة لتصير مبهمة كسائر أسماء الشرط. (2) والفيّومي يجنح لرأي سيبويه(ت180هـ) القائل: " وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ. وقال الله (ﷻ):

➔ و" معاني القرآن "، و" المذكر والمؤنث " ، وكتاب " اللغات " ، و" ما تلحن فيه العامة " ، و" الجمع والتثنية في القرآن" ، و" الحدود" ألفه بأمر المأمون، و" مشكل اللغة ". وكان يتفلسف في تصانيفه. واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام. ولما مات وجد " كتاب سيبويه " تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 8، ص 145 ـ 146) .

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ج 2، ص562 ـ 563

[2] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، مرجع سابق، ج 4، ص90

﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم** ﴾. ([1]) وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام ". ([2])

وأما قوله : " **وَهُوَ [يقصد الحرف ما] عِنْدَ بَعْضِ النُّحَاةِ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَيَقُولُ قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ بِمَنْزِلَةِ أَنَّ الشَّأْنَ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ كَمَا يَحْتَمِلُهُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ** " فهو رأي ابن درستويه (*) (ت347هـ) وبعض الكوفيين من أنّ " ما " المتصلة بإنّ وأخواتها اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وتفسره الجملة بعده. ([3])

وهنا يلاحظ أن الفيّومي قد استطرد في النقاش حتى خرج عن الكلام في " متى" لعرض الأوجه التي تأتي عليها "ما" الزائدة، ليبيّن ضعف القول بدلالتها على التكرار ويبطل وجوده أصلا.

ويضيف قائلا: " **وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ يَنْقُلُ الْمَعْنَى مِنْ احْتِمَالِ الْعُمُومِ إِلَى مَعْنَى الْحَصْرِ، فَإِذَا قِيلَ إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ فَالْمَعْنَى لَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ** " وهذا رأي سيبويه (ت180هـ) وقد عبّر عنه الفيّومي بالكثرة لاشتهاره، وهو أن الحرف "ما" يكفّ عمل " إنّ وأخواتها " ويحوّل المعنى من الشمول إلى الحصر، وعبارة سيبويه(ت180هـ) في ذلك هي: " وقد تُغيِّر الحرفَ حتى يصيرَ يعمل لمجيئها غيرَ عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنما، ولعلَّما. جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء " . ([4])

والفيّومي إنما ذكر هذه الأوجه لـ "ما" حتى يثبت حكمه بضعف القول القائل إنها إذا لحقت "متى" تفيد التكرار، وبذلك يكون حكمه قائما على برهان مقنع.

14 ـ (حِيْنَ) :

يقول الفيّومي: " **حَانَ كَذَا يَحِينُ قَرُبَ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ حَيْنًا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَحَيْنُونَةً دَخَلَ وَقْتُهَا ، وَالْحِينُ الزَّمَانُ قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالْجَمْعُ أَحْيَانٌ، قَالَ الْفَرَّاءُ: الْحِينُ حِينَانِ حِينٌ لَا يُوقَفُ عَلَى حَدِّهِ، وَالْحِينُ الَّذِي فِي قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾. [إبراهيم،25] سِتَّةُ**

---

[1] – سورة النساء، الآية 155

[2] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص221

* – **ابن درستويه** (258 – 347 هـ): هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف كثيرة، منها " تصحيح الفصيح " ، و" الإرشاد " في النحو و " معاني الشعر " و" أخبار النحويين " و " نقض كتاب العين ". ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص 76).

[3] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص296

[4] – سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 4، ص221

أَشْهُرٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ (*) : وَغَلِطَ كَثِيرٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ فَجَعَلُوا حِينَ بِمَعْنَى حَيْثُ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: حَيْثُ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ظَرْفُ مَكَان، وَحِينَ بِالنُّونِ ظَرْفُ زَمَانٍ، فَيُقَالُ : قُمْتُ حَيْثُ قُمْتَ ، أَيْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قُمْتَ فِيهِ. وَاذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ، أَيْ إلَى أَيِّ مَوْضِعٍ شِئْتَ، وَأَمَّا حِينَ بِالنُّونِ، فَيُقَالُ: قُمْتُ حِينَ قُمْتَ؛ أَيْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَا يُقَالُ : حَيْثُ خَرَجَ الْحَاجُّ بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَضَابِطُهُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ حَسُنَ فِيهِ أَيْنَ وَأَيُّ اخْتَصَّ بِهِ حَيْثُ بِالثَّاءِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ حَسُنَ فِيهِ إذَا وَلَمَّا، وَيَوْمٌ وَوَقْتٌ وَشِبْهُهُ اخْتَصَّ بِهِ حِينَ بِالنُّونِ " . ([1])

يكتفي الفيّومي في تعريف الظرف (حينَ) بالتفريق بينه وبين حيث؛ إذ ينقل عن أبي حاتم السجستاني(ت248هـ) أن بعضهم جعله بمعنى "حيث"، وليس ذلك بصحيح؛ لأن الأول يدل على المكان والثاني على الزمان، وراح يضبط كلاً من الظرفين باللفظ والحركة ضبطاً دقيقا، وتقريب معناه بما يشابهه من أمثاله من الظروف درءاً للخلط بينهما.

15 – (فَوْقَ) :

يقول الفيّومي: " **و (فَوْقُ) ظَرْفُ مَكَان نَقِيضُ تَحْتُ، وَزَيْدٌ فَوْقَ السَّطْحِ، وَقَدْ اُسْتُعِيرَ لِلِاسْتِعْلَاءِ الْحُكْمِيِّ وَمَعْنَاهُ الزِّيَادَةُ وَالْفَضْلُ فَقِيلَ: الْعَشَرَةُ فَوْقَ التِّسْعَةِ أَيْ تَعْلُو؛ وَالْمَعْنَى تَزِيدُ عَلَيْهَا، وَهَذَا فَوْقَ ذَاكَ أَيْ أَفْضَلُ، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة، 26] أَيْ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فِي الصِّغَرِ وَالْكِبَرِ**" . ([2])

يقدم الفيّومي تعريف الظرف " **فَوْقَ** " بالنقيض ثم يسوق له مثالاً دون أن يلتزم بإعطاء تعريف نحوي دقيق له، ليتفرغ بعدها إلى أوجه المعاني اللغوية التي يتضمنها، ومعنى الزيادة والفضل الذي ذكره ومثّل له بالآية.كما نصّ عليه الزمخشري(ت538هـ) في الكشّاف.([3]) ومع ذلك

---

* – **أبو حاتم السجستاني** (248 هـ): هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابا، منها : كتاب (المعمرين)، و(النخلة) ، و(ما تلحن فيه العامة) ، و(الشجر والنبات) ، و(الطير) ، و(الأضداد) و(الوحوش) ، و(الحشرات)، و(الشوق إلى الوطن) ، و(العشب والبقل) ، و(الفرق بين الآدميين وكل ذي روح) ، و(المختصر) في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه. وله شعر جيد. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج3، ص 142 ـ 143) . وهو أحد الذين اعتمد عليهم الفيّومي في مصنّفه خاصة كتابه (ما تلحن فيه العامة) ، ولعلّ ما نقله عنه بخصوص " حين " ، و" حيث " يكون منه.

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص160

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص484

[3] – ينظر الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج1، ص130

يبقى ما قدمه عنه موجزا، فمثلا الظرف " فَوْقَ " من الظروف المقطوعة عن الإضافة مثل : قَبْل وبعْد، وغيرهما.

16 – (هُنَا) :

يقول الفيّومي : " **وَهُنَا ظَرْفٌ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ يُقَالُ اجْلِسْ هُنَا وَهَهُنَا** ". ([1])

تتميز (هُنَا) باختصاصها الإشارة إلى المكان من حيث كونها ظرفا للفعل، وعليه لا يشار إليه إلا بها، كما أنها ملازمة للظرفية أوشبهها، وشبه الظرفية فيها يتعيّن بدخول "من" أو " إلى" عليها، وتشبهها في ذلك " ثمَّ ". ([2])

وعبارة الفيّومي جاءت مختصرة جداً في بيانه، فقد اكتفى ببيان الظرفية المكانية للقريب، وأشار إلى إمكانية دخول هاء التنبيه عليها من خلال المثال الذي ساقه. وكما لا يخفى أنها إذا لحقتها لام البعد فستصبح ظرفاً يشار به للمكان البعيد.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، ج 2، ص642

[2] – ينظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج1، ص225

المبحث الثاني

الحروف والأدوات

1 – (إذَنْ) :

يقول الفيّومي: " **وَأَمَّا (إذَنْ) فَحَرْفُ جَزَاءٍ وَمُكَافَأَةٍ، قِيلَ تُكْتَبُ بِالْأَلِفِ إشْعَارًا بِصُورَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إلَّا بِالْأَلِفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيّينَ. وَقِيلَ: تُكْتَبُ بِالنُّونِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيّينَ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهَا عِوَضٌ عَنْ لَفْظٍ أَصْلِيٍّ، لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ أَقُومُ فَتَقُولُ: إذَنْ أُكْرِمَك فَالنُّونُ عِوَضٌ عَنْ مَحْذُوفٍ، وَالْأَصْلُ إذْ تَقُومُ أُكْرِمُك، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ (إذَا) فِي الصُّورَةِ وَهُوَ حَسَنٌ** " . ([1])

يقول الفيّومي إنّ **(إذَنْ)** حرف جزاء ومكافأة، وهو مذهب سيبويه (ت180هـ)، وتعمل النصب في الفعل المضارع تشبيها لها بـ" رأى" في الأسماء بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية . ([2])

قال سيبويه : " اعلم أنّ **(إذَنْ)** إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذَن آتيك. ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك. والقسم ههنا بمنزلته في" أرى" إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً. ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذَنْ)، لأنّ (إذن) أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء " . ([3])

وينقل الفيّومي الخلاف القائم بين المدرستين؛ مدرسةِ البصرة والكوفة حول كتابتها، فالبصريون يقفون عليها بالألف تشبيها لها بتنوين النصب، والكوفيّون يقفون عليها بالنون مثلها مثل بقية الحروف: إنْ ولنْ، ويبنى على الوقف الخلاف في كتابتها. والفيّومي رجّح في هذه المسألة رأي الكوفيين واستحسنه؛ ومسوّغ ذلك أنّ هذه النون التي يوقف عليها هي عوض عن جملة كقوله : " **أَقُومُ فَتَقُولُ إذَنْ أُكْرِمَك** " فالنون عوض عن جملة " **تَقُومُ** " فالأصل: " **إذْ تَقُومُ أُكْرِمُك** " ، وحتى يفرّقوا بينهما وبين" إذا " في الصورة كتبت بالنون. وهذا توجيه حسَن عند الفيّومي مشفوعٌ بما يسوّغه.

وقد حكى ابن هشام (ت761هـ) في المغني عن أبي زكرياء الفرّاء(ت207هـ) رأياً ثالثاً ، وهو إنْ عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف ([*])

---

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ج 1، ص10 ـ 11

[2] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص25

[3] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص12 ـ 13

[*] – **ابن خروف، النحوي** (524 – 609 هـ): هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها. وتوفي بأشبيلية. له كتب،←

(ت609هـ) في ذلك . ([1])

2 - (إلَّا) :

يقول الفيّومي: " **(إلَّا) حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إلَّا زَيْدًا، فَزَيْدًا غَيْرُ دَاخِلٍ فِي حُكْمِ الْقَوْمِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلِاسْتِثْنَاءِ بِمَعْنَى لَكِنْ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْحَمْلِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: مَا رَأَيْت الْقَوْمَ إلَّا حِمَارًا، فَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا لَكِنَّ حِمَارًا رَأَيْته، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ [الشورى،23] ، إذْ لَوْ كَانَتْ لِلِاسْتِثْنَاءِ لَكَانَتْ الْمَوَدَّةُ مَسْئُولَةً أَجْرًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ الْمَعْنَى لَكِنْ افْعَلُوا الْمَوَدَّةَ لِلْقُرْبَى فِيكُمْ.**

وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (الْوَاوِ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة،150] فَمَعْنَاهُ : وَالَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْضًا لَا يَكُونُ لَهُمْ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ(*) : إلَّا الْفَرْقَدَانِ. أَيْ وَالْفَرْقَدَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا تَكُونُ إلَّا حَرْفَ عَطْفٍ فِي الِاسْتِثْنَاءِ خَاصَّةً، وَحُمِلَتْ إلَّا عَلَى غَيْرٍ فِي الصِّفَةِ إذْ كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مُنَكَّرٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ نَحْوُ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللَّهُ ﴾ [الأنبياء، 22] أَيْ غَيْرُ اللَّهِ " . ([2])

يبيّن الفيّومي الأوجه النحوية التي تأتي عليها **(إلَّا)**، فيذكر أنّها تكون حرف استثناء إذا كان الكلام قبلها تاما مثبتا مثلما مثل لذلك، كما تأتي بمعنى " لكن" إذا تعذّر الحمل على الاستثناء ويسميه النحويّون الاستثناء المنقطع" ، ومعناه انقطاع صلة البعضية من المستثنى منه، فليس المستثنى منه كلا ولا المستثنى بعضاً منه، ولذلك جاءت الأداة فيه بمعنى لكن التي تفيد الاستدراك، أو لكن التي تفيد الابتداء". ([3])

والفيّومي ذكر لغة أهل الحجاز في المثال : " **مَا رَأَيْت الْقَوْمَ إلَّا حِمَارًا** " فهم الذين ينصبون إذا كان الكلام قبل **(إلا)** تاما غير مثبت، بخلاف بني تميم الذين يرفعون على البدلية، مثلما حكى

➔ منها " شرح كتاب سيبويه سماه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " ، وحمله إلى سلطان المغرب فأعطاه ألف دينار، و" شرح الجمل للزجاجي " في مجلد. وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. وهو غير معاصره ، وسمّيه " ابن خروف " الشاعر. ينظر ترجمته في، (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص 330)

[1] - راجع ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص25 نفسها.

* - هو عمرو بن معدى كرب والبيت من شواهد الكتاب، ج 2، ص332. قال:

وكلُ أخٍ مُفارقُه أخوه لعَمْرُ أبيك إلاّ الفرقدانِ .

[2] - الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص19

[3] - بركاهم العلوي، " الاستثناء أداة جدوى ومعنى" . المبرز مجلة فكرية أدبية محكمة. المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة. الجزائر، عدد 22، السنة 2005م، ص69

ذلك سيبويه (ت180هـ) في معرض حديثه عن الاستثناء المنقطع إذ قال: " لأن الآخِر[المستثنى] ليس من النوع الأول[المستثنى منه] ، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأول، فيصيرَ كأنه من نوعه، فحُمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأنْ يُعلمَ أنْ ليْسَ فيها آدَميّ ". ([1])

والقول إنّ " إلا " بمعنى " لكن" هو مذهب البصريين، على رأسهم سيبويه (ت180هـ) الذي عقد له بابا أسماه: " **باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن** " . ([2]) واستشهد له بالكثير من القرآن الكريم، أما القول الثاني بمعنى" الواو" فهو على مذهب الكوفيين، وقد نصّ الفيّومي على ذلك ، لكنّه لم يرجّح أحد المذهبين عن الآخر واكتفى بالنقل فقط.

وقد خالفهم البصريون في ذلك ــ كما في (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري ([*]) (ت577هـ) ـ " فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ " إلا " لا تكون بمعنى الواو لأن " إلا " للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر. وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي** ﴾ [البقرة، 150] فلا حجة لهم فيه؛ لأن " إلا " ههنا استثناء منقطع، والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب " . ([3])

والوجه الأخير أن تأتي صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكّر أو شبهه؛ أي المعرّف الشبيه بالمنكر، كما نصّ على ذلك ابن هشام في المغني، ([4]) وزاد الفيّومي شرطاً آخر وهو ألا يكون محصورا. وهو ما لم يذكره سيبويه ، ولا ابنُ هشام .

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص319

[2] – لمزيد من التفاصيل ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص325

[*] – **أبو البركات الأنباري** (513 – 577 هـ) : هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال. كان زاهدا عفيفا، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئا. سكن بغداد وتوفي فيها. له (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، و(الإغراب في جدل الإعراب) ، و(أسرار العربية) ، و(الإنصاف في مسائل الخلاف)، و(البيان في غريب إعراب القرآن) ، وهو غير أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري "328 هـ ". ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج3، ص 327).

[3] – الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تح.محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2009م، ج1، ص231 ـ 232

[4] – ينظر تفصيل ذلك عند ابن هشام في المغنى، ص76 ـ77

3 - (إلَى) :

يقول الفيّومي: " **وَ (إلَى) مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، تَكُونُ لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ تَقُولُ: سِرْت إلَى الْبَصْرَةِ؛ فَانْتِهَاءُ السَّيْرِ كَانَ إلَيْهَا، وَقَدْ يَحْصُلُ دُخُولُهَا وَقَدْ (*) لَا يَحْصُلُ ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضْمَرِ قُلِبَتْ الْأَلِفُ يَاءً ؛ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ مِنْ الضَّمَائِرِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، فَلَوْ بَقِيَتْ الْأَلِفُ وَقِيلَ: زَيْدٌ ذَهَبْت إلَاه لَالْتَبَسَ بِلَفْظِ إلَهٍ الَّذِي هُوَ اسْمٌ. وَقَدْ يَكْرَهُونَ الِالْتِبَاسَ اللَّفْظِيَّ فَيَفِرُّونَ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُونَ الِالْتِبَاسَ الْخَطِّيَّ، ثُمَّ قُلِبَتْ مَعَ بَاقِي الضَّمَائِرِ لِيَجْرِيَ الْبَابُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ.**

وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمْ قَلَبُوا إلَيْك وَلَدَيْك وَعَلَيْك لِيُفَرِّقُوا بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ بَلْ يَحْتَاجُ إلَى مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ، فَتُقْلَبُ الْأَلِفُ يَاءً لِيَتَّصِلَ بِهَا الضَّمِيرُ.

وَبَنُو الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَخَثْعَمٌ بَلْ وَكِنَانَةُ لَا يَقْلِبُونَ الْأَلِفَ تَسْوِيَةً بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ يَاءٍ سَاكِنَةٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا يَقْلِبُونَهَا أَلِفًا فَيَقُولُونَ : إلَاك وَعَلَاكَ وَلَدَاكَ، وَرَأَيْت الزَّيْدَانِ وَأَصَبْت عَيْنَاهُ. قَالَ الشَّاعِرُ: (طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرْ عَلَاهَا) (*) أَيْ عَلَيْهِنَّ وَعَلَيْهَا.

وَتَأْتِي (إلَى) بِمَعْنَى (عَلَى)، وَمِنْهُ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء، 4]، وَالْمَعْنَى وَقَضَيْنَا عَلَيْهِمْ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى (عِنْدَ) وَمِنْهُ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج، 33] ، أَيْ ثُمَّ مَحِلُّ نَحْرِهَا عِنْدَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ" . ([1])

يقوم الفيّومي بعرض المعاني التي يأتي عليها حرف الجرّ (إلَى)، فيقتصر على ذكر ثلاثة معانٍ ، وهي انتهاء الغاية وموافقة "عند "، وبمعنى "على"، فأما المعنى الأول فقد كانت عبارته في تحديده شاملة؛ والوجه الدقيق هو أنها تأتي لانتهاء الغاية زمانية كانت أم مكانية، وهو اقتصر على المكانية فقط من خلال المثال الذي ساقه.

---

* – " قد " الحرفية : لا تدخل على الفعل المنفي، قال ابن هشام في المغني: " وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرّد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تفصل منه بشيء. ينظر (ابن هشام ، ص171) . وقد تعقّب محقّقُ المصباحِ الفيوميَّ في مواضعَ كثيرةٍ من مثل هذا.

* – هذا شطر من رجز أورده البغدادي في الخزانة حكاية عن قوم من العرب وتمامه: (وَاشْدُدْ بمثنى حقبٍ حقواها). وقَالَ أَبُو زيد فِي نوادره: قَالَ الْمفضل: أَنْشدني أَبُو الغول لبَعض أهل الْيمن:

أَي قلوصٍ راكـــــبٍ ترَاهَا طاروا عَلَيْهِنَّ فشل علاها

وَاشْدُدْ بمثنى حقبٍ حقواها ناجيةٍ وناجـــــــياً أَبَاهَا

القلوص مُؤَنّثَة. علاها يُرِيد عَلَيْهَا وَهِي لُغَة بني الْحَارِث بن كعب. ينظر (خزانة الأدب للبغدادي، مرجع سابق، ج7، ص 113) . وهو من شواهد شرح الرضي على الكافية، ج3، ص223

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق،ج1، ص20

وأمّا المعنى الثاني فهو سائغ عند النّحاة ، وقد مثّل له بالآية، غير أن المعنى الأخير فهو ما لم أقف عليه؛ فقد عدّدوا لها ثمانية معانٍ ، وهي:

1. انتهاء الغاية بنوعيها.
2. والمعية أو المصاحبة،
3. والتبيين،
4. ومرادفة للام،
5. وتضمُّن معنى " في"،
6. التوكيد،
7. الابتداء،
8. موافقة "عند" . ([1])

ولعلّ الفيّومي نقل ذلك عن الثعلبي (ت427هـ) في تفسيره فهو الذي تأوّله في أثناء شرحه للآية حيث قال : " ﴿ **وَقَضَيْنا إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتابِ** ﴾ ، أي أخبرناهم وعلمناهم في ما آتيناهم من الكتب. وقال ابن عبّاس وقتادة : يعني وقضينا عليكم، وعلى هذا التأويل يكون **(إلى)** بمعنى (على) ، وبمعنى بالكتاب اللوح المحفوظ " . ([2])

وعلى هذا يكون الفيّومي قد اقتصر على ذكر معنيين نحويين، وأما الثالث فقد تفرّد به انطلاقا مما تأوّله الثعلبي (ت427هـ) في تفسير الآية، وترك بقية المعاني لم يذكرها، أما نقاشه في مسألة قلب ألفها ياءً إذا اتصلت بمضمر، فقد مرّت معنا في مبحث الظروف في حديثه حول: " لدى" ، وبيان أن من العرب من يبقي الألف دون قلب، وبيَّنا طريقته في توجيه حكمه هذا.

4 – (أَمْ) :

يقول الفيّومي: " **وَ (أَمْ) تَكُونُ مُتَّصِلَةً وَمُنْفَصِلَةً، فَالْمُنْفَصِلَةُ بِمَعْنَى (بَلْ) وَالْهَمْزَةِ جَمِيعًا، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا وَاسْتِفْهَامًا مِثَالُهَا فِي الْخَبَرِ: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، وَفِي الِاسْتِفْهَامِ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟**

---

[1] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص79 ـ 80. وحاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج2، ص782 ـ 783

[2] – الثعلبي، الكشف والبيان في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج 6، ص83

وَتُسَمَّى مُنْقَطِعَةً لِانْقِطَاعِ مَا بَعْدَهَا عَمَّا قَبْلَهَا، وَاسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ كَلَامًا تَامًّا. وَالْمُتَّصِلَةُ يَلْزَمُهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ بِمَعْنَى أَيِّهِمَا، وَلِهَذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا كَلَامًا وَاحِدًا، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَيَجِبُ أَنْ يُعَادِلَ مَا بَعْدَهَا مَا قَبْلَهَا فِي الِاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا كَانَ الثَّانِي مِثْلَهُ نَحْوُ: أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ. وَأَقَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ؟ لِأَنَّهَا لِطَلَبِ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَلَا يُسْأَلُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا، وَلَا يُجَابُ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَدَّعِي حُدُوثَ أَحَدِهِمَا وَيَسْأَلُ عَنْ تَعْيِينِهِ " . ([1])

يذكر الفيّومي أن (**أمْ**) تأتي على وجهين؛ منفصلةً ومتصلة دون أن يمهّد لها بتعريف أو حدّ شامل؛ فكان له أن ينتقل من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المركب. قال أبو الحسن الرّماني (*) (ت384هـ) في كتابه معاني الحروف: " ومنها [أي الحروف] (**أم**) : وهي من الحروف الهوامل؛ لأنّها تدلّ على الاسم والفعل، تكون عديلة لألف الاستفهام، وهي معها منزلة أي. وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ والمعنى أيّهما عندك؟ " . ([2]) وهذا ما يؤخذ على الفيّومي في هذا الموضع.

ثم يشرع في تفصيل كل نوع؛ فيذكر أن المنفصلة ما كانت بمعنى" بل" و" الهمزة " ، وتأتي على ضربين؛ في الخبر والاستفهام، فالأول كقول العرب: إنها لإبل أم شاء. وذلك أنه رأى أشباحا فقال متيقناً: إنها إبِلٌ، ولكن ظهر له بعد ذلك أنها ليست كذلك فأضربَ عنه ، وقال: بل هي شاءٌ.

والثاني في الاستفهام مثلما مثّل له. وقد علّل سبب تسميتها بالمنقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها. وأمّا المتصلة فهي ما كانت بمنزلة " أي" ، وقد ذكر لها شروطا من بينها : ألا تستعمل في الأمر والنهي، وأن يكون الكلام من جنس واحد قبلها وبعدها، وأن يجاب عنها بالتعيين. وقد كان يسوق مثالا لكل ضرب من ضروبها.

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص24

* – **أبو الحسن الرُّماني** (296 – 384 هـ): هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني: باحث معتزلي مفسر. من كبار النحاة. أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مائة مصنف، منها " الأكوان" ، و" المعلوم والمجول " ، و" الأسماء والصفات " ، و" صنفة الاستدلال " في الاعتزال، كتاب " التفسير" و" شرح أصول ابن السراج " ، و" شرح سيبويه " ، و" معاني الحروف "، و" النكت في إعجاز القرآن " . ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص 317) .

[2] – الرمّاني أبو الحسن، معاني الحروف، تح. عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2005م، ص45 ـ 46

5 – (إنَّمَا) :

قال الفيّومي: " **وَ(إِنَّمَا) قِيلَ تَقْتَضِي الْحَصْرَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (*) إذَا زِدْت مَا عَلَى إنَّ صَارَتْ لِلتَّعْيِينِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة، 60] لِأَنَّهُ يُوجِبُ إثْبَاتَ الْحُكْمِ لِلْمَذْكُورِ وَنَفْيَهُ عَمَّا عَدَاهُ، وَقِيلَ ظَاهِرَةٌ فِي الْحَصْرِ مُحْتَمِلَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ: إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَقِيلَ ظَاهِرَةٌ فِي التَّأْكِيدِ مُحْتَمِلَةٌ لِلْحَصْرِ، قَالَ الْآمِدِيُّ (*) لَوْ كَانَتْ لِلْحَصْرِ كَانَ مَجِيئُهَا لِغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَيُجَابُ عَنْ قَوْلِهِ: بِأَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْكِيدِ كَانَ مَجِيئُهَا لِغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ فَتُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِالْمَقَامِ** " . ([1])

يسوق الفيّومي المعنى الذي تأتي إليه " إنما " ، ثم ينقل الدليل عليه، فهو لا يترك أحكامه غُفْلاً من الحجة والبرهان، فينقل عن الجوهري (ت393هـ) أنه قال: إنها تدلّ على التعيين أي الحصر، وذلك ما يفهم من سوقه للآية وتعليله بعدها بأنه يوجب إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

ويناقش الفيّومي قول الآمدي (ت631هـ) وهو أحد علماء الأصول الذي ينفي أن تكون للحصر، ويرى أنها لتأكيد الإثبات، محتجّاً بأنها لو كانت للحصر لجاءت خلافا للأصل([2])، والفيّومي ينقض كلامه بعكس الدليل حتى يصير حجة عليه لا له. ثم يتخلّص من موقفه بالتسليم للموقفين معا، حسب المقام.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) قد انبرى للردّ على ما ذهب إليه

---

* – **الجوهري** (393 هـ): إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله. لغوي، من الأئمة. وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان. وله كتاب في (العروض) ومقدمته في (النحو) أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرا، وسافر إلى الحجاز فطاف البادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور. وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلا. ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص 313) .

* – **الآمدي، أبو الحسن** (551–631هـ): أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، أصولي، كان حنبليًا، ثم تحول إلى المذهب الشافعي. قَدِمَ بغداد فتعلم القراءات، وبرع في الخلاف، وتفنن في أصول الدين وأصول الفقه والفلسفة. رحل إلى مصر وتصدّر للإقراء والفقه الشافعي، فتتلمذ عليه خلق كثير. ومن مصر خرج إلى الشام وتُوفي فيها. من كتبه: الإحكام في أصول الأحكام، وأبكار الأفكار في علم الكلام ، ولباب الألباب. نقلا عن (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص332) .

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص26

[2] – ينظر الآمدي أبو الحسن سيد الدين، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، ج3، ص97

بعض الأصوليين ومنهم الآمدي، في هذه المسألة في كتابه (مغني اللبيب) فأبطل ما ذهبوا إليه بالحجة والدليل. ([1])

6 ـ (إنْ) :

يقول الفيّومي: " **وَأَمَّا (إنْ) بِالسُّكُونِ فَتَكُونُ حَرْفَ شَرْطٍ؛ وَهُوَ تَعْلِيقُ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ نَحْوُ: إنْ قُمْتَ قُمْتُ. وَلَا يُعَلَّقُ بِهَا إلَّا مَا يُحْتَمَلُ وُقُوعُهُ، وَلَا تَقْتَضِي الْفَوْرَ بَلْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي مُثْبَتًا كَانَ الشَّرْطُ أَوْ مَنْفِيًّا، فَقَوْلُهُ إنْ دَخَلْت الدَّارَ، أَوْ إنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ يَعُمُّ الزَّمَانَيْنِ** ". ([2])

يلتزم الفيّومي بضبط الكلمات التي تشتبه باللفظ والحركة، كما هو الحال مع **(إنْ)**، ثم بيّن أنها تأتي للشرط فتعلق جملة الشرط بجوابه مثل المثال الذي أورده، وهي أمُّ حروف الجزاء، وذلك لأنّها لا تتصرف وتلازم حالا واحدة، وجميع حروف الجزاء جازمة لفعلين ، حكى ذلك سيبويه (ت180هـ) عن الخليل(ت170هـ) فقال: " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله. وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك. وزعم الخليل أنَّ " إنْ " هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهاما ، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبدا لا تفارق المجازاة ". ([3])

ويذكر الفيّومي أنها تستعمل في الفور والتراخي سواء كان الشرط مثبتا أم منفياً، ويمثل بقول الرافعي(ت623هـ) في الشرح الكبير: " **إنْ دَخَلْت الدَّارَ أَوْ إنْ لَمْ تَدْخُلِي الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ** " فكلاهما مستغرق في الحكم.

7 – (أوْ) :

يقول الفيومي: " **(أَوْ) لَهَا مَعَانٍ، الشَّكُّ وَالْإِبْهَامُ ، نَحْوُ: رَأَيْت زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ فِي الشَّكِّ لَا يَعْرِفُ التَّعْيِينَ، وَفِي الْإِبْهَامِ يَعْرِفُهُ لَكِنَّهُ أَبْهَمَهُ عَلَى السَّامِعِ لِغَرَضِ الْإِيجَازِ أَوْ غَيْرِهِ، وَفِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ هُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ عِنْدَ السَّامِعِ، وَإِذَا قِيلَ فِي السُّؤَالِ : أَزَيْدٌ عِنْدَك أَوْ عَمْرٌو؟ فَالْجَوَابُ : نَعَمْ ، إنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ (أَوْ) سُؤَالٌ عَنْ الْوُجُودِ، و(أَمْ) سُؤَالٌ عَنْ التَّعْيِينِ، فَمَرْتَبَتُهَا بَعْدَ أَوْ. فَمَا جُهِلَ وُجُودُهُ فَالسُّؤَالُ بِأَوْ وَالْجَوَابُ نَعَمْ أَوْ لَا، وَلِلْمَسْئُولِ أَنْ يُجِيبَ**

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص297 ـ 298.

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص27

[3] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص63

بِالتَّعْيِينِ وَيَكُونُ زِيَادَةً فِي الْإِيضَاحِ. وَإِذَا قِيلَ أَزَيْدٌ عِنْدَك أَوْ عَمْرٌو وَخَالِدٌ؟ فَالسُّؤَالُ عَنْ وُجُودِ زَيْدٍ وَحْدَهُ أَوْ عَنْ وُجُودِ عَمْرٍو وَخَالِدٍ مَعًا، وَمَا عُلِمَ وُجُودُهُ وَجُهِلَ عَيْنُهُ فَالسُّؤَالُ بِأَمْ نَحْوُ: أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرٌو؟ وَالْجَوَابُ زَيْدٌ إنْ كَانَ أَفْضَلَ أَوْ عَمْرٌو إنْ كَانَ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ قَدْ عَرَفَ وُجُودَ أَحَدِهِمَا مُبْهَمًا ، وَسَأَلَ عَنْ تَعْيِينِهِ، فَيَجِبُ التَّعْيِينُ لِأَنَّهُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ. وَإِذَا قِيلَ: أَزَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو أَفْضَلُ أَمْ خَالِدٌ؟ فَالْجَوَابُ خَالِدٌ إنْ كَانَ أَفْضَلَ أَوْ أَحَدُهُمَا بِهَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ إنَّمَا سَأَلَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ أَمْ خَالِدٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ الْإِبَاحَةُ نَحْوُ: قُمْ أَوْ اُقْعُدْ، وَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

وَالرَّابِعُ التَّخْيِيرُ نَحْوُ: خُذْ هَذَا أَوْ هَذَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

وَالْخَامِسُ التَّفْصِيلُ ، يُقَالُ : كُنْت آكُلُ اللَّحْمَ أَوْ الْعَسَلَ، وَالْمَعْنَى كُنْت آكُلُ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً. قَالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنَّ النُّجُومَ عُيُونُ الْكَـــــلَا بِ تَنْهَضُ فِي الْأُفْقِ أَوْ تَنْحَدِر (*)

أَيْ بَعْضُها يَطْلُعُ وَبَعْضُهَا يَغِيبُ، وَمِثْلُهُ قَوْله تَعَالَى ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف، 4] أَيْ جَاءَ بَأْسُنَا بَعْضَهَا لَيْلًا وَبَعْضَهَا نَهَارًا، وَكَذَلِكَ ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾، [يونس، 12] ، وَالْمَعْنَى وَقْتًا كَذَا وَوَقْتًا كَذَا " . ([1])

يقدم الفيّومي الأوجه التي تأتي عليها "**أو**" ، فيجعلها على خمسة أضرب؛ وهي الإبهام والشك والإباحة والتخيير والتفصيل، ويمثّل لكل نوع من الأنواع بمثال يوضّحه سواء من القرآن الكريم أو من غيره. ثم يطيل في مسألة الجواب عاقداً مقارنة بينها وبين " أم"، فيذكر أنها لا تستلزم التعيين في الجواب إذا كانت بمعنى الشك والإبهام .

ولقد تحدث ابن هشام (ت761هـ) عن معاني " أو" فأرباها إلى اثني عشَرة معنى مضيفا على ما ذكره الفيّومي: معنى الإضراب، والجمع على رأي الكوفيين، وبمعنى " إلا " في الاستثناء وبمعنى " إلى" والتقريب والشرطية والتبعيض.

وأما تمثيله بالآية الأولى على معنى" التفصيل" الذي يسميه الكوفيّون التبعيض فهو مخالف لرأي البصريين الذين يجعلونها للتخيير أو الإبهام. بل قد استنكره صاحب المغني وردّه. ([2]) ولعل هذا أحد المواضع التي ينتصر فيها لمذهب الكوفة دون البصرة.

---

* – البيت لم أقف على قائله، ولم أجده عند غيره .

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص31 ـ 32

[2] –. ينظر ابن هشام الأنصاري، مرجع سابق، من :ص 67 إلى ص 73

8 – (الْبَاءُ) :

يقول الفيّومي: " **(الْبَاءُ) لِلتَّبْعِيضِ فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي الْعُمُومَ، فَيَكْفِي أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْضٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة، 6] وَقَالُوا الْبَاءُ هُنَا لِلتَّبْعِيضِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَنَصَّ عَلَى مَجِيئِهَا لِلتَّبْعِيضِ ابْنُ قُتَيْبَةَ (*) فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (*) وَابْنُ جِنِّي (*) وَنَقَلَهُ الْفَارِسِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ (*).**

---

* – **ابن قتيبة** (213 – 276هـ) : هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِيْنَوري، أبو محمد: من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها.كان رأسا في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة ديّنا فاضلا.وتوفي ببغداد. من كتبه " تأويل مختلف الحديث " و" أدب الكاتب " ، و" المعارف" وكتاب " المعاني " ، و" عيون الاخبار " و" الشعر والشعراء " و" الإمامة والسياسة " وللعلماء نظر في نسبته إليه، و" الاشتقاق " و" مشكل القرآن " و" المشتبه من الحديث والقرآن " و" العرب وعلومها " و" الميسر والقداح " و" تفسير غريب القرآن". ينظر (الأعلام للزركلي،ج 4، ص 137). و(بغية الوعاة للسيوطي، ج 2، ص63) .

* – **أبو علي الفارسي** (288 – 377 هـ): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة 307 هـ وتجول في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة 341 هـ فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها. كان متهما بالاعتزال. وله شعر قليل. من كتبه (التذكرة) في علوم العربية، عشرون مجلدا، و(تعاليق سيبويه) جزآن، و(الشعر) ، و(الحجة) في علل القراءات، و(جواهر النحو) و(المقصور والممدود) و(العوامل) في النحو. وسئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتابا، منها (المسائل الشيرازية) و (المسائل البصريات) أمالٍ ألقاها في جامع البصرة، و(الحلبيات)، و(البغداديات). ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج 2، ص 179).

* – **ابن جني** (392 هـ): هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه رسالة في" من نسب إلى أمه من الشعراء " ، و" شرح ديوان المتنبي" ، و" المبهج " في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و" المحتسب " في شواذ القراءات، و" سر الصناعة " ، و" الخصائص " ، و" اللمع " في النحو، و" التصريف الملوكي " ، و" التنبيه " في شرح ديوان الحماسة، و" المذكر والمؤنث " ، و" المصنف في شرح " التصريف " للمازني، وغير ذلك وهو كثير. وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص 204).

* – **الأصمعي** (122 – 216 هـ): هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ومولده ووفاته في البصرة. كان كثير التَّطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. أخباره كثيرة جدا. وكان الرشيد يسميه " شيطان الشعر ". وقال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم ←

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: وَتَأْتِي الْبَاءُ مُوَافِقَةً مِنْ التَّبْعِيضِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِمُشْكِلَاتِ مَعَانِي الْقُرْآنِ: وَتَأْتِي الْبَاءُ بِمَعْنَى مِنْ تَقُولُ الْعَرَبُ شَرِبْتُ بِمَاءِ كَذَا أَيْ مِنْهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان، 6] أَيْ مِنْهَا، وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ يُفَجِّرُونَهَا﴾ [الإنسان، 6] بِمَعْنَى يَشْرَبُ مِنْهَا فِي حَالِ تَفْجِيرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى الزِّيَادَةِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ يَشْرَبُهَا جَمِيعًا فِي حَالِ تَفْجِيرِهِمْ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَمِثْلُهُ يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ أَيْ يَشْرَبُ مِنْهَا، وَتَجْرِي بِأَعْيُنِنَا أَيْ مِنْ أَعْيُنِنَا، وَالْمُرَادُ أَعْيُنُ الْأَرْضِ.

وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي جُزْءٍ لَهُ فِي مَعَانِي الشِّعْرِ عِنْدَ قَوْلِ زُهَيْرٍ: (فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحَا بِثِفَالِهَا). وَضَعَ الْبَاءَ مَوْضِعَ مَعَ قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْبَابَ ابْنُ السِّكِّيتِ (*) وَقَالَ: إنَّ الْبَاءَ تَقَعُ مَوْقِعَ مِنْ وَعَنْ. وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ (*) مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ سَقَاكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَاءِ كَذَا أَيْ بِهِ، فَجَعَلُوهُمَا بِمَعْنًى.

وَذَهَبَ إلَى مَجِيءِ الْبَاءِ بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ اللِّسَانِ وَقَالَ بِمُقْتَضَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ حَيْثُ لَمْ يُوجِبَا التَّعْمِيمِ بَلْ اكْتَفَى أَحْمَدُ بِمَسْحِ الْأَكْثَرِ فِي رِوَايَةٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ بِمَسْحِ الرُّبْعِ. وَلَا مَعْنَى لِلتَّبْعِيضِ غَيْرُ ذَلِكَ وَجَعْلُهَا فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ أَوْلَى مِنْ الْقَوْلِ

➔ بالشعر، وأحضرهم حفظا. وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. وتصانيفه كثيرة، منها " الإبل " و" الأضداد " مشكوك في أنه من تأليفه و" خلق الإنسان " و" المترادف " و" الفرق " أي الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، و" الخيل " و" الشاء " و" الدارات" . ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج4، ص 162).

* - **ابن السكيت** (186 - 244 هـ): هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول، قيل: سأله عن ابنيه المعتز والمؤيد: أهما أحب إليه أم الحسن والحسين ؟ فقال ابن السكيت: والله إن قنبرا خادم علي خير منك ومن ابنيك ! فأمر الأتراك فداسوا بطنه، أو سلوا لسانه، وحمل إلى داره فمات (ببغداد). من كتبه " إصلاح المنطق " قال المبرد: ما رأيت للبغداديين كتابا أحسن منه، و" الألفاظ " ، و" الأضداد " ، و" القلب والابدال " ، و" شرح ديوان عروة ابن الورد " ، و" سرقات الشعراء " ، و" الحشرات" ، و" غريب القرآن " ، و" النوادر " ، و" الوحوش " ، و " معاني الشعر" وغيرذلك. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج8، ص195) .

* - **أبو زيد الانصاري** (119 - 215 هـ): هو سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري: أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. ووفاته بها. كان يرى رأي القدرية. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عنى أبا زيد. من تصانيفه كتاب (النوادر) في اللغة، و(الهمز) و(المطر) و(اللبأ واللبن) و(المياه) ، و(خلق الانسان)، و(لغات القرآن) و(الشجر)، و(الغرائز) و(الوحوش) ، و(بيوتات العرب)، و(الفرق)، و(غريب الأسماء) ، و(الهشاشة والبشاشة) . ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج3، ص92).

بِزِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ الزِّيَادَةِ فِي مَوْضِعٍ ثُبُوتِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، بَلْ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ إلَّا بِدَلِيلٍ فَدَعْوَى الْأَصَالَةِ دَعْوَى تَأْسِيسٍ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ وَدَعْوَى الزِّيَادَةِ دَعْوَى مَجَازٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَقِيقَةَ أَوْلَى وقَوْله تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ ﴾ [لقمان، 31] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (الْبَاءُ) بِمَعْنَى (مِنْ) فَالْمَعْنَى مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ. قَالَهُ الْحُجَّةُ فِي التَّفْسِيرِ وَمِثْلُهُ ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ [هود، 14] أَيْ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَقَالَ عَنْتَرَةُ :

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدَّحْرَضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أَيْ شَرِبَتْ مِنْ مَاءِ الدَّحْرَضَيْنِ، وَقَالَ الْآخَرُ: ([1])

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أَيْ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، وَقَالَ الْآخَرُ : ([2])

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

أَيْ مِنْ السُّوَرِ، وَقَالَ جَمِيلٌ : ([*])

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ

أَيْ مِنْ بَرْدِ.

وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ:

فَذَلِكَ الْمَاءُ لَوْ أَنِّي شَرِبْتُ بِهِ إذًا شَفَى كَبِدًا شَكَّاءَ مَكْلُومَهْ

أَيْ لَوْ أَنِّي شَرِبْتُ مِنْهُ.

وَقَالَ النُّحَاةُ : الْأَصْلُ أَنْ تَأْتِيَ لِلْإِلْصَاقِ وَمَثَّلُوهَا بِقَوْلِكَ: مَسَحْتُ يَدِي بِالْمِنْدِيلِ، أَيْ أَلْصَقْتُهَا بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْتَوْعِبُهُ، وَهُوَ عُرْفُ الِاسْتِعْمَالِ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْإِجْمَاعِ أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ، فَإِنْ قِيلَ هَذِهِ الْآيَةُ مَدَنِيَّةٌ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يُفْهِمُ أَنَّ الْوُضُوءَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ

---

[1] – البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي. ينظر (ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، 1965م، ج1، ص51) .

[2] – البيت من البسيط وَقع فِي شعرين كما ذكر ذلك البغدادي في الخزانة: أَحدهمَا: لِلرَّاعِي النميري وَالثَّانِي: لِلْقِتَالِ الْكلابِي. ينظر (خزانة الأدب للبغدادي، مرجع سابق، ج 9، ص108) .

[*] – هو جميل بثينة وقد ذكر ابن هشام أن البيت قد نسب إلى آخرين مثل عمر بن أبي ربيعة وعبيد بن أوس. ينظر (مغني اللبيب،ص 108) .

الصَّلَاةَ كَانَتْ جَائِزَةً بِغَيْرِ وُضُوءٍ إِلَى حَالِ نُزُولِهَا فِي سَنَةِ سِتٍّ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ مُنْتَزِعٌ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مِمَّا نَزَلَ حُكْمُهُ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ وُجُوبَ الْوُضُوءِ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عِنْدَ الْمُعْتَبَرِينَ، فَهُوَ مَكِّيُّ الْفَرْضِ مَدَنِيُّ التِّلَاوَةِ، وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ ،(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، فِي هَذِهِ الْآيَةِ : نَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ، وَلَمْ تَقُلْ نَزَلَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَانَ سُنَّةً فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ حَتَّى نَزَلَ فَرْضُهُ فِي آيَةِ التَّيَمُّمِ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ"([1])

يقدم الفيّومي لحرف (**الباء**) معنى واحداً وهو التبعيض؛ نظراً لما ينبني عليه من خلاف فقهي مؤسّس على الخلاف النحوي في معناها. حيث يذهب الكوفيّون إلى أنّها تأتي للتبعيض وبه قال الأصمعي (ت216هـ)، وأبو علي الفارسي (ت377هـ)، وابن مالك (ت672هـ) وغيرهم. في حين يرى البصريّون على رأسهم سيبويه (ت180هـ) أنّها للإلصاق وقد رجّحه ابن هشام (ت761هـ) في المغني والزمخشري (ت538هـ) في تفسيره . ([2])

والفيّومي يتّبع طريقة علماء الكلام في إثبات رأيه ونقض الرأي الآخر؛ فهو يوافق مذهب الكوفيين في أنّها للتبعيض، ويستدلّ لذلك بأدلة عقلية منطقية ونقلية عن الأئمة الموثوق بكلامهم؛ منهم النحويّون واللغويّون والفقهاء المؤصّلون.

فأما الأدلة النقلية من كلام النحويين واللغويين فهي قوله: **وَنَصَّ عَلَى مَجِيئِهَا لِلتَّبْعِيضِ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ ، وَابْنُ جِنِّي ، وَنَقَلَهُ الْفَارِسِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: وَتَأْتِي الْبَاءُ مُوَافِقَةً مِنْ التَّبْعِيضِيَّةِ** " .

ولم يكتف بما قاله هؤلاء بل راح يسوّغ مسألة تضمين " **الباء**" معنى " من" بما قاله اللغويون تارة، ومستشهدا لذلك بالقرآن الكريم تارة أخرى قال: " **وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِمُشْكِلَاتِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَتَأْتِي (الْبَاءُ) بِمَعْنَى (مِنْ) تَقُولُ الْعَرَبُ : شَرِبْتُ بِمَاءِ كَذَا ، أَيْ مِنْهُ ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان، 6] أَيْ مِنْهَا ، وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِهِ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿ يُفَجِّرُونَهَا ﴾ [الإنسان،6] بِمَعْنَى يَشْرَبُ مِنْهَا فِي حَالِ تَفْجِيرِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى الزِّيَادَةِ لَكَانَ التَّقْدِيرُ يَشْرَبُهَا جَمِيعًا فِي حَالِ تَفْجِيرِهِمْ ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، وَمِثْلُهُ يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ أَيْ يَشْرَبُ مِنْهَا وَتَجْرِي بِأَعْيُنِنَا أَيْ مِنْ أَعْيُنِنَا وَالْمُرَادُ أَعْيُنُ الْأَرْضِ** " .

وظاهر آخر هذا الكلام أنّه يردّ القول الذي يرى أنها زائدة، لفساد تقدير معنى " يشربها "، فهو غير سليم. فالصواب هو تضمينها معنى " من " التي تفيد التبعيض.

---

[1]– الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص54 ـ 55

[2] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص108. والزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج 1، ص624

وحتى يؤكّد الفيّومي ما ذهب إليه، يقوم بسرد نظائر من كلام العرب؛ تسوّغ مسألة تضمين معاني حروف الجرّ بعضها بعضاً، وكأنه يقول : إن مسألة التضمين ليست مقتصرة على معنى " من " فقط، بل تضمّن الباء معانيَ حروف جر أخرى. وهذا ما يستشف من قوله : " **وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي جُزْءٍ لَهُ فِي مَعَانِي الشِّعْرِ عِنْدَ قَوْلِ زُهَيْرٍ: (فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحَا بِثِفَالِهَا)** .

وَضَعَ (الْبَاءَ) مَوْضِعَ (مَعَ) قَالَ : وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْبَابَ ابْنُ السِّكِّيتِ ، وَقَالَ : إنَّ الْبَاءَ تَقَعُ مَوْقِعَ مِنْ وَعَنْ ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَقَاكَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَاءِ كَذَا ، أَيْ بِهِ فَجَعَلُوهُمَا بِمَعْنًى " . ([1])

وبالرغم من صحة ما نقل الفيّومي إلا أن مسألة التضمين تبقى مبنية على السماع، كما نصّ على ذلك البَطَلْيَوسِي (ت521هـ) في شرح أدب الكاتب ، وعضّد رأيه بكلام لابن جني (ت392هـ). فلا يمكن أن يفتح الباب فيها حتى لا يفسد منطق اللغة.

وأما الأدلة النقلية التي احتجّ بها الفيّومي من أقول الفقهاء فهي قوله: " **وَذَهَبَ إلَى مَجِيءِ (الْبَاءِ) بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ الشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ اللِّسَانِ ، وَقَالَ بِمُقْتَضَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ حَيْثُ لَمْ يُوجِبَا التَّعْمِيمِ بَلْ اكْتَفَى أَحْمَدُ بِمَسْحِ الْأَكْثَرِ فِي رِوَايَةٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ بِمَسْحِ الرُّبْعِ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّبْعِيضِ غَيْرُ ذَلِكَ** " .

وظاهر كلامه عن الإمام الشافعي (ت204هـ) فيه دليلان؛ دليل من جهة اللغة، فالشافعي(ت204هـ) حجّة في اللغة ، كما نص على ذلك السيوطي(ت911هـ) في الاقتراح. ([2]) وهو دليل قويّ يركنُ إليه، والثاني أنّه بنى حكمه عليه في مذهبه الفقهي في آية الوضوء وتبعه أحمد بن حنبل(ت241هـ) ، وأبو حنيفة (ت150هـ)، فلم يوجب أيّ منهم مسح الرأس كله، وما ليس كلّا فهو بعض.

وأما الدليل العقلي الذي أبطل به ما ذهب إليه الإمامُ مالك (ت179هـ) من أنها زائدة، وعليه أوجب المسح للرأس كله في الآية فهو قوله : " **وَجَعْلُهَا فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ أَوْلَى مِنْ الْقَوْلِ بِزِيَادَتِهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ الزِّيَادَةِ فِي مَوْضِعِ ثُبُوتِهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بَلْ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِهِ إلَّا بِدَلِيلٍ فَدَعْوَى الْأَصَالَةِ دَعْوَى تَأْسِيسٍ ، وَهُوَ الْحَقِيقَةُ ، وَدَعْوَى الزِّيَادَةِ دَعْوَى مَجَازٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَقِيقَةَ أَوْلَى** " .

---

[1] – ينظر البطليوسي ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تح. مصطفى السقا وحامد عبد المجيد مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م، ج2، ص264 ــ 265. وينظر ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص509 – 511

[2] – ينظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص108

ويعود الفيّومي بعد هذا الدليل العقلي ليدعمه بنصوص من القرآن الكريم، وتفسير حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس (ت68هـ) لها وبشعر الجاهليين والأمويين المحتجّ بأقوالهم. ومع ذلك لا يمكن الجزم بما ذهب إليه لأنها تحتمل الأمرين معا.

ويختم حديثه بالردّ على من قال إنها للإلصاق على طريقة المتكلمين، ويطالب النحاة بالإجماع على القول إنها للتبعيض؛ وكأنّه عَلِم بأنه استطاع أن يقنع الآخر بذلك. فهو لا يقول قولا ولا يذهب مذهبا إلا مؤسسا على حجّة وبرهان.

9 - (بَلْ) :

يقول الفيّومي: " **و (بَلْ) حَرْفُ عَطْفٍ ولهَا مَعْنيَانِ، (أحدهما) إبطالُ الأوَّل وإثبات الثَّانِي، وتسمى حَرْفَ إضْرَابٍ نَحْو: اضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً، وَخُذْ دِينَاراً بَلْ دِرْهَماً، وَ (الثَّانِي) الخُرُوجُ مِنْ قِصّة إلَى قِصَّةٍ مِنْ غَيْرِ إبْطَالٍ وتُرَادِفُ الوَاوَ كَقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ ﴾ ، [البروج، 20] ، ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴾، [البروج، 21] ، والتَّقْدِيرُ وَهُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ، وَقَوْلُ القَائِلِ: لَهُ عَلَيَّ دِيْنَارٌ بَلْ دِرْهَمٌ مَحْمُولٌ عَلَى المَعْنَى الثَّانِي؛ لأنَّ الإقْرَارَ لا يُرْفَعُ بِغَيرِ تَخْصِيصٍ**". ([1])

يقدم الفيّومي معنيين لـ (**بَلْ**) الإضراب بحيث تنفي عن الأول الحكم وتثبته للثاني، والانتقال من غرض لآخر، وقد زعم ابن مالك (ت672هـ) أنها لا تقع في القرآن إلا على المعنى الثاني وردّه ابن هشام(ت761هـ). ([2]) والفيّومي قد عرض المعنيين وساق الأمثلة لهما، غير أن قوله ترادف " الواو" لم أجده.

ويختم الفيّومي بدليل عقلي يعلل به ما ذهب إليه في المثال الأخير من أن الإقرار الذي أقرَّ به الإنسان على نفسه، لا يزول إلا بنص واضح من القائل يدل على أن ما أقرَّ به ليس على ظاهره أو ليس على عمومه، ولما كانت العبارة محتملة لمعنيين من معاني (بل) كان توجيهها إلى المعنى الأول أولى؛ حتى لا يناقض القاعدة السابقة، ومن ثم فتكون بل بمعنى الواو في هذا الوجه.

10 ـ (بَلَى) :

يقول الفيّومي: " **و (بَلَى) حَرْفُ إيجَابٍ، فَإذَا قِيلَ: مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَقُلْتَ فِي الْجَوَابِ : بَلَى. فَمَعْنَاهُ إثْبَاتُ الْقِيَامِ، وَإذَا قِيلَ: أَلَيْسَ كَانَ كَذَا ، وَقُلْتَ: بَلَى، فَمَعْنَاهُ التَّقْرِيرُ وَالْإِثْبَاتُ، وَلَا**

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص61

[2] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص115

تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ إِمَّا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا فِي أَثْنَائِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [القيامة،3] ﴿ بَلَى ﴾ [القيامة،4] ، وَالتَّقْدِيرُ : بَلَى نَجْمَعُهَا، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ النَّفْيِ اسْتِفْهَامٌ وَقَدْ (*) لَا يَكُونُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ أَبَدًا يَرْفَعُ حُكْمَ النَّفْيِ وَيُوجِبُ نَقِيضَهُ وَهُوَ الْإِثْبَاتُ " . ([1])

يذكر الفيّومي أنَّ "**بَلَى**" تكون حرف جواب يفيد التقرير في الاستفهام المنفي، وتختص بإثبات المنفي منه؛ لأنها تبطل حكم النفي. فيتقرَّر ثبوته، ولو أجيب بنعم لوجبَ وانتفى حكم ثبوته. ويضيف أنها تكون في النفي المقرون بالاستفهام كما في الآية، وتكون في النفي المجرّد منه، وهو ما لم يمثّل له. ولو فعل لكان خيراً وأكثرَ توضيحاً كقوله تعالى: ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِير** ﴾. ([2])

11 - (التّاء) :

قال الفيّومي: " **التَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ تَكُونُ لِلْقَسَمِ، وَتَخْتَصُّ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَشْهَرِ فَيُقَالُ : تَاللَّهِ** " . ([3])

يعرّف الفيّومي (**التّاء**) تعريفا عامّاً قبل الحديث عن معانيها النحوية الخاصة، فيذكر أنّها من أحرف المباني ثم يردِف بمعناها الرئيس، وهو القسَم المخصوص بذات الله تعالى، ثم مثّل لذلك. وهذا العرض وإن كان وجيزا إلا أنّه قد تضمّن أهم الأمور التي تتعلق بها. كما قال ابن مالك (ت672هـ) في مقدمة لامية الأفعال: (وقدْ يحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِر الجُمَلا).

وعن علة عملها يقول الرمّاني (ت384هـ): " وإنما عملت التاء في المقسَم به؛ لأنّها مختصة بالاسم، وعملت الجرّ؛ لأنّها وصلت القسم إلى المقسم به، كما يوصل حرف الجر الأفعال إلى الأسماء، ولأنّها بدل من عامل، فعملت كما كان ما هي بدل منه عاملا " . ([4])

12 ـ (رُبّ):

يقول الفيومي: " **وَ(رُبَّ) حَرْفٌ يَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ غَالِبًا، وَيَدْخُلُ عَلَى النَّكِرَةِ فَيُقَالُ : رُبَّ رَجُلٍ قَامَ، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّاءُ مُقْحَمَةً وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ لَسَكَنَتْ وَاخْتَصَّتْ بِالْمُؤَنَّثِ**

---

* - " قد" لا تدخل على الفعل المنفي ، وقد تقدم الكلام على ذلك.

[1] - الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص62

[2] - سورة التغابن، الآية 7

[3] - الفيّومي، المرجع نفسه، ج1، ص79

[4] - الرماني أبو الحسن، معاني الحروف، مرجع سابق، ص16

وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنْ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ (*) " . ([1])

يذكر الفيّومي أن **(ربّ)** حرف يكون للتقليل غالبا وهو الأصل، وفي عبارته بعض الإبهام؛ لأنه لم يحدّد إلى أي أنواع الحروف ينتمي، ويزيل الإبهامَ اختصاصُ دخوله على النكرة.

وهذا التحديد في المعنى للفيّومي باعتبار الأصل؛ ثم استعملت للتكثير أكثر حملا لها على " كم" ، قال الرضي الاستراباذي (ت686هـ) في شرحه على الكافية : " هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " . ([2])

والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين خلافا للكوفيين، وهو الذي قال به الفيّومي، كما خالف المشهور عند النحاة في التاء بعدها؛ إذ عدها مقحمة، وعلل ذلك بأنها لو كانت كذلك للزمت السكون ، واختصت بالمؤنث ، وهذا دليل عقلي عضّده بالنقل حين أنشد قول الشاعر:

يَا صَاحِبَا رُبَّتَ إِنْسَانٍ حَسَنْ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ

ويشكل على الفيّومي أن لفظ الإنسان اسم جنسٍ يَقع على الذّكر وَالْأُنْثَى وَالْوَاحد وَالْجمع. ([3]) وعليه لا مانع من لحاق التاء برب في البيت ويسقط الاحتجاج من هذه الجهة.

13 - (عنْ) :

يقول الفيّومي: " **وَعَنْ حَرْفُ جَرٍّ، وَمَعْنَاهُ الْمُجَاوَزَةُ إِمَّا حِسًّا نَحْوُ: جَلَسْتُ عَنْ يَمِينِهِ أَيْ مُتَجَاوِزًا مَكَانَ يَمِينِهِ فِي الْجُلُوسِ إِلَى مَكَان آخَرَ، وَإِمَّا حُكْمًا نَحْوُ: أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْهُ أَيْ فَهِمْتُهُ عَنْهُ، كَأَنَّ الْفَهْمَ تَجَاوَزَ عَنْهُ وَأَطْعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ جَعَلَ الْجُوعَ مَتْرُوكًا وَمُتَجَاوَزًا، وَعَبَّرَ عَنْهَا سِيبَوَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَمَعْنَاهَا مَا عَدَا الشَّيْءَ** " . ([4])

---

* - البيت أنشده أبوعلي الفارسي في " كتاب الشعر" ، واستدلّ به على لحاق تاء التأنيث ببعض الحروف، ونقله عنه البغدادي في الخزانة. ينظر(كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تح. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م، ص72. والبغدادي في خزانة الأدب، ج7، ص421 - 422) .

[1] - الفيّومي، المرجع نفسه، ج1، ص214

[2] - الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج 4، ص287

[3] - ينظر الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 1، ص26

[4] - المصدر نفسه، ج 1، ص434

لقد جاءت عبارة الفيّومي في تحديد معنى حرف الجر(عنْ) واضحة كما أنّه التزم فيها الإجمال والتفصيل في آن واحد، وكان بعد كل تفصيل يسوق المثال المناسب له. وفي الأخير أورد عبارة سيبويه (ت180هـ) في تحديد المجاوزة وكان نقله أمينا عنه.

وسيبويه قد أضاف إلى معنى المجاوزة أنها قد تخلفها " من" ، فتأتي بمعناها قال : " وقد تقع "من" موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوعٍ، وكساه من عريٍ، وسقاه من العَيمة ". ([1])

14 - (ليْتَ) :

يقول الفيومي: " **(لَيْتَ) حَرْفُ تَمَنٍّ تَقُولُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ إذَا تَمَنَّيْتَ قِيَامَهُ، وَنَصْبُ الْجُزْأَيْنِ بِهَا مَعًا لُغَةٌ فَيُقَالُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا، وَبَعْضُهُمْ يَحْكِي اللُّغَةَ فِي جَمِيعِ بَابِهَا. وَفِي الشَّاذِّ ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمِينَ ﴾ [السجدة، 22] ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ وَالتَّقْدِيرُ: لَيْتَ زَيْدًا كَانَ قَائِمًا، وَإِنَّا نَكُونُ مِنْ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمِينَ** " . ([2])

يبين الفيّومي معنى الحرف **(ليْتَ)** فينصُّ عليه باللفظ على أنه للتمنّي، ويكتَفي في تحديد وظيفته أوعمله بسوق المثال، وقد كان التحديد للدلالة شاملا؛ إذ لم يخصص فيما إن كانت تستخدم لتمني شيء ممكن أم مستحيل، مع أنّها للثاني أكثر منها للأول.

ثم ينتقل بعدها إلى لغة من ينصبون بها الجزأين أي الاسم والخبر. وهي لغة حكاها سيبويه (ت180هـ) ، وأنشد فيها قول الشاعر: **(يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَواجِعَ)** ([*])، وقدّر الحذف بالفعل " أقبلتْ " ، فكأنّه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ. ([3]) خلافاً للكوفيين؛ فالتقدير عند الكسائي ([*]) (ت189هـ) بالفعل " يكون " ([4])، وهو مردود لأنّ هذا ليس من المواضع التي تحذف

---

[1] - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص226 - 227

[2] - الفيومي، مرجع سابق، ج2، ص561

[*] - البيت رجز للعجّاج ، وهو من شواهد الكتاب والمغني وفي الخزانة، ج10، ص234. وقبله : **(إذْ كُنْتُ في وَادِي العَقِيقِ رَاتِعَا)**.

[3] - ينظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج2، ص142

[*] - **الكسائي** (189هـ): هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: أمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عاما. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. قال الجاحظ : كان أثيرا عند الخليفة، حتى أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين. أصله من أولاد الفرس. وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة. له تصانيف، منها " معاني القرآن " ، و" المصادر" ، و" الحروف" ، " القراءات" ، و" المتشابه في القرآن ". ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص283).

[4] - ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص277.

فيها كان مع اسمها، فهي تحذف بعد " لو" ، و" إن" مثلما أشار إلى ذلك ابن مالك (ت672هـ) في الألفية بقوله :

ويحذفونَها ويبقون الخبر وبعد (إن) ولو كثيرا ذا اشتهرْ. ([1])

والفيّومي في المثالين الذين ذكرهما حذا حذوَ الكسائي (ت189هـ)، فقدّر المحذوف بـ" كان"، وهذا يجعلنا نسلّم أنّه قد جنحَ للتيار الكوفي دون قسيمه البصري في هذه المسألة.

15 - (مِن) :

يقول الفيّومي: " **وَ (مِنْ) حَرْفٌ يَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ، نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنْ الدَّرَاهِمِ أَيْ بَعْضَهَا، وَلِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فَيَجُوزُ دُخُولُ الْمَبْدَإِ إنْ أُرِيدَ الِابْتِدَاءُ بِأَوَّلِ الْحَدِّ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَدْخُلَ إنْ أُرِيدَ الِابْتِدَاءُ بِآخِرِ الْحَدِّ، وَكَذَلِكَ إلَى لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، يَجُوزُ دُخُولُ الْمُغَيَّا إنْ أُرِيدَ اسْتِيعَابُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَدْخُلَ إنْ أُرِيدَ الِاتِّصَالُ بِأَوَّلِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الثَّمَانِينِيِّ (*) فِي شَرْحِ اللُّمَعِ: وَمَا قَبْلَ مِنْ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَمَا بَعْدَ إلَى يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَا فِي الْغَايَةِ وَأَنْ يَخْرُجَا مِنْهَا وَأَنْ يَدْخُلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَسِرْتُ مِنْ الْبَصْرَةِ إلَى الْكُوفَةِ؛ أَيْ ابْتِدَاءُ السَّيْرِ كَانَ مِنْ الْبَصْرَةِ وَانْتِهَاؤُهُ اتِّصَالُهُ بِالْكُوفَةِ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ صُمْتُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ انْتِهَاءِ الْفِعْلِ؛ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُتَّصِلًا بِزَمَانِ الْإِخْبَارِ إنْ كَانَ هُوَ النِّهَايَةَ، وَالتَّقْدِيرُ صُمْتُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إلَى هَذَا الْيَوْمِ، وَهَذَا بِخِلَافِ صُمْتُ أَوَّلَ الشَّهْرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي صِيَامًا بَعْدَ ذَلِكَ. وَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَيْ ابْتِدَاءُ زِيَادَةِ فَضْلِهِ مِنْ عِنْدِ نِهَايَةِ فَضْلِ عَمْرٍو، وَتُزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَفِي الْوَاجِبِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ** " . ([2])

يقدم الفيّومي حرف الجر" من " بذكر معناه قبل أن يذكر انتماءَه الخاص بحروف الجرّ، ولكن لما كان سيمثل للمعنى بمثال ظهر جليّا أن المقصود هو حرف الجر دون سواه، ثم يذكر معنى آخر، وهو ابتداء الغاية ويفصّل القول فيه، وينقل ما يعضد كلامه في المسألة عن الثمانيني(ت442هـ) شارح اللمع لابن جني (ت392هـ)، وآخر معنى يذكره له وهو الزيادة؛ فينص على أنه زائد عند البصريين إذا سبق بنفي أو شبهه، وهذا معنى " غير الواجب " في عبارته،

---

[1] - ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج 1، ص240

* - **الثمانيني** (442 هـ): هو عمر بن ثابت الثمانيني، أبو القاسم: عالم بالعربية. ضرير، من سكان بغداد. نسبته إلى" الثمانين " من قرى جزيرة ابن عمر. له " شرح اللمع لابن جني" في أربع مجلدات، و" المقيد " في النحو، و" شرح التصريف الملوكي ". ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 5، ص43).

[2] - الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص581 - 582

ومصطلح "الواجب" مصطلح كوفي يستعمله الفيّومي، وهو ما يقابل المثبت عند البصريين، وينقل خلاف الكوفيين للبصريين في زيادته إذا كان الكلام مثبتاً. دون أن يبيّن موقفه من ذلك أو ترجيح أحدهما عن الآخر.

16 ـ (نَعَمْ) :

قال الفيّومي: " **وَقَوْلُهُمْ فِي الْجَوَابِ : (نَعَمْ) مَعْنَاهَا التَّصْدِيقُ إنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَاضِي، نَحْوُ: هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ وَالْوَعْدُ إنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوُ: هَلْ تَقُومُ ؟ قَالَ سِيبَوَيْهِ: نَعَمْ عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ. قَالَ ابْنُ بَابْشَاذْ (*) يُرِيدُ أَنَّهَا عِدَةٌ فِي الِاسْتِفْهَامِ، وَتَصْدِيقٌ لِلْإِخْبَارِ، وَلَا يُرِيدُ اجْتِمَاعَ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا فِي كُلٍّ. قَالَ النِّيلِيُّ: وَهِيَ تُبْقِي الْكَلَامَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إيجَابٍ أَوْ نَفْيٍ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ لِتَصْدِيقِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْفَعَ النَّفْيَ وَتُبْطِلَهُ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ، وَقُلْتَ فِي جَوَابِهِ: نَعَمْ . كَانَ التَّقْدِيرُ: نَعَمْ مَا جَاءَ. فَصَدَّقْتَ الْكَلَامَ عَلَى نَفْيِهِ، وَلَمْ تُبْطِلْ النَّفْيَ كَمَا تُبْطِلُهُ بَلَى، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ قُلْتَ فِي الْجَوَابِ: بَلَى، وَالْمَعْنَى قَدْ جَاءَ. فَنَعَمْ تُبْقِي النَّفْيَ عَلَى حَالِهِ وَلَا تُبْطِلُهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف، 172] وَلَوْ قَالُوا: نَعَمْ. كَانَ كُفْرًا؛ إذْ مَعْنَاهُ نَعَمْ لَسْتَ بِرَبِّنَا، لِأَنَّهَا لَا تُزِيلُ النَّفْيَ بِخِلَافِ بَلَى، فَإِنَّهَا لِلْإِيجَابِ بَعْدَ النَّفْيِ** " . ([1])

يشرع الفيّومي في تقديم المعنى الذي تأتي من أجله (نَعَمْ) دون مقدمات، فيقول إنها تأتي للتصديق إن وقعت بعد الماضي، وللوعد إن وقعت بعد المستقبل. ثم يقدّم الأدلة من أقوال العلماء الأثبات من أمثال سيبويه الذي عبّر عن ذلك المعنى بكلمتين فقال: " وأما نعم فعدة وتصديق". ([2])

وينقل شرح ابن بابشاذ(ت469هـ) لها فيقول: إن العدة تكون في الاستفهام، والتصديق يكون في الخبر، وليس المقصود الجمع بينهما.

ثم ينتقل إلى وظيفتها في الجواب مقارنة بـ(بلى)، فينقل عن النِّيلي أنها تبقي الكلام على ما هو عليه، سواء كان نفيّاً أم إثباتاً، فهي تأتي لتصديق كلام المتكلم على الوجه الذي يلقيه عليه،

---

* – **ابن بابشاذ** (469 هـ): هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو. كان تاجرا في الجوهر. تعلم في العراق. وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه. ثم استعفى. ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح الجامع (جامع عمرو بن العاص) فمات لساعته. من كتبه (المقدمة) في النحو، تعرف بمقدمة ابن بابشاذ، و(شرح الجمل للزجاجي). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 3، ص220).

1 – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص614

2 – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص234

فلا تبطل النفي كما هو الحال مع (بلى). ثم يسوق الآية للاحتجاج على صحة ما ذهب إليه. وهكذا هو صنيع الفيّومي لا يترك أحكامه غُفْلاً من الأدلة والبراهين.

17 - (الواو):

يقول الفيّومي : " **الْوَاوُ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ وَلَهَا مَعَانٍ، فَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ جَامِعَةً عَاطِفَةً نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَعَاطِفَةً غَيْرَ جَامِعَةٍ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَمْ يَجْمَعْهُمَا، وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ: وَاوِ الْحَالِ كَقَوْلِهِمْ جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ** " . ([1])

يعرف الفيومي **(الواو)** قبل أن يذكر معناها، فيقول إنها من حروف العطف، وهذا ما لم يلتزم به في أغلب حروف المعاني التي بيّنها، ثم يرجّح أنّها ليست للترتيب؛ ويترك هذا الحكم غُفْلاً من الدليل ، وهذا على خلاف عادته أن يذكر الحجة ، والدليل على ما يذهب إليه.

والقول في **(الواو)** أنها لا تقتضي الترتيب هو رأي أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، وهو مردود كما نص على ذلك ابن هشام (ت761هـ) في المغني، والظاهر أن الأمر على خلاف ما نصّ عليه الفيّومي؛ إذ أغلب النحاة يقولون: إنها تقتضي الترتيب" قال بإفادتها إياه قطرب والرّبعي والفراء وثعلب وأبو عمر الزاهد وهشام والشافعي". ([2]) وقال بكثرته ابن مالك (ت672هـ) أيضا وعلى هذا يثبت ضعف ما ذهب إليه الفيّومي.

18 - [بَابُ (لَا)] :

يقول الفيّومي: " **وَتَأْتِي فِي الْكَلَامِ لِمَعَانٍ، تَكُونُ لِلنَّهْيِ عَلَى مُقَابَلَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا فَتَقُولُ : لَا تَضْرِبْهُ، وَيُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا، فَتَقُولُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا بِتَكْرِيرِهَا؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ اثْنَيْنِ ، فَكَانَ مُطَابِقًا لِمَا بُنِيَ عَلَيْهِ مِنْ حُكْمِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: اضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا جُمْلَتَانِ فِي الْأَصْلِ. قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: لَوْ قُلْتَ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا ، لَمْ يَكُنْ هَذَا نَهْيًا عَنْ الِاثْنَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضَرَبَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا ، لِأَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَشْمَلْهُمَا، فَإِذَا أَرَدْتَ الِانْتِهَاءَ عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَنَهْيُ ذَلِكَ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا. فَمَجِيئُهَا هُنَا لِانْتِظَامِ النَّهْيِ بِأَسْرِهِ وَخُرُوجُهَا إخْلَالٌ بِهِ هَذَا لَفْظُهُ.**

---

[1] - الفيومي، المرجع السابق، ج 2، ص674 ـ 675

[2] - ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، ص337

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَا تَضْرِبْ عَمْرًا، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْفِعْلَ اتِّسَاعًا لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَا النَّاهِيَةَ لَا تَدْخُلُ إلَّا عَلَى فِعْلٍ، فَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا مَقْصُودَةٌ بِالنَّهْيِ كَالْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَقَدْ يَظْهَرُ الْفِعْلُ وَتُحْذَفُ لَا لِفَهْمِ الْمَعْنَى أَيْضًا، فَيُقَالُ: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَتَشْتُمْ عَمْرًا. وَمِثْلُهُ لَا تَأْكُلْ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ أَيْ لَا تَفْعَلْ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَهَذَا بِخِلَافِ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا ، حَيْثُ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَشْمَلُهُمَا لِجَوَازِ إرَادَةِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْفَرْقُ غَامِضٌ وَهُوَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي: لَا تَأْكُلْ السَّمَكَ وَتَشْرَبْ اللَّبَنَ مُتَعَيِّنٌ، وَهُوَ: لَا وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ لِقَرِينَةٍ. وَالْعَامِلُ فِي لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، إذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ فَوَجَبَ إثْبَاتُهَا رَفْعًا لِلَّبْسِ.وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَعَمْرًا عَلَى إرَادَةِ وَلَا عَمْرًا " . ([1])

يخصص الفيّومي باباً لذكر الأوجه التي تأتي عليها " لا "، فيجعلها على أربعة عشر وجهاً؛ فمن ذلك أنها تأتي للنهي المحمول على الأمر في الحكم وبنائه مثل قوله: اضرب زيدا وعمرا فتقول في النهي: لا تضرب زيدا ولا عمرا، فكما أن أصل الأمر جملتان فكذلك النهي، وعليه وجب تكرير العامل فيه. ثم نقل كلام ابن السراج (ت316هـ) ليؤكد به ما ذهب إليه وشرع يوجّه المسألة بتفصيل أكثر. ويرى أن المانع من استواء الأمرين هو احتمال المعيّة في جملة النهي؛ أي أن يحتمل القول: لاتضرب زيدا مع عمرو، فلذلك وجب تكرير عامل النهي رفعا للالتباس.

ويضيف الفيّومي معنى آخر، فيقول: " **وَتَكُونُ لِلنَّفْيِ فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ نَفَتْ مُتَعَلَّقَهُ لَا ذَاتَهُ؛ لِأَنَّ الذَّوَاتِ لَا تُنْفَى فَقَوْلُكَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ أَيْ لَا وُجُودَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ عَمَّتْ جَمِيعَ الْأَزْمِنَةِ إلَّا إذَا خُصَّ بِقَيْدٍ وَنَحْوِهِ نَحْوُ: وَاَللَّهِ لَا أَقُومُ وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي نَحْوُ وَاَللَّهِ لَا قُمْتُ. قَلَبَتْ مَعْنَاهُ إلَى الِاسْتِقْبَالِ وَصَارَ الْمَعْنَى وَاَللَّهِ لَا أَقُومُ، وَإِذَا أُرِيدَ الْمَاضِي قِيلَ : وَاَللَّهِ مَا قُمْتُ، وَهَذَا كَمَا تَقْلِبُ لَمْ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ إلَى الْمَاضِي نَحْوُ: لَمْ أَقُمْ وَالْمَعْنَى مَا قُمْتُ "**. ([2])

وهنا الفيّومي يعرض معنى النفي، في دخولها على الجملة الاسمية؛ إذ يكون النفي لمتعلّقها وليس للاسم الذي تدخل عليه، ويعلل سبب ذلك أن النفي لا يقع على الذوات وهو كلام وجيه.

أما دخولها على الأفعال فإنها إن دخلت على الماضي قلبته للمستقبل، فتحمل على عكس عمل " لم" في المضارع. وهنا يترك التكرار لأنها لغرض الدعاء، أو الاستقبال كما نص على ذلك ابن هشام(ت761هـ) . ([3])

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج2، ص676

[2] – المرجع نفسه، ج 2، ص676

[3] – ينظر ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مرج سابق، ص238

ويضيف قائلا: " **وَجَاءَتْ بِمَعْنَى غَيْرٍ نَحْوُ جِئْتُ بِلَا ثَوْبٍ، وَغَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ؛ أَيْ بِغَيْرِ ثَوْبٍ وَبِغَيْرِ شَيْءٍ يُغْضِبُ، وَمِنْهُ: وَلَا الضَّالِّينَ. وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى غَيْرٍ، وَفِيهَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَكْرِيرِهَا نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا طَوِيلٍ وَلَا قَصِيرٍ**". ([1])

وفي هذا الوجه تأتي " لا " بمعنى " غير"، فيبين أحكامها ويسوق الأمثلة لكل حالة يذكرها. وهي عند الرمّاني(ت384هـ) زائدة في هذه المواضع، إذْ تقحم بين العامل والمعمول. ([2])

ويضيف وجها آخر فيقول: " **وَجَاءَتْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ، وَجَازَ لِقَرِينَةٍ حَذْفُ الِاسْمِ نَحْوُ : لَا عَلَيْكَ أَيْ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَقَدْ يُحْذَفُ الْخَبَرُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا نَحْوُ: لَا بَأْسَ.**

ثُمَّ النَّفْيُ قَدْ يَكُونُ لِوُجُودِ الِاسْمِ نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالْمَعْنَى لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْلُومٌ إِلَّا اللَّهُ، وَالْفُقَهَاءُ يُقَدِّرُونَ نَفْيَ الصِّحَّةِ فِي هَذَا الْقِسْمِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ.

وَقَدْ يَكُونُ لِنَفْيِ الْفَائِدَةِ وَالِانْتِفَاعِ وَالشَّبَهِ وَنَحْوِهِ نَحْوُ: لَا وَلَدَ لِي وَلَا مَالَ أَيْ لَا وَلَدَ يُشْبِهُنِي فِي خُلُقٍ أَوْ كَرَمٍ، وَلَا مَالَ أَنْتَفِعُ بِهِ. وَالْفُقَهَاءُ يُقَدِّرُونَ نَفْيَ الْكَمَالِ فِي هَذَا الْقِسْمِ، وَمِنْهُ لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ، وَمَا يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيَيْنِ فَالْوَجْهُ تَقْدِيرُ نَفْيِ الصِّحَّةِ؛ لِأَنَّ نَفْيَهَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ وَهِيَ فِي الْوُجُودِ، وَلِأَنَّ فِي الْعَمَلِ بِهِ وَفَاءً بِالْعَمَلِ بِالْمَعْنَى الْآخَرِ دُونَ عَكْسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي نَفَى وَجَاءَتْ بِمَعْنَى لَمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى ﴾ [القيامة، 31] أَيْ فَلَمْ يَتَصَدَّقْ " . ([3])

وفي هذا الموضع يذكر الفيّومي أنها تأتي نافية للجنس، وهي العاملة عمل "إنّ"، كما يذكر أنه يمكن حذف اسمها أو خبرها إذا دلت عليهما قرينة. ويسوق الأمثلة لذلك.

ثم يستدرك على المعنى الأول بأن هذا النفي قد لا يكون للجنس بل لوجود الاسم، ويمثّل له بكلمة التوحيد ويشرع في ذكر تقدير الفقهاء له، إذ يعنون به تقدير الصحة أو الكمال مثل : لا وضوء لمن لم يسمّ، فالتقدير لا وضوء صحيح، أو تام لمن لم يسمِّ. ويرجح الفيّومي تقدير الصحة، ويعلل ذلك بأنه قريب من الحقيقة.

ويضيف الفيومي معاني أخرى فيقول: " **وَجَاءَتْ بِمَعْنَى لَيْسَ، نَحْوُ: ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات،47] أَيْ لَيْسَ فِيهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَاهَا اللَّهِ ذَا ، أَيْ لَيْسَ وَاَللَّهِ ذَا، وَالْمَعْنَى لَا يَكُونُ هَذَا الْأَمْرُ، وَجَاءَتْ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ يُقَالُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ فَيُقَالُ : لَا، وَتَكُونُ عَاطِفَةً بَعْدَ الْأَمْرِ**

---

[1] – االفيومي، المرجع السابق، ج 2، ص677

[2] – ينظر الرماني، معاني الحروف، مرجع سابق، ص58

[3] – الفيومي، المرجع السابق، ج 2، ص677

وَالدُّعَاءِ وَالْإِيجَابِ نَحْوُ: أَكْرِمْ زَيْدًا لَا عَمْرًا، وَاَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِزَيْدٍ لَا عَمْرٍو، وَقَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو، وَلَا يَجُوزُ ظُهُورُ فِعْلٍ مَاضٍ بَعْدَهَا لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالدُّعَاءِ، فَلَا يُقَالُ: قَامَ زَيْدٌ لَا قَامَ عَمْرٌو. وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ (*) : وَلَا تَقَعُ بَعْدَ كَلَامٍ مَنْفِيٍّ لِأَنَّهَا تَنْفِي عَنْ الثَّانِي مَا وَجَبَ لِلْأَوَّلِ، فَإِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَنْفِيًّا فَمَاذَا تَنْفِي .

وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ وَتَبِعَهُ ابْنُ جِنِّي: مَعْنَى لَا الْعَاطِفَةِ التَّحْقِيقُ لِلْأَوَّلِ وَالنَّفْيُ عَنْ الثَّانِي فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو وَاضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وُقُوعُهَا أَيْضًا بَعْدَ حُرُوفِ الِاسْتِثْنَاءِ، فَلَا يُقَالُ قَامَ الْقَوْمُ إلَّا زَيْدًا وَلَا عَمْرًا وَشِبْهُ ذَلِكَ " . ([1])

تأتي" **لا** " ـ إضافة إلى ما ذكر سابقا ـ على ثلاثة وجوه؛ فتأتي نافية عاملة عمل ليس، وتأتي حرف جواب مناقضا لنعم، وتأتي عاطفة ، وقد ساق هذه المعاني باختصار شديد دون أن يذكر بعض الشروط المتعلقة بها. فمثلا العاملة عمل ليس من شروطها ألا تعمل إلا في النكرات خلافا لابن جني (ت392هـ) وابن الشجري ([2]) (ت542هـ).

وهي في المثال الذي ساقه الفيومي غير عاملة لأن خبرها تقدم عنها. وأما التي تأتي جوابا للاستفهام فغالبا تحذف الجملة بعدها، وهو ظاهر المثال الذي ساقه. وأما العاطفة فقد ذكر لها شروطا عدّة ، وهو ما لم يفعله مع الأُولَيين، بل وساق كلام النحاة الذي يعضد ما ذهب إليه.

ويضيف أيضا من وجوهها التي تأتي عليها قائلا: " **وَتَكُونُ زَائِدَةً نَحْوَ: ﴿ وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ﴾ [فصلت، 34] ، وَمَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدُ أَيْ مِنْ السُّجُودِ، إذْ لَوْ كَانَتْ غَيْرَ زَائِدَةٍ لَكَانَ التَّقْدِيرُ وَمَا مَنَعَكَ مِنْ عَدَمِ السُّجُودِ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ سَجَدَ وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ وَتَكُونُ مُزِيلَةً لِلَّبْسِ عِنْدَ تَعَدُّدِ الْمَنْفِيِّ نَحْوَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو إذْ لَوْ حُذِفَتْ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى نَفْيَ الِاجْتِمَاعِ، وَيَكُونَ قَدْ قَامَا فِي زَمَنَيْنِ، فَإِذَا قِيلَ: مَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو. زَالَ اللَّبْسُ وَتَعَلَّقَ النَّفْيُ**

---

* – **ابن الدّهان البغدادي** (494 – 569 هـ) : هو سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، أبو محمد، المعروف بابن الدهان، عالم باللغة والأدب. مولده ومنشأه ببغداد. انتقل إلى الموصل، فأكرمه الوزير جمال الدين الأصفهاني. فأقام يقرئ الناس. تصانيفه كثيرة وكان قد أبقاها في بغداد، فطغى عليها سيل، فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل، فحملت إليه وقد أصابها الماء، فأشير عليه أن يبخرها ببخور، فأحرق لها قسما كبيرا أثر دخانه في عينيه فعمي ! ولم يزل في الموصل إلى أن توفي. من كتبه (تفسير القرآن) أربع مجلدات، و(شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي) أربعون جزءا، و(الدروس) في النحو، و(الأضداد) رسالة في اللغة (في نفائس المخطوطات) ، و(النكت والاشارات على ألسنة الحيوانات) ، و(ديوان شعر) ، و(ديوان رسائل) ، و(العروض)، و(الغرة) في شرح اللمع لابن جني، وغيرها. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 3، ص100) .

[1] – الفيومي، المرجع نفسه، ج 2، ص677

[2] – ينظر ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص235

بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَمِثْلُهُ لَا تَجِدُ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمًا، فَنَفْيُهُمَا جَمِيعًا لَا تَجِدُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا قَائِمًا وَهَذَا قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنْ النَّهْيِ" . ([1])

وفي هذا الموضع يبين وجه زيادتها، ويسوق له المثال من القرآن الكريم ويشرحه ويسوّغ عقليا حكم زيادتها، حتى لا يفسد المعنى، وإنما غرض زيادتها هو تقوية الكلام وتوكيده كما أشار إلى ذلك الزوَّاوي في نظمه على قواعد الإعراب لابن هشام(ت761هـ) حيث قال:

ولتجتنبْ يا صاحِ أن تقول في حـــــرف من القرآن زائدٌ نفي

إذ تسبق الأذهانُ للإهمـــــــال وهو على القرآن ذو استحالِ

وإنمـــــــــا الزائدُ ما دل على مجـــــرد التوكيد لا ما أُهمِلا . ([2])

ويعطيها – الفيومي – اسما آخر، أو وظيفة ثانوية وهي إزالة اللبس، وهذا ما أشار إليه في بداية الباب وقال بوجوب تكريرها رفعا للبس. كما تقدم الكلام عن ذلك.

ويضيف معاني أخرى فيقول: " **وَتَكُونُ عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، وَمِنْ إحْدَى النُّونَيْنِ فِي أَنَّ إذَا خُفِّفَتْ نَحْوُ: ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلا ﴾ [طه،89] وَتَكَوُّنُ لِلدُّعَاءِ نَحْوُ: لَا سَلِمَ وَمِنْهُ ﴿ وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا ﴾ [البقرة، 286]، وَتَجْزِمُ الْفِعْلَ فِي الدُّعَاءِ جَزْمَهُ فِي النَّهْيِ، وَتَكُونُ مُهَيِّئَةً نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا؛ لِأَنَّ لَوْ كَانَ يَلِيهَا الْفِعْلُ، فَلَمَّا دَخَلَتْ لَا مَعَهَا غَيَّرَتْ مَعْنَاهَا، وَوَلِيَهَا الِاسْمُ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ حَرْفٌ مُفْرَدٌ يُنْطَقُ بِهَا مَقْصُورَةً كَمَا يُقَالُ: بَا تَا ثَا بِخِلَافِ الْمُرَكَّبَةِ نَحْوُ: الْأَعْلَمِ وَالْأَفْضَلِ، فَإِنَّهَا تَتَحَلَّلُ إلَى مُفْرَدَيْنِ وَهُمَا لَامٌ وَأَلِفٌ** " . ([3])

يبيّن الفيومي مجيء " لا " عوضا عن حرف الشأن، ويسوق الآية دليلا على ذلك، ثم يأتي بوجه آخر وهو الدعاء، والظاهر أنه غرض بلاغي لا وجه نحوي، لأن ظاهر كلامه يقول إنها ناهية جازمة .

ثم يشرع في الحديث عن ضرب آخر لها، وقد سمّاه بالمهيئة، لأنها هيأت ما قبلها للقيام بما لم يكن قادرا على القيام به؛ فلو تدخل على الفعل وحتى يصح دخولها على الاسم اتصلت بها " لا" وهو توجيه مقبول.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص678

[2] – ينظر أبو زكرياء السوسي البعقيلي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي، دار الفرقان للنشر الحديث، الدار البيضاء، 1994م، ص91

[3] – الفيومي، المرجع السابق،ج 2، ص678

وآخر وجوهها هي أن تكون عوضا عن الفعل كما يقول: " **وَتَكُونُ عِوَضًا عَنْ الْفِعْلِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: إمَّا لَا فَافْعَلْ هَذَا فَالتَّقْدِيرُ إنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فَافْعَلْ هَذَا، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الرَّجُلَ يَلْزَمُهُ أَشْيَاءُ وَيُطَالَبُ بِهَا فَيَمْتَنِعُ مِنْهَا فَيُقْنَعُ مِنْهُ بِبَعْضِهَا، وَيُقَالُ لَهُ إمَّا (لَا) فَافْعَلْ هَذَا، أَيْ إنْ لَمْ تَفْعَلْ الْجَمِيعَ فَافْعَلْ هَذَا، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَزِيدَتْ مَا عَلَى إنْ عِوَضًا عَنْ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا تُمَالُ لَا هُنَا لِنِيَابَتِهَا عَنْ الْفِعْلِ كَمَا أُمِيلَتْ بَلَى وَيَا فِي النِّدَاءِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: مَنْ أَطَاعَكَ فَأُكْرِمْهُ وَمَنْ (لَا)، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ، بِإِمَالَةِ لَا لِنِيَابَتِهَا عَنْ الْفِعْلِ. وَقِيلَ الصَّوَابُ عَدَمُ الْإِمَالَةِ : لِأَنَّ الْحُرُوفَ (لَا) تُمَالُ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ** (*) ". ([1])

وهذا المعنى الذي ذكره الفيومي لم يتركه غُفْلاً من التوضيح والشرح، فقد بيّن كيف تقع "لا" عوضا عن الفعل، ومثّل له بمثال، ثم قام بشرحه. وأضاف إلى ذلك مبحثا صرفياً، وهو الإمالة فبيّن أن " لا " حتى يفهم منها معنى العوض تقتضي أن تؤدى على هيئة مخصوصة وهذا مبحث في الدلالة يسمى عند المحدثين بالنبر ساقه الحديث، يتحفنا به الفيّومي ويختمه بالنقل عن الأزهري (ت370هـ) الذي يمنع ذلك.

---

* – **الأزهري** (282 – 370 هـ): هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور: أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان. نسبته إلى جده " الأزهر" عني بالفقه فاشتهر به أولا، ثم غلب عليه التبحّر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. ووقع في أسْر القرامطة، فكان مع فريق من هوازن " يتكلمون بطباعهم البدوية ولا يكاد يوجد في منطقهم لحن " ، كما قال في مقدمة كتابه " تهذيب اللغة ". ومن كتبه " غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء " ، و" تفسير القرآن " ، و" فوائد منقولة من تفسير للمزني ". ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 5، ص311) .

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص678

المبحث الثالث

الإضافة

1 – الإضافة :

يقول الفيومي: " **وَأَضَافَهُ إِلَى الشَّيْءِ إِضَافَةً ضَمَّهُ إِلَيْهِ وَأَمَالَهُ، وَالْإِضَافَةُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يُضَمُّ إِلَى الثَّانِي لِيَكْتَسِبَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ أَوْ التَّخْصِيصَ، وَإِذَا أُرِيدَ إِضَافَةُ مُفْرَدَيْنِ إِلَى اسْمٍ فَالْأَحْسَنُ إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا إِلَى الظَّاهِرِ وَإِضَافَةُ الْآخَرَ إِلَى ضَمِيرِهِ نَحْوُ: غُلَامِ زَيْدٍ وَثَوْبُهُ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ وَثَوْبُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوهِمُ أَنَّ الثَّانِيَ غَيْرُ الْأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُضَافًا فِي النِّيَّةِ دُونَ اللَّفْظِ وَالثَّانِي فِي اللَّفْظِ وَالنِّيَّةِ نَحْوُ: غُلَامِ وَثَوْبِ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ غُلَامَ وَثَوْبَ زَيْدٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَاهِرًا فَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا وَجَبَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِمَا لَفْظًا نَحْوُ: لَكَ مِنْ الدِّرْهَمِ نِصْفُهُ وَرُبُعُهُ. قَالَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ وَجَمَاعَةٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِضْمَارَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِلْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، وَحَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لِلْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ مِنْ الدِّرْهَمِ نِصْفُ وَرُبُعُهُ لَاجْتَمَعَ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ نَوْعَا إِيجَازٍ وَاخْتِصَارٍ، وَفِيهِ تَكْثِيرٌ لِمُخَالَفَةِ الْأَصْلِ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِاجْتِمَاعِ إِعْلَالَيْنِ عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ. وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ لِلْمِلْكِ نَحْوُ: غُلَامِ زَيْدٍ، وَلِلتَّخْصِيصِ نَحْوُ: سَرْجِ الدَّابَّةِ، وَحَصِيرِ الْمَسْجِدِ، وَتَكُونُ مَجَازًا نَحْوُ: دَارِ زَيْدٍ لِدَارٍ يَسْكُنُهَا وَلَا يَمْلِكُهَا، وَيَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مُلَابَسَةٍ وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَيُعَوَّضُ عَنْهُ أَلِفٌ وَلَامٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى نَحْوُ:﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النازعات: 40] أَيْ عَنْ هَوَاهَا ﴿ وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة، 235] أَيْ نِكَاحِهَا، وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُضَافُ ، وَيُقَامُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ** " . ([1])

يقدّم الفيّومي ملخّصا دقيقاً عن باب الإضافة في النحو، فيذكر فيه عدة مسائل ويشرحها ويمثل لها، ومن تلك المسائل التي تطرق إليها: فائدة الإضافة التي تقوم على التعريف والتخصيص " والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره، لأن نفسه في حال تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة ". ([2]) ، وعليه يجب أن يكون الشيء المضاف تحصل به فائدة الإضافة.

ثم بيّن أنه إذا أضفتَ مفردين إلى اسم فإنّ أحدهما تحصل له الإضافة بالضمير، حتى لا يتوهم أنه شخص غيره. ويناقش مسألة المضاف إليه المضمر الذي غايته الاختصار والإيجاز ومسألة حذفه، فيرى أنه في الأول جاء على خلاف الأصل عندما جاء مضمراً بغرض الإيجاز وإذا حذف للغرض نفسه سيجتمع عليه وضعان على خلاف الأصل؛ وحمل الفيومي هذا على انتفاء وجود إعلالين في كلمة واحدة عندهم. وهو تعليل منطقي عقلي مقبول.

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص366 ـ 367

[2] – ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص649

ويقسّم الفيّومي الإضافة إلى قسمين؛ إضافة للملك وإضافة للتخصيص، وهو ما عبّر عنه سيبويه(ت180هـ) وجمهور النحاة بأنها تكون بمعنى " اللام" ، و"من" وعبارة ابن جني(ت392هـ) في الخصائص عنه هي: " ويؤكّد ذلك أيضا أن الإضافة في الكلام على ضربين: أحدهما ضمُّ الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام؛ نحو: غلامُ زَيْد وصَاحبُ بَكْر، والآخر ضمُّ اسمٍ إلى اسم هو بعضه بمعنى " من" نحو: هَذا ثوبُ خزّ وهذِه جبَّة صوْف". ([1]) وَبِنية " في" عنْد ابنِ مالك (ت672هـ) إذا كان المضاف إليه ظرفا . ([2])

ويختم الفيّوميّ بمسألة حذف كل من المضاف والمضاف إليه إذا أمِن اللبس، حيث فصّل في حذف المضاف إليه ، وقال إنه يعوّض عن حذفه بـ "ال"، ومثَّل لذلك، ولم يفصّل في الثاني . وهو ما عناه ابنُ مَالك (ت672هـ) في الألفية بقوله:

ومَا يَلي المضَاف يأتي خلفا عَنْه في الإعْرابِ إذا مَا حُذِفا. ([3])

2 ـ إضافة " آل" إلى المضمر:

يقول الفيومي: " **وَ (الْآلُ) أَهْلُ الشَّخْصِ وَهُمْ ذَوُو قَرَابَتِهِ، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى الْأَتْبَاعِ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ بَعْضٍ: أَوَّل تَحَرَّكَتْ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقُلِبَتْ أَلِفًا مِثْلُ: قَالَ. قال الْبَطَلْيُوسِيُّ (*) فِي كِتَابِ الِاقْتِضَابِ : ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إلَى مَنْعِ إضَافَةِ (آلِ) إلَى الْمُضْمَرِ، فَلَا يُقَالُ: آلُهُ بَلْ أَهْلُهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَتَبِعَهُ النَّحَّاسُ(*) وَالزُّبَيْدِيُّ (*) وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إذْ**

---

[1] – ابن جنّي، المرجع السابق، ص650

[2] – حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 2، ص820

[3] – ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج 3، ص58

* – **البَطَلْيَوسِي** (444 – 521 هـ): هو عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، من العلماء باللغة والأدب. ولد ونشأ في بطليوس (Badajoz) في الأندلس. وانتقل إلى بلنسية فسكنها، وتوفي بها. من كتبه " الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن قتيبة " ، و" المسائل والأجوبة " ، و" الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم " ، و" الحدائق " في أصول الدين، و"المثلث" في اللغة، كمثلثات قطرب، و" شرح سقط الزند ". و" الحلل في شرح أبيات الجمل " ، و" الحلل في أغاليط الجمل " ، و" شرح الموطأ " وغير ذلك. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص123).

* – **النّحَّاس** (338 هـ): هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنف (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن) ، و(تفسير أبيات سيبويه) ، و(ناسخ القرآن ومنسوخه) ، و(معاني القرآن) ، و(شرح المعلقات السبع). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص208).

* – **أبو بكر الزُّبَيدي** (316 – 379 هـ): هو محمد بن الحسن بن عبيدالله بن مذحج الزبيدي ←

لَا قِيَاسَ يَعْضُدُهُ ، وَلَا سَمَاعَ يُؤَيِّدُهُ ". ([1])

ينقل الفيّومي عن البَطَلْيَوسي (ت521هـ) أن الكسائي (ت189هـ)، وأبا جعفر النحاس (ت338هـ)، والزُّبيدي (ت379هـ) لا يجيزون إضافة "ال" للمضمر بل تكون إضافته إلى الظاهر، ويكتفي بالنقل فقط دون أن يبيّن رأيه أو موقفه، ولقد كان في نقله أمينا وعبارة البطليوسي هي: " وقوله: و" **آله**" ذكر أبو جعفر النحاس أن "آلاً" يضاف إلى الأسماء الظاهرة، ولا يجوز أن يضاف إلى الأسماء المضمرة، فلم يجز أن يقال صلى الله على محمد وآله. قال: وإنما الصواب : و" أهله ". وذكر مثل ذلك أبو بكر الزُّبيدي في كتابه الموضوع في لحن العامة.

وهذا مذهب الكسائي. وهو أول من قاله ، فأتبعاه على رأيه، وليس بصحيح، لأنه لا قياس له يعضده ولا سماع يؤيّده " . ([2])

➔ الأندلسي الاشبيلي، أبو بكر، عالم باللغة والأدب، شاعر. أصل سلفه من حمص (في الشام) ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية. وطلبه الحكم (المستنصر بالله) إلى قرطبة، فأدّب فيها ولِيَّ عهدِه هِشاما (المؤيد بالله)، ثم ولِيَ قضاءَ إشبيلية، فاستقرّ، وتوفي بها. من تصانيفه: (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين) ، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) ، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص82) .

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع نفسه، ج 1، ص29

[2] – البطليوسي ابن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،مرجع سابق، ج1، ص35

المبحث الرابع

الاستثناء

1 – الاستثناء :

يقول الفيومي: " **فَالِاسْتِثْنَاءُ صَرْفُ الْعَامِلِ عَنْ تَنَاوُلِ الْمُسْتَثْنَى، وَيَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْمُتَّصِلِ وَفِي الْمُنْفَصِلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ إِلَّا هِيَ الَّتِي عَدَّتْ الْفِعْلَ إِلَى الِاسْمِ حَتَّى نَصَبَهُ، فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ فِي التَّعْدِيَةِ وَالْهَمْزَةُ تُعَدِّي الْفِعْلَ إِلَى الْجِنْسِ وَغَيْرِ الْجِنْسِ حَقِيقَةً وِفَاقًا فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهَا** " . ([1])

يعرّف الفيّومي الاستثناء على أنّه صرف العامل عن تناول المستثنى؛ وهذا يعني أن المستثنى لا يكون مستغرقاً في الحكم، ويكون ذلك حقيقة في المستثنى المتصل والمنفصل؛ ويعلل الفيّومي قوله بأن الأداة " إلا " محمولة على الهمزة في التعدية، وعليه فهي بمنزلتها. وهنا يظهر لنا أن الفيّومي قد علل حكمه الذي ذهب إليه في تعريفه للاستثناء.

2 – (غَيْرُ) :

يقول الفيومي : " **وَ (غَيْر) يَكُونُ وَصْفًا لِلنَّكِرَةِ، تَقُولُ: جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُكَ وقَوْله تَعَالَى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة،7] إنَّمَا وُصِفَ بِهَا الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَعْرِفَةَ بِإِضَافَتِهَا إلَى الْمَعْرِفَةِ فَعُومِلَتْ مُعَامَلَتَهَا وَوُصِفَ بِهَا الْمَعْرِفَةُ، وَمِنْ هُنَا اجْتَرَأَ بَعْضُهُمْ فَأَدْخَلَ عَلَيْهَا الْأَلِفَ وَاللَّامَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا شَابَهَتْ الْمَعْرِفَةَ بِإِضَافَتِهَا إلَى الْمَعْرِفَةِ جَازَ أَنْ يَدْخُلَهَا مَا يُعَاقِبُ الْإِضَافَةَ، وَهُوَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَلَكَ أَنْ تَمْنَعَ الِاسْتِدْلَالَ وَتَقُولُ : الْإِضَافَةُ هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ بَلْ لِلتَّخْصِيصِ؛ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا تُفِيدُ تَخْصِيصًا فَلَا تُعَاقِبُ إضَافَةَ التَّخْصِيصِ مِثْلُ: سِوَى وَحَسْبِ، فَإِنَّهُ يُضَافُ لِلتَّخْصِيصِ وَلَا تَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ. وَتَكُونُ غَيْرُ أَدَاةَ اسْتِثْنَاءٍ مِثْلُ: إلَّا فَتُعْرَبُ بِحَسْبِ الْعَوَامِلِ، فَتَقُولُ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ. قَالُوا: وَحُكْمُ غَيْرٍ إذَا أَوْقَعْتَهَا مَوْقِعَ إلَّا أَنْ تُعْرِبَهَا بِالْإِعْرَابِ الَّذِي يَجِبُ لِلِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إلَّا، تَقُولُ: أَتَانِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ بِالنَّصْبِ، كَمَا يُقَالُ: أَتَانِي الْقَوْمُ إلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَمَا جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، كَمَا يُقَالُ مَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ وَالنَّصْبِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَمَا أَشْبَهَهُ** ". ([2])

ينصُّ الفيومي على أن " **غير**" تقع وصفاً للنكرة والمعرفة على حد سواء، وهو ما يُفهَم من سوقه للمثال ومناقشته لذلك، وقال: إن مشابهتها للمعرفة هو الذي جعل بعضهم يدخل عليها الألف واللام تشبيها لها بما يعاقب الإضافة في المعرفة؛ وراح يناقش الفيومي ذلك ويردّه؛ بأن الإضافة

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص85

[2] – المصدر نفسه ، ج 2، ص458

فيها هي للتخصيص، وليست للتعريف، والألف واللام لا تفيد التخصيص، وهو دليل قوي يعتدُّ به. قال سيبويه: " وغير أيضاً ليس باسم متمكِّن. ألا ترى أنَّها لا تكون إلاَّ نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام " . ([1])

ولعلَّ منع دخول " ال" على "غير" ينطبق على شبيهاتها من النكرات المتوغّلة في الإبهام، قال ابن السَّرَّاج : " واعلم : أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها؛ لأنها لا تخص شيئًا بعينه، فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك، تقول: مررت برجل مثلك وبرجل شبهك، وبرجل غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة، وإنما نكرهن معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: مثْلُكَ. جاز أن يكون " مثلك " في طولك أو لونك أو في علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها، وكذلك شبهك وأما غيرك فصار نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك " . ([2])

كما أنّها تلزم الإضافة فلا تفارقها، لفظية كانت أم معنوية ومن ثمَّ امتنع دخول " ال" عليها؛ لأنه لا يجمع بين الإضافة ، و" ال" مثلما قال ابن يعيش في شرح المفصّل: " فهذه الأسماء كلُّها تلزَم الإضَافة، ولا تُفَارِقُهَا. وإذا أفردت كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها، فلا يقال: المِثْل، ولا الشِّبْه " . ([3])

وإنّما يصحُّ دخول " ال" على الاسم المضاف إذا كانت " ال" لا تفيده شيئا من التعريف أو غيره، مثما أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: " واعلم أنه ليس فى العربية مضافٌ يَدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحَسَنُ الوجهِ، أدخلوا الألفَ واللام على حسنِ الوجهِ، لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً، فاحتاجَ إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله البتَّةَ، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين " . ([4])

ثم يتناول الفيّومي في بقية حديثه أوجه إعرابها التي تتلخص في قوله: إنها تعرب إعراب الاسم بعد " إلا " في جميع الحالات، ومثل لكل حالة بمثال.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص479

[2] – ابن السَّرَّاج، الأصول في النّحو، مرجع سابق، ج 1، ص153

[3] – ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، مرجع سابق، ج 2، ص145

[4] – سيبويه، المرجع السابق، ج 1، ص199 – 200.

المبحث الخامس

التوكيد

1 – التوكيد :

يقول الفيومي : " **أَكَّدْته تَأْكِيدًا فَتَأَكَّدَ، وَيُقَالُ عَلَى الْبَدَلِ: وَكَّدْته وَمَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ: وَهُوَ عِنْدَ النُّحَاةِ نَوْعَانِ: لَفْظِيٌّ وَهُوَ إعَادَةُ الْأَوَّلِ بِلَفْظِهِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَمَعْنَوِيٌّ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَفَائِدَتُهُ رَفْعُ تَوَهُّمِ الْمَجَازِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى جَاءَ غُلَامُهُ أَوْ كِتَابُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ** ". ([1])

يقدم الفيّومي نوعي التوكيد عند النحاة؛ وهما اللفظي والمعنوي، ويمثّل لكل منهما، ويذكر فائدته في الأخير. غير أن مثال التوكيد اللفظي الذي ذكره لا يدخل ضمنه، خلافا لابن جني (ت392هـ)، قال ابن هشام (ت761هـ) في شرحه للقَطْر: " وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: الله أكبر، الله أكبر خلافا لابن جني؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر ثان، جيء به لتأكيد الخبر الأول" . ([2]) وعلى هذا يسقط الاستدلال به.

2 – ألفاظ التوكيد :

يقول الفيّومي: " **وَجَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعًا أَيْ مُجْتَمِعِينَ، وَجَاءُوا (أَجْمَعُونَ) ، وَرَأَيْتُهُمْ (أَجْمَعِينَ)، وَمَرَرْتُ بِهِمْ (أَجْمَعِينَ)، وَجَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَقَدْ تُضَمُّ حَكَاهُ ابْنُ السِّكِّيتِ. وَقَبَضْتُ الْمَالَ أَجْمَعَهُ وَجَمِيعَهُ، فَتُؤَكِّدُ بِهِ كُلَّ مَا يَصِحُّ افْتِرَاقُهُ حِسًّا أَوْ حُكْمًا، وَتُتْبِعُهُ الْمُؤَكَّدَ فِي إعْرَابِهِ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ عَلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ، وَلَا يَجُوزُ فِي أَلْفَاظِ التَّوْكِيدِ أَنْ تُنْسَقَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، فَلَا يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهَا غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى مَفْهُومِ الْمُؤَكَّدِ، وَالْعَطْفُ إنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُغَايَرَةِ بِخِلَافِ الْأَوْصَافِ حَيْثُ يَجُوزُ: جَاءَ زَيْدٌ الْكَاتِبُ وَالْكَرِيمُ، فَإِنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْمَوْصُوفِ فَكَأَنَّهَا غَيْرُهُ. وَفِي حَدِيثٍ: « فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ »** ([3]) **فَغَلِطَ مَنْ قَالَ إنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ مَعَارِفُ ، وَالْحَالُ لَا تَكُونُ إلَّا نَكِرَةً، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَعْرِفَةً فَمَسْمُوعٌ ، وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِالنَّكِرَةِ، وَالْوَجْهُ فِي الْحَدِيث (فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ)؛ وَإِنَّمَا هُوَ تَصْحِيفٌ مِنْ الْمُحَدِّثِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَتَمَسَّكَ الْمُتَأَخِّرُونَ بِالنَّقْلِ** " . ([4])

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص17

[2] – ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، (د.ط)، 2009م، ص289

[3] – ينظر ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح. عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1971م، ج5، (النوع الأول: في صفة الاقتداء بالإمام)، ص619

[4] – الفيومي، المصباح المنير، ج 1، ص109

يذكر الفيّومي هنا أن ألفاظ الجموع : " جميعا " ، و" أجمعين" ، و" جمعاء" ، و" أجمع " تأتي توكيداً، فتتبع الموكّد في الإعراب، دون أن يشير إلى الأصل، وهو أن تكون تابعة للفظ " كل" لتقوية قصد الشمول كما قال ابن مالك (ت672هـ):

وبعد كلّ أكدوا بأجـــــمعا جمعاء أجمعين ثم جُمَعا

ودون كلٍّ قد يجيء أجمَعُ جمعاء أجمعون ثمَّ جُمَعُ . ([1])

ثم يذكر لها الفيّومي شروطا منها عدم عطفها، لأنّ العطف لا يأتي لها بشيء جديد مثلما هو الحال في عطف الصفات، وراح يناقش قول القائل: في حَدِيثٍ « فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ » إن أجمعين منصوبة على الحال فغلّطه؛ ووجه ذلك بالرفع وإنما هو من تصحيف المحدثين؛ كما أن الحال تكون نكرة وألفاظ الجموع معارف. وهكذا يثبت بالحجة والدليل صحة ما ذهب إليه.

وهذا الحديث من أحد المواضع التي تؤكّد لنا مرة أخرى منهج الفيّومي في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، مثلما تقدّم معنا بيان ذلك في الفصل الأول، فهو لا يستندُ إلى ما تلقفته ألسنة المحدّثين فحرّفوه، لأنّ ألفاظَهم ليست ألفاظ النبي (صلى الله عليه وسلم)، وتعضّد – ما ذهب إليه الفيّومي – روايةُ الرفع من حديث النبي (ت11هـ) (صلى الله عليه وسلم) عندما سقط عن فرس فمرض، فلم يستطع القيام للصلاة، فصلّى بالصحابة رضوان الله عليهم قاعداً وهم قعود، فلما انتهت الصلاة قال: " **إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ** " . ([2])

---

[1] – ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، ج 3، ص162

[2] – مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، (باب ائتمام المأموم بالإمام)، ص308

المبحث السادس

نقاشات نحوية

1 – (بعض) :

قال الفيّومي: " **الْبَعْضَ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ أَوْ مِنْ أَشْيَاءَ، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ مَا فَوْقَ النِّصْفِ كَالثَّمَانِيَةِ ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَيْءٌ مِنْ الْعَشَرَةِ، وَبَعَّضْتُ الشَّيْءَ تَبْعِيضًا جَعَلْتُهُ أَبْعَاضًا مُتَمَايِزَةً، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَأَجَازَ النَّحْوِيُّونَ إدْخَالَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى بَعْضٍ وَكُلٍّ إلَّا الْأَصْمَعِيَّ فَإِنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: قُلْتُ لِلْأَصْمَعِيِّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ (*) : الْعِلْمُ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَخْذُ الْبَعْضِ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الْكُلِّ، فَأَنْكَرَهُ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ وَقَالَ: كُلٌّ وَبَعْضٌ مَعْرِفَتَانِ فَلَا تَدْخُلُهُمَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهُمَا فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : بَعْضٌ وَكُلٌّ مَعْرِفَتَانِ لِأَنَّهُمَا فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، وَقَدْ نَصَبَتْ الْعَرَبُ عَنْهُمَا الْحَالَ فَقَالُوا: مَرَرْت بِكُلٍّ قَائِمًا** " . ([1])

يعرف الفيّومي كلمة "**بعض**" ويحدد مدلولها قبل التطرق إلى ما يدور حولها من خلاف نحوي، وفي أثناء ذكره للخلاف النحوي فهو يذكره بشكل شامل عام. حيث نقل عن الأزهري (ت370هـ) إجازة إدخال الألف واللام على "بعض" و" كل" باستثناء الأصمعي (ت216هـ). وبعدها أخذ يسوق نقولا عن أئمة اللغة تثبت الحكم العام ، وتوضح بشيء من التفصيل شيئا فشيئا سبب منع إدخال الألف واللام عليها. وهو وسط هذا الخلاف كله لا يكتفي إلا بالنقل فلا يرجح.

ووجه المنع أنه لايجوز إدخال الألف واللام عليهما، لاشتمالهما على معنى الإضافة، قال السّيوطي في المزهر: " وفي كتاب ليس لابن خالويه العوام وكثير من الخواص يقولون : الكل والبعض وإنما هو كل وبعض، لا تدخلهما الألف واللام لأنهما معرفتان في نية إضافة. وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء.

وحدثنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي قال: قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحنا إلا قوله: العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض" . ([2])

---

* – **ابنُ المقفع** (106 – 142 هـ): هو عبد الله بن المقفع: من أئمة الكتّاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، أصله من الفرس، ولد في العراق مجوسيا (مزدكيا) ، وأسلم على يد عيسى بن علي (عمّ السفاح) ، وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له " كتب أرسطوطاليس" الثلاثة، في المنطق، وكتاب " المدخل إلى علم المنطق " المعروف بايساغوجي. وترجم عن الفارسية كتاب " كليلة ودمنة " وهو أشهر كتبه. وأنشأ رسائل غاية في الإبداع، منها " الأدب الصغير" ، ورسالة " الصحابة " ، و" اليتيمة " واتّهم بالزندقة، فقتله في البصرة أميرها سفيان بن معاوية المهلّبي. قال الخليل بن أحمد: ما رأيت مثله، وعلمه أكثر من عقله. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 4، ص140).

[1] – الفيومي، مرجع سابق، ج 1، ص54

[2] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج2، ص128

وظاهر الكلام الذي نقله السيوطي يفهم منه أنّ الكثيرين يدخلون الألف واللام على **(كل)** ، و**(بعض)**، سواء كانوا من العامة أم من الخواص؛ ويقصد بالخواص العلماء المتخصصين من أمثال سيبويه والأخفش.

" قَالَ أَبُو حَاتم: قلت للأَصْمَعِيّ : رَأَيْت فِي كِتَابِ ابنِ المُقَفَّع: العِلْم كَثِير، ولكِنَّ أَخْذَ البَعْضِ خيْرٌ من تَرْكِ الكُلّ، فأَنْكَرَهُ أَشَدَّ الإِنْكَار، وَقَالَ: الأَلفُ واللَّامُ لَا يَدْخُلَان فِي بَعْضٍ وكُلّ لأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ بغيْرِ أَلِفٍ ولاَمٍ. وَفِي القُرْآنِ العَزِيز: ﴿ **وكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ** ﴾. ([1])

قَالَ أَبو حاتِمٍ : لَا تَقُولُ العَرَبُ الكُلّ وَلَا البَعْض، وَقد اسْتَعْمَلَها النَّاسُ حَتَّى سِيبَوَيْه والأَخْفَشُ فِي كِتَابَيْهِما لِقِلَّة عِلْمِهِما بِهذَا النَّحْوِ، فاجْتَنِبْ ذلِكَ، فإِنَّهُ ليْسَ من كَلامِ العَرَب" . ([2])

ومقام سيبويه والأخفش معروف ([*]) في صناعة العربية، وليس هذا الحكم الأخير على إطلاقه ولكنه يقصد به هذه المسألةَ بعينها.

2 – " لو" بمعنى (عسى) :

قال الفيّومي: " **وَفِي الْحَدِيثِ « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »** ([3]) **قِيلَ : لَوْ هُنَا بِمَعْنَى عَسَى وَالتَّقْدِيرُ الْتَمِسْ صَدَاقًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَعَسَاك تَجِدُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَهُوَ لِبَيَانِ أَدْنَى مَا يُلْتَمَسُ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ** ". ([4])

يفسر الفيّومي هذا الحديث فيحمل فيه " لو" على" عسى"، ويقدر المعنى" **الْتَمِسْ صَدَاقًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَعَسَاك تَجِدُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ** "وهذا خلافا للمشهور، وهو أنّ التقدير ولو كان

---

[1] – سورة النمل، الآية 87

[2] – الزَّبيدي، تاج العروس، مرجع سابق،ج18، ص243

[*] – مسألة ردّ بعض العلماء على بعض مسألة معروفة بين أهل العلم، ويستأنس لها بقول الشيخ محمد مولود الشنقيطي:

رَدّ الأجـــــــلاَّءِ على الأجِلاَّ ... مـــــــــن الأَبِينَ والشُّيوخِ دَلاَّ
معَ قـــــــــبولِ كلِ واحدٍ نَبِهْ ... له عـــــــــلى قبولِهِ أو طَلَبِه
ردّ عـــــــلى مَالكٍ ابنُ القاسمِ ... وابنُ ابنِ عاصمٍ على ابنِ عاصمِ
وابنُ ابـــنِ مالكٍ على ابنِ مالكْ ... وسَـــــــــــلَّمَ النُّقَّادُ كُلَّ ذَلِكْ
كـــــــذا الرَّهُونيّ عَلَى رُسُوخِهِ ... قَدْ أَكْثَرَ الرَّدَّ عَـــــلَى شُيُوخِهِ
وذاكَ عنْدي أنَّ حَـــــــق الحَقِّ ... مُقَدَّمٌ عـــــــلى حقوق الخلقِ

[3] – ينظر البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج7، (باب السلطان وليّ)، ص17

[4] – الفيومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج1، ص163

الملمتس خاتما من حديد؛ لأن هذا أحدُ المواضع التي تحذف فيها كان واسمها. أو : ولو كان الذي تلتمسه خاتما من حديد. وهذه الأخيرة عبارة ابن هشام. ([1]) أما ما ذهب إليه الفيّومي من أن لو بمعنى عسى فلم أجده .

3 – النّصب على التمييز:

قال الفيّومي: " **وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالدِّمَاءُ نُصِبَ عَلَى التَّمْيِّزِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى إسْنَادِ الْفِعْلِ إلَيْهَا؛ وَالْأَصْل تُهْرَاقُ دِمَاؤُهَا لَكِنْ جُعِلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَدَلًا عَنْ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة،235] أَيْ نِكَاحِهَا** " . ([2])

يذهب الفيّومي في إعراب كلمة الدماء إلى أنّها تمييز أو نائب فاعل، فأما القول الثاني فلا نقاش فيه ، وأما الأول ففيه نظر من جهتين؛ الأولى أن التمييز يجب أن يكون نكرة خلافاً للكوفيين ([3])، والثانية أنه جعل الألف واللام عوضا عن الإضافة وحملها على الآية، وهو أيضا مذهب الكوفيين، وتحتمل أنها للعهد، وليست عوضاً، كما نصّ على ذلك السمين الحلبي في الدر المصون. والظاهر مما سبق أن الفيومي قد بنى حكمه على رأي الكوفيين.

4 – الاسم بعد (سيّما) :

يقول الفيومي: " **وَ (لَا سِيَّمَا) مُشَدَّدٌ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهُ، وَفَتْحُ السِّينِ مَعَ التَّثْقِيلِ لُغَةٌ ، قَالَ ابْنُ جِنِّي: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ : " وَلَا سِيَّمَا يَوْمُ بِدَارَةِ جُلْجُلِ** " .

فَيَكُونُ يَوْمٌ مَجْرُورًا بِهَا عَلَى الْإِضَافَةِ، وَيَجُوز أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي فَيَكُونُ يَوْمٌ مَرْفُوعًا؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ : وَلَا مِثْلَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ : يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَلَيْسَ بِالْجَيِّدِ، قَالُوا وَلَا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مَعَ الْجَحْدِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّحْوِيُّ (*) فِي شَرْحِ الْمُعَلَّقَاتِ وَلَفْظُهُ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ سِيَّمَا زَيْدٌ حَتَّى تَأْتِيَ بِلَا؛ لِأَنَّهُ كَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ أَيْضًا: وَلَا يُسْتَثْنَى بِسِيَّمَا إلَّا وَمَعَهَا جَحْدٌ ، وَفِي الْبَارِعِ مِثْلُ ذَلِكَ ، قَالَ: وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالنَّفْيِ، وَنَقَلَ السَّخَاوِيُّ (*) عَنْ ثَعْلَبٍ (*): مَنْ قَالَهُ بِغَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي جَاءَ بِهِ امْرُؤُ

---

[1] – ينظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003م، ص248

[2] – الفيومي، مرجع سابق، ج 1، ص248

[3] – ينظر ابن عقيل، شرح الألفية، مرجع سابق، ج 1، ص 195

* – يقصد أبا جعفر النحّاس ، وقد تقدمت ترجمته. ص39

* – **السخاوي** (558 – 643 هـ): هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري ←

الْقَيْسِ فَقَدْ أَخْطَأَ يَعْنِي بِغَيْرِ لَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ (لَا وَسِيَّمَا) تَرَكَّبَا وَصَارَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَتُسَاقُ لِتَرْجِيحِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَيَكُونُ كَالْمُخْرَجِ عَنْ مُسَاوَاتِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ فَقَوْلُهُمْ: تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَا سِيَّمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَعْنَاهُ وَاسْتِحْبَابُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ آكَدُ وَأَفْضَلُ، فَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: وَلَا سِيَّمَا أَيْ وَلَا مِثْلَ مَا كَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ تَعْظِيمَهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (*) : وَلَا يُسْتَثْنَى بِهَا إِلَّا مَا يُرَادُ تَعْظِيمُهُ. وَقَالَ السَّخَاوِيُّ أَيْضًا : وَفِيهِ إِيذَانٌ بِأَنَّ لَهُ فَضِيلَةً لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَوْ قِيلَ: (سِيَّمَا) بِغَيْرِ نَفْيٍ اقْتَضَى التَّسْوِيَةَ وَبَقِيَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ، فَيَبْقَى التَّقْدِيرُ تُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِثْلَ اسْتِحْبَابِهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَتَقْدِيرُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ: مَضَى لَنَا أَيَّامٌ طَيِّبَةٌ لَيْسَ فِيهَا يَوْمٌ مِثْلُ يَوْمِ دَارَةِ جُلْجُلٍ ، فَإِنَّهُ أَطْيَبُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الْأَيَّامِ، وَلَوْ حُذِفَتْ لَا بَقِيَ الْمَعْنَى: مَضَتْ لَنَا أَيَّامٌ طَيِّبَةٌ مِثْلُ يَوْمِ دَارَةِ جُلْجُلٍ فَلَا يَبْقَى فِيهِ مَدْحٌ وَتَعْظِيمٌ.

➔ السخاوي الشافعي، أبو الحسن، علم الدين ، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم. أصله من صخا (بمصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، ودفن بقاسيون. من كتبه: " جمال القرء وكمال الإقراء " في التجويد، و" هداية المرتاب " منظومة في متشابه كلمات القرآن، مرتبة على حروف المعجم، و" المفضل، شرح المفصل للزمخشري " أربعة أجزاء، و" سفر السعادة " ، و" شرح الشاطبية " ، وهو أول من شرحها، وكان سبب شهرتها، و" الكوكب الوقاد " في أصول الدين، و " القصائد السبع " ، وغير ذلك. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص232 ـ 233) .

* – **ثعلب** (200 – 291 هـ): هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، ، فتوفي على الأثر. من كتبه (الفصيح) ، و(قواعد الشعر)، و(شرح ديوان زهير) ، و(شرح ديوان الأعشى) ، و(مجالس ثعلب) ، و(معاني القرآن) و(ما تلحن فيه العامة) ، و(معاني الشعر)، و(الشواذ) ، و(إعراب القرآن). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص 267).

* – **ابن الحاجب** (570 – 646 هـ): هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالأسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه " الكافية " في النحو، و" الشافية " في الصرف، و" مختصر الفقه " استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى" جامع الأمهات " و" المقصد الجليل " قصيدة في العروض، و" الأمالي النحوية " ، و" الإيضاح " في شرح المفصل للزمخشري ، و" منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل " في أصول الفقه، وغير ذلك. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص211) .

وَقَدْ قَالُوا : لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ وَإِبْقَاءُ عَمَلِهِ إِلَّا شَاذًّا، وَيُقَالُ : أَجَابَ الْقَوْمُ لَا سِيَّمَا زَيْدٌ؛ وَالْمَعْنَى فَإِنَّهُ أَحْسَنُ إِجَابَةً، فَالتَّفْضِيلُ إِنَّمَا حَصَلَ مِنْ التَّرْكِيبِ فَصَارَتْ لَا مَعَ سِيَّمَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِكَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فَهِيَ الْمُفِيدَةُ لِلنَّفْيِ وَرُبَّمَا حُذِفَتْ لِلْعِلْمِ بِهَا ، وَهِيَ مُرَادَةٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ وَابْنِ بَابْشَاذْ ، وَبَعْضُهُمْ يَسْتَثْنِي بِسِيَّمَا " . ([1])

قبل أن يشرع الفيّومي في الحديث عن إعراب الاسم بعد ولاسيّما، أشار إلى اللغات التي تأتي عليها، ونقل كلاماً لأبي جعفر النّحّاس بلفظه ([2])، فكان أميناً في ذلك ، يبيّن فيه أنّها لا تأتي إلا مسبوقة بحرف النفي" لا "، وهو ما عبّر عنه الفيّومي بقوله : " **قَالُوا وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْجَحْ** ". وحروف الجحد هي حروف النّفي؛ فالأوّل على اصطلاح الكوفيين، وقد آثر استعماله الفيّومي في هذا الموضع، والثاني هو اصطلاح البصريين، ثم أردف بذكر الوجوه الإعرابية الواردة فيها انطلاقا من بيت امرئ القيس يقول فيه :

ألا رب يوم لك منهن صالحٍ ولا سيّما يومٍ بدارة جلجلِ. ([3])

وخلاصة القول في الاسم بعدها ـ كما ذكر ـ أنه يأتي على ثلاثة أوجه مختارة ووجه ضعيف فأمّا الثلاثة المختارة فهي: الجرّ على الإضافة مثلما حكاه عن ابن جنّي (ت392هـ)، وهو الأرجح كما عند ابن هشام (ت761هـ) في المغني، وما تكون زائدة. والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقديره عند الفيّومي: " وَلَا مِثْلَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ". وعبارة ابن هشام في المغني هي: " ولا مثل الذي هو يوم " . ([4])

ويظهر أن هناك اختلافاً بينهما. و" ما " في هذه الحالة تكون موصولة. أو نكرة موصوفة بالجملة. والوجه الثالث النصب على التمييز، و"ما" تكون كافة عن الإضافة. والوجه الضعيف الذي لم يستحسنه الفيّومي هو القول بأن ما بعدها منصوب على الاستثناء.وردّ بأن غاية الاستثناء الإخراج ، ومعنى البيت ليس كذلك.

ثم يعود الفيّومي ليختم كلامه بضرورة اقترانها بـ" لا "، فهي بمنزلة إلاّ وهو ظاهر قوله : " كالاستثناء" ، وكعادته لا يترك الأحكام دون أن يشفّعها بالحجج النقلية والعقلية يسرد أقوال أئمة اللغة والنحو للتأكيد على ما ذهب إليه.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، ج1، ص300 – 301

[2] – ينظر النّحاس أبو جعفر، شرح القصائد التسع المشهورات، تح. أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973م، ج1، ص110

[3] – ينظر الزوزني، شرح المعلقات السبع، مرجع، سابق، ص39

[4] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، مرجع سابق، ص141 ، وما بعدها

وبعد هذا يشير إلى ما فيها من معنى التفضيل والاستحباب ويسوق له ما يعضّده من حجج وأمثلة.

5 - (كذا) :

يقول الفيّومي: " **كَذَا كِنَايَةٌ عَنْ مِقْدَارِ الشَّيْءِ وَعِدَّتِهِ فَيَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ يُقَالُ: اشْتَرَى الْأَمِيرُ كَذَا وَكَذَا عَبْدًا ، وَيَكُونُ كِنَايَةً عَنْ الْأَشْيَاءِ يُقَالُ : فَعَلْتُ كَذَا وَقُلْتُ كَذَا، فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، فَلِتَعَدُّدِ الْفِعْلِ وَالْأَصْلُ ذَا ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ بَعْدَ زَوَالِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَجُعِلَ كِنَايَةً عَمَّا يُرَادُ بِهِ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ فَلَا تَدْخُلُهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ** ". ([1])

يعرّف الفيومي **(كذا)** على أنها من أسماء الكنايات، وبعد ذلك ذكر معناها وهو الكناية عن مقدار الشيء، وبعد ذلك بيّن عملها فقال: إن الاسم بعدها ينتصب على التمييز. ويذهب الفيّومي في تركيبها مذهب الجمهور على أنها مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة " ذا". ماعدا ابن يعيش الذي نصّ في شرحه للمفصل على أنها ـ الكاف ـ زائدة وردّ على القول القائل بأنها تشبيه. ([2])

وظاهر كلام الفيّومي يدل على أنه لم يبقَ للتشبيه فيها أي معنى بعد تركبها مع اسم الإشارة. ويختم في الأخير بأنها تنتمي للمعارف، فلا يصح دخول الألف واللام عليها.

6 - (ودعَ) :

يقول الفيّومي: **وَدَعْتُهُ أَدَعُهُ وَدْعًا تَرَكْتُهُ، وَأَصْلُ الْمُضَارِعِ الْكَسْرُ، وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ الْوَاوُ ثُمَّ فُتِحَ لِمَكَانِ حَرْفِ الْحَلْقِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ: وَزَعَمَتْ النُّحَاةُ أَنَّ الْعَرَبَ أَمَاتَتْ مَاضِيَ يَدَعُ وَمَصْدَرَهُ وَاسْمَ الْفَاعِلِ، وَقَدْ قَرَأَ مُجَاهِدٌ وَعُرْوَةُ وَمُقَاتِلٌ وَابْنُ أَبِي عَبْلَةَ وَيَزِيدُ النَّحْوِيُّ: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى، 3] بِالتَّخْفِيفِ. وَفِي الْحَدِيثِ « لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ وَدْعِهِمْ الْجُمُعَاتِ»** ([3]) **أَيْ عَنْ تَرْكِهِمْ، فَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَنْ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، وَنُقِلَتْ مِنْ طَرِيقِ الْقُرَّاءِ، فَكَيْفَ يَكُونُ إمَاتَةً وَقَدْ جَاءَ الْمَاضِي فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ وَمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ فَيَجُوزُ الْقَوْلُ بِقِلَّةِ الِاسْتِعْمَالِ وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِالْإِمَاتَةِ** ". ([4])

يناقش الفيّومي مسألة إماتة الماضي والمصدر من الفعل "يَدعُ" اللذين هما: " ودَعَ "،

---

[1] - الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص529

2 - ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، مرجع سابق، ج 3، ص166

[3] - الحديث صحيح وقد ورد عند مسلم بلفظ: « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ ». ينظر صحيح مسلم، مرجع سابق، ج2، (باب التغليظ في ترك الجمعة) ، ص591

[4] - الفيّومي، مرجع سابق، ج2، ص653

" ودْعاً "، حتى ضُرب به ـ وَدَعَ ـ المثل عند علماء أصول النحو في باب المطّرد في القياس والشاذ في الاستعمال. ([1])

فانبرى الفيّومي لدحضِ هذا الحكم وإثبات عكسه بما ثبت من ورود كل ذلك في القرآن الكريم والسنة والشعر؛ إذ ساق الآية القرأنية التي تشهد بذلك على بعض أوجه القراءات، واستشهد لها من الحديث النبوي الشريف باعتباره أفصح العرب (صلى الله عليه وسلم)، وهنا يتأكد لنا منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي ، كما تقدمَ معنا في الفصل الأول من أنّه يجيزه في إثبات اللغة ويمنعه في إثبات الأحكام النحوية .

كما ورد في الشعر ولكن الفيّومي لم يذكر الموضع، ولعلّه يقصد بقوله: " **وَقَدْ جَاءَ الْمَاضِي فِي بَعْضِ الْأَشْعَارِ**" قولَ أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ):

سَلْ أميري ما الذي غيّرَه عن وصالي اليوم حتى ودَعَه. ([2])

ونظرا لهذه الاعتبارات كلّها يطالب الفيّومي بإنصاف ماضي الفعل " يَدعُ " والقول بقلته لا بإماتته، وهو رأي وجيه من الفيّومي(ت770هـ)، ويعضّده رأي ابن درستويه (ت347هـ) في كتابه " تصحيح الفصيح " حيث أجازه من باب القياس فقال: " وأما قوله [ثعلب] : ذرْ ذا ودعْهُ، ولا تقلْ: وذرتُه ولا ودعتُهُ؛ فليس هذا من باب المصادر ولا الصفات، ولكنه من باب ما أهمل استعمال ماضِيه واسمُ فاعِله ومصدَره، واستغني عنه بغيره، مما هو في معناه، وليس فيه ثقل لفظه، وذلك أن الماضي من هذين الفعلين إنما هو: وَذَرْتُهُ وَوَدَعْتُه، واسم فاعلهما: وَاذِر ووَادِع، ففي أوَّلهِمَا وَاو، وَهو حرف مستثقل، واستعمل في موضع ذلك ترك وتارك؛ لأنّهما في ذلك المعنى بعينه، وليس في أوَّله حرف مستثقل. واستعمال ما أهملوا **جائزٌ صواب، وهُو الأصْل**، وقد جاءَ في الشعر منه " . ([3])

ثم أنشد بيت أبي الأسود (ت69هـ) وأردفه بالآية التي استشهد بها الفيومي ثم قال: " ولم يستعمل المصدر من هذين الفعلين أيضا، واستعمل في موضعه الترك؛ لأنَّه في معناهما، وهو أخفُّ منهما، واستعمال ما لم تستعمله العرب من ذلك **غير خطأ**، بل هو في **القياسِ الوجه**، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام، لقلّة اعتياده، لأنّ الشّعر أيضا أقلّ استعمالا من الكلام ". ([4])

وظاهر كلامه أن وقوعه في الكلام قليل، ولقد استعمله فيه على قلته مجموعة من العلماء

---

[1] – ينظر السيوطي، الاقتراح، مرجع سابق، ص111

[2] – المرجع نفسه ينظر الحاشية من الصفحة نفسها.

[3] – ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح . محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، 1998م، ص260

[4] – ابن درستويه، المرجع نفسه، ص261.

في مصنفاتهم من أمثال: ابن سيده في مقدمة المخصص ([1])، وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ([2]) وغيرهما. **وبعد كل ما تقدّم أليس من الإجحاف أن يقال بإماتته ؟**

- **عرض نتائج الفصل** :

ومن خلال ما تقدم يظهر لنا أن الفيّومي كان له منهج خاصّ في عرض المسائل النحوية في معجمه المصباح المنير، والتي بلغ عددها 73 مسألةً. فقد غلب عليه في مبحث الظروف والحروف البدء بمعانيها دون التعريف والتمهيد لها، وكان أحيانا يفعل ولكنّ ذلك قليل،

كما أنه كان ينتهج طريقة سوق المثال للإشارة إلى معنى في الحرف أو الظرف، أو شرطا ينبغي أن يتوافر فيه، ولقد كان التمثيل كثيرا عنده بغرض توضيح القصد وبيانه.

اتسم الفيّومي في نقاشاته النحوية بطريقة علماء الكلام، حيث تجده يقول: فإن قلت، قلت، والجواب. وكان في كل ذلك حاضرَ الدليل العقلي والمنطقي قويَّهُ.

لقد كان الفيوميُّ يصدِر الأحكام في البداية بطريقة عامة ثم يفصلها، ويذكر لها نقولا تعضدها وشواهد تؤكدها فلم يترك كلامه غُفْلاً من الدليل والبرهان فيما يذهب إليه.

لقد كان الفيّومي في أكثر مواضع الخلاف بين البصرة والكوفة ينتصر لمذهب الكوفة، ويسوغ موقفه إن عقليا وإن نقلياً، وأحيانا أخرى كان يسكت دون ترجيح.

لقد انفرد الفيّومي ببعض المعاني والاستعمالات لم أقف عليها فيما اطلعت عليه من كتب العلماء المتقنين في هذا الفن من أمثال: سيبويه (ت180هـ)، والمبرد (ت285هـ)، وابن يعيش (ت643هـ) ، والزَّمخشري(ت538هـ) ، وابن هشام (ت761هـ)، وابن مالك (ت672هـ) وغيرهم.

لقد كان الفيّومي متقنا وملمّا بالمسائل النحوية أيّما إلمام، وتشهد له بذلك وجَازة اللفظ الذي كان يسوق به المعاني النحوية في دقة متناهية. وفيما يلي ملخص لمنهجه في عرض المسائل النحوية :

1 – جدول يبين حالة المسائل النحوية في أثناء الدراسة :

---

[1] – ينظر ابن سيده أبو الحسن، المخصص، تح. خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص36

[2] – ينظر ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1941م، ص117

	العدد الإجمالي للمسائل النحوية	عدد المسائل المختبرة	عدد المسائل المهملة
العدد	73 مسألة	46 مسألة	27 مسألة
النسبة	**٪100**	**٪63.01**	**٪36.99**

2 – جدول يبين حالة المسائل النحوية المختبرة بعد الدراسة :

	موافقة لمذهب الكوفة	موافقة لمذهب البصرة	دون ترجيح	انفرادات	غير ذلك	المجموع
العدد	08	04	02	12	20	46
النسبة	٪17.39	08.69	04.34	26.08	43.47	100

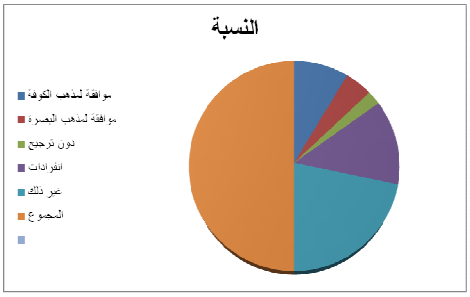

* دائرة نسبية تمثل نتائج المسائل المختبرة

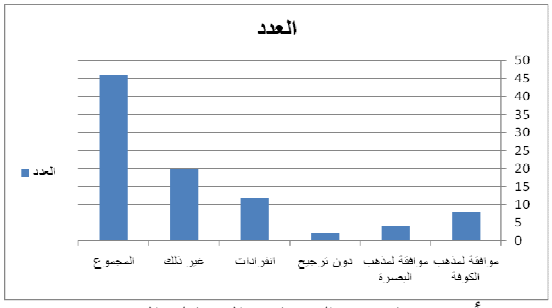

* أعمدة بيانية تمثل نتائج المسائل المختبرة

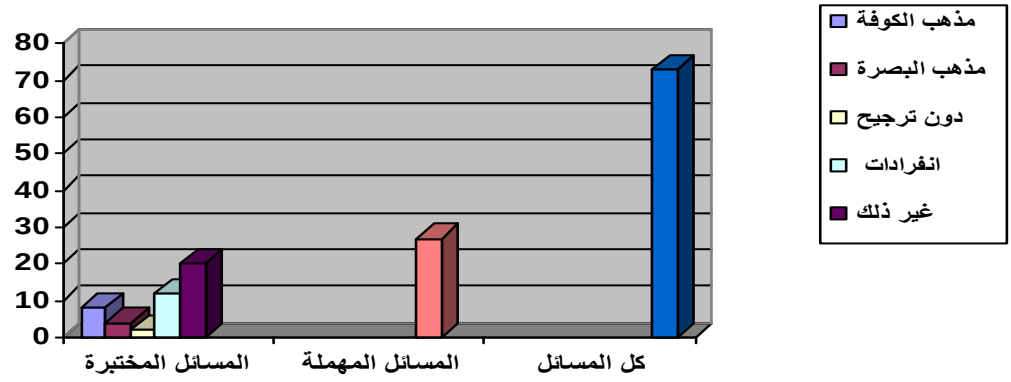

* أعمدة بيانية تمثل جميع النتائج.

3 - جدول تفصيلي للمسائل المختبرة :

مذهب الكوفة	مذهب البصرة	دون ترجيح	انفرادات	غير ذلك	المجموع
إنّما = إنّ إذن. أو للتفصيل الباء للتبعيض تقدير الحذف بكان التمييز المعرف بأل ألعوض عن الإضافة	إذا أمسِ حيث رب حرف	إلا = الواو+ لكن زيادة من = الإثبات + النفي	مصطلح تصغير التقريب بعد = مع عند = الحكم إلا = غير بشرط عدم الحصر إلى = على لو = عسى بل = الواو التاء مقحمة في ربّ الواجب = المثبت الجحد = النّفي الواو ± الترتيب الله أكبر الله أكبر = توكيد لفظي.	20	46

- **التعليق على النتائج :**

لقد كان مجموع المسائل النحوية التي تضمّنها معجم الفيّومي ثلاثاً وسبعين مسألة؛ منها ستٌّ وأربعون مسألة مختبرة وسبع وعشرون مسألة ملغاة، ويعود سبب إلغائها وإخراجها من عينة الدراسة إلى أحد السببين:

1 - وجود نظائر عنها من حيث المنهج والطريقة ، فأغنى ما ذُكر عما أهمل.

2 - بعض المسائل المهملة جاءت عرضاً في سياق كلام المصنّف، فهي لا تشتمل على كبير فائدة للبحث.

وبعد دراسة وتحليل العيّنة المنتقاة، ظهر أنّ الفيّومي كان في بعض المسائل يرجّح مذهب الكوفة عن البصرة وأحيانا العكس، إلا أن نسبة المسائل التي وافق فيها المذهب الكوفي كان يفوق نسبة المسائل النحوية التي يوافق فيها المذهب البصري، غير أن هذا لا يعني أنّه كوفي؛ لأن أغلب هذه المسائل كان يرجح فيها مذهب الكوفة تبعاً لإحدى تفاسير القرآن الكريم التي اعتمد عليها. كما أن هناك مسألتين لم يبيّن موقفه منهما، واكتفى فيهما بمجرد النقل فقط.

ولقد كان للفيّومي بعض الانفرادات التي خالف فيها الجمهور أحيانا، وأحيانا أخرى يوجد من يوافقه فيها على أحد المذاهب المعروفة، كاصطلاح " الواجب " ويعني به " المثبت " و" الجحد " ويقصد به " النفي" وهما مصطلحان كوفيّان. كما كانت هناك مسائل لا يظهر فيها منهجه واضحاً؛ نظرا لوجازتها والاكتفاء بذكر القليل فقط عنها.

الفصل الثالث

منهج الفيومي في عرض المسائل الصرفية

ضمن معجمه المصباح المنير

تمهيد :

بعدما تقدّم معنا في الفصل الثاني بيانُ منهج الفيّومي في عرض المسائل النحوية، سنعرض في هذا الفصل لبيان منهجه في بيان المسائل الصرفية، التي كان لها النصيب الأوفر من معجمه؛ فقد خصّص لها خاتمة الكتاب، إضافة إلى ما كان يرد في ثنايا المواد.

وبعد الاطلاع على المعجم تمّ استخراج هذه المسائل وتصنيفها حسب المباحث التي وضع لكل مبحث عنوان يضم مجموعة من المسائل المتعلقة به، وما تعذّر جمعه تحت عنوان خاص به فقد خصّصت له مبحثاً للنقاشات الصرفية، كما أنني لم أدرس جميع المسائل التي استخرجتها من المعجم، بل اكتفيت باختيار المسائل التي يظهر فيها منهجه واضحا، واستغنيت عن المسائل التي لها نظير في المنهج، أو لا يظهر فيها منهجه أصلا؛ إذ ساقها الحديث فقط في ثنايا المعجم فجاءت عفويّةً.

ولقد حاولت أن أزاوج في أثناء دراسة المسائل المختبرة بين الوصف والتحليل، فبعض المسائل التي وجدت أنها تحتاج إلى بسط أو تحليل عمدت فيها لذلك، وبعضها الآخر الذي لا يحتاج فقد اكتفيت بوصف طريقة المصنّف في عرضها، وأحيانا أخرى أجمع بين الأمرين.

- **جدول المسائل الصرفية الواردة في معجم " المصباح المنير " :**

	المسألة الصرفية	الصفحة	الجزء
1	**الفعل الثلاثي المهموز الآخر**	684	الثّاني
2	**الثلاثي المجرد المضعّف وتصريفه**	686 + 685 + 684	الثاني
3	**إسناد الفعل للمؤنث**	708	الثاني
4	**تعدية الفعل اللازم**	687 + 686	الثاني
5	**ضبط حركة عَين الفعل المضارع**	689 – 688	الثاني
6	**مصادر "فَعّل"**	689	الثاني
7	**اسم الزمان والمكان**	693	الثاني
8	**مصادر "أَفْعَلَ"**	693	الثاني

9	**مصادر الثلاثي**	694	الثاني
10	**مصادر تفعال**	699	الثاني
11	**المصدر الميمي**	700	الثاني
12	**اسم الفاعل واسم المفعول**	691	الثاني
13	**اسم المفعول مصدراً**	698	الثاني
14	**جموع القلة والكثرة**	695	الثاني
15	**جمع الثلاثي على أفْعَال**	431	الثاني
16	**جمع فَعَالِــى**	195	الثاني
17	**جمع أمٍّ**	23	الثاني
18	**صيغة "فُعُول" في الجمع**	699	الثاني
19	**العدد**	704	الأول
20	**النسبة**	268 + 312 + 705	الثاني
21	**"أفْعَل" التفضيل.**	709	الثاني
22	**اسم الآلة**	694	الثاني
23	**صيغة فُعْل**	698	الثاني
24	**صيغة المبالغة فعّيل**	699	الثاني
25	**المذكر والمؤنث**	702	الثاني
26	**وزن فُعْلَة**	557	الثاني
27	**وزن فِعْلَلٍ**	554	الثاني
28	**التصغير**	294 + 266 + 258 + 342 + 341	الثاني
29	**وزن "أشياء"**	330	الثاني
30	**مسألة**	203	الثاني
31	**صيغة "فِعِل"**	2	الأول
32	**اشتقاق "الله"**	20	الأول
33	**اشتقاق "إنْسان"**	26	الأول

الجدول رقم 2

المبحث الأول

الأفعال وتصريفها

1 – الثّلاثيّ المهموز الآخِر:

قال الفيّومي: " **إذَا كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ عَلَى فَعَلَ بِالْفَتْحِ مَهْمُوزَ الْآخِرِ، مِثْلَ: قَرَأَ وَنَشَأَ وَبَدَأَ، فَعَامَّةُ الْعَرَبِ عَلَى تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، فَتَقُولُ: قَرَأْتُ وَنَشَأْتُ وَبَدَأْتُ. وَحَكَى سِيبَوَيْهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زَيْدٍ يَقُولُ: وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُخَفِّفُ الْهَمْزَةَ فَيَقُولُ: قَرَيْتُ وَنَشَيْتُ وَبَدَيْتُ وَمَلَيْتُ الْإِنَاءَ، وَخَبَيْتُ الْمَتَاعَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ قَالَ: أَقْرَا وَأَخْبَا بِالْأَلِفِ. قَالَ قُلْتُ: الْقِيَاسُ أَقْرِي. مِثْلُ: رَمَى يَرْمِي. وَجَوَابُهُ مَعَ التَّعْوِيلِ عَلَى السَّمَاعِ؛ أَنَّهُمْ إنْ الْتَزَمُوا الْحَذْفَ جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ مِثْلُ: قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ أَقْرِيهِ. وَإِلَّا أَبْقَوْا الْفَتْحَةَ فِي الْمُضَارِعِ تَنْبِيهًا عَلَى انْتِظَارِ الْهَمْزَةِ، فَلَوْ قِيلَ: أَقْرِي. زَالَتْ الْحَرَكَةُ الَّتِي تُنْتَظَرُ مَعَهَا الْهَمْزَةُ، فَلِهَذَا حَافَظُوا عَلَيْهَا، وَتُخَفَّفُ وَمَأْتُ أَوْمَأُ فَيُقَالُ: وَمَيْتُ أَمِي. وَتَسْقُطُ الْوَاوُ مِثْلَ سُقُوطِهَا فِي: وَجَى يَجِي. وَمِنْهُ: ﴿الصَّابُونَ﴾ ([1]) مِثْلُ الْقَاضُونَ، وَقَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعَةِ بِنَاءً عَلَى صَبَا مُخَفَّفًا. وَيُقَالُ: تَنَا بِالْبَلَدِ إذَا أَقَامَ. وَتَنَا إذَا اسْتَغْنَى فَهُوَ تَانٍ، وَالْجَمْعُ تُنَاةٌ مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٍ قَالَ الشَّاعِرُ:**

شَيْخٌ يَظَلُّ الْحِجَجَ الثَّمَانِيَا ضَيْفًا وَلَا تَرَاهُ إلَّا تَانِيَا . (*)

وَقَالُوا: فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ عَلَى التَّخْفِيفِ فَهُوَ مَخْبِيٌّ وَمَكْلِيٌّ وَقِسْ عَلَى هَذَا " . ([2])

يبيّن الفيّومي أن الفعل المهموز الآخر تعامله عامّة العرب على تحقيق الهمزة في أثناء تصريفه، إلا أنّ بعضهم يخفّفها فتبدل ياءً، وذلك ما توهّمَ حكايته عن سيبويه (ت180هـ) ، وليس كذلك؛ لأن هذا الكلام غير وارد في كتاب سيبويه بل نقله ابنُ جِنّي (ت392هـ) في كتابه " سرّ صناعة الإعراب " حيث قال: " وحدثنا أبو علي، قال: قال أبو العباس: لقي أبو زيد سيبويه، فقال له: سمعت من العرب من يقول " قَرَيتُ " و" توضيت "، فقال له سيبويه: كيف يقول منه

---

[1] – سورة المائدة، الآية 69

* – البيت للشاعر أبي نخيلة التميمي (ت147هـ) المعروف بأراجيزه في الهجاء، له ديوان شعر مطبوع بعنوان " شعر أبي نخيلة الجِمَّاني"، حقّقه عدنان عمر الخطيب، صدرت الطبعة الأولى منه عن معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة 2001م، والبيت موجود في ما استدركه عدنان الخطيب على شعره وهو يهجو قشيريّاً وقبله:

إذا لَقِيتَ ابنَ قُشَيـــرٍ هَانِيا لَقِيتَ منْ بهْرَاء شيخاً وَانِيـــا

شيْخاً يظلُّ الحِجَجَ الثَّمانِيـا ضَـــــيْفاً ولا تلْقَاه إلا تَانِيا

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص684

يَفعَل؟ فقال: " أَقرأُ ". فقال سيبويه : لا، ينبغي أن يقول: " أَقْري ". ([1])

وظاهر آخر الكلام الذي نقله ابن جنّي (ت180هـ) يبيّن أن سيبويه لا يجيزه لمخالفته القياس، فقد ذكر في الكتاب أنها لغة حجازية ولم يجزْها إلا للضرورة الشعرية . ([2])

وهذا هو الذي جعل الفيّومي يقيسه في آخر كلامه معضّدا ذلك بالسّماع إضافة إلى تعليلات أخرى راح يقدّمها.

ومذهب أغلب النحويين منْعُه إذا كان لغير علة، كما نص على ذلك المبرد (ت285هـ) في المقتضب فقال: " وَاعْلَم أَنَّ قوما من النحويّين يرَوْنَ بدل الْهمزَة من غير علَّة جَائِزاً، فيجيزون قَرَيْت واجْتَرَيْت فِي معنى قَرَأت واجترأْت، وَهَذَا القَوْل لَا وجهَ لَهُ عِنْد أَحد ممّن تصحّ مَعْرفَته وَلَا رسم لَهُ عِنْد الْعَرَب " . ([3])

ويأتي الفيّومي بالشاهد والدليل على تخفيفها من القرآن الكريم فيمثل بكلمة (الصّابون)، من "صَبَا" بتخفيف الهمزة ويذكر أنها قراءة أحد السبعة دون ذكر اسمه وهو نافع المدَني (*) كما هو ثابت في (كتاب السبعة في القراءات) الذي جاء فيه أنها تقرأ بالهمز وتركه، فقد قرأ نافع و(الصّابين) و(الصّابون) في القرآن كله بغير همز ولا خلف للهمز وهمز ذلك كلّه الباقون.([4]) ثم ثنَّى بالشاهد الشعري، وذكر مجيء اسم المفعول أيضاً على التخفيف، وختم كلامه بقياس ذلك. وهذا يعني أنه يجعل تخفيف الهمزة قياسا خلافا لمن أقرّه في السماع فقط.

وقياسه هذا احتذاءً بمنهج الكوفيين الذين يراوحون بين التخفيف والتحقيق؛ نظرا لاتّساق القياس عندهم على كل لغة دون تفضيل لواحدة على أخرى، " لأنّ مِن العرب من كان يميل إلى الهمز، وهم المتوغّلون في حياة البادية، كبني تميم وأمثالهم، ومنهم من كان يميل إلى التخفّف منها

---

[1] – ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج 2، ص739 ـ 740

[2] – ينظر سيبويه، الكتاب، ج3، ص550

[3] – المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج1، ص302

[*] – **نافع بن أبي نعيم المدني** (167هـ): هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، مولى جعونة بن شعوب اللّيثي، حليف حمزة بن عبد المطلب.

ويكنى أبا عبد الرحمن، ويقال أبو الحسن، ويقال أبو رويم، وأصله من أصبهان، ومات بالمدينة سنة سبع وستين ومائة، وقيل: سنة تسع، وقيل: سنة تسعين في خلافة الهادي. وكان رئيس المدينة في القراءة، وعاش عمرا طويلا وقرأ على سبعين من التابعين. ينظر (ابن السَّلَّار الشَّافعي، طبقات القرّاء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، تح: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، ص70) .

[4] – ينظر ابن مجاهد البغدادي أبو بكر، كتاب السبعة في القراءات، تح. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص158

بتسهيلها أو حذفها، وهم الذين مالوا إلى الأصوات الرخوة، أو الشبيهة بالرخوة، واستثقلوا الهمزة لأنّها أشدّ الحروف الشديدة، كأهل الحجاز وأمثالهم " . ([1])

1/2 – الثلاثي المجرّد المضعّف (اللازم):

قال الفيّومي: " **وَإِنْ كَانَ الثُّلَاثِيُّ مُجَرَّدًا وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ التَّضْعِيفِ عَلَى فَعَلْتُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، فَهُوَ وَاقِعٌ وَهُوَ الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ وَاقِعٍ وَهُوَ اللَّازِمُ، فَإِنْ كَانَ لَازِمًا فَقِيَاسُ الْمُضَارِعِ الْكَسْرُ نَحْوُ: خَفَّ يَخِفُّ وَقَلَّ يَقِلُّ. وَشَذَّ مِنْهُ بِالضَّمِّ هَبَّ مِنْ نَوْمِهِ يَهُبُّ وَأَلَّ الشَّيْءُ يَؤُلُّ إذَا بَرَقَ، وَأَلَّ يَؤُلُّ أَلِيلًا رَفَعَ صَوْتَهُ ضَارِعًا، وَطَلَّ الدَّمُ يَطُلُّ إذَا بَطَلَ.**

وَجَاءَتْ أَيْضًا أَفْعَالٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ وَبِالضَّمِّ شُذُوذًا وَهِيَ: جَدَّ فِي أَمْرِهِ يَجِدُّ وَيَجُدُّ وَشَبَّ الْفَرَسُ يَشِبُّ وَيَشُبُّ رَفَعَ يَدَيْهِ مَعًا، وَحَرَّ الْعَبْدُ يَحِرُّ وَيَحُرُّ إذَا عَتَقَ، وَشَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ وَيَشُذُّ إذَا انْفَرَدَ، وَخَرَّ الْمَاءُ يَخِرُّ وَيَخُرُّ خَرِيرًا إذَا صَوَّتَ، وَنَسَّ الشَّيْءُ يَنِسُّ وَيَنُسُّ إذَا يَبِسَ، وَدَمَّ الرَّجُلُ يَدِمُّ وَيَدُمُّ إذَا قَبُحَ مَنْظَرُهُ، وَدَرَّ اللَّبَنُ وَالْمَطَرُ يَدِرُّ وَيَدُرُّ، وَشَحَّ يَشِحُّ وَيَشُحُّ، وَشَطَّتْ الدَّارُ تَشِطُّ وَتَشُطُّ بَعُدَتْ، وَفَحَّتْ الْأَفْعَى تَفِحُّ وَتَفُحُّ صَوَّتَتْ ". ([2])

يذكر الفيّومي في هذا الموضع الحالات التي يأتي عليها الفعل المجرّد المضعّف مفتوح العَين، في حال التعدية واللزوم ويبيّن حركة عينه في المضارع؛ حيث تكون مكسورة في مضارع اللازم منه وهو القياس، وشذّت أفعال من هذا الباب جاءت مضمومة العين، فذكر منها ثلاثة أفعال هي: هَبَّ ، ألَّ ، طَلَّ .

وقد أرباها ابن مالك(ت672هـ) في لامية الأفعال إلى ثمانية وعشرين فعلا ، وهي:

..... وَاضْمُمَنَّ مَعَ الْـ	لُزُومِ فِي (امْرُرْ بِهِ) وَ(جَلَّ) مِثْلُ جَـــــلاَ
(هَبَّـتْ) وَ(ذَرَّتْ) وَ(أَجَّ) (كَرَّ) (هَمَّ) بِهِ	وَ(عَمَّ) (زَمَّ) وَ(سَحَّ) (مَلَّ) أَيْ ذَمَـــــــلاَ
وَ(أَلَّ) لَمْعًا وَصَرْخًا (شَكَّ) (أَبَّ) (وَشَذْ	دَ) أَيْ عَدَا (شَقَّ) (خَشَّ) (غَلَّ) أيْ دَخَلاَ
وَ(قَشَّ) قَوْمٌ، عَلَيْهِ اللَّيْلُ (جَنَّ) وَ (رَشْ	شَ) الْمُزْنُ (طَشَّ) وَ(ثَلَّ) أَصْـــــلُهُ ثَلَلاَ
أَيْ رَاثَ، (طَلَّ) دَمٌ (خَبَّ) الْحِصَانُ وَنَبْ	تٌ (كَمَّ) نَخْـــــــلٌ وَ(عَسَّتْ) نَاقَةٌ بِخَلاَ
قَسَّتْ، كَذَا	.....

[1] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1958م، ص181

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص684 – 685

- **وبيانها كالآتي:**

مرَّ به ، **جلَّ** بمعنى ارتحل، **هبّ** مثل: هبّت الريح، **ذرّ** مثل: ذرّت الشمس فاض شعاعها، **أجّ** مثل: أجّت النار، **كرَّ**، **همّ** بالأمر، **عمَّ** النبت يعُمُّ، **زمَّ** بأنفه يزُمُّ إذا تكبر، **سحَّ** المطرُ، **ملَّ** أي أسرعَ، **ألَّ** أي لمع، **شكَّ** في الأمر، **أبَّ** يؤبُّ إذا تهيّأ للسفر، **شدَّ**، **شقَّ** عليه الأمرُ، **خشَّ** في الشيء بمعنى دخل، **غلَّ** يغُلُّ، **قشَّ** القومُ حسنت حالهم بعد بؤس، **جنَّ** الليل، **رشَّ** المزن، و**طشّ** أيضا، **ثلَّ** الفرسُ بمعنى قيّده، **طلَّ** دمه ضاع هدراً، **خبَّ** الحصانُ، **كمَّ** النخلُ إذا أطلع كِمامه، **عسّت** الناقة إذا رعت بمفردها، و**قسَّت** أيضا. ([1])

ثم ذكر ما يأتي على الوجهين؛ الكسر باعتبار الأصل والضم شذوذا فعدّ في ذلك أحد عشر فعلاً، وقد أرباها ابن مالك(ت672هـ) عن ذلك في لاميته إلى ثمانية عشر فعلاً وهي: **صدَّ** عن الشيء، **أثَّ** الشعر، **خرَّ** الحجرُ، **حدَّت** المرأة على زوجها، **ثرَّت** العين غزر ماؤها، **جدَّ** في عمله، **ترَّت** يده، و**طرّت**، **درَّ** باللبن، **جمَّ** الماء، **شبَّ** الحصان، **عنَّ** له الشيء، **فحَّت** الأفعى، **شذَّ**، **شحَّ** بماله، **شطَّت** الدار، **نسَّ** اللحم أي جفَّ، **حرَّ** النهار حميت شمسه. ([2])

والفيّومي إنما التزم الاختصار في التمثيل لأنه يعلم بأن كتابه ليس كتاب صرف، بل هو يقرّب على المبتدئ ليعلم بعضا مما يجهله، عملا بالقاعدة: " **ما لا يدرك كلُّه لا يتركُ جلُّه** " .

2/2 - الثلاثي المجرّد المضعّف (المتعدّي):

يقول الفيّومي: " **وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا أَوْ فِي حُكْمِ الْمُتَعَدِّي، فَقِيَاسُ الْمُضَارِعِ الضَّمُّ نَحْوُ: يَرُدُّهُ وَيَمُدُّهُ وَيَذُبُّ عَنْ قَوْمِهِ، وَيَسُدُّ الْخَرْقَ وَذَرَّتْ الشَّمْسُ تَذُرُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَنَارَتْ غَيْرَهَا، وَهَبَّتْ الرِّيحُ تَهُبُّ، وَمَدَّ النَّهْرُ إذَا زَادَ يَمُدُّ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ ارْتَفَعَ فَغَطَّى مَكَانًا مُرْتَفِعًا عَنْهُ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ بِالْكَسْرِ حَبَّهُ يَحِبُّهُ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران، 31]**

---

[1] - ينظر بَحْرَق جمال الدين، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، تح. مصطفى النّحاس، جامعة الكويت، (د.ط)، 1992م، ص80 ـ 81 ـ 82 ـ 83 . و**بحْرق** (869 - 930 هـ): هو محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببحرق: فقيه أديب باحث متصوف. نعته الزَّبيدي بعلامة اليمن. ولد بحضرموت وأخذ بها وبزبيد ومكة والمدينة، عن علمائها، ونبغ. وولي القضاء، ثم استقال ورحل إلى الهند، فأكرمه السلطان مظفر، وأقام إلى أن مات في أحمد أباد. من تصانيفه (تبصرة الحضرة الشاهية الأحمدية بسيرة الحضرة النبوية) ، و(حلية البنات والبنين فيما يحتاج إليه من أمر الدين) ، و(نشر العلم في شرح لامية العجم)، و(تحفة الأحباب) شرح ملحة الإعراب، و(شرح لامية الأفعال لابن مالك)، و(فتح الرؤوف في معاني الحروف) أرجوزة. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج 6، 314 ـ315) .

[2] - ينظر المرجع نفسه، 86 ـ 87 ـ 88

عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ، وَشَذَّ أَفْعَالٌ بِالْوَجْهَيْنِ شَدَّهُ يَشِدُّهُ وَيَشُدُّهُ بِالشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَهَرَّهُ يَهِرُّهُ وَيَهُرُّهُ إِذَا كَرِهَهُ، وَشَطَّ فِي حُكْمِهِ يَشِطُّ وَيَشُطُّ إِذَا جَارَ، وَعَلَّهُ يَعِلُّهُ وَيَعُلُّهُ إِذَا سَقَاهُ ثَانِيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكِي اللُّغَتَيْنِ فِي اللَّامِ أَيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنِمُّهُ وَيَنُمُّهُ وَبَتَّهُ يَبِتُّهُ وَيَبُتُّهُ بِالْمُثَنَّاةِ إِذَا قَطَعَهُ، وَشَجَّهُ يَشِجُّهُ وَيَشُجُّهُ، وَرَمَّهُ يَرِمُّهُ وَيَرُمُّهُ أَصْلَحَهُ، وَحَدَّتْ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا تَحِدُّ وَتَحُدُّ، وَحَلَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ يَحِلُّ وَيَحُلُّ ". ([1])

بعد أن بيّن الفيّومي حالات المضعّف اللازم، وما شذّ منه يبيّن أيضا في هذا الموضع حالات المتعدي؛ الذي يأتي مضموم العَين على القياس إلاَّ ما شذَّ منه فجاء على الكسر دون سواه وهو فعل واحد "حبَّ" الذي مضارعه "يَحِبُّ" ، وهي لغة في "أَحَبَّ"، ومن الأول صِيغَ اسم المفعول: محبُوب. وقد استشهد الفيّومي عليه بإحدى القراءات ولم يعزُهَا إلى صاحبها وهي قراءة أبي رجاء العطاردي (*) . ([2])

وبعد ذلك ذكر الفيّومي الأفعال التي تأتي على وجهين؛ بالضمّ على القياس والكسر على الشذوذ فأحصى منها عشرة أفعال وهي : شدَّ، هرَّ، شطَّ، علَّ، نمَّ، بتَّ، شجَّ، رمَّ، حدَّ، حلَّ. وهذا على خلاف أغلب كتب النحو التي اقتصرت على ذكر خمسة منها فقط وهي: هرَّ، شدَّ، علَّ، بتَّ، نمَّ. ([3])

وليس ما زاده الفيّومي من أفعال بغريب؛ لأنه يورد ذلك في معجمه اللغوي ، وليس في كتاب خاص بالنحو، ومعجمات اللغة قد أحصت الكثير(*) من هذه الأفعال التي تأتي على وجهين وزيادة الفيومي خمسة أفعال من باب الإفادة أكثر. فلا داعي للحصر بعدد معيّن في هذا المجال.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص686

* – **أبو رجاء العطاردي:** هو أبو رجاء عمران بن مِلحان العطاردي البصري. كان من كبار علماء التابعين المخضرمين، أسلم بعد الفتح، ولم يرَ النبي (صلى الله عليه وسلم) ، ثم رحل وروى عن عمر، وعلي، وعمران بن حصين، وابن عباس، وسمرة بن جندب، رضي الله عنهم. وتلقّن القرآن من أبي موسى، وعرَضه على ابن عباس، رضي الله عنهما. روى عنه أيوب السختياني، وجرير بن حازم، وعوف الأعرابي، وغيرهم. وكان شيخًا عابدًا ناسكًا، كثير الصلاة والتلاوة. مات سنة بِضع ومئة عن مئة وعشرين سنة، رحمه الله تعالى. ينظر(أبو الحجاج المزي، تهذيب الكمال، تح. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1980م، ج22، ص356).

[2] – ينظر السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج 3، ص125

[3] – ينظر الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج 1، ص134. وشرح بحرق للامية الأفعال، مرجع سابق، ص78

* – قد ذكر بَحرق شارح اللامية ومحقق المصباح عبد العظيم الشناوي أفعالا أخرى منها: بثَّ وهشَّ ونثَّ وضرَّ وصرَّ وأضَّ.

كما يلاحظ أن الفعلَ "**حدَّ**" مثل قولنا: **حدّت** المرأة على زوجها. قد أورده في المتعدي، وقد تقدّم معنا في اللازم من الأفعال التي زادها ابن مالك (ت672هـ) في لاميته مما يأتي على وجهين . ولعلّ سبب ورودها على وجهين هو مجيئها لازمة تارة ومتعدية تارة أخرى.

3/2 – الثلاثي المجرّد المضعّف (إسْنادُه):

قال الفيّومي: " **وَإِذَا أَسْنَدْتَ هَذَا الْبَابَ إِلَى ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ فَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، أَكْثَرُهَا فَكُّ الْإِدْغَامِ نَحْوُ: شَدَدْتُ أَنَا وَشَدَدْتَ أَنْتَ، وَكَذَلِكَ ظَلِلْتُ قَائِمًا. وَالثَّانِيَةُ حَذْفُ الْعَيْنِ تَخْفِيفًا مَعَ فَتْحِ الْأَوَّلِ نَحْوُ: ظَلْتُ قَائِمًا وَ ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (*) [الواقعة،65]** " **وَهَذِهِ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ. وَفِي الْحِجَازِ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ تَحْرِيكًا لَهُ بِحَرَكَةِ الْعَيْنِ نَحْوُ: ظِلْت قَائِمًا. وَالثَّالِثَةُ وَهِيَ أَقَلُّهَا اسْتِعْمَالًا إبْقَاءُ الْإِدْغَامِ ، كَمَا لَوْ أُسْنِدَ إلَى ظَاهِرٍ فَيُقَالُ : شَدَّتْ وَنَحْوُهُ** " . ([1])

يذكر الفيّومي في هذا الموضع الأوجه التي يأتي عليها الفعل المجرّد المضعّف في أثناء إسناده إلى ضمير الرفع سواء كان متكلّماً أم مخاطَباً. فيورد في ذلك ثلاثة أوجه، ويمثّل لكل وجه بمثال، وإن كان لغةً نصَّ عليها أحياناً، وأحيانا أخرى يكتفي بذكر أنها لغة فقط.

فالوجه الأول: هو فكّ الإدغام ، وقد وصفه بالكثرة والشهرة ، وهو واضح لا إشكال فيه.
والوجه الثاني: هو حذف عينِ الفعل تخفيفاً وفتح فائِه، على لغة " بني عامر" أما كسر الفاء فهي لغة حجازية؛ فكأنَّ الكسر دلالة على حركة الحرف المحذوف وهو العَين. تشبيها له بالمعتلّ وهو ما أشار إليه ابن جني (ت392هـ) في الخصاص تحت عنوان " تحريف الفعل"، بقوله: " من ذلك ما جاء من المضاعف مشبّهاً بالمعتلّ. وهو قولهم في ظَلِلْتُ: ظَلْتُ ، وفي مَسِسْتُ مَسْتُ ، وفي أحسستُ أحَسْتُ... ، وهذا مشبه بخِفْتُ وأرَدْتُ . وحكى ابن الأعرابي في ظننت : ظَنْتُ ، وهذا كلُّهُ لا يُقاسُ عليه " . ([2])

وظاهر كلام ابن جنّي (ت392هـ) أنّ ذلك موقوف على السّماع لا يسوّغه القيَاس ، وهو ما

---

* – ولقد قرأها الجُحْدري بلامين مع فتح اللام، وقرأها المطوعي أيضا كذلك مع كسر اللام الأولى وتسكين الثانية على الأصل. ينظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص152. وعبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 1971م، ص86

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص685 ـ 686

[2] – ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص596

يؤكّده ابن عصفور(*) (ت669هـ) في" الممتع الكبير" عند باب " إدغام المثلين " قائلا: " فإنْ كان الثاني من المِثلين ساكنًا فالإظهار. ولا يجوز الإدغام؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى اجتماع الساكنين. وقد شذَّ العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المِثلين تخفيفًا، لمَّا تعذَّرَ التخفيف بالإدغام. والذي **يُحفظ** من ذلك: **أَحَسْتُ** و**ظَلْتُ** و**مَسْتُ**. وسبب ذلك أنه لمَّا كُره اجتماع المِثلين فيها حُذف الأوَّل منها تشبيهًا بالمعتلِّ العين" . ([1]) فقوله: " والذي يحفظ " يدلّ على أنّ ذلك موقوفٌ على السماع.

" وممَّا يُبيّن ذلك أنَّ العرب قد راعت هذا القَدْر من الشَّبه؛ لأنهم يقولون: مِسْتُ، بكسر الميم، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك في(خِفتُ)؛ ألا ترى أنَّ الأصل "خَوِفْتُ"، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء، وحذفوها لالتقاء الساكنين، على حسب ما أُحكم في بابه ؟ وأمَّا " ظَلْت "، و" مَسْتُ " في لغة من فتح الميم فحذفوا، ولم ينقلوا فيهما الحركة، تشبيهًا لهما بـ" لَسْتُ "، لمَّا كان لا يُستعمل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يستعمل لـ" لَيسَ" مضارع؛ ولأنَّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوَّة ما يُشبَّه به ". ([2])

والفيّومي لم ينصّ على شيء من ذلك بل اكتفى بذكر اللغات وترتيبها حسب الأشهر، فجعلها الثانية مقارنة بالأولى ونسبها إلى بني عامر، وابن مالك (ت672هـ) في التسهيل ينسبها إلى لغة سُلَيم، ويجعل حكم جوازِ ذلك مخصوصاً بهم. ([3])

أمّا اللغة الثالثة – وقد استقلّها – فهي إبقاء الإدغام كما لو أسند الفعل المضعّف إلى اسم ظاهر، وقد مثّل لها دون أن ينسبها إلى قبيلة بعينها. والظاهر أنّها قبيلة "بكر بن وائل" كما قال الاستراباذي (ت686هـ) في شرحه على الشافية: " فالقسم الأول – أعني رَدَدْت ورَدَدْنا وَيَرْدُدْنَ وارْدُدْنَ – المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام

---

* – **ابن عصفور** (597 – 669 هـ): هو علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه " المقرب " في النحو ، و" الممتع " في التصريف، و" المفتاح " ، و" الهلال " ، و" المقنع " ، و" السالف والعذار " ، و" شرح الجمل " ، و" شرح المتنبي " و" سرقات الشعراء " ، و" شرح الحماسة ". ولد باشبيلية، وتوفي بتونس. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج 5، ص27) .

[1] – ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص419

[2] – ابن عصفور، الممتع الكبير، المرجع نفسه، ص419 ـ 420

[3] – ينظر ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، 1967م، ص314. وينظر أيضا شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لمحب الدين المعروف بنَاظِر الجَيْش، تح. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2007م، مج 10، ص5205.

أيضا، نحو: رُدَّنَ ويَرُدَّنَ، بفتح الثاني، وهو شاذ قليل". ([1])

ويظهر لنا من خلال كلام الاستراباذي(ت686هـ) أن الفيّومي لمّا رتّب هذه اللغات لم يخالف المهْيَع المعروف، فقد جاء بما هو متعارف عليه في كتب الصرفيين المتقدّمين؛ ولا فرق بينه وبينهم إلا أنّ عبارته كانت وجيزة في ذلك. يسوق المثال لتوضيحها في الغالب.

1/3 – تعدية اللازم :

قال الفيّومي: " **الثُّلَاثِيُّ اللَّازِمُ قَدْ يَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ أَوْ حَرْفِ الْجَرِّ بِحَسَبِ السَّمَاعِ، وَقَدْ يَجُوزُ دُخُولُ الثَّلَاثَةِ عَلَيْهِ نَحْوُ: نَزَلَ وَنَزَلْتُ بِهِ وَأَنْزَلْتُهُ وَنَزَّلْتُهُ، وَمِنْهُ مَا يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَجِئْتُهُ، وَنَقَصَ الْمَاءُ وَنَقَصْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، وَزَادَ وَزِدْتُهُ ، وَعِبَارَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ بَابُ(فَعَلَ الشَّيْءُ وَفَعَلْتُهُ)، وَعِبَارَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ(يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى) وَيُسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمُتَعَدِّيًا** " . ([2])

يظهر في هذا الموضع التداخل بين النحو والصّرف، لما ينبني على هذا الأخير من أحكام تخصُّ اللزوم والتعدية، غير أنّ هذه المسائل أقرب للصرف منها للنحو؛ لأن المقصود فيها بنية الفعل المتعدي، وليس الإعراب المتعلّق باللازم والمتعدي.

وهنا يذكر لنا الفيّومي أن تعدية اللازم تكون على ثلاثة أضرب وهي: التعدية بالهمزة ، والتعدية بالتضعيف، والتعدية بحرف الجرّ؛ ثم قيّد الضرب الأخير بالسماع ، لأنه موقوف على تضمين معنى فعل متعدٍّ بذلك الحرف ، وهو ما أشار إليه ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) في معرض حديثه عن الآية: ﴿ **وَلَا تلقوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة** ﴾ ([3]) وقول الرَّاعي النُّميري :

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

حيث قال: إن الفعل " تُلْقُوا " في الآية قد ضمّن معنى " تُفضُوا " ، والفعل "يقرأنَ" ضمّن معنى " يرْقِين ويتبركنَ " ، وعلى هذا المعنى فقط يقال: قرأتُ بالسّورةِ ، ولا يقال في غيره من نحو: قرأت بكتابك لاستحالة تضمين معنى التبرّك فيه. ([4]) فالفعل (قرأ) يتعدى بنفسه ، ولا يتعدّى بحرف الجرّ إلا إذا ضمّن معنى التبرّك ، كما هو ثابت في السماع.

وبعد أن احترز للضرب الثالث بالسماع، لفت الانتباه إلى أنّه قد تجتمع الأضرب الثلاثة

---

[1] – الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج 3، ص244

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص686 ـ 687

[3] – سورة البقرة، الآية 195

[4] – ينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص112

على الفعل الواحد مثلما مثّل لذلك. ثم ختم حديثه عن جواز خروج اللازم عن أصله ، وتعدّيه بنفسه ، كما مثّل له بالأفعال: وَقَفَ وجَاءَ ونَقصَ ، وغير ذلك. وأشار بعد ذلك إلى طريقة تعبير المتقدّمين عن هذه الأفعال ، فقال إنهم يقولون فيها: (باب فَعَلَ الشيءُ وفعَلتُهُ) ، وهو ما نجده عند أبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ) في الغريب المصنّف ([1]) ، واقتدى به ابن سيده (ت458هـ) في المخصّص. ([2]) أمّا المتأخّرون فعبارتهم المستعملة في ذلك هي: (يتعدّى ولا يتعدّى ــ ويستعمل لازما ومتعدّياً) .

وقد اقْتَفَيتُ استعمال الفيّوميّ لعبارة المتأخرين فوجدتُّه استخدم عبارة: (يتعدّى ولا يتعدّى) في معجمه: ثمانيَ وأربعين مرّةً ([3])، وأمّا العبارة الثانية : (ويستعمل لازما ومتعدّياً) ، فقد استخدمها خمسَ وعشرين مرّةً . ([4]) وأما استخدامه لعبارة المتقدّمين فلم يرد إلا في هذا الموضع الذي مثل بها فيه.

2/3 – تعدية (فَعَلَ) دون (أفْعَل) :

يقول الفيّومي: " **وَقَدْ جَاءَ قِسْمٌ تَعَدَّى ثُلَاثِيُّهُ وَقَصُرَ رُبَاعِيُّهُ عَكْسُ الْمُتَعَارَفِ نَحْوُ: أَجْفَلَ الطَّائِرُ وَجَفَلْتُهُ، وَأَقْشَعَ الْغَيْمُ وَقَشَعَتْهُ الرِّيحُ، وَأَنْسَلَ رِيشُ الطَّائِرِ، أَيْ سَقَطَ وَنَسَلْتُهُ، وَأَمْرَتْ النَّاقَةُ دَرَّ لَبَنُهَا وَمَرَيْتُهَا، وَأَظْأَرَتْ النَّاقَةُ، إذَا عَطَفَتْ عَلَى بَوِّهَا وَظَأَرْتُهَا ظَأْرًا عَطَفْتُهَا، وَأَعْرَضَ الشَّيْءُ إذَا ظَهَرَ وَعَرَضْتُهُ أَظْهَرْتُهُ، وَأَنْقَعَ الْعَطَشُ سَكَنَ وَنَقَعَهُ الْمَاءُ سَكَّنَهُ، وَأَخَاضَ النَّهْرُ وَخُضْتُهُ، وَأَحْجَمَ زَيْدٌ عَنْ الْأَمْرِ وَقَفَ عَنْهُ وَحَجَمْتُهُ، وَأَكَبَّ عَلَى وَجْهِهِ وَكَبَبْتُهُ، وَأَصْرَمَ النَّخْلُ وَالزَّرْعُ وَصَرَمْتُهُ، أَيْ قَطَعْتُهُ وَأَمْخَضَ اللَّبَنُ وَمَخَضْتُهُ، وَأَثْلَثُوا ، إذَا صَارُوا بِأَنْفُسِهِمْ ثَلَاثَةً وَثَلَثْتُهُمْ، صِرْتُ ثَالِثَهُمْ ، وَكَذَلِكَ إلَى الْعَشَرَةِ، ، وَأَبْشَرَ الرَّجُلُ بِمَوْلُودٍ سُرَّ بِهِ وَبَشَرْتُهُ** " . ([5])

يشير الفيّومي في هذا الموضع إلى مسألة جاءت على نقيض المعروف في تعدية الأفعال؛ وهي أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن " فَعَلَ " غير متعدٍّ، فإن " أفْعَلَ " منه يكون متعدّياً في

---

[1] – ينظر أبو عبيد القاسم بن سلاّم، الغريب المصنّف، تح. محمد مختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط2، 1996م، ج2، ص592

[2] – ينظر ابن سيده، المخصّص، تح. خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، ج4، ص390

[3] – ينظر الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، الصفحات: 80 ، 106، 108، 165... وغيرها.

[4] – ينظر المرجع نفسه، الصفحات: 3، 32، 70، 89، 136، 157، ... وغيرها.

[5] – المرجع نفسه، ج 2، ص687

الغالب؛ لأن دخول الهمزة عليه كثيرا ما يكون للتعدية، غير أنّ بعض الأفعال جاء الأمر فيها معكوسا على غير العادة مما تقدّم، إذْ يتعدّى الأول " فَعَلَ" ويقصُر عن ذلك الثاني " أفْعَلَ "، وراح الفيّومي يسوق لذلك أمثلة كثيرة.

وهذا أمرٌ معروف عند علماء اللغة مثل ما نجد ذلك عند ابن جنّي (ت392هـ) الذي يعقد له باباً في " الخصائص" تحت عنوان: " باب ما في نقض العادة " ، فيقول بهذا الصدد: " غير أن ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة؛ فنجد فَعَلَ فيها متعدّيًا، وأَفْعَلَ غير متعدٍّ. وذلك قولهم: أجْفَل الظَّليمُ، وجَفَلَتْه الريحُ، وأشْنَقَ البعير إذا رفع رأسه، وشَنَقْته، وأنْزَفَ البئر إذا ذهب ماؤها ونزَفْتُها، وأقْشَع الغَيْم وقَشَعَتْه الريح، وأنْسَل ريشُ الطائر ونَسَلْتُه، وأمْرَتِ الناقة إذا درَّ لبنُها ومَرَيتها. ونحو من ذلك: ألْوَت الناقة بذنبها، ولَوَتْ ذنْبَها، وصَرّ الفرسُ أذنه، وأصرّ بأذنه، وكبَّه الله على وجهه، وأكَبَّ هو، وعَلَوتُ الوسادة وأعْلَيت عنها. فهذا نقضُ عادةِ الاستعمال، لأن فَعَلْتُ فيه متعدٍّ وأفْعَلْتُ غيْر متعدٍّ ". ([1])

1/4 – إسناد الفعل لمؤنّث:

يقول الفيّومي : " **إذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إلَى مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ نَحْوُ: قَامَتْ هِنْدٌ، وَجَبَتْ الْعَلَامَةُ. وَحَكَى بَعْضُهُمْ جَوَازَهَا فَيُقَالُ : قَامَ هِنْدٌ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: وَالْحَذْفُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ، وَقَالَ: لِأَنَّ التَّاءَ لِفَرْقِ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، لَا لِفَرْقِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلِأَنَّ الْمَاضِيَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ يَقُومُ هِنْدٌ بِالتَّذْكِيرِ، لَا يَجُوزُ قَامَ هِنْدٌ ، لِأَنَّ الْيَاءَ عَلَامَةُ الْمُذَكَّرِ وَالتَّاءَ عَلَامَةُ الْمُؤَنَّثِ، فَلَا تَدْخُلُ إحْدَاهُمَا مَوْضِعَ الْأُخْرَى، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (*): وَلَمَّا الْتَزَمُوا التَّاءَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَالُوا: تَقُومُ. كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا فِي الْمَاضِي: قَامَ. لِئَلَّا تَخْتَلِفَ الْعَلَامَاتُ وَالْفُرُوقُ، فَوَفَّقُوا بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ لِتَجْرِيَ الْعَلَامَاتُ عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ، هَذَا إذَا لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالِاسْمِ فَاصِلٌ، فَإِنْ فَصَلَ سَهُلَ الْحَذْفُ فَيُقَالُ: حَضَرَ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ** ". ([2])

---

[1] – ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص448 ـ 449

* – **ابن الأنباري** (271 – 328 هـ): هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. ولد في الأنبار (على الفرات) ، وتوفي ببغداد. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم. من كتبه (الزاهر) في اللغة، و(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) و(إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل) ، و(خلق الإنسان) ، و(الأمثال) ، و(الأضداد) وأجل كتبه (غريب الحديث) قيل إنه 45000 ورقة. وله (الأمالي). ينظر في ترجمته (الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج 6، ص334) .

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص708

ينقلُ الفيّومي هنا وجوب تأنيث الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي؛ وهذا التأنيث ليس المقصود به الفعل وإنّما فاعلُه، " ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز: قامتْ زيدٌ وانطلقتْ جعفر" . ([1])

ثم أردف بعد ذلك بالرأي القائل بجواز تأنيثه، دون أن ينصّ على صاحب الرأي. لكنّه لما قدّم في الذكر القول بالوجوب وأردفه بالجواز دلّ ذلك على قوة الأول وضعف الرأي الثاني عنده. وهو ما جعله ينقل إنكار المبرّد(ت285هـ) له من أن يكون من كلام العرب، وهذا فيه نظر؛ لأن سيبويه(ت180هـ) قد حكى ذلك عنهم بقوله: " وقال بعض العرب: قال فلانة. وكلّما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء" . ([2])

وكلام سيبويه هذا يدلّ على أنّه حكاها لغةً من لغات العرب، وقد جوّز حذف التاء إذا فُصِل بين الفعل، والفاعل بفاصل، فيكون ذلك الحذف أحسن من الذكر. وهو ما أشار إليه الفيّومي في آخر كلامه.

والظاهر أنّ حذف التاء في مثل هذا لا يتأتّى إلا للضرورة في الشعر خلافا لابن كيسان (*) (ت299هـ) الذي يقيسه حملاً على ما حكاه سيبويه، وهذا ما رجّحه السّيوطي (*) (ت911هـ) في " همع الهوامع " ، وأنشد قول لبيد بن ربيعة:

---

[1] – ابن جنّي، مرجع سابق، ص798

[2] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص38

* – **ابن كيسان** (299 هـ): هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحوا ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها " " المهذب " في النحو، و" غلط أدب الكاتب " ، و" غريب الحديث " ، و" معاني القرآن " ، و" المختار في علل النحو ". ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 5، ص308) .

* – **جلال الدين السّيوطي**: (849 – 911 هـ) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو 600 مصنف، نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي على ذلك إلى أن توفي، كان يلقب بابن الكتب، لان أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب ! من كتبه (الاتقان في علوم القرآن) و(الأشباه والنظائر) في العربية، و(الأشباه والنظائر) في فروع الشافعية، و(الاقتراح) في أصول النحو. وغيرها كثير. ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج 3، ص301).

تمنّى ابنتايَ أنْ يعيشَ أبوهما وهل أنا إلاَّ من ربيعةَ أو مُضَرْ ([1])

وأمّا ما نقل ـ الفيّومي ـ عن المبرّد (ت285هـ) من أنّ الحذف ليس من كلام العرب؛ فلم أجده وعبارة المبرّد في ذلك قريبة كثيراً من عبارة سيبويه ـ إن لم أقل هي نفسها ـ إذ يقول: " ألا ترى أنّ النحويين لا يقولون: قام هند وذهب جاريتك ويجيزون حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ يا فتى فيجيزون الحذف مع طول الكلام ، لأنّهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف " . ([2])

ثم ينقل تعليل عدم جواز حذف التاء من الفعل إذا كان الفعل مؤنثا حقيقياً لا يفصل بينه وبين فعله شيءٌ؛ فيذكر أنهم حملوا الفعل الماضي على المستقبل، فكما لا يصحّ " يقوم هندٌ " كذلك لا يصح " قام هندٌ" ، ويسوق الفيّومي تعليلات النحويين ، وأئمة اللغة في ذلك ليعضّد الحجة بالحجة. وذكر أنّ ابن الأنباري (ت328هـ) يرى أن العرب وفّقت بين أوضاع العلامات في الماضي والمستقبل كي تكون مبنية على نمط واحد لا تختلف فيه.

وهذا ما نصَّ عليه ابن مالك (ت672هـ) في الكافية الشافية بقوله : " فكلٌ ما جاز أن يقال في الماضي المسند إليه " فَعَلَتْ " بتاء وفَعَلَ بلا تاء، جاز أن يقال في المضارع المسند إليه تفعل بالتاء، يفعل بالياء؛ فمثال ما لا يجوز فيه إلا واحد: قامت هندٌ وتقومُ جُمْل. ومثال ما يجوز فيه الوجهان: طلعت الشمس وتهبّ الريح " . ([3])

وقد أشار بالمثالين الأخيرين إلى ما يجوز فيه حذف علامة التأنيث، وهو الفعل المسند إلى مؤنث مجازي. وسيأتي بيانه فيما يلي.

2/4 – إسناد الفعل لمؤنّث :

يقول الفيّومي: " **وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ لَمْ تَجِبْ الْعَلَامَةُ نَحْوُ: طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتْ الشَّمْسُ. ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف، 30] ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات، 14] قَالُوا وَتَذْكِيرُ فِعْلِ غَيْرِ الْآدَمِيِّ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْآدَمِيِّ، وَإِنْ أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِيرِ وَجَبَتْ الْعَلَامَةُ نَحْوُ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ، لِأَنَّ التَّأْنِيثَ لِلْمُسَمَّى لَا لِلِاسْمِ، وَفِيمَا أُسْنِدَ إِلَى الظَّاهِرِ التَّأْنِيثُ لِلِاسْمِ**

---

[1] – السّيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط)، 1980م، ج 6، ص64 ـ 65

[2] – المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج 2، ص337

[3] – ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، ج 2، ص599

لَا لِلْمُسَمَّى". ([1])

يبيّن الفيّومي هنا، موضعين يجوز فيهما حذف تاء التأنيث من الفعل؛ فالموضع الأول هو ما أسند فيه الفعل إلى مؤنّث مجازي، وهو ما لا فرج له، وهو ما عَنَاه الفيّومي بالمؤنث غير الحقيقي. أما الموضع الثاني، فهو ما كان الفاعل فيه جمعاً؛ " فلَك فِي كل جمَاعَة تذكيرُ فعلهَا وتأنيثُه تَقول: قامَ الرجالُ، وقامتْ الرجالُ، وقامَ النساءُ، وقامتْ النِّسَاء. فَمن ذكّر أَرَادَ الجمعَ وَمن أنَّث أَرَادَ الجماعةَ ". ([2]) بشرط ألَّا يكون من جمعَي التصحيح. فإنّهما يعاملان معاملة مفرديهما. فتقول: " جاءت الهِنْدات " كما تقول: " جاءت هند "، و"جاء الزيدون" كما تقول: " جاء زيد". ([3])

والفيّومي لم ينصّ على هذا الشرط باللفظ، بل اكتفى بالإشارة إليه عن طريق المثالين الذين ساقهما في الآيتين؛ فالآية الأولى جمع قلّة والثانية جمع تكسير. وهذا خلافاً لابن جنّي (ت392هـ) في المنصف ([4]) والكوفيين ([5]) الذين يقيسون جمع المؤنث السالم على جمع التكسير، فيجيزون الحذف.

ثم أرجع سبب جواز ذلك إلى أن تذكير الفعل المسند لغير العاقل يكون أفضل من تذكيره للعاقل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك موضعين آخرين يجوز فيهما تجريد الفعل من تاء التأنيث؛ الأول منهما ذكره في آخر كلامه عن موضع وجوب تأنيث الفعل، وهو ما فصل فيه بين الفعل والفاعل بفاصل غير"إلا" ، ولم يحترز الفيّومي بهذا الشرط الأخير عند ذكره لذلك. وقد استحسنه النحاة مثلما تقدّم معنا في كلام سيبويه (ت180هـ) ، والمبرّد (ت285هـ). والثاني هو ما العامل فيه " نِعْم" أو " بئْس" ، فيقال: " نعمت المرأة هند " ، و" نعم المرأة هند ". ([6])

ثمّ يختم كلامه بموضع آخر تجب فيه تاء التأنيث للفعل؛ وهو ما كان مسنداً إلى ضمير متّصل، وعبارة الفيّومي عنه تفتقر إلى الدقة؛ فقد كانت عبارته شاملة فلم يخصّص أي الضمائر يقصد. ولكن يشفَع له المثال الذي أورده، حيث يتضح من خلاله أنه يقصد الضمير المتصل دون

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص709

[2] – ابن جنّي، اللمع في العربية، تح. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، ص32

[3] – ينظر ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، مرجع سابق، ص185

[4] – ينظر ابن جني، المنصف، مرجع سابق،ج 1، ص161 ـ 162

قال ابن جنّي: " وإنما ذكر تأنيث الجمع بعد تأنيث الواحد؛ لأن تأنيث الجمع ليست له قوة تأنيث الواحد. ألا ترى أنه لك في الجمع التذكير والتأنيث، فتقول: قامَ الهندات، وقامتِ الهندات، وليس لك أن تقول: " قام هند "؛ لأن تأنيث الواحد أشدُّ تمكنا ؟ " .

[5] – ينظر السّيوطي، همع الهوامع، مرجع سابق، ج6، ص65

[6] – ينظر ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، ص185

غيره.

وخلاصة القول في إسناد الفعل إلى المؤنث هي أن تاء التأنيث تجب للفعل المسند في حالتين هما:

1 - إذا أسند إلى مؤنث حقيقي دون أن يفصل بينه وبين الفعل.

2 - إذا أسند الفعل إلى ضمير متصل دلالة على تأنيث فاعله.

وأما المواضع التي تجوز فيها التاء فهي:

1 - إذا أسند الفعل لمؤنث غير حقيقي؛ مما لا فرج له.

2 - إذا كان العامل نعمَ وبئسَ.

3 - إذا كان الفاعل جمعاً باستثناء جمعي المذكر والمؤنث السالمين.

4 - إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث تأنيثا حقيقياً بكلام، شرطَ ألا يكون الفصل بـ " إلاَّ ". وهذا مستحسن عند النحاة.

والفيّومي في أثناء بيانه لهذه الأوجه جميعا لم يكن منهجه واضحا؛ فقد كان يذكر أحيانا ما يجب ثم يردفه بما يجوز وأحياناً أخرى العكس، غير أنّه التزم التمثيل الذي كان في أغلب الأحيان يشير به إلى شرط ما لم يذكره بلفظه، دون أن ينسى ذكر مسائل الخلاف ولكن بشكل مختصر.

المبحث الثاني

المصادر

1 – مصادر " فَعَّلَ " :

يقول الفيّومي: " **إذَا كَانَ الْمَاضِي عَلَى فَعَّلَ بِالتَّشْدِيدِ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ فَمَصْدَرُهُ التَّفْعِيلُ نَحْوُ: كَلَّمَ تَكْلِيمًا، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ فَمَصْدَرُهُ التَّفْعِلَةُ، نَحْوُ سَمَّى تَسْمِيَةً، وَذَكَّى تَذْكِيَةً، وَخَلَّى تَخْلِيَةً، وَأَمَّا صَلَّى صَلَاةً وَزَكَّى زَكَاةً ، وَوَصَّى وَصَاةً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَصَادِرِ وَاسْتَغْنَى بِهَا عَنْهَا، وَيَشْهَدُ لِلْأَصْلِ قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ فَلا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً ﴾. [يس، 50]** " . ([1])

يبيّن الفيّومي أن الفعل إذا كان على وزن " فعَّلَ " ، وجاء صحيح اللام فإن مصدره القياسي يأتي على" تَفْعِيل"، وقوله: إن كان صحيح اللام على إطلاقه يُدخل في هذا الحكم ما كان مهموز اللام؛ لأنّه أحد أقسام الفعل الصحيح. وعليه يكون مصدر المهموز اللام على: " تَفْعِيل" و" تَفْعِلة " وهذا الأخير كثير. وقد ردّ سيبويه(ت180هـ) الوجه الأول، وقال بوجوب الثاني ([2]) وربّما جاء ما صحّت لامُه على" فِعَّال" مثل: كذَّبَ كِذَّاب. قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾. ([3]) وقد تخفّف العَين فيقال: فِعَال. ونذُر مجيءُ صحيح اللام غير المهموز على تَفْعِلة؛ مثل: جرّبَ تجْرِبَة. ([4])

وأمّا ما تكون فيه " تفْعِلَة " مصدراً قياساً ، فهو ما جاءت لامه حرف علة؛ فتحذَف الياء من " تفعيل" ، ويعوّض عنها بالتاء في آخره. كما مثّل لذلك الفيّومي بـ: سمّى تسْمِية وغيره، ثم أشار بعد ذلك إلى ما خرج عن هذه القاعدة بأنّه ليس من باب المصدر، بل هو من أسماء المصادر نحو: صلّى صلاةً، ووصّى وصَاةً واستشهد على صحة ما ذهب إليه بالشاهد القرآني حتى لا يترك كلامه غُفْلاً من الدليل الذي يعضّده.

وخلاصة القول في مصادر " فعّل" ما يذكره الاستراباذي (ت686هـ) في شرحه للشافية إذ يقول: " قوله [ابن الحاجب]: (تكريم وتَكْرِمَة) تفعيل في غير الناقص مطَّرد قياسي، وتَفْعِلَة كثيرة، لكنها مسموعة، وكذا في المهموز اللام، نحو: تخطيئا وتخطيئة، وتَهْنِيئاً وتَهْنِئَة، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة، وظاهرُ كلام سيبويه أن تَفْعِلة لازم في المهموز اللام ، كما في الناقص، فلا يقال تخطيئا وتَهْنيئا ... ، وأمّا إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تفعِلة لا غير، وذلك بحذف الياء الأولى، وإبدال الهاء منها، لاستثقال الياء المشددة " . ([5])

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص689

[2] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص83

[3] – سورة النبأ، الآية 28

[4] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج 1، ص163 ـ 164ـ 165. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مرجع سابق، مج 2، ص99

[5] – الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج1، ص164

2 – المصدر الميمي واسم الزمان والمكان:

يقول الفيّومي: " **وَيُبْنَى مِنْ أُفْعِلَ عَلَى صِيغَةِ الْمَفْعُولِ مُفْعَلٌ لِلْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ يُقَالُ: هَذَا مُعْلَمُهُ أَيْ إعْلَامُهُ، وَمَوْضِعُ إعْلَامِهِ وَزَمَانُهُ، وَهَذَا مُخْرَجُهُ أَيْ إخْرَاجُهُ، وَمَوْضِعُ إخْرَاجِهِ وَزَمَانُهُ، وَهَذَا مُهَلُّهُ أَيْ إهْلَالُهُ وَمَوْضِعُ إهْلَالِهِ وَزَمَانُهُ، وَكَذَلِكَ يُبْنَى مِنْ الْخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ لِلْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ نَحْوُ: هَذَا مُنْطَلَقُهُ وَمُسْتَخْرَجُهُ. وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَأْوَى مِنْ آوَيْتُ بِالْمَدِّ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الضَّمُّ، وَالْمَصْبَحُ وَالْمَمْسَى لِمَوْضِعِ الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ وَلِوَقْتِهِ، وَالْمَخْدَعُ مِنْ أَخْدَعْتُهُ إذَا أَخْفَيْتَهُ فَفِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفَتْحُ بِنَاءً عَلَى الْفِعْلِ قَبْلَ زِيَادَتِهِ، وَأَجْزَأْتُ عَنْكَ مَجْزَأَ فُلَانٍ بِالْوَجْهَيْنِ** ". ([1])

يبيّن الفيّومي في هذا الموضع طريقة صياغة المصدر الميمي من غير الثلاثي؛ والذي يبنى على بناء اسم المفعول بضمّ حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره. ويدلّ هذا المصدر على زمان ومكان وقوع الفعل، فيسمّى اسم زمان أو مكان بحسب السياق، هذا علاوة على دلالته عن المصدر مثل قولنا: أكْرَم ـ مُكْرَمٌ = إكرام.

وهذه الصياغة سائغة في كل فعل غير ثلاثي؛ سواءٌ كان رباعياً أم خماسياً أم سداسيا، وشذّ من ذلك بعض الأفعال مثل: آوى وأصبح وأمسى. التي جاءت مصادرها الميمية الدالة على الزمان والمكان بفتح الميم على غير القياس. وقد فسّر الفيّومي ذلك إلى أنَّ فتح الميم دلالة على بنائه من الثلاثي على وزن: مَفْعل بكسر العَين أو فتْحها، وضمُّ الميم قياساً على الأصل وهو صياغته من غير الثلاثي. ثم ختم كلامه بذكر ما يجوز فيه الوجهان.

1/2 – مصادر" أفْعَلَ " :

يقول الفيّومي: " **وَأَمَّا الْمَصَادِرُ مِنْ أَفْعَلَ فَتَأْتِي عَلَى إفْعَالٍ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فَرْقًا بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ: أَكْرَمَ إكْرَامًا وَأَعْلَمَ إعْلَامًا وَإِذَا أَرَدْتَ الْوَاحِدَةَ مِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ أَدْخَلْتَ الْهَاءَ وَقُلْتَ: إدْخَالَةً وَإِخْرَاجَةً وَإِكْرَامَةً وَكَذَلِكَ فِي الْخُمَاسِيِّ وَالسُّدَاسِيِّ كَمَا يُقَالُ فِي الثُّلَاثِيِّ : قَعْدَةٌ وَضَرْبَةٌ** " . ([2])

يشير الفيّومي في هذا الموضع إلى بيان مصدر الفعل الذي يأتي على وزن " **أفْعَلَ** "، فيكون مصدره على" **إفْعَالَ** " ونصّ على ضبطه بالحركة كسراً للهمزة؛ تفريقا بينه وبين وزن الجمع "**أفْعَال**" الذي تأتي همزته مفتوحة. ثم ساق الأمثلة لذلك مثل: أدخل إدْخال وأخرج إخْراج.

وبعدها راح يبين طريقة مجيء اسم المرَّة منه، وذلك بقوله: " وَإِذَا أَرَدْتَ الْوَاحِدَةَ مِنْ هَذِهِ

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص693

[2] – المرجع نفسه، ج 2، ص693

الْمَصَادِرِ"، الذي يتأتّى بإضافة تاءٍ في آخر المصدر، وهو ما عبّر عنه ـ الفيّومي ـ بلفظ "الهاء"، حملاً له على الفعل الثلاثي المجرّد الذي يصاغ اسم المرة منه على وزن: فَعْلَة بتاء في آخره. ([1])

2/2 – مصادر " أَفْعَلَ " :

يقول الفيّومي: " **وَأَمَّا الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ فَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنْ الْمَحْذُوفِ قَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ (*) : إذَا كَانَ الْفِعْلُ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ فَمَصْدَرُهُ بِالْهَاءِ نَحْوُ: الْإِقَامَةِ وَالْإِضَاعَةِ، جَعَلُوهَا عِوَضًا مِمَّا سَقَطَ مِنْهَا وَهُوَ الْوَاوُ مِنْ قَامَ وَالْيَاءُ مِنْ ضَاعَ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَحْذِفُ الْهَاءَ وَعَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَإِقَامِ الصَّلاةِ ﴾ [النور، 37] ، وَكُلٌّ حَسَنٌ.**

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يُجِيزُ حَذْفَ الْهَاءِ إلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إنَّمَا حُذِفَتْ الْهَاءُ مِنْ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ لِلِازْدِوَاجِ كَمَا ثَبَتَتْ الْهَاءُ فِي الْمُذَكَّرِ لِلِازْدِوَاجِ نَحْوُ: لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ ([2]) وَالْأَصْلُ لَاقِطٌ، فَلَوْ أُفْرِدَ وَجَبَ الرُّجُوعُ إلَى الْأَصْلِ وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح،17] ، قِيلَ : هُوَ مَصْدَرٌ لِمُطَاوِعٍ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: فَنَبَتُّمْ نَبَاتًا وَقِيلَ وُضِعَ مَوْضِعَ مَصْدَرِ الرُّبَاعِيِّ لِقُرْبِ الْمَعْنَى، كَمَا يُقَالَ: قَامَ انْتِصَابًا. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْأَزْهَرِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ : كُلُّ مَصْدَرٍ يَكُونُ لِأَفْعَلَ فَاسْمُ الْمَصْدَرِ فَعَالٌ نَحْوُ: أَفَاقَ فَوَاقًا وَأَصَابَ صَوَابًا، وَأَجَابَ جَوَابًا، أُقِيمَ الِاسْمُ مُقَامَ الْمَصْدَرِ، وَأَمَّا الطَّاعَةُ وَالطَّاقَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَأَسْمَاءٌ لِلْمَصَادِرِ أَيْضًا، فَإِنْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ قُلْتَ: إطَاعَةً بِالْأَلِفِ وَنَحْوَ ذَلِكَ ". ([3])

ينقل الفيّومي هنا طريقة صياغة مصدر الفعل الرّباعي الذي جاءت عَينه حرف علة؛ فيذكر أنه يأتي على وزن:" إفْعالة " بإضافة تاء في آخره عوضاً عن الحرف المحذوف.

وينقل عن ابن القوطية (ت367هـ) بيان ذلك باختصار شديد واستحسانه له. وقوله: كلٌّ

---

[1] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص178

* – **ابن القوطية** (367 هـ): هومحمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، أبو بكر، المعروف بابن القوطية، مؤرخ، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب.أصله من إشبيلية، ومولده ووفاته بقرطبة. له كتاب (الأفعال الثلاثية والرباعية) ، وهو الذي فتح هذا الباب، و(المقصور والممدود) ، و(تاريخ فتح الأندلس) ، و(شرح رسالة أدب الكتاب) ، وكان شاعراً صحيح الألفاظ واضح المعاني، إلا أنه ترك الشعر في كبره. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق،ج6، ص311 ـ 312).

[2] – المثل رقم 3340. يضرب في التحفظ عند النطق بالكلام. ينظر (الميداني أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت،(د.ط) ، ج 2، ص193) .

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، ج 2، ص693 ـ 694

حسنٌ. ([1]) هذه عبارة ابن القوطية (ت367هـ) ، كما في كتابه الأفعال. ولقد كان الفيّومي أميناً في نقله عنه.

وأمّا بيان ذلك؛ فهو أن الفعل إذا كان معتل العَين على وزن " أفْعَل " فإنّ مصدره يأتي على "إفْعَالة" ، بإضافة تاء في آخره، وهذه التاء عوض عن الحرف المحذوف؛ مثل قولنا: أقامَ فإنّ الأصل في مصدره إقْوَامة ثم أعلّت الواو ألفاً فاجتمعت ألفان: إقْامة، فحذفت الثانية عند الخليل (ت170هـ) وسيبويه (ت180هـ) لكونها زائدة، وأما أبو الحسن الأخفش (ت215هـ) والفراء(ت207هـ) ، فعلى أن الألف الأولى هي المحذوفة لالتقاء الساكنين مثل: قلْ وبعْ. وقد تابعهما المبرّد(ت285هـ) في ذلك. ([2])

أما القول بحذف هذه التاء المعوَّضة عن المحذوف، فهو مذهب سيبويه (ت180هـ) قال بذلك في(باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب): " وذلك قولك أقمْته إقامة، واستعنته استعانة، وأريته إراءة. وإن شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل" .([3])

ثم استشهد بالآية الآنفة الذكر﴿ وَإِقَامِ الصلاةِ ﴾ على جواز الحذف. والفرّاء([4]) (ت207هـ) لا يجيزه إلا مع الإضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام التاء، وهو المقصود بقول الفيّومي: " **وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يُجِيزُ حَذْفَ الْهَاءِ إلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ** " .

وهناك رأي ثالث في حذفها من الآية السابقة فَحْوَاه أن الحذف جاء على سبيل الازدواج؛ أي موازنة الكلام ومقابلته بما هو مثله ، مثلما عبّر عن ذلك السّمين الحلبي (ت756هـ) بقوله: " وقد نَصَّ سيبويه على أنَّه مصدرٌ بمعنى الإقامة، وإنْ كان الأكثرُ الإقامةَ بالتاء، وهو المقيسُ في مصدر أفْعَل إذا اعتلَّتْ عينُه. وحَسَّن ذلك أنه قابَلَ ﴿ وَإِيتَآءَ الزكاة ﴾ وهو بغير تاءٍ، فتقع الموازنةُ بين قولِه ﴿ وَإِقَامَ الصلاة وَإِيتَآءَ الزكاة ﴾ ([5]) ". ([6])

وقد ساق الفيّومي مثلاً عربيّا يعضّد به ما ذهب إليه في حكمه هذا حتى يقويه . وهو:

---

[1] – ينظر ابن القوطية، كتاب الأفعال، تح.علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م، ص5 ـ 6

[2] – ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج1، ص165. وابن جني، المنصف، مرجع سابق، ج1، ص292. والمبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج1، ص242 ـ 243

[3] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص83

[4] – ينظر الاستراباذي، المرجع السابق، ج1، ص165. والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، مرجع سابق، ج8، ص183

[5] – سورة الأنبياء، الآية 73

[6] – السمين الحلبي، مرجع سابق، ج8، ص183

(لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لاقِطَةٌ). وهو مثل يضرب في التحفّظ عن النطق. قال الأصمعي (ت216هـ) : " الساقطة الكلمة يسقط بها الإنسان، أي لكل كلمة يخطئ فيها الإنسان مَنْ يتحفَّظها فيحملها عنه، وأدخل الهاء في " لاقطة " إرادة للمبالغة، وقيل: أدخلت لازدواج الكلام " . ([1])

ثم انبرى لبيان بعض ما يشكل في هذا الباب؛ من ذلك مجيء مصدر الرباعي على غير قياسه، ومثّل لذلك بالآية ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾ ([2]) فالقياس يقتضي أن يكون مصدر الفعل أنْبَتَ هو إنْبَات. ويجاب على ذلك عند الفيّومي من ثلاثة أوجه :

1 - **الأول** أنه مصدر لفعل ثلاثي محذوف والتقدير: فنبتّم نباتاً.

2 - **الثاني** أن مصدر الفعل الثلاثي قد وضع موضع مصدر الفعل الرباعي لاتّحاد المعنى، وهذا الوجه سائغ في العربية؛ فقد أفرد له سيبويه بابا سمّاه: " باب ما جاء المصدر فيه على خلاف الفعل لأن المعنى واحد" ، وعدّ ما جاء في الآية من نظير ذلك. ([3])

3 - **الثالث** أنّه ليس مصدرا بل هو اسم مصدر واستدلّ لذلك الفيّومي بما نقله عن أبي منصور الأزهري(ت370هـ).

وإذا تتبعنا الفيّومي فإننا نجده كان يكتفي بالنقل دون أن يصدر حكما أو يناقشه، وهذا ما ظهر جليّا عند اختلاف النحاة في الحرف المحذوف الذي عوض عنه بالتاء؛ فإنه اكتفى بنقل الرأيين دون ترجيح. والأمر نفسه بالنسبة لحذف التاء.

كما أنّ عبارته كانت وجيزة جدّا في البيان والشرح، بل قد يكتنفها بعض الغموض خاصة عند من لم يطّلع على مسائل الصرف ، أو كان مبتدئا فيه.

3/2 - مصادر الثلاثي:

يقول الفيّومي: " **الثُّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ لَيْسَ لِمَصْدَرِهِ قِيَاسٌ يَنْتَهِي إلَيْهِ ، بَلْ أَبْنِيَتُهُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، قَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ : أَوْ الِاسْتِحْسَانِ. وَحُكِيَ عَنْ الْفَرَّاءِ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ الثُّلَاثِيِّ مُتَعَدِّيًا فَالْفَعْلُ بِالْفَتْحِ وَالْفُعُولُ جَائِزَانِ فِي مَصْدَرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ. وَقَالَ الْفَارَابِيُّ : قَالَ الْفَرَّاءُ بَابُ فَعَلَ بِالْفَتْحِ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ أَوْ الْكَسْرِ إذَا لَمْ يُسْمَعْ لَهُ مَصْدَرٌ فَاجْعَلْ مَصْدَرَهُ عَلَى الْفَعْلِ أَوْ الْفُعُولِ؛ الْفَعْلُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْفُعُولُ لِأَهْلِ نَجْدٍ، وَيَكُونُ الْفَعْلُ لِلْمُتَعَدِّي وَالْفُعُولُ لِلَّازِمِ وَقَدْ يَشْتَرِكَانِ نَحْوُ: عَبَرْتُ النَّهْرَ عَبْرًا وَعُبُورًا، وَسَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا، وَرُبَّمَا جَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى بِنَاءِ الِاسْمِ بِضَمِّ الْفَاءِ**

---

[1] - الميداني أبو الفضل، مجمع الأمثال، المرجع السابق، ج 2، ص193

[2] - سورة نوح، الاية 17

[3] - ينظر سيبويه، المرجع السابق، ج 4، ص81

وَكَسْرِهَا نَحْوُ: الْغُسْلِ وَالْعِلْمِ " . ([1])

يعرض الفيّومي هنا لذكر مصادر الفعل الثلاثي المجرّد، حيث يذكر أنها غير خاضعة لقاعدة أو ضابط مثل الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية بل هي موقوفة على السماع أو الاستحسان؛ والمقصود بهذا الأخير نوع من السماع؛ أي أن العرب استحسنت شيئا في موضع من كلامها مع احتماله لشيء آخر، لا لعلة سوى الاستحسان. وسياق كلام الفيومي يوهم أن الاستحسان شيءٌ غير السماع وليس الأمر كذلك، كما هو ثابت في كتابه " الأفعال " من كلام ابن القوطية (ت367هـ) نفسه إذ يقول: " وليس لمصادر المضاعف ولا للثلاثي كلِّه قياسٌ يحتمل عليه، إنّما ينتهى فيه إلى السماع أو الاستحسان، وقد قال الفرّاء: كلُّ ما كان متعدّيا من الأفعال الثلاثية فإن الفَعْلَ والفُعُول جائزان في مصدره؛ مثل ضرب ضرباً وضروباً " . ([2])

فظاهر كلام ابن القوطية (ت367هـ) يدلّ على أنّ الاستحسان ليس داخلا في القياس، بل هو داخل في السماع أو فرع عنه. ونظير هذا ما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ) في كتابه " العين" عن الأفعال الثلاثية : " وليس في فَعِلَ يفعَلُ قياسٌ إلاّ بسَماعٍ واستِحسان " . ([3])

وقال في موضع آخر: " والحجارة : جمع الحَجَر أيضاً على غير قياس ولكن يَجُوزُ الاستحسان في العربية كما أنّه يجوز في الفقه وترك القياس له ". ([4]) فهذا يدل على أن الاستحسان نوع من السماع؛ أي أن العرب استحسنته لوجه من الوجوه، لكنه مع ذلك لا يدخل في القياس بل هو راجع للعرب أنفسهم دون سواهم.

وقد نصّ على مثل ذلك ابن سيده (ت458هـ) في المخصّص ([5]). ويشبهه كثيرا ما أفرد له ابن جنّي (ت392هـ) باباً في كتابه الخصائص([6])، غير أنّ ما عناه ابن جنّي هو الاستحسان في النحو والكلام هنا عن الاستحسان في اللغة.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص694

[2] – ابن القوطية، كتاب الأفعال، مرجع سابق، ص 2

[3] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العَين، تح. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، ج5، ص182

[4] – الخليل بن أحمد الفراهيدي، المرجع نفسه، ج 3، ص74

[5] – ينظر ابن سيده، المخصص، مرجع سابق، ج 4، ص142

[6] – ينظر ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص133. وقد عرض السّيوطي للاستحسان في كتابه الاقتراح ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية. ينظر تفصيل ذلك في (الاقتراح للسيوطي، مرجع سابق، ص393) .

والفيّومي وإن كان أمينا في ما نقله عن ابن القوطية (ت367هـ) إلا أنه لم يبيّن سبب عدمِ خضوع مصادر الأفعال الثلاثية للقياس مثل بقية الأفعال غير الثلاثية.

ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كثرة الأوجه التي يأتي عليها الفعل الثلاثي في الماضي والمضارع؛ بسبب اختلاف الحركات على عَينه، فإذا كان مفتوح العين في الماضي مثلاً، اقتضى ذلك أن يأتي في المضارع على ثلاثة أوجه باعتبار حركة عَينه، وهذا في مفتوح العَين في الماضي فقط، مما يدلُّ على كثرة تشعُّبه مقارنة بالفعل غير الثلاثي.

" وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد؛ لأنّ الفعل منها لا يختلف، والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى سائر الأسماء" . ([1])

وهذا يعني أنها راجعة إلى ما سمع عن العرب، فإن ورد شيء منها ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنّ قياسه في المتعدّي على " فَعْلٌ " ، وفي اللازم على" فُعُول" ، وإذا ورد السماع بطُل القياس. قال ذلك سيبويه (ت180هـ) ، والأخفش(ت215هـ) خلافاً للفرّاء([2]) (ت207هـ) الذي يقيس مع وجود السّماع، مثلما هو ظاهر من النّقل الذي أورده الفيّومي عن ابن القوطية (ت367هـ). وإذا ساغَ القياس فإن وزنَ " الفَعْل" متقدّم عن بقية الأوزان نحو: فَتَحَ فتْحٌ ، ونَصَرَ نَصْرٌ... وغير ذلك. وفي اللازم " الفُعُول" مثل: قَعَدَ قُعُود. ويحترز في هذا بقول ابن مالك (ت672هـ) :

ما لم يكن مستوجباً فِعَالا أو فَعَلَاناً فادرِ أوْ فُعَالا ([3])

ويعود السبب في مجيء" الفَعْل" أصلاً لمصادر الأفعال الثلاثية إلى كونها جميعِها ترجع في أثناء صياغة اسم المرة إليه، فتأتي على وزن فَعْلَة. فتقول: ذهبتُ ذهاباً، وتقول ذهبتُ ذهْبَةً واحِدةً، كما تقول قعدتُ قعوداً وقعدتُ قعْدةً واحدة. قال سيبويه: " وإذا أردت المرة الواحدة من الفِعل جئت به أبداً على (فَعْلةٍ) على الأصل، لأن الأصل (فَعْل) " . ([4])

وأوزان مصادر الثلاثي كثيرة قد اكتفى الفيّومي في هذا الموضع بذكر الأصلين المشتهرين منها بما نقله عن أئمة اللغة، وختم كلامه بذكر وزنَين آخرين هما: الفُعْلُ والفِعْل.

---

[1] – المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج 2، ص122

[2] – ينظر حاشية الصَّبان على شرح الأشموني للألفية، مرجع سابق، ج 2، ص922

[3] – ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ص74

[4] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص45. وينظر في ذلك أيضا: المبرد، المقتضب، المرجع السابق، ج 2، ص127

قال المبرّد: " وَيَقَع على فِعل وفُعل بِإِسْكَان الثَّانِي، وَكسر الأول أَو ضمه فَأَما الْكسر فنحو عَلِم عِلْما وحَلُم حِلْماً وَفَقِه فِقْهاً، وَكَذَلِكَ فَقُه، وَأما مَا كَانَ مضموم الأول فنحو: الشّغل تَقول: شغلته شُغلا وشَرِبته شُرْبا، وسَقُم الرجل سُقْما " . ([1])

4/2 – ما جاء على وزن (فُعَال) و (فُعَالة):

يقول الفيّومي: " **وَجَاءَ فُعَالٌ وَفُعَالَةٌ بِالضَّمِّ كَثِيرًا فِيمَا هُوَ فَضْلَةٌ وَفِيمَا يُرْفَضُ وَيُلْقَى نَحْوُ: الْفُتَاتِ، وَالنُّحَاتَةِ، وَالنُّخَاعَةِ، وَالنُّخَامَةِ، وَالْبُصَاقِ، وَالنُّخَالَةِ، وَالْقُوَارَةِ وَهُوَ اسْمٌ لِمَا وَقَعَ عِنْدَ النَّقْوِيرِ. وَخُثَارَةُ الشَّيْءِ وَهُوَ مَا يَبْقَى مِنْهُ، وَالْخُمَارِ وَهُوَ بَقِيَّةُ السُّكْرِ، وَالرُّفَاتِ، وَالْحُطَامِ، وَالرُّذَالِ، وَقُلَامَةَ الظُّفْرِ، وَالْكُسَاحَةِ، وَالْكُنَاسَةِ، وَالسُّبَاطَةِ، وَالْقُمَامَةِ، وَالزُّبَالَةِ، وَالنُّفَايَةِ وَهُوَ مَا نُفِيَ بَعْدَ الِاخْتِبَارِ. وَأَمَّا النُّقَاوَةُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ فَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ الْبَابِ حَمْلًا عَلَى ضِدِّهِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضِدِّهِ كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ، وَأَحْسَنُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ. وَفُعَالٌ بِالضَّمِّ فِي الْأَصْوَاتِ: كَالصُّرَاخِ. وَشَذَّ بِالْفَتْحِ الْغَوَاثُ وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَغَاثَ، وَشَذَّ بِالْكَسْرِ الْغِنَاءُ** ". ([2])

يبيّن الفيّومي في هذا الموضع ما جاء من المصادر على وزنَي: **(فُعَال) و(فُعَالة)**، غير أنَّ بعضاً منها أسماء جاءت على هذا الوزن بمعنى المفعول. ([3]) وليست بمصادر؛ وأغلبها يدل على ما يرمى و يتركُ. وقد ساق مجموعة من الأمثلة على ذلك وقام بشرح ما غمُض من معانيها. واستوقفته كلمة " النُّقاوَة " بالضَّمّ وهي خيارُ الشيء وأفضَلُهُ وفيها الفتحُ أيضا، وقد اختار الفيّوميُّ الضمَّ وراح يبيّن سبب إدراجها في هذا الباب مع أنّها لا تدلُّ على معنى الرفض والترك، فأرجع ذلك إلى حملها على النقيض وهو النُّفَايةُ؛ خلافاً للمشهور وهو الحمل على النظير.

وهذا أمر سائغ عند علماء اللغة قال الجوهري (ت393هـ) : " نُقاوة الشيء: خِياره، وكذلك النُقاية بالضم فيهما، كأنه بُنيَ على ضدِّه وهو النُّفَاية، لأنَّ فُعَالة يأتي كثيرا فيما يسقط من فضلة الشيء ". ([4]) وقد استحسن الفيّومي ذلك في الشعر.

ويختم الفيّومي كلامه عن الوزن الثاني، وهو **(فُعَال)** الذي يختص بالأصوات، وشذّ بالفتح "الغَواثُ"، وهو صوت المستغيث، وقد جاء بالضمّ على القياس. والغِناءُ بالكسر أيضاً. وتجدر

---

[1] – المبرد، المرجع السابق، ج 2، ص123

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص694 ـ 695

[3] – ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج 1، ص155

[4] – الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، ج 6، ص2514

الإشارة إلى أنهما من فعلين غير ثلاثيين وهو ما يفهم من قوله: " **وَهُوَ اسْمٌ مِنْ أَغَاثَ** " . والثاني من الفعل: " غنَّى" .

ويستخدم هذا الوزن أيضا في المصادر الدالة على الأدواء مثل: السُّعال، والصُّداع وغيرهما. ويشاركه في مصادر الثلاثي مما دلّ على صوت الوزنُ "فَعِيل" وهو ما أشار إليه ابن مالك (ت672هـ) في الألفية بقوله :

للدّا فُعَالٌ أو لِصَوْتٍ وشَمِلْ سيْراً وصَوْتاً الفَعِيلُ كَصَهَلْ. ([1])

3 – مصادر على صيغة: (تَفْعَال) و(مُفَاعَلة) و(فِعَال):

يقول الفيّومي: " **يَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ عَلَى تَفْعَالٍ بِفَتْحِ التَّاءِ نَحْوُ: التَّضْرَابِ وَالتَّقْتَالُ قَالُوا: وَلَمْ يَجِئْ بِالْكَسْرِ إلَّا تِبْيَانٌ وَتِلْقَاءٌ وَالتِّنْضَالُ مِنْ الْمُنَاضَلَةِ، وَقِيلَ هُوَ اسْمٌ وَالْمَصْدَرُ تَنْضَالٌ عَلَى الْبَابِ** " . ([2])

يبيّن الفيّومي في هذا الموضع ما جاء من المصادر على وزن **(تَفْعَال)** قصد المبالغة والتكثير في مصدر الفعل الثلاثي وهذا مذهب البصريين؛ قال سيبويه (ت180هـ) : " وذلك قولك في الهذر: التَّهْذار، وفي اللعب: التَّلْعاب، وفي الصفق: التَّصْفَاق، وفي الرد: التَّرداد، وفي الجولان: التَّجْوال، والتَّقتال والتَّسيار. وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْت، ولكن لما أردت التكثيرَ بَنيتَ المصدر على هذا كما بنيتَ فعَلتُ على فعَّلْتُ" ([3]).

ومذهب الفرَّاء(ت207هـ) وغيره من الكوفيين أنّ " تَفْعَال " أصله " تَفْعِيل " ، أي مأخوذ من " فعَّل" الذي يفيد التكثير، وقلبت ياؤه ألفاً؛ فيجعلون ألف التَّكرار والتّرداد بمنزلة ياء التكرير والترديد. وجمهور الصرفيين على مذهب سيبويه؛ لأنّه يقال التَّلعاب، ولا يقال التَّلعيب. ([4])

والفيّومي في هذه المسألة قد اختار قول البصريين وقال به، ثم أشار بعد ذلك إلى ما جاء بالكسر على وزن " تِفعَال" من المصادر وهما اثنان: تِبْيان وتِلقاء. وهما المشهوران وهناك من زاد التِّنضال ، ولكنَّ ظاهر كلام الفيّومي على أنّه اسم ، والمصدر منه جاء موافقا للباب.

---

[1] – ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ص74

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج2، ص699

[3] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص84

[4] – ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج 1، ص167. وحاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 2، ص929. وأبي حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م، ج 2، ص500

وخلاصة القول أنَّ جميع ما جاء على هذا الباب – أعني وزن تَفعال – يكون بالفتح مصدرا وبالكسر اسما، قال السّيوطي (ت911هـ) في المزهر: " قال سلامة الأنباري في شرح المقامات: كل ما ورد عن العرب من المصادر على تَفْعال فهو بفتح التاء، إلا لفظتين، وهما تِبْيان وتِلقاء " . ([1])

والأكثرون على أن المصدر سماعي غير مقيس. قال الاستراباذي (ت686هـ) وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد وذكر من جملة ذلك: التَّرداد والتَّلعاب والتَّهذار. وأمّا ما جاء من الأسماء ـ بالكسر ـ فقد أحصى منها ستة عشر اسما: منها اثنان بمعنى المصدر وهما اللذان ذكرهما الفيّومي" تِبْيان وتِلقاء". و البقية أسماء نحو: تِمساح، تِمثال، تِجفاف، ... وغيرها كثير. ([2])

4 – مصادر على صيغة: (مُفَاعَلة) و(فِعَال):

يقول الفيّومي: " **وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنْ فَاعَلَ مُفَاعَلَةً مُطَّرِدًا. وَأَمَّا الِاسْمُ فَيَأْتِي عَلَى فِعَالٍ بِالْكَسْرِ كَثِيرًا نَحْوُ: قَاتَلَ قِتَالًا وَنَازَلَ نِزَالًا وَلَا يَطَّرِدُ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ فَلَا يُقَالُ: سَالَمَهُ سِلَامًا وَلَا كَالَمَهُ كِلَامًا** ". ([3])

يأتي المصدر من الفعل الرباعي: " فَاعَلَ " على مُفَاعَلة قياساً مطّردا في جميع بابه. قال سيبويه: " وأمَّا فاعلْتُ فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً: مُفَاعَلَة، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عَوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جَالَسْتُه مجَالَسة، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربةً، فجاء كالمفعول لأنّ المصدر مفعول " . ([4])

وقد أُنكِر([*]) على سيبويه ما ذهب إليه من جعل ميم المفاعلة عوضا من الألف بعد الحرف الأول؛ لأنّ الألف لم تذهب فهي باقية في مفاعلة ولا يصحّ تعويضها مما لم يذهب من الصيغة سواء في الفعل أم المصدر.

---

[1] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج 2، ص77 ـ 78. وجاء في موضع آخر (ص115) : " قال في الصحاح قال أبو سعيد الضرير: قلت لأبي عمرو: ما الفرق بين تِفْعال وتَفعال فقال: تِفعال اسم، وتَفعال مصدر" .

[2] – ينظر الاستراباذي، المرجع نفسه، ج 1، ص167 ـ 168

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، ج 2، ص700

[4] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 4، ص80

[*] – غلّطه في ذلك المبرّد وتبعه أبو سعيد السِّيرافي شارح الكتاب وردّ عليه ابن ولّاد في الانتصار وكذلك عرض ابن جنّي لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص. ينظر في ذلك (هامش كتاب سيبويه، ج 4، ص80. وهامش المقتضب للمبرد، ج 2، ص98. وابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ص507) .

ويجاب على ذلك أن فَاعلَ له مصدران؛ هما فِعَال ومُفَاعلة، فالمصدر الأول تحذف منه الألف التي تأتي بعد الحرف الأول من " فَاعَل" فيصير" فِعَال "، والثاني تحذف منه الألف قبل الحرف الأخير من مُفَاعَلَة وهي الألف التي تأتي ما قبل أخر حروف المصادر نحو: الافتعال والاستفعال وغيرهما. وكأنّه كان قبل حذفها: " مُفَاعَالَة " ، وعليه فإن الهاء في آخر "مُفَاعَلَة" عوض من الألف المحذوفة منها، وأمّا الميم فهي عوض عن الألف التي حذفت من الصيغة الأخرى "فِعَال". وقد تم تعويضها في صيغة غير صيغتها؛ لأنّ صيغة المفاعلة لازمة مطّردة بخلاف الفِعال، وعليه جعلوا العوض في ألزم المصدرين. ([1])

ويأتي المصدر من هذا الفعل أيضاً على " فِعَال " كما تقدّم ، وليس اسمَ مصدر كما نصّ على ذلك الفيّومي؛ ولم أقف على من قال به غيرَ الفيّومي. وأمّا المبرّد (ت285هـ) في المقتضب فقد عدّه في الجزء الأول اسم فعل وفي الجزء الثاني مصدراً، والظاهر أنه يعني باسم الفعل المصدر، وذلك ما رجّحه المحقق عبد الخالق عضيمة. ([2]) والأصل فيه هو: فِيعَال والياء مكان الألف فَاعَلَ فحذفت الياء تخفيفاً ، وهو كما نصّ الفيّومي لا يطّرد في جميع الباب؛ يمتنع مجيئُه فيما فاؤه ياءٌ نحو: يَاسَر مُياسرة، ويامن مُيَامَنة. وشذَّ من ذلك ياوَمَه يوَام وأمَّا مُيَاوَمة فهو على القياس. ([3])

والفيّومي قد التزمَ فيما عرضه بخصوص مصادر الأفعال الرباعية التي تأتي على وزن فِعَال ومُفَاعَلة. الإيجاز الشديد والتمثيل في الوقت نفسه، بالرغم من أنّه انفرد بالقول باسمية الصيغة الثانية " فِعال" التي لا تطّرد في هذا الباب .

---

[1] – ينظر ابن ولّاد التميمي النحوي أبو العباس، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1996م، ص149 ـ 150

[2] – ينظر المبرّد، المقتضب، مرجع سابق، ج 1، ص211. وج 2 ، ص98

[3] – ينظر الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج 1، ص166. وحاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 2، ص929

المبحث الثالث

المشتقات

1/1 – صيَاغة اسم الفاعل :

قال الفيّومي: " **اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِهِ وَعَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ وَعَلَى الْمَكَانِ بِمَحَلِّهِ اُشْتُقَّ مِنْهُ لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ أَسْمَاءٌ، وَلَمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّهُ حَدَثٌ وَالْحَدَثُ لَا يَصْدُرُ إلَّا عَنْ فَاعِلٍ اُشْتُقَّ مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ، وَلَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَا يُشْبِهُهُ إمَّا ظَاهِرًا وَإِمَّا مُضْمَرًا** " . ([1])

إن ظاهر كلام الفيّومي في هذا الموضع قد يفهم منه أن المصدر فرعٌ عن الفعل موافقة للكوفيين وخلافاً للبصريين([2])، ذلك لأنّ الاشتقاق يراد منه تكثير المعاني، وهو ما يتحقّق في الفعل، كما يوحي بذلك كلام الفيّومي فاشتق منه اسم الفاعل، أما المصدر فهو قاصر لدلالته على الحدث فقط.

غير أنّ هذا الكلام ليس للفيّومي أصلاً بل هو لابن أبي الربيع (ت688هـ) شارح جمل الزجاج المسمى " البسيط " ([3])، وقد يفهم منه غير ذلك؛ لأنّ قوله: " **اُشْتُقَّ مِنْهُ** " لا يلزم منه أن يكون أحدهما أصلا للآخر، وإنّما التوافق في أصل واحد مثل: ضارب ومضروب. فهي تشتمل على زيادات في اللفظ ، ولكنها تتفق في معنى واحد وهو الضرب إضافة إلى معنى آخر.

والفيّومي هنا لم يشر إلى صاحب الكلام الذي نقله بل اكتفى بذكره فقط، وختم بالتطرق إلى مسألة نحوية، وهي لابد لكل فعل من فاعل سواء كان ظاهراً أم مضمراً. أو ما يشبهه من نحو: نائب الفاعل.

2/1 – صيَاغة اسم الفاعل من الثلاثي:

قال الفيّومي: " **ثُمَّ الثُّلَاثِيُّ مُجَرَّدٌ وَغَيْرُ مُجَرَّدٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا فَقِيَاسُ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُوَازِنَ فَاعِلٍ إنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا نَحْوُ: ضَارِبٍ وَشَارِبٍ، وَكَذَلِكَ إنْ كَانَ لَازِمًا مَفْتُوحَ الْعَيْنِ نَحْوُ: قَاعِدٍ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا مَضْمُومَ الْعَيْنِ أَوْ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَاخْتُلِفَ فِيهِ؛ فَأَطْلَقَ ابْنُ الْحَاجِبِ الْقَوْلَ بِمَجِيئِهِ عَلَى فَاعِلٍ أَيْضًا وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: وَيَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ مُوَازِنَ فَاعِلٍ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ نَحْوَ ذَلِكَ. قَالَ: وَيَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ الثُّلَاثِيِّ مَجِيئًا وَاحِدًا مُسْتَمِرًّا إلَّا مِنْ فَعُلَ**

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص689

[2] – ينظر الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج1، ص206

[3] – ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 2003م، ج 1، ص77

بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا وَقَدْ جَاءَ مِنْ الْمَكْسُورِ عَلَى فَاعِلٍ نَحْوُ: حَاذِرٍ وَفَارِهٍ وَنَادِمٍ وَجَارِهٍ، وَقَيَّدَ ابْنُ عُصْفُورٍ وَجَمَاعَةٌ مَجِيئَهُ مِنْ الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ عَلَى فَاعِلٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذُهِبَ بِهِ مَذْهَبَ الزَّمَانِ " . ([1])

يبين الفيّومي طريقة صياغة اسم الفاعل من الثلاثي المجّرد؛ فإن كان متعدّيا فالقياس أن يصاغ على وزن " فَاعِل"، وإن كان لازماً فينظر إلى حركة عَينه في الماضي، فإن كانت مفتوحةً فقياسه أن يصاغ على وزن " فَاعِل"، وقد مثل له الفيّومي بالفعل: قَعَدَ ـ قَاعِد. وإن كان لازما مضموم العين أو مكسورها ففيه خلاف؛ حيث جعل مجيئَه كلّ من ابن الحاجب. ([2]) (ت646هـ) وابن مالك (ت672هـ) على وزن فَاعِل دون شرط أو تقييد حسب ما نقله الفيّومي.

والظاهر أن ابن مالك قد جعل مجيئَه قليلاً من فعُل وفعِل، وليس على إطلاقه كما نصّ الفيّومي، وذلك ما يشير إليه بقوله في الألفية:

كَفَاعِلٍ صُغْ اسمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كـ: غَذَا

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُـلْتُ وفَعِلْ غَيْرَ مُعَدّى بلْ قِيَاسُهُ فَــعِلْ . ([3])

وإنّما قياسُ مكسور العين اللازم هو أن يأتيَ على فَعِل مثل: حذِرَ ـ حَذِرٌ.

وأمّا أبو علي الفارسي(ت377هـ) فقد قال بمجيئه على وزن " فاعل" في غير مضموم العين ومكسورها، ثم ذكر بعض ما جاء من هذين البابين على " فاعِل" وهو قليل أو شاذ.

وعبارة الفيّومي قلِقَة في التعبير عن رأي أبي علي الفارسي. والظاهر أنه يقصد أن كلّاً من ابن الحاجب (ت646هـ)، وابن مالك (ت672هـ) ، وأبي علي الفارسي(ت377هـ) قد قالوا بمجيء اسم الفاعل على وزن " فاعِل" في هذين البابين دون أن يقيّدوا ذلك بدلالته على الحدوث والمستقبل أي ألا يدل على معنى الثبوت.

وهو ما قيّده ابن عصفور (ت669هـ) في المقرّب بقوله : " وأمّا اسم الفاعل فيكون من فَعَل بفتح العين على وزن فَاعِل نحو: ضارب، وقاعد. وكذلك يكون من فعُل وفَعِلَ بضم العين وكسرها، إنْ ذُهب به مذهب الزمان، فإن لم يذهب به ذلك المذهب، فإنه يكون من فعُل بضم العين على وزن: فَعِيل، نحو: ظريف. فأمّا: خائر وحامض، فشاذّان لا يقاس عليهما، ويكون من فعِل المكسورة العَين، إن كانت متعدّية على وزن فاعل نحو: عالم وجاهل. وإن كانت غير متعدّية على

---

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ج 2، ص689

[2] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج 3، ص413

[3] – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 2، ص935

وزن فعِل، نحو: بَطِر وأَشِر" . ([1])

والظاهر أنّ ما جاء على هذين البابين على غير وزن " فاعل" فهو صفة مشبهة، ولا يكون اسمَ فاعل ما جاء على وزن " فاعل" منها إلا إذا دلَّ على الحدوث والتجدد. فإن دلّ على الثبوت وأضيف إلى فاعله كان صفة مشبهة نحو: طَاهِر القَلْبِ. وهو ما أطلق عليه في الشائع المعروف اسم فاعل مجازاً مثله مثل بقية الأوزان الأخرى التي سنعرض لذكرها فيما يلي.

3/1 – صيَاغة اسم الفاعل من الثلاثي :

قال الفيّومي: " **ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: وَيَأْتِي مِنْ فَعُلَ بِالضَّمِّ عَلَى فَعِيلٍ وَمِنْ الْمَكْسُورِ عَلَى فَعِلٍ نَحْوُ: حَذِرٍ وَقَدْ يَأْتِي عَلَى فَعِيلٍ نَحْوُ: سَقِيمٍ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَتَدُلُّ الصِّفَةُ عَلَى مَعْنًى ثَابِتٍ فَإِنْ قَصَدْتَ الْحُدُوثَ قُلْتَ حَاسِنٌ الْآنَ أَوْ غَدًا وَكَارِمٌ وَطَائِلٌ فِي كَرِيمٍ وَطَوِيلٍ. وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود، 12]** .

قَالَ السَّخَاوِيُّ: إنَّمَا عَدَلُوا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْ الْجَرَيَانِ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا بِالْمَعْنَى الثَّابِتِ، فَإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى الْفِعْلِ أَتَوْا بِالصِّفَةِ جَارِيَةً عَلَيْهِ فَقَالُوا: طَائِلٌ غَدًا كَمَا يُقَالُ: يَطُولُ غَدًا، وَحَاسِنٌ الْآنَ كَمَا يُقَالُ: يَحْسُنُ الْآنَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾ [الزمر، 30] لِأَنَّهُ أُرِيدَ الصِّفَةُ الثَّابِتَةُ أَيْ إنَّكَ مِنْ الْمَوْتَى، وَإِنْ كُنْتَ حَيًّا كَمَا يُقَالُ: إنَّكَ سَيِّدٌ فَإِذَا أُرِيدَ أَنَّكَ سَتَمُوتُ أَوْ سَتَسُودُ قِيلَ مَائِتٌ وَسَائِدٌ. وَيُقَالُ: فُلَانٌ جَوَادٌ فِيمَا اسْتَقَرَّ لَهُ وَثَبَتَ. وَمَرِيضٌ فِيمَا ثَبَتَ لَهُ، وَمَارِضٌ غَدًا وَكَذَلِكَ غَضْبَانُ وَغَاضِبٌ، وَقَبِيحٌ وَقَابِحٌ، وَطَمِعٌ وَطَامِعٌ، وَكَرِيمٌ فَإِذَا جَوَّزْتَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ كَرَمٌ قُلْتَ كَارِمٌ.

وَأَطْلَقَ كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ الْقَوْلَ بِمَجِيئِهِ مِنْ الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ عَلَى فَاعِلٍ وَغَيْرِهِ بِحَسَبِ السَّمَاعِ؛ فَيَكُونَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَبَيْنَ الصِّفَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَابُ حَسَنٍ وَصَعْبٍ وَشَدِيدٍ صِفَةٌ، وَمَا سِوَاهُ مُشْتَرَكٌ فَيَأْتِي فَعُلَ بِالضَّمِّ عَلَى فَعِيلٍ كَثِيرًا نَحْوُ: شَرِيفٍ وَقَرِيبٍ وَبَعِيدٍ ". ([2])

ينقل الفيّومي في بداية كلامه الأوزان التي يأتي عليها اسم الفاعل من مكسور العين ومضمومها عن ابن عصفور(ت669هـ)، لكنّه تصرّف في كلامه وغيّر المثال لأنّ ابن عصفور قال: " وقد يجيء [فَعِل] على فَعِيل نحو: مَرِيض ، إلا في الامتلاء وضدّه، فإنّ الغالب في اسم

---

[1] – ابن عصفور، المقرب، مرجع سابق، ص142 ـ 143

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، المرجع السابق، ج 2، ص689 ـ 690

الفاعل منهما: فَعْلاَن نحو: عطْشان، وريَّان، أو في الألوان والعيوب الظاهرة وما أشبهها، فإن الغالب في اسم الفاعل منهما أفْعَل نحو: أحمر، وأصفر، وأعمى، وأعرج" . ([1])

ثم ينتقل الفيّومي إلى بيان الفرق بين الصفة المشبهة ، واسم الفاعل وهو كما تقدّم معنا راجع إلى الثبوت والحدوث؛ إذ الصفة المشبهة باسم الفاعل ليست جارية، ولو أريد بها الجريان والحدوث أعيدت إلى وزن اسم الفاعل، وهذا هو ظاهر كلام الفيومي الذي نقله عن الزمخشري (ت538هـ) كما هو في المفصّل. ([2])

وهو ما يؤكّده الرضي الاستراباذي (ت686هـ) في شرحه على الكافية عند معرض حديثه عن الفرق بينها، وبين اسم الفاعل فقال:" لأنّ وضعها [الصفة المشبهة] على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث، ردّت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في حسن : حاسن الآن أو غداً، قال تعالى في ضيّق، لما قصد به الحدوث ﴿ **وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ** ﴾ ([3]) ، وهذا مطّرد في كل صفة مشبهة " . ([4])

وراح الفيّومي يسرد أقوال علماء اللغة ليعضد الحكم الذي ذكره، فنقل عن الإمام علم الدّين السّخاوي(ت643هـ) ما فَحواه مثل الذي تقدّم معنا من كلام الزمخشري (ت538هـ) والرضي الاستراباذي (ت686هـ). واستطرد بالتمثيل وسوق الأدلة على ذلك وبيانها بما لا يدع شكّاً في كلامه الذي نقل.

ثم يختم كلامه بمجيئها على وزن فاعِل وهو شاذٌّ عند ابن عصفور([5])، كما تقدّم معنا، ولعل قول الفيّومي " **بِحَسَبِ السَّمَاعِ** " فيه إشارة إلى ذلك وفضل تقييد. وإلى هذا يشير الرضي الاستراباذي في شرحه على الشافية بقوله: " وقد جاء " فاعل" في معنى الصفة المشبهة ـ أي مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث ـ في هذا الباب [يقصد باب فَعُلَ]، وغيره [يقصد باب فَعِلَ]، وإن كان أصل فاعل الحدوث، وذلك كخاشن وساخط وجائع " . ([6])

وما ختم به الفيّومي كلامه من أنّ بعضهم يقول: باب حسن وصعب وشديد صفة مشبهة

---

[1] – ابن عصفور، المقرب، المرجع السابق، ج2، ص143

[2] – ينظر الزمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب، تح. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص293.

[3] – سورة هود، الآية 12

[4] – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج 3، ص414

[5] – ينظر ابن عصفور، المرجع السابق، ج 2، الصفحة نفسها

[6] – الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج 1، ص147 ـ 148

وما سوى ذلك، فهو مشترك بين اسم الفاعل والصفة المشبهة قريب من كلام الزمخشري (ت538هـ) في المفصل عندما عرّف الصفة المشبهة على أنّها " ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب " . ([1])

3/1 – صيَاغة اسم الفاعل على " فُعَلَة ":

قال الفيّومي: " **وَيَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى فُعَلَةٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ: حُطَمَةٍ وَضُحَكَةٍ لِلَّذِي يَفْعَلُ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ بِسُكُونِهَا** " . ([2])

يذكر الفيّومي هنا وزناً آخر لاسم الفاعل وهو: فُعَلَة، ويبدو أنّه غير مشهور كثيراً، وقليلون هم الذين يعرفون أنه قياسي وهو ما ذكره الميداني(ت518هـ) في مجمع الأمثال عند حديثه حول: " الحَربُ خُدْعَة " المثل رقم 1043. قال: " يروى بفتح الخاء وضمها، واختار ثعلب الفتحة، وقال: ذُكِرَ لي أنها لغة النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهي فَعْلَة من الخَدْع، يعني أن المحارب إذا خَدَع مَنْ يُحَاربه مرة واحدة وانخدع له ظَفِرَ به وهَزَمه، والخُدْعَة بالضم معناها أنه يخدع فيها القِرْنَ، وروى الكسائي خُدَعَة – بضم الخاء وفتح الدال – جعله نعتا للحَرْب: أي أنها تَخْدَع الرجالَ، مثله هُمَزَة ولُمَزَة ولُعَنَة، للذي يَهْمز ويَلْمِز ويَلْعَن، وهذا قياس". ([3])، ثمّ نص الفيّومي على أنّ سكون العَين فيها لاسم المفعول ولم يعْطِ مثالاً على ذلك.

وعن ابن الأعرابي أنّه قال: " ما جاءك من هذا الباب على فُعَلَة فهو الفاعل، وما جاءك على فُعْلَة فهو المفعول به، تقول من ذلك في الفاعل : رجل هُمَزة ولُمَزَة وضُحَكَة، وهُزَأَة. وتقُول في المفعول ضُحْكَة، وما أشبه ذلك" . ([4])

4/1 – صيَاغة اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي:

قال الفيّومي: " **وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ ثُلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ، فَيَكُونُ عَلَى أَفْعَلَ نَحْوُ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَأَعْلَمَ إِعْلَامًا وَعَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي فَيَأْتِي عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ وَقِيَاسٍ مُطَّرِدٍ نَحْوُ: دَحْرَجَ فَهُوَ مُدَحْرِجٌ، وَسُمِعَ فِي بَعْضِهَا فَعْلَالٌ بِالْفَتْحِ نَحْوُ: ضَحْضَاحٍ وَبِالْكَسْرِ نَحْوُ هِمْلَاجٍ، وَانْطَلَقَ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ وَاسْتَخْرَجَ فَهُوَ مُسْتَخْرِجٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَفْعَلَ فَبَابُهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى مُفْعِلٍ بِضَمِّ**

---

[1] – الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق، ص293

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص690 ـ 691

[3] – الميداني، مجمع الأمثال، مرجع سابق، ج 1، ص197

[4] – أبو حيّان الأندلسي، تذكرة النُّحاة، تح. عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م، ص534

الْمِيمِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَالْمَفْعُولُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ نَحْوُ: أَخْرَجْتُهُ، فَأَنَا مُخْرِجٌ وَهُوَ مُخْرَجٌ، وَأَعْتَقْتُهُ فَأَنَا مُعْتِقٌ ، وَهُوَ مُعْتَقٌ وَأَشَرْتُ إِلَيْهِ فَأَنَا مُشِيرٌ وَهُوَ مُشَارٌ إِلَيْهِ " . ([1])

بعد أن بين المصنّف طريقة مجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد، يشرع في ذكر طريقة مجيئه من غير الثلاثي؛ وهو الرباعي والخماسي والسداسي، سواء كان ثلاثيّاً مزيدا بحرف أوحرفين أو ثلاثة أم رباعيّاً مجرّداً. وقياسه أن يصاغ على وزن مضارعه المبني للفاعل بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل: ينْطَلِق ـ مُنْطَلِقٌ.

وقد احترز الفيّومي في الرباعي المجرّد بذكره ما شذَّ عن الباب فَعْلَلَ؛ إذ الوجه في العربية أن يقال في الفعلين: ضَحْضَحَ وهَمْلَجَ ـ مُضَحْضِحٌ ومُهَمْلِجٌ، ولكن السماع يحفظ لنا فيهما: ضحْضَاح ، بفتح أوَّله وهو الماء المتدفق وهِمْلَاج: بالكسر وهي الفرس السريع. وأما الرّباعي على وزنِ أفْعَل فقياسه أن يأتي اسم الفاعل منه على وزن مُفْعِل، " وربّما كُسِر ميم مُفْعِل اتباعاً للعين، أو تضم عينه اتباعاً للميم، قالوا في مُنْتِن: مِنتِن ومُنْتُن " . ([2])

وأمّا صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي فهي على وزن مضارعه المبني للمفعول بقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل آخره. مثل : أخْرَجَ مُخْرَجٌ.

وهنا يتّضح لنا أن الفيّومي اقتصر فقط على ذكر صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي لأن طريقة صياغته تشابه طريقة صياغة اسم الفاعل منه، ولم يذكر طريقة صياغته من الثلاثي وهي أن يكون على وزن: مَفعُول. ويلخّص ابن مالك (ت672هـ) جميع ما تقدّم معنا بقوله :

وزِنَةُ المـــــضَارعِ اسمُ فاعِل مـــن غيرِ ذي الثَّلاثِ كالمُواصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَثْلوّ الأخِــيرِ مُطْلَقَا وضَـــــــــــمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: المنتَظَر
وفي اسْم مفْعُولِ الثُّلاَثِيّ اطّرَدْ زِنَةُ مَفـــــــعُولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ . ([3])

---

[1] – الفيّومي، المرجع السابق، ج 2، ص691.

[2] – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، ج 3، ص414 ـ 415

[3] – ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ص77. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 2، ص938 ـ939

5/1 – صيَاغة اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي:

قال الفيّومي: " **وَشَذَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلَيْنِ أَلْفَاظٌ؛ فَبَعْضُهَا جَاءَ عَلَى صِيغَةِ فَاعِلٍ، إمَّا اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ. وَهُوَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ نَحْوُ: أَوْرَسَ الشَّجَرُ إذَا اخْضَرَّ وَرَقُهُ فَهُوَ وَارِسٌ. وَجَاءَ مُورِسٌ قَلِيلًا ، وَأَمْحَلَ الْبَلَدُ فَهُوَ مَاحِلٌ، وَأَمْلَحَ الْمَاءُ فَهُوَ مَالِحٌ، وَأَغْضَى اللَّيْلُ فَهُوَ غَاضٍ وَمُغْضٍ، عَلَى الْأَصْلِ أَيْضًا وَأَقْرَبَ الْقَوْمُ إذَا كَانَتْ إبِلُهُمْ قَوَارِبَ فَهُمْ قَارِبُونَ. قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ (*) : وَلَا يُقَالُ مُقْرِبُونَ عَلَى الْأَصْلِ، وَإِمَّا لِمَجِيءِ لُغَةٍ أُخْرَى فِي فِعْلِهِ وَهِيَ فَعَلَ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةَ الِاسْتِعْمَالِ، فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَهَا مِنْ بَابِ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ نَحْوُ: أَيْفَعَ الْغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ فَإِنَّهُ مِنْ يَفَعَ وَأَعْشَبَ الْمَكَانُ فَهُوَ عَاشِبٌ فَإِنَّهُ مِنْ عَشَبَ. وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْمِ فَاعِلٍ لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ بَلْ هُوَ نِسْبَةٌ إضَافِيَّةٌ بِمَعْنَى ذُو الشَّيْءِ فَقَوْلُهُمْ أَمْحَلَ الْبَلَدُ فَهُوَ مَاحِلٌ أَيْ ذُو مَحْلٍ، وَأَعْشَبَ فَهُوَ عَاشِبٌ أَيْ ذُو عُشْبٍ، كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ لَابِنٌ وَتَامِرٌ أَيْ ذُو لَبَنٍ وَذُو تَمْرٍ** " . ([1])

يذكر الفيّومي هنا ما شذّ في باب " أفْعَل " من أسماء الفاعلين؛ إذ القياس أن يأتي على وزن "مُفْعِل" ولكنّه جاء على وزنِ فاعِل، وذلك يعود لأمرين؛ إمّا لاعتبار الأصل وهو الثلاثي قبل زيادة الألف في الفعل مثل : أورسَ وارِس والوجه أن يُقال: مُورِس لكن على اعتبار أنه صيغ من الثلاثي وَرَسَ لأنّ المعنى واحد (*)، وقد جعل الفيّومي مجيء مورس قليلا في الاستعمال وهذا رأيه الخاص الذي نصَّ عليه وقد منعه بعضهم مثل ما نقل ذلك أبو منصور الأزهري (ت370هـ) والجوهري ([2]) (ت393هـ). كما أن الفيّومي قد شرحها على أنها " أخضرَّ" وهذا فيه نظر؛ لأن الورس هو ما اصفرّ من الألوان ولعلّه تصحيف فقط.

---

* – **ابن القطَّاع** (433 – 515 هـ): هو علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع: عالم بالأدب واللغة. من أبناء الأغالبة السعديين أصحاب المغرب. ولد في صقلية. ولما احتلها الفرنج انتقل إلى مصر، فأقام يعلم ولد الأفضل الجمالي. وتوفي بالقاهرة. له تصانيف، منها " كتاب الأفعال " ثلاثة أجزاء، في اللغة، و" أبنية الأسماء " ، و" الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة " أي صقلية، و" لمح الملح " جمع فيه طائفة من شعر الأندلسيين، و" العروض البارع " ، و" الشافي في القوافي " ، و" أبيات المعاياة " ، و" فرائد الشذور وقلائد النحور" أدب. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج4، ص269).

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج2، ص691 ـ 692

* – ونظير هذا في اللغة ما ورد من مصادر بعض الأفعال التي جاءت على غير فعلها ، وهو ما أفرد له سيبويه بابا أسماه:" هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك انكسر كسراً." ينظر(سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص81).

[2] – ينظر الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، ج4، ص1636

وإمّا أن يكون ذلك من باب تداخل اللغتين؛ فَعَلَ وأَفْعَلَ مثل : أيفَع فهو يَافِع، أي كأنّه صيغ من يَفَع لغة في أيْفَعَ. قال الاستراباذي (ت686هـ): " وربما استغني عن مُفْعِل بفاعل، نحو: أعشب فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفَع فهو يافع، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ** ﴾. ([1]) ؛ على بعض التأويلات ([*]) ". ([2]) ومثله أقرب القوم فهم قاربون قولاً واحداً ، ولا يصح أن يجيء على الأصل، كما نصّ على ذلك ابن القطاع (ت515هـ) في كتابه " الأفعال" ، ونقله أبو منصور الأزهري (ت370هـ) عن الأصمعي (ت216هـ) وقال إنه حرف شاذ. ([3])

أمّا القول الثالث فهو على أنّها أجريت مجرى النسبة بمعنى: ذو الشيء. وهذا كثير في اللغة قد أفرد له السّيوطي(ت911هـ) في المزهر باباً سمّاه : " ذِكْرُ فَاعِل بمعنى ذي كَذا " ومن ذلك ما جاء في صحاح الجوهري (ت393هـ): رجل خابزٌ: ذو خبز، وتامر ذو تمر، ولابن ذو لبن ...، وغيرها، وقال الأخفش(ت215هـ): شاعر: صاحب شعر، وفي نوادر يونس (ت182هـ) فاكه من الفاكهة مثل لابن وتامر، وفي نوادر أبي زيد(ت215هـ) يقال القوم: سامنون زابدون إذا كثر سمنهم وزُبدهم، وفي أدب الكاتب لابن قتيبة (ت276هـ): رجل شاحم لاحم: ذو شحم ولحم يطعمهما الناس. ([4])

6/1 – صيَاغة اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي:

قال الفيّومي: " **وَبَعْضُهَا** [يقصد أسماء الفاعلين] **جَاءَ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ: أَحْصَنَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُحْصَنٌ إذَا تَزَوَّجَ، وَجَاءَ الْكَسْرُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَأَلْفَجَ بِمَعْنَى أَفْلَسَ فَهُوَ مُفْلَجٌ، وَسُمِعَ أُلْفِجَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَعَلَى هَذَا فَلَا شُذُوذَ. وَأَسْهَبَ إذَا أَكْثَرَ كَلَامَهُ فَهُوَ مُسْهَبٌ لِأَنَّهُ كَالْعَيْبِ فِيهِ، وَأَمَّا أَسْهَبَ إذَا كَانَ فَصِيحًا فَاسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْأَصْلِ**" . ([5])

---

[1] – سورة الحجر، الآية 22

[*] – لواقح فيها عدة أقوال من بينها أنها جمع ملاقح الذي مفرده مُلقح ، وحذفت الميم تخفيفا، والثاني أنها جمع لاقح ، فيقال لقحت الريح إذا حملت الماء ، كقولنا: ألقحت الناقة فلقحت إذا حملت الجنين في بطنها، والثالث أنها جمع لاقح على اعتبار النسب أي ذات لقاح. ينظر(الدر المصون للسمين الحلبي، مرجع سابق، ج 7، ص153 ـ 154).

[2] – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، مرجع سابق، ج3، ص415

[3] – ينظر ابن القطاع الصقلي، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1/ 1983م، ج 3، ص27. والأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تح. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1/ 2001م، ج 9، ص109

[4] – ينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مرجع سابق، ج2، ص209

[5] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص689

وقد يخرج اسم الفاعل من غير الثلاثي الذي على وزن مُفْعِل عن القياس ، فيأتي على مُفْعَل بفتح اللام، لاشتماله على معنى المفعولية مثلما مثّل الفيّومي لذلك وبيّن أن بعضَها جاء فيه الوجهان. وقد ذكر الرضي وجهاً واحدا فقال:" وقد استُغني عن مُفْعِل بكسر العين بمفعَل بفتحها في نحو: أسهب فهو مُسْهَب وأحصَن فهوَ مُحْصَن، وألْفَجَ، أي أفلس، فهو مُفْلَج ". ([1])

2 – مجيء اسم المفعول مصدراً :

قال الفيّومي: " **يَجِيءُ اسْمُ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ: الْمُشْتَرَى وَالْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ وَالْمُكْرَمِ بِمَعْنَى الشِّرَاءِ وَالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ وَالْإِكْرَامِ، وَيُقَالُ أَنْظِرْهُ مِنْ مَعْسُورِهِ إلَى مَيْسُورِهِ ، أَيْ مِنْ عُسْرِهِ إلَى يُسْرِهِ، قَالَ شَيْخُنَا أَبُو حَيَّانَ أَبْقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَأْتِي اسْمُ الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ مِنْ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ أَيْضًا كَاسْمِ مَفْعُولِهِ ، فَمُكْرَمٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَظَرْفَ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [سبأ، 19] أَيْ كُلَّ تَمْزِيقٍ وَهُوَ مُطَّرِدٌ.**

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْمُ مَفْعُولٍ؛ بِأَنْ كَانَ لَازِمًا جُعِلَ كَأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَبُنِيَ مِنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ: اغْدَوْدَنَ الْبَعِيرُ مُغْدَوْدَنًا، أَيْ اغْدِيدَانًا. وَقَالَ ابْنُ بَابْشَاذْ: كُلُّ فِعْلٍ أَشْكَلَ عَلَيْكَ مَصْدَرُهُ فَابْنِ الْمَفْعَلَ مِنْهُ بِفَتْحِ الْمِيمِ فِي الثُّلَاثِيِّ، وَضَمِّهَا فِي الرُّبَاعِيِّ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَحُكْمُ مَصْدَرِهِ حُكْمُ اسْمِ مَفْعُولِهِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي تَقْدِيرِهِ لَا فِي لَفْظِهِ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر، 4] أَيْ: ازْدِجَارٌ ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء،80] ، أَيْ إدْخَالَ صِدْقٍ وَإِخْرَاجَ صِدْقٍ، وَقَالَ: ﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم، 6] أَيْ الْفِتْنَةُ. وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي) (*) ، أَيْ تَسْرِيحِي. وَقَالَ زُهَيْرٌ:

(وَذُبْيَانُ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مُقْسَمِ) (*) ، أَيْ كُلَّ إقْسَامٍ وَذَلِكَ كَثِيرُ الِاسْتِعْمَالِ.

وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ مَنَعَ مَجِيءَ الْمَصْدَرِ مُوَازِنَ مَفْعُولٍ، وَأَنَّهُ تَأَوَّلَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَتَقْدِيرُ مَعْسُورِهِ وَمَيْسُورِهِ عِنْدَهُ مِنْ وَقْتٍ يُعْسِرُ فِيهِ إلَى وَقْتٍ يُوسِرُ فِيهِ. وَالْأَوَّلُ هُوَ

---

[1] – الرضي الاستراباذي، المرجع السابق، ج 3، ص415

* – هذا صدر بيت لجرير على بحر الوافر كما هو في ديوانه وعجُزُه : (فلا عِيّاً بِهِنَّ ولا اجتلابا). ينظر (ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح:نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط 3، ص651) .

* – هذا عجُزُ بيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته وصدرهُ : (ألا أَبْلِغِ الأَحْلَافَ عني رِسَالَةً) ، وفي رواية أخرى كما في الخزانة عند البغدادي (فمن مبلغ الأَحْلَافَ عني رِسَالَةً) . ينظر (الزوزني، شرح المعلقات السبع، مرجع سابق، ص142. وخزانة الأدب للبغدادي، مرجع سابق، ج 3، ص 9).

الْمَشْهُورُ فِي الْكُتُبِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ: وَعَلَى مِثَالِ مَفْعُولٍ حَلَفْتُ مَحْلُوفًا مَصْدَرٌ وَمَالُهُ مَعْقُولٌ، أَيْ عَقْلٌ وَمِثْلُهُ الْمَعْسُورُ وَالْمَيْسُورُ وَالْمَجْلُودُ. هَذَا لَفْظُهُ وَقَدْ يَأْتِي اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ سَمَاعًا نَحْوُ: قُمْ قَائِمًا أَيْ قِيَامًا " . ([1])

يبيّن الفيّومي في هذا الموضع مجيءَ اسم المفعول بمعنى المصدر، ويقول إنّه مطّرد كثير الاستعمال، ثم يعرض الشواهد والأدلة والأمثلة على صحة الحكم الذي ذهب إليه، فيستشهد لذلك بقول شيخه أبي حيان الأندلسي(ت745هـ) الذي يرى مجيء اسم المصدر والمكان والزمان من غير الثلاثي كاسم مفعوله، واستشهد لذلك بالآية كما هو ثابت في تفسيره البحر المحيط. ([2])

ثم يحكم الفيّومي باطّراد هذا الباب وراح يعضّد ما ذهب إليه بكلام ابن بابْشاذ(ت469هـ) الذي يرى أن كل فعل أشكل عليك مصدره، فعليك بصياغته على وزن مَفْعِل في الثلاثي، وبضمّ الميم في الرباعي، وهو ما يسمى بالمصدر الميمي الذي في أوله ميم زائدة، وعلى وزن اسم المفعول مما زاد عن ذلك. لأن اسم المفعول يدل على معنى المصدر. ثم راح يستشهد لذلك من القرآن ويقيسه على كلام العرب وأشعارهم.

وهذا الذي ذكره الفيّومي عليه أكثر اللغويين ما عدا سيبويه(ت180هـ)، قال المبرّد (ت285هـ) في المقتضب : " وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحدّ، أوالأزمنة، فعلى وزن اسم المفعول، لأنها مفعولات. فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل، والزمان والمكان مفعول فيهما". ([3]) ثم راح يمثل لذلك من القرآن والشعر مما سبق ذكره آنفاً.

وعلة ذلك أنه مقيس على ما سمع من كلام العرب، كما بيّن ذلك ابن جنّي (ت392هـ) في الخصائص فقال: " ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدحرج ([4])، ثم ذكر نظائر كثيرة من ذلك مثل: مُكْرَم ـ موضع الإكرام، وممزّق ـ بمعنى: تمزيق، أو ممزّق الثياب أي الموضع الذي تمزق فيه. وأنشد بيت جرير الآنف الذكر ثم ختم كلامه بقوله: " فهذا كله من كلام العرب، ولم يسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه قياسه " . ([5])

---

[1] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص698 ـ 699

[2] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مرجع سابق، ج7، ص250

[3] – المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ج1، ص212 ، وينظر أيضا الجزء 2، ص117 ـ 118

[4] – ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص288

[5] – ابن جني، المرجع نفسه، ص289

وأمّا ما أشار إليه الفيّومي مما حكاه بعضهم عن منع سيبويه مجيء المصدر موازن مفعول، وأنّه تأوّل ما ورد من ذلك فالمقصود بالكلام هو ابن السّراج (ت316هـ)، كما سيتقدّم معنا، لأنّ سيبويه قال: " وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معْسورَه، فإنَّما يجيء هذا على المفعول كأنّه قال: دعه إلى أمر يُوسَر فيه، أو يُعْسَرُ فيه " . ([1])

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجيز أن يحمل على معنى: دعه إلى يسره ودع عسره، حملا على معنى المصدر، وهو ما نصّ عليه ابن السرَّاج بقوله: " ومذهب سيبويه أن المصدر لا يأتي على وزن مفْعُول ألبتة، ويتأوَّل في قولهم: دعه إلى ميسورة وإلى معسورة، أنَّه إنما جاء على الصفة، كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسَر فيه، أو يُعْسَرُ فيه وغيره يكون عنده على وزن مفعول، ويحتج بقولهم، معقول يراد به العقل، ولا أحسب الصحيح إلا مذهب سيبويه " . ([2])

ومن خلال ما تقدّم من كلام سيبويه وابن السرّاج يظهر لنا أن الفيّومي يخالفهما، وهو ما يؤكّده قوله: والأوَّل هو المشهور في الكتب ، واستشهد لذلك بما نقله عن أبي عبيد. وهو ما ذكره الرَّضي(ت686هـ) كذلك أيضاً في شرحه على الشافية، وقال إن سيبويه قد خالف غيره في ذلك وراح يتأوله بالصفة للزمان . ([3])

وأمّا مجيء اسم الفاعل مصدراً فهو قليل موقوف على السّماع ، كما نقل الفيّومي ذلك، وقد أضاف الرضي ما جاء على" فاعلة " أي بإضافة التاء في آخره ، وذكر من جملة ذلك: العافية كقولك: عافاني الله معافاة وعافية. ثم قال: وقد يوضع اسم الفاعل موضع المصدر نحو: قمْ قائِماً؛ أي قِياماً، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل، نحو: رجل عدْل وصوْم. ولم يجعله وقفاً على السماع . ([4])

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص97

[2] – ابن السّراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ج3، ص149 ـ 150

[3] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج1، ص174 ـ 175

[4] – ينظر المرجع نفسه، ج1، ص176

المبحث الرابع

الجموع

1/1 – جموع القلة والكثرة :

قال الفيّومي : " **الْجَمْعُ قِسْمَانِ؛ جَمْعُ قِلَّةٍ وَجَمْعُ كَثْرَةٍ، فَجَمْعُ الْقِلَّةِ قِيلَ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ جُمِعَتْ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا فِي قَوْلِهِمْ:**

بِأَفْعَلَ وَبِأَفْعَالٍ وَأُفْعُلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرَفُ الْأَدْنَى مِنْ الْعَدَدِ. ([1])

وَالْخَامِسُ جَمْعُ السَّلَامَةِ مُذَكَّرُهُ وَمُؤَنَّثُهُ، وَيُقَالُ إنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَذَهَبَ إلَيْهِ ابْنُ السَّرَّاجِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ مِنْ بَعْدُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ حَسَّانَ:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

وَيُحْكَى أَنَّ النَّابِغَةَ لَمَّا سَمِعَ الْبَيْتَ قَالَ لِحَسَّانَ: قَلَّلْتَ جِفَانَكَ وَسُيُوفَكَ. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إلَى أَنَّ جَمْعَيْ السَّلَامَةِ كَثْرَةٌ قَالُوا وَلَمْ يَثْبُتْ النَّقْلُ عَنْ النَّابِغَةِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ ، فَالشَّاعِرُ وَضَعَ أَحَدَ الْجَمْعَيْنِ مَوْضِعَ الْآخَرِ لِلضَّرُورَةِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ التَّقْلِيلَ، وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَيْثُ السَّمَاعُ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: كُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ يُجْمَعُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ فَهُوَ جَمْعُ قِلَّةٍ نَحْوُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْنَبَاتِ وَرُبَّمَا كَانَ لِلْكَثِيرِ وَأَنْشَدَ بَيْتَ حَسَّانَ.

وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ جَمْعَا السَّلَامَةِ مُشْتَرِكَانِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْقَوْلَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾. [البقرة،203] الْمُرَادُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهِيَ قَلِيلٌ. وَقَالَ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة، 183] ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة، 184] وَهَذِهِ كَثِيرَةٌ. وَقِيلَ اسْمُ الْجِنْسِ وَهُوَ مَا بَيْنَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ الْهَاءُ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ نَحْوُ: قَوْمٍ وَرَهْطٍ مِنْ جُمُوعِ الْقِلَّةِ، وَبَعْضُهُمْ يُسْقِطُ فِعْلَةً مِنْ جُمُوعِ الْقِلَّةِ لِأَنَّهَا لَا تَنْقَاسُ وَلَا تُوجَدُ إلَّا فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ نَحْوُ غِلْمَةٍ وَصِبْيَةٍ وَفِتْيَةٍ، وَهَذَا كُلُّهُ إذَا كَانَ الِاسْمُ ثُلَاثِيًّا وَلَهُ صِيغَةُ الْجَمْعَيْنِ " . ([2])

يعرض الفيّومي هنا لذكر نوعي الجموع باعتبار العدد، وهما جموع قلة وجموع كثرة، لكنّه لا يقدّم تعريفاً عاما لكل منهما حتى يكون قد انتقل من البسيط إلى المركب، بل يكتفي مباشرة بذكر أوزان القسم الأول وهي جموع القلة، فيذكر أنّها أربعة، دون أن يمثّل لها أو يشرحها.

---

[1] – هذا البيت لأبي الحسن الدبّاج من نحاة إشبيلية شيخ ابن عصفور، وقد ذكره في شرحه الكبير على جمل الزجّاجي وبعده:

وَسَالم الْجمع أَيْضا داخلٌ مَعهَا فَهَذِهِ الْخمس فاحفظها وَلَا تزد .

ينظر (خزانة الأدب للبغدادي، مرجع سابق، ج 8، ص106) .

[2] – الفيومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص695

وبيان ما تقدّم أن جمعَي القلة والكثرة مختلفان مبدأً وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية، وهناك من يقول إنهما متّفقان مبدأً لا غاية؛ فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية. ([1])

فأمَّا جموع القلة فأوزانها هي: **أَفْعُل، أَفْعَال، أَفْعِلَة، فِعْلَة.** وبيان كل واحد منها ـ باختصار ـ كالآتي:

1 ـ أَفْعُل : يأتي جمعاً لكل اسم ثلاثي سالم على وزن فَعْل مثل: نَفْس ـ أَنْفُس، وكَلْب ـ أَكْلُب. وشذّ : وجه ـ أوجُه. وكل رباعي مؤنث بلا علامة ثالثه حرف علة مثل: ذراع ـ أَذْرُع، وشذّ: شِهاب ـ أَشْهُب؛ لأنّه مذكّر.

2 – أَفْعَال : ويأتي جمعا لكل اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه أفْعُل السابق مثل: حِمْل ـ أحْمال، ثوب ـ أثْوَاب.

3 – أَفْعِلَة : ويأتي جمعا لكل اسم رباعي ثالثه حرف مدّ زائد مثل: عمود ـ أعْمدة، طعام ـ أطْعِمة.

4 – فِعْلَة : ويأتي على فِعْلَة نحو: فِتْيَة وشِيخَة وهو سماعي قليل كما سيتقدّم معنا من كلام الفيّومي. ([2])

أمّا الخامس من جموع القلة فهما جمعا السلامة؛ أي جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم ، وهذا مذهب سيبويه ([3]) (ت180هـ)، وتابعه عليه ابن السراج (ت316هـ) ، كما نص على ذلك الفيّومي ، وقال إنّ القائلين به قد استندوا لقول حسّان بن ثابت الذي جمع فيه جفْنة على جفنات، فقال له النابغة الذبياني قد أقللت جفانك وسيوفَك؛ لأنّه جمع الأول جمع مؤنث سالم والثاني على وزن أفْعَال، وكلاهما جمع قلة – على حسب رأي سيبويه – محصور بين الثلاثة والعشرة.

---

[1] – ينظر أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، مرجع سابق، ص77

[2] – ينظر سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد الإعراب، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 2003م، ص146 – 147. وأحمد الحملاوي، المرجع السابق، ص78

[3] – ينظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص491، 492، 578. قال سيبويه حكاية عن الخليل: " ألا ترى أنك تقول للأقلّ: ظَبَيات وغَلَوات وركَوَات، ففعلات ههنا بمنزلة أفْعُل في المذكر وأفْعَال ونحوهما. وكذلك ما جمع بالواو والنون والياء والنون، وإن شركه الأكثرُ كما شرك الأكثرَ الأقلُّ فيما ذكرنا قبل هنا" . ينظر (كتاب سيبويه، ج 3، ص491) .

وقد ناقش الفيّومي هذا القول من وجهين؛ فالوجه الأول أن رواية النابغة مردودة غير ثابتة؛ كما نصّ على ذلك ابن جنّي (ت392هـ) في المحتسب حيث قال: " وكان أبو علي [الفارسي] يُنكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره، وأنه لما صار إلى قوله :

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ بِالضُحى وَأَسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدَةٍ دَما

قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك. قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ **وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ** ﴾. ([1]) ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر" . ([2])

والوجه الثاني هو أنّ الشاعر حسان بن ثابت لم يقصد بذلك الجمع التقليل بل هو من سبيل وضع أحد الجمعين موضع الآخر وهذا مشهور عندهم قال ابن جنّي " باب الاستغناء بالشيء عن الشيء " : " ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة " . ([3])

وهذا ما يؤكّده ظاهر كلام سيبويه حول بيت حسّان بن ثابت، حيث قال قبل أن ينشده : " وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير"، وعلّق في آخر البيت بقوله: " فلم يرد أدنى العدد ". ([4]) وهو ما يعني أن ما قاله في جمع السلامة ليس مطلقا ومطّردا في بابه.

والظاهر في المسألة أن جمع السلامة يقع على القلة والكثرة بوجود قرينة تبيّن ذلك، وهو ما رجّحه الفيّومي، واستدلّ له بقول ابن الأنباري (ت328هـ)، وابن خروف (ت609هـ). والآيتان تشهدان على ذلك؛ إذ جاء جمع " معدودات " في الآية الأولى جمعَ قلّةٍ لدلالته على أيام التشريق، وفي الثانية جمعَ كثْرة لأن الأيام المفروضة هي شهر كامل، فهي تزيد عن العشرة. وهو الأقرب للصواب.

وختم الفيّومي كلامه باسم الجنس الجمعي؛ وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو: تمرة، ونملة، فإنَّ جمعَه جمعُ قلّة، ويلحق به اسم الجمع، أمّا ما جاء على وزن فِعْلَة فهو قليل مثلما تقدّم معنا من أمثال: فِتْية وشِيخة وصِبية. وقد ذهب ابن السراج (ت316هـ). إلى أنه اسم جمع؛ لأنه لا يطّرد بل هو مقصور على السماع . ([5])

---

[1] – سورة سبأ، الآية 37

[2] – ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1999م، ج1، ص187

[3] – ابن جنّي، الخصائص، مرجع سابق، ص221

[4] – ينظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج3، ص578

[5] – حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 4، ص1577

2/1 – جموع القلة والكثرة :

قال الفيّومي: " **فَأَمَّا إذَا كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ نَحْوُ: دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ، أَوْ ثُلَاثِيًّا وَلَيْسَ لَهُ إلَّا جَمْعٌ وَاحِدٌ نَحْوُ: أَسْبَابٍ وَكُتُبٍ فَجَمْعُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِأَنَّ صِيغَتَهُ قَدْ اُسْتُعْمِلَتْ فِي الْجَمْعَيْنِ اسْتِعْمَالًا وَاحِدًا، وَلَا نَصَّ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ فِي الْآخَرِ، وَلَا وَجْهَ لِتَرْجِيحِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالِاشْتِرَاكِ. وَلِأَنَّ اللَّفْظَ إذَا أُطْلِقَ فِيمَا لَهُ جَمْعٌ وَاحِدٌ نَحْوُ: دَرَاهِمَ وَأَثْوَابٍ، تَوَقَّفَ الذِّهْنُ فِي حَمْلِهِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَتَّى يَحْسُنَ السُّؤَالُ عَنْ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَهَذَا مِنْ عَلَامَاتِ الْحَقِيقَةِ وَلَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِي أَحَدِهِمَا مَجَازًا فِي الْآخَرِ لَتَبَادَرَ الذِّهْنُ إلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَقَدْ نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ فَقَالُوا : وَيُجْمَعُ فِعْلٌ عَلَى أَفْعُلٍ نَحْوُ: رِجْلٍ تُجْمَعُ عَلَى أَرْجُلٍ، وَيَكُونُ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.**

وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: وَقَدْ يَجِيءُ أَفْعَالٌ فِي الْكَثْرَةِ قَالُوا: قَتَبٌ وَأَقْتَابٌ وَرَسَنٌ وَأَرْسَانٌ. وَالْمُرَادُ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَثْرَةِ كَمَا اُسْتُعْمِلَ فِي الْقِلَّةِ، وَأَمَّا إذَا كَانَ لَهُ جَمْعَانِ نَحْوُ: أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ فَهَهُنَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ وُضِعَ أَحَدُ الْجَمْعَيْنِ مَوْضِعَ الْآخَرِ، وَأَمَّا مَالَهُ جَمْعٌ وَاحِدٌ فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ ذَلِكَ؛ إذْ لَيْسَ لَهُ جَمْعَانِ وُضِعَ أَحَدُهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ بَلْ يُقَالُ فِيهِ: إنَّهُ هُنَا جَمْعُ قِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ " . ([1])

يواصل الفيّومي حديثه حول جمعي القلّة والكثرة، وبيان إمكانية وضع أحدهما مكان الآخر، فيشير إلى أنه إذا كان الاسم زائدا عن الثلاثة أو ثلاثيّاً لم يسمع له إلا جمع واحد مثل: درهم ـ دراهم، ودينار ـ دنانير، وسبب ـ أسباب فإنّه لا يصحّ أن نقول فيه وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة؛ لأنّه ليس له إلا وزن واحد يأتي بالتناوب على الوجهين معاً قلّةً وكثرةً، فلا يصح أن نقول: وضع جمع القلة الذي هو في حقيقته من ثلاثة إلى عشرة، موضع الكثرة الذي يدل على ما زاد على العشرة مجازاً، والوجه في الكلام أن يكون مشترَكا بينهما.

قال ابن جنّي(ت392هـ) بهذا الصدد: " فأمَّا دراهم، ودنانير، ونحو ذلك ـ من الرباعي وما ألحق به ـ فلا سبيل فيه إلى جمع القلة. وكذلك اليد التي هي العضو، قالوا فيها أيدٍ ألبتة ". ([2])

وهذا يعني أنه مشترك بين القلة والكثرة، وليس مخصوصا بأحدهما دون الآخر، وقد أشار إلى الثلاثي الذي لا نظير لجمعه بكلمة " يد "، وهي اسم ثلاثي محذوف الثالث ـ كما تقدّم من كلام الفيّومي ـ ولها جمع واحد وهو أيدٍ، " فأمَّا أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ؛ وعلى أنَّ أيَادٍ أكثر

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص695 ـ 696

[2] – ابن جنّي، الخصائص، مرع سابق، ص221

ما تستعمل في النعم". ([1])

ويُستأنس لذلك بقول أبي الطيب المتنبي (ت354هـ) يمدح محمد بن عبيد الله العلوي:

له أيَادٍ إليَّ سابِقَة أعدُّ مِنْها ولا أُعَدِّدُها . ([2])

ويبيّن الفيّومي بعد ذلك ما نصّ عليه العلماء مما استعمل في القلة والكثرة من الجموع مثل: أفْعُل، كقولنا: رجْل وأرجُل. وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وبعضُ ذي بكثرة وضعاً يفي كأَرْجُلٍ والعكسُ جاءَ كالصُّفِي . ([3])

ومثله أيضاً وزن: أفْعَال. قال سيبويه: " وربما جاء (الأفْعَال) يُستغنى به أن يكسّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، فيعنى به ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو: قتب وأقتاب، ورسن وأرسان ". ([4]) وهو ما تابعه عليه ابن السرّاج ([5]) كما نقل الفيّومي عنه ذلك.

وإنّما يحسن أن يقال: وضع أحد الجمعين موضع الآخر إذا كان للاسم جمعان، مثلما مثّل لذلك الفيّومي، وأما إذا كان له جمع واحد فالوجه أن يقال: إنه جمع قلة أو كثرة حسب الاستعمال الموضوع له.

2 - جمع كلمة " أمٌّ " :

قال الفيّومي: " **وَالْأُمُّ الْوَالِدَةُ، وَقِيلَ أَصْلُهَا (أُمَّهَةٌ)، وَلِهَذَا تُجْمَعُ عَلَى أُمَّهَاتٍ، وَأُجِيبَ بِزِيَادَةِ الْهَاءِ وَأَنَّ الْأَصْلَ أُمَّاتٌ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: دَعْوَى الزِّيَادَةِ أَسْهَلُ مِنْ دَعْوَى الْحَذْفِ، وَكَثُرَ فِي النَّاسِ أُمَّهَاتٌ وَفِي غَيْرِ النَّاسِ أُمَّاتٌ لِلْفَرْقِ. وَالْوَجْهُ مَا أَوْرَدَهُ فِي الْبَارِعِ أَنَّ فِيهَا أَرْبَعَ لُغَاتٍ أُمٌّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا وَأُمَّةٌ وَأُمَّهَةٌ، فَالْأُمَّهَاتُ وَالْأُمَّاتُ لُغَتَانِ لَيْسَتْ إحْدَاهُمَا أَصْلًا لِلْأُخْرَى وَلَا حَاجَةَ إلَى دَعْوَى حَذْفٍ وَلَا زِيَادَةٍ** " . ([6])

---

[1] - ابن جني، المرجع السابق، ص221

[2] - البيت من قصيدة على بحر المنسرح مطلعها:

أهلاً بدار سباك أغْيَدُها أبْعدُ ما بانَ عنك خُرَّدُها .

ينظر ديوان أبي الطيب المتنبي، دار المعرفة، بيروت، ط 3، 2006م، ص 8

[3] - ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 4، ص1578

[4] - سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص570 ـ 571

[5] - ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ج 2، ص437

[6] - الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص23

يعرض الفيّومي للخلاف القائم بين أهل اللغة حول جمع كلمة " أمّ "، وذلك كلّه باعتبار الزيادة والأصالة؛ فمنهم من جعل الهاء زائدة وقال إن أصلها أُمَّهَة، واستدلوا لذلك ـ بأنها في معنى أم ـ بقول الشاعر:

أمَّهتي خِنْدِف واليَاسُ أبِي وحاتمُ الطَّائيُّ وهَّاب المِئِي . ([1])

يعني: أُمّي. والفرق بينهما أنّ أمَّهة تقع في الغالب على ما يعقل، وقد تستعمل فيما لا يعقل وذلك قليل جدّاً، والعكس صحيح بالنسة لأمّ. ومما يدلُّ على زيادة الهاء قولهم: أمٌّ بيّنة الأمُومة. بغير هاء؛ فلو كانت أصلية لثبتت في المصدر.

ومعظم اللغويين على القول بالزيادة من أمثال ابن جنّي ـ كما أشار إلى ذلك الفيّومي آنفاً ـ الذي رجّح هذا القول بعد نقاش طويل في كتابه" سرّ الصناعة" قائلاً : " الزيادة في هذه الحروف العشرة أفشى من الحذف، فعلى هذا القياس ينبغي أن تكون الهاء في "أُمَّهة" زيادة على "أُمّ" وتكون "أُمّ" الأصل، ولا ينبغي أن يعتقد أن الهاء هي الأصل، وأن "أُمًّا" محذوفة من "أُمَّهة" " . ([2])

وتابعه في ذلك ابن عصفور(ت669هـ). والزمخشري (ت538هـ). والرضي الاستراباذي ([3]) (ت686هـ).

وقد ردّ ابن جنّي القولَ بأصالتها لضعفه؛ نظراً لانفراد النقل في ذلك،"على أن الأمومة قد حكاها " ثعلب " ـ وحسبك به ثقة ـ وغيرُه من الفريقين وأمَّا " تأمَّهْتُ أمًّا " فإنما حكاها صاحب العين، وفي كتاب العَين من الخَطَل والاضْطِراب ما لا يدفعه نَظَّارٌ جلْد، وإنما يخلدُ إليه من ضَاق عطَنُه، واسترْوَحَ من كُلفةِ الحفظِ إلى دَعَة النِّسْيان والتَّرك " . ([4])

وبعيداً عن القول بالزيادة والأصالة يذهب الفيّومي إلى أن الصّواب والراجح أنهما لغتان؛ فقد أورد أبو علي القالي (ت356هـ). في معجمه البارع أنَّ فيها أربعَ لُغَات وهي: أمٌّ ، إمٌّ، أُمَّةٌ، أُمَّهَةٌ. فالجمع يأتي على: أمهات وأمّات. لغتان ليست إحداهما أصلا للأخرى، ولا حاجة لتقدير الحذف أو الزيادة .

والذي ذهب إليه الفيّومي صحيح، وهو أقرب الوجوه إلى الصواب، وأبعدها عن كثرة التأويل

---

[1] – البيت من الرّجز لقصي بن كلاب أحد أجداد النبي (صلى الله عليه وسلم) . ينظر (خزانة الأدب للبغدادي، مرجع سابق، ج 7، ص 379) .

[2] – ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق، ج 2، ص567

[3] – ينظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص148 ـ 149

[4] – ابن جنّي، المرجع سابق، ج 2، ص568

فقد نصّ على ذلك سيبويه (ت180هـ) في الكتاب حكاية عن الخليل فقال: " وسألته عن امرأة تسمى بأمٍّ فجَمَعَها بالتاء وقال: أمَّهات، وأُمَّات في لغة من قال: أمَّات، لا يُجَاوَزُ ذلك ". ([1]) لأنّنا إذا سلّمنا لابن جنّي بما قاله في حق معجم العَين، فإنّ التسليم بما نقله سيبويه عن صاحب العَين يكون من باب أولَى؛ لأنّه ثقةٌ مشهود له بعلو كعبه في الصّناعة بين أهلها.

3 – الجمع على صيغة " فَعَالَى " :

قال الفيّومي: " **وَجَمْعُ الدَّعْوَى الدَّعَاوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ وَفَتْحِهَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: الْفَتْحُ أَوْلَى لِأَنَّ الْعَرَبَ آثَرَتْ التَّخْفِيفَ فَفَتَحَتْ وَحَافَظَتْ عَلَى أَلِفِ التَّأْنِيثِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْمُفْرَدُ وَبِهِ يُشْعِرُ كَلَامُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ وَلَّادٍ*، وَلَفْظُهُ: وَمَا كَانَ عَلَى فُعْلَى بِالضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْكَسْرِ فَجَمْعُهُ الْغَالِبُ الْأَكْثَرُ فَعَالَى بِالْفَتْحِ، وَقَدْ يَكْسِرُونَ اللَّامَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ.**

وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْكَسْرُ أَوْلَى وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ مَا بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ لَا يَكُونُ إلَّا مَكْسُورًا وَمَا فُتِحَ مِنْهُ فَمَسْمُوعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ الْقِيَاسِ. قَالَ ابْنُ جِنِّي: قَالُوا: حُبْلَى وَحَبَالَى بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْأَصْلُ حَبَالٍ بِالْكَسْرِ مِثْلُ: دَعْوَى وَدَعَاوٍ.

وَقَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: قَالُوا: يَتَامَى وَالْأَصْلُ يَتَائِمُ فَقُلِبَ ثُمَّ فُتِحَ لِلتَّخْفِيفِ. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: وَإِنْ كَانَتْ فِعْلَى بِكَسْرِ الْفَاءِ لَيْسَ لَهَا أَفْعَلُ مِثْلُ: ذِفْرَى إذَا كُسِرَتْ حُذِفَتْ الزِّيَادَةُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ، ثُمَّ بُنِيَتْ عَلَى فَعَالٍ وَتُبْدَلُ مِنْ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ أَلِفٌ أَيْضًا، فَيُقَالُ ذَفَارٍ وَذَفَارَى (*) وَفَعْلَى بِالْفَتْحِ مِثْلُ: فِعْلَى سَوَاءٌ فِي هَذَا الْبَابِ؛ أَيْ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الِاسْمِيَّةِ، وَكَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْسَ لَهَا أَفْعَلُ، وَعَلَى هَذَا فَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فِي الدَّعَاوَى سَوَاءٌ، وَمِثْلُهُ الْفَتْوَى وَالْفَتَاوَى وَالْفَتَاوِي.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: قَالَ – يَعْنَى سِيبَوَيْهِ – قَوْلُهُمْ ذَفَارٍ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ جَمَعُوا هَذَا الْبَابَ عَلَى فَعَالٍ؛ إذْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، ثُمَّ قَلَبُوا الْيَاءَ أَلِفًا أَيْ لِلتَّخْفِيفِ لِأَنَّ الْأَلِفَ أَخَفُّ مِنْ الْيَاءِ وَلِعَدَمِ اللَّبْسِ لِفَقْدِ فَعَالَل بِفَتْحِ اللَّامِ.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص400

* – **ابن ولاَّد** (332 هـ) : هو أحمد بن محمد بن ولاَّد التميمي، أبو العباس: نحوي مصري. أصله من البصرة. قال الزبيدي : كان بصيرا بالنحو، أستاذا ، وكان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، ولا يزال يثني عليه عند كل من قدم من مصر إلى بغداد؛ ويقول لهم: لي عندكم تلميذ من صفته كذا وكذا، فيقال له: أبو جعفر النحاس؟ فيقول : بل أبو العباس بن ولاَّد. له كتب منها (المقصور والممدود) و(انتصار سيبويه على المبرد). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص207. وبغية الوعاة للسيوطي، مرجع سابق،ج1، ص386).

* – **الذفارى:** جمع ذفرى. وهو عظم ناتئ خلف الأذن.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : قَالَ الْيَزِيدِيُّ (*) : يُقَالُ لِي فِي هَذَا الْأَمْرِ دَعْوَى وَدَعَاوَى أَيْ مَطَالِبُ ، وَهِيَ مَضْبُوطَةٌ فِي بَعْضِ النُّسَخِ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا مَعًا، وَفِي حَدِيثٍ « لَوْ أُعْطِيَ النَّاسُ بِدَعَاوِيهِمْ » (*) وَهَذَا مَنْقُولٌ وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْأُصُولِ، خَالٍ عَنْ التَّأْوِيلِ بَعِيدٌ عَنْ التَّصْحِيفِ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إلَيْهِ، وَقَدْ قَاسَ عَلَيْهِ ابْنُ جِنِّي كَمَا تَقَدَّمَ " . ([1])

يعرض الفيّومي هنا إلى ذكر ما جاء من الجموع على وزن " فَعَالَى"، ويذهب إلى جواز فتح اللام وكسرها، ثم يلفت النظر إلى أنّ هناك من قال بأولوية الفتح ، وهناك من قال بأولوية الكسر، ثم يقوم بذكر كلا الرأيين، ثم يتفرّغ لسرد الحجج والأدلة والبراهين التي تعضّد الحكم الأول الذي ذهب إليه، وهو جواز الوجهين، فيستدل بأفوال أئمة اللغة الموثوق بنقولهم وآرائهم، ومن الحديث النبوي الشريف الذي ورد بلفظه وسلم من التَّحريف والتأويل.

وهو في كل ذلك يتبع منهجاً متدرّجاً، ينتقل فيه من العام إلى الخاص، ويردف الأحكام بالحجج والأدلة دون أن يتركها غُفْلاً، إذ يعطي القارئ نظرة عامة حول المسألة باختصار، ثم يشرع في التفصيل والتحليل والتدليل بما تأتّى له من حجج وبراهين، ليعود منتصراً للحكم الذي أصدره في البداية بعدما ساق له ما يعضّده بما لا يدع شكّاً في ذلك.

وبيان هذا الخلاف ينبني على فتح أو كسر اللام التي تلي ألف الجمع في نحو: " فَعَالَى"، إذ يرى ابن ولاّد(ت332هـ) أن الفتح أولى لأنّ العرب تَميل للتخفيف ففتحت ما بعد ألف الجمع وحافظت على ألف التأنيث كما كانت في المفرد مثل:" دَعْوَى" الأصلُ أن يقال في جمعها " دَعَاوٍ"، ففُتِح ما بعد ألف الجمع وقلبت الياء ألفاً حملا لها على مفردها فصارت: " دَعَاوَى ". وأما سيبويه (ت180هـ) فيرى أن الكسر أولى لأنّ القياس أن يكون ما بعد ألف الجمع مكسوراً، وما جاء منه مفتوحا فموقوف على السماع.

---

* – **اليزيدي** (225 هـ): هو إبراهيم بن يحيى بن المبارك، أبو إسحاق اليزيدي العدوي: أديب شاعر، من ندماء المأمون العباسي. له أخبار معه في مجالس أنسه. وصنف كتبا، منها (بناء الكعبة وأخبارها) ، و (النقط والشكل) ، و(مصادر القرآن) لم يكمله، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) ألفه في أكثر من أربعين سنة.وهو بصري، سكن بغداد. ينظر(الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص79).

* – الحديث هو: عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) قال: إنَّ النبيَّ (صلى الله عليه وسلم) قال: « **لَوْ يُعْطَى الناسُ بِدَعَاوِيهم ، لادَّعَى قوم دِمَاءَ رجال وأَمْوالَهم، ولكن اليمين على المدَّعَى عليه** ». أخرجه مسلم. وقد ورد في البخاري بلفظ : " **لو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم** ". ينظر (ابن الأثير مجد الدين، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح. عبد القادر الأرناؤوط، مرجع سابق، ج10، " باب البينة واليمين "، ص183 ـ 184. وصحيح البخاري، مرجع سابق، ج 6، " باب من انتظر حتى تدفن" ، ص35

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص195 ـ 196

وأمَّا القائلون بجواز الوجهين فهم ابن جنّي (ت392هـ)، وابن السّكيت (ت244هـ)، وابن السراج ([1]) (ت316هـ)، قال بن جنّي في المنصف: " ألا ترى أنهم قد قالوا في جمع: " حُبْلى: حَبَالى " فأمالوا في الجمع، كما كان في الواحد ممالا، وإنما الألف في الجمع بدل من ياء " فَعال " وكأنه كان " حبالٍ" بمنزلة : " جوارٍ" ثم أُبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا، فصار "حبالى" ثم أُميل كما كانت " حُبْلَى" ممالة لضرب من المحافظة على ما كان في الواحد ". ([2])

وقد تابعهم ابن عصفور(ت669هـ) على أن يكون ذلك في الاسم دون الصفة بالنسبة للأصل" فَعَالٍ" قال:" وعلى فَعالَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: صَحارَى وذَفارَى. والصفة نحو: حَبالَى وكَسالَى. وقد يجوز أن تجيء على أصلها فتقول: ذَفارٍ وصَحارٍ، في الاسم دون الصفة " . ([3])

وتوكيداً لهذا الرأي دوما ينقل الفيّومي عن الأزهري ما وجده مضبوطا من لفظ: " **دَعَاوَى** " بالكسر والفتح معاً في بعض نسخ التهذيب، وهذا آكدُ دليل على جواز الوجهين. ويختم سرد حججه بالاستشهاد بالحديث الذي لم ينقل بالمعنى بل على لفظه، وهذا ما يؤكد لنا مرة ثانية ما أشرنا إليه من منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الفصل الأول. وحتى يدفع ـ الفيّومي ـ الشكَّ باليقين قال إن ابن جنّي قد قاس عليه.

---

[1] – ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق، ج 3، ص 9

[2] – ابن جنّي، المنصف، مرجع سابق، ج1، ص344

[3] – ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص76

المبحث الخامس

مسائل ونقاشات صرفية

1 – النسبة إلى الجمع:

يقول الفيّومي: " **وَسَحُولٌ مِثْلُ : رَسُولٍ بَلْدَةٌ بِالْيَمَنِ يُجْلَبُ مِنْهَا الثِّيَابُ، وَيُنْسَبُ إلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا؛ فَيُقَالُ أَثْوَابٌ سَحُولِيَّةٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سُحُولِيَّةٌ بِالضَّمِّ نِسْبَةً إلَى الْجَمْعِ، وَهُوَ غَلَطٌ لِأَنَّ النِّسْبَةَ إلَى الْجَمْعِ إذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا وَكَانَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ تُرَدُّ إلَى الْوَاحِدِ بِالِاتِّفَاقِ** " . ([1])

يبيّن الفيّومي في هذا الموضع كيفية النسبة إلى الجمع الذي تقعُ فيه على المفرد، وهو ما يقصده بقوله : " ينسب إليها على لفظها ". وهذا بشرط أن يكون هذا الجمع مما له واحد من لفظه ولا يكون مقصودا به اسم علم معيّن. وهذا مذهب البصريين فقط دون الكوفيين.

وعبارة الفيّومي " بالاتّفاق " فيها نظر؛ لأنّها توهم بالإجماع التام على ذلك وليس كذلك. بل هو رأي مدرسة البصرة الذي ارتضاه، يقول سيبويه (ت180هـ): " اعلم أنّك إذا أضفت إلى جميعٍ أبداً، فإنَّكَ توقِعُ الإضافةَ على واحده الذي كسّر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم تُرد به إلا الجميع، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قَبَلِيٌّ وقَبَلِيَّةٌ للمرأة ". ([2])

ويخرج من ذلك ما جرى مجرى الأعلام مثل: الجزائر، فإنه ينسب إليه على حاله، قال سيبويه : " وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسماً لشيءٍ واحدٍ تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في أنمارٍ: أنماريٌّ؛ لأن أنماراً اسم رجل، وقالوا في كلابٍ: كلابيٌّ...، وسألته عن قولهم: مدائنيٌّ ، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد ". ([3])

ويخرج منه أيضاً ما جاء اسمَ جمع مثل: قَوْم، فينسب إليه على: قَوْمِيّ واسم الجنس الجمعي نحو: شجر فينسب إليه على: شجَريّ. وهذا الذي تقدّم معنا هو ما أشار إليه ابن مالك (ت672هـ) بقوله :

والواحدَ اذكُر ناسباً للجمعِ إن لم يُشابِه واحداً بالوضْعِ . ([4])

وأمّا الكوفيّون، فإنّهم يجيزون النسبة إلى جمع التكسير مع بقائه على حاله، وحجّتهم في ذلك أن السّماع الكثير يؤيد دعواهم وقد نقلوا من أمثلته عشرات الأمثلة، كما أن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيرا، وقد استحسن هذا الرأي الأستاذ " عبّاس حسن " ليتميز المنسوب إلى الجمع

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، ج1، ص268

[2] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص378

[3] – المرجع نفسه، ج 3، ص379 ـ 380

[4] – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مرجع سابق، ج 4، ص1686

من المنسوب إلى المفرد، كما ارتضاه المَجْمَع اللغويّ بالقاهرة وأصدر قراراً بجوازه . ([1])

وكيفما كان السبب، فإن فتح الباب على مصراعيه في (النسبة) إلى ما جاء جمع تكسير في غير الأعلام، مَجلبَة للفوضى ، وهو رأي لا أطمئنُّ إليه.

2 – مسألة في الاسم الممدود:

يقول الفيّومي: " **(ش ر ي) : شَرَيْتُ الْمَتَاعَ أَشْرِيهِ إذَا أَخَذْتُهُ بِثَمَنٍ أَوْ أَعْطَيْتُهُ بِثَمَنٍ فَهُوَ مِنْ الْأَضْدَادِ، وَشَرَيْتُ الْجَارِيَةَ شِرًى فَهِيَ شَرِيَّةٌ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، وَعَبْدٌ شَرِيٌّ وَيَجُوزُ مَشْرِيَّةٌ وَمَشْرِيٌّ، وَالْفَاعِلُ شَارٍ وَالْجَمْعُ شُرَاةٌ مِثْلُ : قَاضٍ وَقُضَاةٍ. وَتُسَمَّى الْخَوَارِجُ شُرَاةً لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ شَرَوْا أَنْفُسَهُمْ بِالْجَنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ فَارَقُوا أَئِمَّةَ الْجَوْرِ، وَإِنَّمَا سَاغَ أَنْ يَكُونَ الشِّرَى مِنْ الْأَضْدَادِ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَايِعَيْنِ تَبَايَعَا الثَّمَنَ وَالْمُثْمَنَ فَكُلٌّ مِنْ الْعِوَضَيْنِ مَبِيعٌ مِنْ جَانِبٍ وَمَشْرِيٌّ مِنْ جَانِبٍ، وَيُمَدُّ الشِّرَاءُ ، وَيُقْصَرُ وَهُوَ الْأَشْهَرُ.**

وَيُحْكَى أَنَّ الرَّشِيدَ سَأَلَ الْيَزِيدِيَّ وَالْكِسَائِيَّ عَنْ قَصْرِ الشِّرَاءِ وَمَدِّهِ، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ مَقْصُورٌ لَا غَيْرُ وَقَالَ الْيَزِيدِيُّ يُقْصَرُ وَيُمَدُّ فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ مِنْ أَيْنَ لَكَ ؟ فَقَالَ الْيَزِيدِيُّ مِنْ الْمَثَلِ السَّائِرِ: (لَا يُغْتَرُّ بِالْحُرَّةِ عَامَ هِدَائِهَا وَلَا بِالْأَمَةِ عَامَ شِرَائِهَا). فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يَجْهَلُ مِثْلَ هَذَا، فَقَالَ الْيَزِيدِيُّ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يَفْتَرِي بَيْنَ يَدَيْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا نَسَبْتَ إلَى الْمَقْصُورِ قَلَبْتَ الْيَاءَ وَاوًا وَالشِّينُ بَاقِيَةٌ عَلَى كَسْرِهَا، فَقُلْتُ: شِرَوِيٌّ كَمَا يُقَالُ: رِبَوِيٌّ وَحَمَوِيٌّ وَإِذَا نَسَبْتَ إلَى الْمَمْدُودِ فَلَا تَغْيِيرَ" . ([2])

يذكر الفيّومي هنا أن لفظ " الشراء " من الأضداد؛ لأنّه يأتي تارة بمعنى البيع وتارةً أخرى بمعنى الاشتراء، ومسوّغ ذلك عند الفيّومي هو أن العاقدين قد تبايعا الثمن والمُثْمن، وكلٌّ من العوضين مَبيع من جانب ومشريٌّ من جانب آخر، وهذا رأي وجيه. ثم أشار الفيّومي بعد ذلك إلى مسألة مدّه وقصره، فقال إنه يمدّ ويقصرُ وقصرُه أشهر، وساق بهذا الصدد المناظرة التي جمعت

---

[1] – ينظر عبّاس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ج 4، ص742. ولقد نصّ على القرار الذي أصدره مجمع اللغة بالقاهرة سنة 1937م، بخصوص ذلك فقال: " ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام؛ فمثلا قيل: الدوانيقي، لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وقيل لغيره : الكرابيسي، والأنماطي، والحاملي، والثعالبي، والجواليقي، ... واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن. والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد، والمنسوب إلى الجمع ... ". ينظر الهامش، (عباس حسن، المرجع نفسه، ج 4، ص742 وما بعدها) .

[2] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص312

الكسائي(ت189هـ) باليزيدي ([1]) (ت225هـ)؛ حيث يرى الكسائي أنه يقصر فقط، وخالفه اليزيدي فقال يقصر ويمدّ واستدلّ لذلك بمثل عربي.

ثم انتقل إلى بيانِ طريقة النسبة إليه في الحالتين؛ ففي حال القصر يأتي: شِرَى على شِرَوِيّ، بقلب الألف واواً وإضافة ياء النسبة، أما في حالة المدّ فقد قال الفيّومي إنه ينسب إليه دون تغيير فتكون النسبة إلى: شراء على شِرَائِيّ.

غير أن القياس في النسبة للاسم الممدود إذا كانت همزته منقلبة عن حرف أصلي أن يأتي على وجهين ([2]) ؛ إبقاؤها كما هي وإضافة ياء النسبة وهذا هو الوجه الذي ذكره الفيّومي، أو قلبها واواً فيقال: شراويّ مثل: كِساء ـ كسائِي وكِساوي. وهذا الوجه الأخير لم ينصَّ عليه الفيّومي بل اكتفى بالأول، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى أنّه يراه أفضل وأحسن، اقتداءً بابن السرّاج حين قال: " وقالوا في النَّسبِ: كِسَاوِيٌّ والهمزُ أَجود ". ([3])

وقد يكون سهواً منه فقط؛ لأنّه نصّ على الوجهين معاً في خاتمته، ومثَّل لذلك بعدّة كلمات.

3 – النسبة إلى فعيلة وفُعَيلة:

يقول الفيّومي: " **وَإِنْ كَانَ الِاسْمُ عَلَى فَعِيلَةٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ، أَوْ فُعَيْلَةٍ بِلَفْظِ التَّصْغِيرِ أَوْ فُعَيْلٍ بِلَفْظِهِ أَيْضًا، وَلَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا حُذِفَتْ الْيَاءُ وَفُتِحَتْ الْعَيْنُ كَحَنَفِيٍّ وَمَدَنِيٍّ فِي النِّسْبَةِ إلَى حَنِيفَةَ وَمَدِينَةٍ، وَجُهَنِيٌّ وَعُرَنِيٌّ فِي النِّسْبَةِ إلَى جُهَيْنَةَ وَعُرَيْنَةَ، وَمُزَنِيٌّ فِي النِّسْبَةِ إلَى مُزَيْنَةَ وَأُمَوِيٌّ فِي النِّسْبَةِ إلَى أُمَيَّةَ وَفَتْحُ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَقُرَشِيٌّ فِي النِّسْبَةِ إلَى قُرَيْشٍ، وَرُبَّمَا قِيلَ فِي الشِّعْرِ قُرَيْشِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ، وَكَذَا إنْ كَانَ فَعِيلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ حُذِفَتْ الْيَاءُ وَفُتِحَتْ الْعَيْنُ فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إلَى عَلِيٍّ وَعَدِيٍّ وَثَقِيفٍ عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَثَقَفِيٌّ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَاعَفًا فَلَا تَغْيِيرَ فَيُقَالُ جَدِيدِيٌّ فِي النِّسْبَةِ إلَى جَدِيدٍ** ". ([4])

---

[1] – القصة أوردها الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه " من تاريخ النحو العربي " وقال : إنه قد نقلها عن الفيّومي كما نقلها عنه أيضاً الزَّبِيدي صاحب " التاج ، " ينظر (سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، (د.ط) ص55 ـ 56) .

[2] – ينظر ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ص209. وابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ج 3، ص459 ـ 460. وعباس حسن، النحو الوافي، مرجع سابق، ج 4، ص720

[3] – ابن السرّاج، الأصول في النّحو، مرجع سابق، ج 3، ص268

[4] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص707

يبيّن الفيّومي هنا طريقة النسبة إلى ما كان على وزن: فَعِيلَة، وفُعَيلَة، وفَعِيل، وفُعَيل ملتزما في ذلك كله بالتمثيل عن كل حالة والضبط الدقيق للكلمة، وخلاصة ما تقدّم في هذا الباب كالآتي:

إذا كان الاسم على وزن (فَعيلَة) ، وجاءت عَينه غير معتلة ولامه صحيحة، وهو غير مضاعف فإن النسبة إليه تكون على فَعَلي مثل: حَنِيفَة ـ حَنَفِي، وقد شذّت أسماء من ذلك: سَلِيْقَة ـ سَلِيقي، وطَبِيعَة ـ طَبِيعِي. أمّا إذا كان معتلّ العين أو مضاعفا، فيبقى على حاله نحو: طويلة ـ طويليّ، وجليلة ــ جليليّ. وقد ألحق سيبويه (ت180هـ) فَعُولة بفَعيلة في النسبة سواء كانت صحيحة اللام أم لا . وقد عدّه المبرّد(ت285هـ) من الشاذّ الذي لا يقاس عليه. أمّا فُعَيلة فحكمها حكمُ فَعِيلة أيضا، فيقال: جُهَيْنَة ـ جُهَنِيّ، وقد شذّ في هذا الباب: رُدَينة ـ رُدَينِيّ. ([1])

وأمَّا ما جاء على وزن فَعِيل أو فُعَيل، وكان معتلّ اللام فإنه في أثناء النسبة تحذف منه أحد الياءين وتقلب الثانية واوا نحو قولنا: علي ـ عَلَويّ وقُصَيّ ـ قَصَوي. وأما ما سلمت لامه من الاعتلال فإنّ مذهب سيبويه أن يبقى على حاله فيقال:عَقيل ـ عَقيلِيّ، وعُقَيل ـ عُقَيلي.

وقد ذهب المبرد إلى جواز حذف الياء فيهما فيقال: عَقَلِيّ وعُقَلِيّ. وكلا الوجهين مطّردان قياساً على ما سمع من ذلك، وقد مثّل الفيّومي لهذا بكلمة: قُرَيْش فقال: ينسب إليها على قُرَشيّ أو قريشِيّ على الأصل، كما ذهب سيبويه. ولقد ذهب أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) إلى القول باطّراد الحذف في النسبة إلى فُعَيل لكثرة وروده. ([2])

4 – اسم المفعول من الثلاثي معتل العين:

يقول الفيّومي: " **إذَا كَانَ الْفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ، وَلَهُ مَفْعُولٌ جَاءَ بِالنَّقْصِ ، وَهُوَ حَذْفُ وَاوِ مَفْعُولٍ، فَيَبْقَى عَيْنُ الْفِعْلِ وَهِيَ وَاوٌ مَضْمُومَةٌ ، فَتُسْتَثْقَلُ الضَّمَّةُ عَلَيْهَا فَتُنْقَلُ إلَى مَا قَبْلَهَا فَيَبْقَى وِزَانُ فَعُولٍ نَحْوُ: مَقُولٍ وَمَخُونٍ فِيهِ، وَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ بِالتَّمَامِ مَعَ النَّقْصِ سِوَى حَرْفَيْنِ؛ دُفْتُ الشَّيْءَ بِالْمَاءِ فَهُوَ مَدُوفٌ وَمَدْوُوفٌ، وَصُنْتُهُ فَهُوَ مَصُونٌ وَمَصْوُونٌ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ فَالنَّقْصُ فِيهِ مُطَّرِدٌ ، وَهُوَ حَذْفُ وَاوِ مَفْعُولٍ فَيَبْقَى قَبْلَهَا يَاءٌ مَضْمُومَةٌ ، فَتُحْذَفُ الضَّمَّةُ ، فَتَسْكُنُ الْيَاءُ ثُمَّ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِمُجَانَسَتِهَا ، فَتَبْقَى وِزَانُ فَعِيلٍ ، وَجَاءَ التَّمَامُ فِيهِ أَيْضًا كَثِيرًا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ لِخِفَّةِ الْيَاءِ نَحْوُ : مَكِيلٍ وَمَكْيُولٍ وَمَبِيعٍ وَمَبْيُوعٍ وَمَخِيطٍ وَمَخْيُوطٍ وَمَصِيدٍ وَمَصْيُودٍ ، أَمَّا النُّقْصَانُ فَحَمْلًا عَلَى نُقْصَانِ الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : قُلْتُ وَبِعْتُ،**

---

[1] – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج4، ص1668 ـ 1670.

[2] – ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ج 4، ص1671

وَأَمَّا التَّمَامُ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ ". ([1])

يذكر الفيّومي أن اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل الأجوف الواوي يأتي بالنقص؛ أي بحذف واو الوزن "مفعول" وتبقى عين الفعل التي هي أيضاً واو، وهذا على مذهب الخليل (ت170هـ) وسيبويه (ت180هـ)، وهو الرأي الذي جنح إليه الفيّومي دون سواه فمثلاً: قالَ، اسم المفعول على الأصل هو مَقْوُوْل فحذفت واو الوزن فأصبح مقْوُل، ولمّا استثقلت الضمة على الواو نقلت إلى الحرف الذي قبلها فأصبح: مَقُوْل على وزن: مَفُعْل.

والفيّومي عندما قال: على " فَعَول" إنّما يقصد الهيئة كما في موازين الشعر لا الميزان الصرفي. وأما مذهب أبي الحسن الأخفش (ت215هـ) ، فهو أن الحرف المحذوف هو عين الفعل التي هي واو وليس واو الوزن؛ حيث ينقل الحركة من العين إلى الفاء، فتصبح: مَقُوْوْل فيلتقي ساكنان فيحذف العين لتصبح : مَقُوْل. ([2])

والشيء نفسه مع ما كان معتل العين يائيّاً نحو: باعَ، فاسم المفعول على مبِيع؛ فالأصل أن يقال: مَبْيُوع، لكنه إذا حُذِفت واو "مَفعول" قُلبت الضَّمَّة التي قبل العين كسرةً، لتصِحَّ الياء، فتقول: مَبِيعٌ. وهذا على رأي الخليل وسيبويه، وهو ما ارتضاه الفيّومي ، واطمأنّ إليه أيضاً.

وأما مذهب الأخفش فإنّه في نحو" مَبْيُوع " ينقل الضَّمَّة من الياء إلى ما قبلها، ثمَّ يقلب الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء فيلتقي الساكنان: الياء وواو " مفعول "، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيعٌ . ([3])

وقد جاء من بعض الأفعال اسم المفعول على التمام دون حذف نحو: مكيول ومبيوع ومخيوط. وقد وجد الفيّومي تفسيرا لذلك؛ فقال إن النقص باعتبار نقصان الفعل عند إسناده لضمائر المتكلم، والتمام على الأصل وهو توجيه سديد.

5 – صيغة " فُعَلَة " :

يقول الفيّومي: " **وَاللُّقَطَةُ وِزَانُ رُطَبَةٍ كَذَلِكَ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ اللُّقَطَةُ بِفَتْحِ الْقَافِ اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي تَجِدُهُ مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ. قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ جَمِيعِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَحُذَّاقِ النَّحْوِيِّينَ. وَقَالَ اللَّيْثُ : هِيَ بِالسُّكُونِ وَلَمْ أَسْمَعْهُ لِغَيْرِهِ.**

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 2، ص705

[2] – ينظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص296

[3] – ينظر ابن عصفور، المرجع نفسه، ص 296 ـ 297.

وَاقْتَصَرَ ابْنُ فَارِسٍ (*) وَالْفَارَابِيُّ وَجَمَاعَةٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُدُّ السُّكُونَ مِنْ لَحنِ الْعَوَامّ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ لُقَاطَةٌ فَثَقُلَتْ عَلَيْهِمْ لِكَثْرَةِ مَا يَلْتَقِطُونَ فِي النَّهْبِ وَالْغَارَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَتَلَعَّبَتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ اهْتِمَامًا بِالتَّخْفِيفِ، فَحَذَفُوا الْهَاءَ مَرَّةً وَقَالُوا : لُقَاطٌ وَالْأَلِفَ أُخْرَى ، وَقَالُوا لُقَطَةٌ ، فَلَوْ أُسْكِنَ اجْتَمَعَ عَلَى الْكَلِمَةِ إِعْلَالَانِ، وَهُوَ مَفْقُودٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوهُ ، فَإِنَّهُ لَا خَفَاءَ بِهِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لِأَنَّهُمْ فَسَّرُوا الثَّلَاثَةَ بِتَفْسِيرٍ وَاحِدٍ ". ([1])

تأتي صيغة " فُعَلَة " في كلام العرب للمبالغة والتكثير، وهي بضم الأوّل وفتح الثاني مثل كلمة: لُقَطَة التي تطلق على كل ما وجد مُلقَى على الأرض، وقد نقل الفيّومي عن الأزهري (ت370هـ) إجماع أهل اللغة والنحو على ضبطها بضم الأول وفتح الثاني ما عدا الليث. الذي ذكر فيها تسكين القاف، ولعلّ ذلك اقتداءً بالخليل (ت170هـ)؛ لأنّه هو الذي نصّ على ذلك في معجمه، وقد عدّ أبو العباس ثعلب (ت291هـ) تسكين القاف من لحن العامة، وهو مخالف لما جاء في فصيح العرب. ([2])

وقد تعقّبه ابن درستويه (ت347هـ) في " تصحيح الفصيح" ، وقال: إن اللُّقَطة ـ بالضم والفتح ـ كما شرحها الخليل تطلق على الرجل اللّقّاطة للأشياء، أما اللُّقْطة ـ بالضم والسكون ـ فهي اسم لما يوجد ملقى يؤخذ من صبي، أو غيره، والقياس ما قال الخليل؛ لأنَّ فُعْلة اسم لما يفْعَل به كاللُّعبة، وفُعَلَة للتكثير والمبالغة، وعلى هذا فالعامة على الصواب في تسكين القاف من اللُّقْطة، لأنه الذي يلقط، وما اختاره ثعلب وغيره خطأ. ([3])

---

* – **ابن فارس** (329 – 395 هـ): هو أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين: من أئمة اللغة والادب. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان. أصله من قزوين، وأقام مدة في همذان، ثم انتقل إلى الريّ فتوفي فيها، وإليها نسبته. من تصانيفه (مقاييس اللغة)، و(المجمل)، و(الصاحبي) في علم العربية، ألفه لخزانة الصاحب ابن عباد، و(جامع التأويل) في تفسير القرآن، أربع مجلدات، و(النيروز)، و(الإتباع والمزاوجة) ، و(الحماسة المحدثة) ، و(الفصيح) ، و(تمام الفصيح) ، و(متخير الألفاظ) ، و(ذم الخطأ في الشعر) ، و(اللامات)، و(كتاب الثلاثة). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص193).

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج2، ص557

[2] – ينظر الهروي أبوسهل، إسفار الفصيح، تح. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/ 1420هـ، ج2، ص711. و**الهروي** (372 – 433 هـ)، هو محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، لغوي.كان رئيس المؤذنين بجامع عمرو بن العاص بمصر. وتوفي فيها. له (شرح فصيح ثعلب) سماه (إسفار الفصيح) ، و(مختصره) ، وسماه (التلويح في شرح الفصيح) ، وله (أسماء الأسد) ، و(أسماء السيف). ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج 6، ص275)

[3] – ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، مرجع سابق، ص350 ـ 351

ولقد اجتهد الفيّومي لإيجاد تفسير يسوّغ به الفتح في القاف من كلمة لُقَطة، فذهب إلى أنّ أصلها لُقاطة، فلما كثر ما يلتقطون حذفوا التاء تخفيفاً، فأصبحت لُقَاط ثم زادوا الألف فأصبحت لُقَطَة، ولو أسكنت القاف لاجتمع إعلالان على الكلمة وهذا مفقود في فصيح كلام العرب. وهذا التفسير الذي قدّمه الفيّومي وإن لم يذكره أحد من المتقدّمين إلا أنه ممكن لأن جميع الكلمات الثلاث : لُقَاطَة، ولُقَاط ولُقَطَة، تدلُّ على معنى واحد.

ومناقشةً لرأي الفيّومي هذا أقول: إن كلمة لُقَطَة، إذا حذف منها الألف تارة والتاء تارة أخرى، سيقع بذلك على الكلمة إعلالان، وأما إذا أسكنت القاف فسيكون ذلك إعلالا ثالثاً. كما أن التاء في لُقَطَة لم تحذف فهي باقية؛ فكيف يقول بحذفها وهي موجودة ؟ فالوجه أن يُقال: حذفت الألف من كلمة لُقَاطَة فأصبحت لُقَطةَ، وإذا ما أردنا إسكانها سيجتمع على الكلمة إعلالان وهو غير موجود في كلام العرب.

6 – تصغير الترخيم :

يقول الفيّومي: " **السَّوَادُ لَوْنٌ مَعْرُوفٌ، يُقَالُ : سَوِدَ يَسْوَدُ مُصَحَّحًا مِنْ بَابِ تَعِبَ، فَالذَّكَرُ أَسْوَدُ وَالْأُنْثَى سَوْدَاءُ، وَالْجَمْعُ سُودٌ وَيُصَغَّرُ الْأَسْوَدُ عَلَى أُسَيْدٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعَلَى سُوَيْدٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَيُسَمَّى تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ**" . ([1])

وقال أيضاً: " **وَزَهَرَ الشَّيْءُ يَزْهَرَ بِفَتْحَتَيْنِ صَفَا لَوْنُهُ وَأَضَاءَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي اللَّوْنِ الْأَبْيَضِ خَاصَّةً. وَزَهِرَ الرَّجُلُ مِنْ بَابِ تَعِبَ ابْيَضَّ وَجْهُهُ فَهُوَ أَزْهَرُ، وَبِهِ سُمِّيَ وَمُصَغَّرُهُ زُهَيْرٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ**" . ([2])

يقدّم الفيّومي تصغير كلّ من كلمتي: " أسود " ، و" أزهر" على " سُوَيد "، و" زُهير" ، ويقول إن ذلك على غير قياس، وحكمه هذا فيه نظر، لأنّ هذا النوع من التصغير يسمى عند الصرفيين تصغيرَ الترخيم، وهو الذي يصغّر فيه الاسم على حسب حروفه الأصول دون اعتبار للزيادة مثل: حُمَيد في أحْمَد. ومذهب الكوفيين على رأسهم الفرّاء(ت207هـ) أنه لا يصغَّر تصغير الترخيم إلا العَلَم؛ لأنَّ ما بقي منه دليل على ما ألقيَ لشهرته، وهذا الرأي هو الذي احتذاه الفيّومي وارتضاه، وذلك ما يفهم من قوله: "على غير قياس". أما البصريّون فقد أجازوا تصغير الترخيم في غير أسماء الأعلام ([3])، كما ورد في المثل: " عرَفَ حُمَيقٌ جَمَله ". أي تصغير أحْمَق.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص294

[2] – المرجع نفسه، ج 1، ص258

[3] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج1، ص283

وعلى رأي البصريين يكون تصغير: أسود على سُوَيد قِياسا،كما أشار إلى ذلك سيبويه (ت180هـ) عند باب الترخيم في التصغير بقوله: " اعلم أنَّ كل شيء زِيدَ في بَنَاتِ الثلاثةِ فهُوَ يجوزُ لكَ أن تحذفه في الترخيم، حتَّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال فُعَيلٍ، وذلك قولك في حارثٍ: حُريثٌ، وفي أسود: سُويدٌ، وفي غلاب: غُلَيبَة " . ([1])

وفي المقابل من هذا الباب – باب التصغير – نجد الفيّوميَّ قد أضاف معنى آخر يأتي لأجله التصغير إضافة إلى معاني: التحقير والتقليل، والتقريب، والتحبيب. وهو معنى التعظيم والتهويل الذي أضافه الكوفيّون ، ولم يعرفه البصريّون ، كما نصّ على ذلك مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة " . ([2])

وعبارة الفيّومي في ذلك هي: " وَيَأْتِي لِمَعَانٍ؛ أَحَدُهَا التَّحْقِيرُ وَالتَّقْلِيلُ نَحْوُ: دُرَيْهِمٍ. وَالثَّانِي تَقْرِيبُ مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ بَعِيدٌ نَحْوُ: قُبَيْلَ الْعَصْرِ. وَالثَّالِثُ تَعْظِيمُ مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ صَغِيرٌ نَحْوُ: دُوَيْهِيَةٍ . وَالرَّابِعُ التَّحْبِيبُ وَالِاسْتِعْطَافُ نَحْوُ: هَذَا بُنَيُّكَ " . ([3])

5 – وزن أشياء :

يقول الفيّومي: " **وَجَمْعُ الشَّيْءِ أَشْيَاءُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَاخْتُلِفَ فِي عِلَّتِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَالْأَقْرَبُ مَا حُكِيَ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّ أَصْلَهُ شَيْئَاءُ وِزَانُ حَمْرَاءَ ، فَاسْتُثْقِلَ وُجُودُ هَمْزَتَيْنِ فِي تَقْدِيرِ الِاجْتِمَاعِ ، فَنُقِلَتْ الْأُولَى أَوَّلَ الْكَلِمَةِ فَبَقِيَتْ لَفْعَاءُ ، كَمَا قَلَبُوا أَدْؤُرٌ فَقَالُوا آدُرٌ وَشِبْهِهِ** " . ([4])

ينقل الفيّومي الخلاف الواقع في سبب منع كلمة أشياء من الصرف، فيكتفي بنقل رأي واحد في ذلك ، وهو الرأي الذي يراه أقرب للصواب، رأي المدرسة البصرية التي ترى أنّ وزنها: لفْعَاء والأصل هو: فعْلاء. وقد خالفهم الكوفيّون في ذلك. وقالوا بل هي على وزن: أَفْعَاء والأصل هو: أفْعِلاء. وذهب بعض منهم إلى أنّها على وزن أفْعَال. ([5])

وبيان هذه المسألة واختلاف أئمة اللغة حولها هو كالآتي:

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص476

[2] – ينظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مرجع سابق، ص322

[3] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج1، ص341 ـ 342

[4] – المرجع نفسه، ج 1، ص330

[5] – ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مرجع سابق، ج2، من ص312 إلى ص317. (المسألة رقم 118) .

1 - رأي الخليل (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ) أنها ليست بجمع بل اسم جمع لشيء، وأصلها (شيْئاء) ثم حصل فيها قلب مكاني شذوذا فصارت (أشياء)، وذلك استثقالا لوجود همزتين في تقدير الاجتماع، وعليه فوزنها: لفْعَاء والأصل هو: فعْلاء.

2 - الرأي الثاني لأبي زكرياء الفرّاء (ت207هـ)، وأبي الحسن الأخفش (ت215هـ) الذي يرى أنّ أصلها " أَشيِئاء" ، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة ، وانفتحت الياء لأجل الألف فأصبحت : أشْياء ووزنها: أَفْعَاء والأصل هو: أفْعِلاء.

3 - والرأي الثالث للكسائي (ت189هـ) الذي يرى أنّها على وزن " أفْعَال" جمع شيء ومنعت من الصرف لكثرة الاستعمال. ([1])

ولكلّ رأيٍ من هذه الآراء الثلاثة وَجاهتُه ومسوّغاته، قد بُسط القول فيها في مصنّفات كثيرة، وما يهمنا في هذا الموضع هو ما ذهب إليه أبو العباس الفيّومي من تقديمه لمذهب البصرة على مذهب الكوفة في هذه المسألة.

6 - صيغة (فِعِل) :

يقول الفيّومي: " **الْإِبِلُ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهَا وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ الَّذِي لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إذَا كَانَ لِمَا لَا يَعْقِلُ يَلْزَمُهُ التَّأْنِيثُ وَتَدْخُلُهُ الْهَاءُ إذَا صُغِّرَ نَحْوُ أُبَيْلَةٍ وَغُنَيْمَةٍ، وَسُمِعَ إسْكَانُ الْبَاءِ لِلتَّخْفِيفِ، وَمِنْ التَّأْنِيثِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ:**

وَالْإِبْلُ لَا تَصْلُحُ لِلْبُسْتَانِ وَحَنَّتْ الْإِبِلُ إلَى الْأَوْطَانِ . ([2])

وَالْجَمْعُ آبَالٌ وَأَبِيلٌ، وِزَانُ عَبِيدٍ. وَإِذَا ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ فَالْمُرَادُ قَطِيعَانِ أَوْ قَطِيعَاتٌ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْجُمُوعِ نَحْوُ: أَبْقَارٍ وَأَغْنَامٍ. وَالْإِبِلُ بِنَاءٌ نَادِرٌ قَالَ سِيبَوَيْهِ: لَمْ يَجِئْ عَلَى فِعِلٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ

---

[1] - ينظر ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص329. وابن جنّي، المنصف، مرجع سابق، ج 2، ص94 ـ 95. والرضي الاستراباذي، شرح الشافية، مرجع سابق، ج1، ص29 ـ 30. والجرجاني عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تح. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1/1987م، ص109 ـ 110

[2] - الرَّجز لأبي النجم العجْلي (الفضل بن قُدَامة) المتوفى (130هـ) ، كما في ديوانه من قصيدة طويلة مشطورة يمدح فيها هشام بن عبد الملك، وقد ورد المشطوران كالآتي :

وَحَنَّتْ الْإِبِلُ إلَى الْأَوْطَانِ وَالْإِبِلُ لَا تَصْلُحُ في الْبُسْتَانِ .

ينظر (ديوان أبي النجم العجْلي، تح. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م، ص436 -437) .

وَالْعَيْنِ مِنْ الْأَسْمَاءِ إلَّا حَرْفَانِ: إبِلٌ وَحِبِرٌ وَهُوَ الْقَلَحُ. وَمِنْ الصِّفَاتِ إلَّا حَرْفٌ وَهِيَ: امْرَأَةٌ بِلِزٌّ وَهِيَ الضَّخْمَةُ، وَبَعْضُ الْأَئِمَّةِ يَذْكُرُ أَلْفَاظًا غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ نَقْلُهَا عَنْ سِيبَوَيْهِ " . ([1])

يشير الفيّومي هنا إلى اسم الجمع " إبِل" وقضية تأنيثه وضبطه، فيذكر أنّ اسم الجمع إذا كان لما لا يعقل فإنّه يلزمه التأنيث. وكعادته لا يترك الأحكام غُفْلاً من الأدلة، والبراهين يسوق من الشعر ما يؤكّد قوله.

ثم يعرّج الفيّومي بعد ذلك على الحديث عن بنية هذا الجمع التي هي: " فِعِل" ، فيذكر أنّه بناء نادر في العربية، وينقل كي يعضّد حكمه هذا ما رواه عن سيبويه (ت180هـ) من أنّه لم يأتِ على وزن: " فِعِل" من الأسماء إلا كلمتان وهما : إبِل وحِبِر.

غير أنّ الفيّومي لم يكن دقيقاً في نقله هذا عن سيبويه؛ لأنّ سيبويه لم يذكر إلا كلمة واحدةً وهي: إبِل. حين قال: " وقد جاء من الأسماء اسم واحدٌ على فِعِل لم نجد مثله، وهو إبِل، وقالوا: آبَال، كما قالوا: أكْتَاف ". ([2]) وإنّما زاد الحرفَ الثّانيَ ـ " حِبِر" ـ أبو سعيد السّيرافي(ت368هـ) وهو صُفْرَة الأسنان، وأضاف الرَّضيّ الأستراباذي(ت686هـ) كلمات أخرى لم يذكرها سيبويه: ولعلّه هو المقصود بقول الفيّومي أن بعضهم أضاف كلمات أخرى لم يذكرها سيبويه، ومن ذلك: " الإطِلُ" أي الأيطُل وهو الخاصِرة، والإبِطُ، والإقِط وهو طعام يتّخذ من اللبن المخيض، وأتانٌ إبِد: أي ولُود، وفي الصّفات زاد الأخفش (ت215هـ) كلمة " بِلِز" أي ضخْمَة. ([3]) كما تقدّم من كلام المصنّف.

7- اشتقاق " الله " :

يقول الفيّومي: " **وَأَمَّا اللَّهُ فَقِيلَ: غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ شَيْءٍ بَلْ هُوَ عَلَمٌ لَزِمَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: مُشْتَقٌّ، وَأَصْلُهُ إلَاهٌ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَبَقِيَ الْإِلَهُ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إلَى اللَّامِ وَسَقَطَتْ فَبَقِيَ أَلِلَاهَ فَأُسْكِنَتْ اللَّامُ الْأُولَى وَأُدْغِمَتْ وَفُخِّمَ تَعْظِيمًا، وَلَكِنَّهُ يُرَقَّقُ مَعَ كَسْرِ مَا قَبْلَهُ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَبَعْضُ الْعَامَّةِ يَقُولُ لَا وَاَللَّهِ فَيَحْذِفُ الْأَلِفَ وَلَا بُدَّ مِنْ إثْبَاتِهَا فِي اللَّفْظِ، وَهَذَا كَمَا كَتَبُوا الرَّحْمَنَ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَا بُدَّ مِنْ إثْبَاتِهَا فِي اللَّفْظِ. وَاسْمُ اللَّهِ تَعَالَى يَجِلُّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ إلَّا عَلَى أَجْمَلِ الْوُجُوهِ. قَالَ: وَقَدْ وَضَعَ بَعْضُ النَّاسِ بَيْتًا حَذَفَ فِيهِ الْأَلِفَ فَلَا جُزِيَ خَيْرًا وَهُوَ خَطَأٌ وَلَا يَعْرِفُ أَئِمَّةُ اللِّسَانِ هَذَا الْحَذْفَ** " . ([4])

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص 2

[2] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص574

[3] – ينظر الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، ج 1، ص45 ـ 46

[4] – الفيّومي، المصباح المنير، مرجع سابق، ج 1، ص20

يعرضُ الفيّومي في هذا الموضع لمسألة اشتقاق لفظ الجلالة " الله "، فيذكر في ذلك قولين؛ قولاً يرى أنّه غير مشتقّ وقولاً آخر لسيبويه يرى فيه أنّه مشتق وأصله إلاه. ثم دخلته الألف واللام فأصبح الْإِلَاه، فحذفت الهمزة وتحركت الألف قبلها بالكسرة فأصبح اِلِلَاه، فأدغمت اللام الأولى بعد تسكينها في الثانية، فصار: الله، وتحذف الألف خطّا لا نطقاً، كما أشار الفيّومي إلى مسألة تفخيمه إذا لم يكن مكسورا وقد نقل عن أبي حاتم السجستاني(ت248هـ) أنّ أحدهم وضع بيتاً من الشعر حذفها فيه وهو مُسْتَنْكر مُسْتَكْره عِند أئمة اللغةِ.

والفيّومي في أثناء عرضه لهذه المسألة كان مُخْتَصِراً، مكتفياً بالأهم عن المهم كما أنّه نقل القول المشهور في مسألة اشتقاقه، وهو القول الذي عليه أكثر الجمهور.

وأما إذا ما أردنا أن نبسط القول في هذه المسألة فإن فيها اختلافاً كثيرا بين أهل العلم حتى قال أبو إسحاق الزجّاج (*) (ت311هـ): " وأكره أن أذكر جميع ما قال النحويّون في اسم الله أعني قولنا " الله " تنزيها لله (ﷻ) " . ([1])

ويمكن أن نرجع ما شجَر بينهم إلى قولين رئيسين هما :

1 - أنّ لفظ الجلالة " الله " ليس مشتقّا بل هو اسم علم مرتجل.

2 - والقول الثاني أنّه مشتق ولسيبويه فيه وجهان هما:

- **الوجه الأول** : أن يكون أصل الاسم " إلاه " على وزن : " فِعَال" ففاء الكلمة هي الهمزة وعينها اللام والألفُ ألفُ فعال والعين هي الهاء.
- **والوجه الثاني:** أن يكون أصل الاسم " لاه "، وزنه " فَعْلٌ " . ([2])

---

* - **الزجّاج** (241 – 311 هـ) : هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد.كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولى الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه (معاني القرآن)، و(الاشتقاق) ، و(خلق الإنسان) ، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ ، و(المثلث) في اللغة. ينظر (الأعلام للزركلي، مرجع سابق، ج1، ص40) .

[1] - الزجّاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تح. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1988م، ج 1، ص43

[2] - ينظر الفارسي أبو علي، الإغفال، تح. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، قسم الدراسات الإسلامية والعربية، ج1، ص43. وابن يعيش موفق الدين، شرح الملوكي في التصريف، تح. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1/ 1973م، ص356 – 358

فأمّا الوجه الأول فقد أورده سيبويه (ت180هـ) في معرض حديثه عن حدّ النداء، حيث ذهب إلى أنّ أصله " إله"، وأدخلت الألف واللام عليه للتعظيم، فحذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس، لكثرة استعماله دفعاً للشياع، ودخلته الألف واللام لازمةً كأنّها بدل عن الهمزة المحذوفة، فصارت جزءاً من الاسم لا تفارقه، " ومثل ذلك أُنَاسٌ، فإذا أدخلتَ الألف واللامَ قلت: النَّاس؛ إلَّا أنَّ النّاس قد تُفَارقُهم الألف واللام ويكون نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك " . ([1])

وليس معنى ذلك أن دخول الألف واللام جاء بعد حذف الهمزة، بل دخلا للتعظيم ودفع الشّياع، وإنّما حملها سيبويه على" أناس" في حذف الهمزة حالَ دخولِ الألفِ واللام عليه، لا لأنّها بدل من المحذوف. وذلك لأنّ الألف واللام في " أنَاس" ليست عوضاً عن المحذوف بدليل ورودها مع المعوَّض عنه في بعض ما أنشدوه من قول الشاعر الحِمْيري:

إنّ المنَايَا يطَّلِعْـــــــ ـنَ علَى الأُنَاسِ الآمنِينَا. ([2])

كما أنّ هناك من يذهب إلى أنّ أصل لفظ الجلالة هو" إله " ـ على قول سيبويه الأول نفسه ـ ثم دخلت عليه الألف واللام، فخفّف تخفيفاً قياسيّاً؛ بأن حذفت الهمزة وألقيت حركتها على الساكن قبلها وهو اللام فتحرك بالكسر فصار: " أَلِلَاه" فاجتمع مثلان متحركان فأدغمت اللام الأولى بعد تسكينها في الثانية، فلزمت الألف واللام لدخولها، لتعريف اللفظ وتعظيمه كلزومها في: " الذي" ، و" التي"، إذ دخلا لإصلاح اللفظ لا لمعنى التعريف؛ لأنهما يتعرفان بالصّلة لا بـ"ال". ([3])

وهذا التفسير الثاني هو الذي ذهب إليه الفيّومي كما تقدّم معنا في كلامه. ووزنُه " فَعَال" من أَلِهَ يأْلَهُ إلهَةً أي ذو أُلُوهية، أو بمعنى مألوه معبود، وقيل أصله وِلَاه من الوَلَه وهو التحيُّر كأنَّ العباد حاروا في عظمته وقدرته. ([4])

وأمّا الوجه الثاني من وجهَي سيبويه فهو أن لفظ الجلالة أصله "لاه" ، حيث اللام هي فاؤه والألف منقلبة عن ياء وهي عينه والهاء هي لامه، وهو ما حكاه سيبويه (ت180هـ) بقوله : " وقال بعضهم لهْيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً، كما تركوا آخر أينَ مفتوحاً. وإنّما فعلوا ذلك به حيث

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 2، ص196. وينظر أيضاً الجرجاني، المفتاح في الصرف، مرجع سابق، ص100. وابن عصفور، الممتع الكبير، مرجع سابق، ص394

[2] – ينظر الفارسي أبو علي، الإغفال، مرجع سابق، ص47. والبغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، ج 2، ص280

[3] – ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، مرجع سابق، ص358 ـ 359

[4] – ينظر ابن يعيش، المرجع نفسه، ص359

غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه " . ([1])

ثمَّ أدخلت الألف واللام عليه وجرى مجرى العلم نحو: الحسن والعباس وغيرهما مما أصله الصفة، ووزنه في هذه الحالة " فَعَلٌ " من لاهَ يلِيهُ لَيْهاً، إذا تستّر كأنّه سبحانه وتعالى يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار.

ولفظ الجلالة، كما أشار الفيّومي آنفاً تُفخّم فيه اللام، إلا إذا كسرت أو سبقتها ياء قبلها فإنها ترقّق، وذلك لما بينهما من التَّنَافي؛ لأن التَّفخيم استعلاء وإطباق، والياء والكسرة فيهما انحدار وتسافل، وقد قال أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ): إن تفخيمها سنّة. ([2])

كما أنّ الألف تسقط منه خطّاً لا لفظاً، مثل كلمة " الرّحمن" ، ولكنّها تثبت في النطق، وقد نقل الفيّومي عن أبي حاتم (ت224هـ) أنّ أحدهم وضع بيتاً حذف فيه الألف، وهو أمر مستقبح؛ لأنّ لفظ المولى (ﷻ) يجب أن ينطق به على أجمل الوجوه وأكملها، والبيت الذي عناه أبو حاتم السجستاني هو :

قدْ جَاءَ سَيْلٌ جَاءَ مِن أَمْرِ اللـهْ يحْرِدُ حَرْدَ الجنَّةِ المُغِلَّــه. ([3])

وقد عدَّه من اللحن، ودعا على قائله ابنِ المستنير قُطرب (ت206هـ) ، وأنكر عليه ذلك فقال: " هذه صنعة من لا أحسن الله ذكره " . ([4]) وقد نقل الفيّومي معنى ذلك دون لفظه.

8 – اشتقاق " إنسان " :

يقول الفيّومي: " **وَالْإِنْسَانُ مِنْ النَّاسِ اسْمُ جِنْسٍ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وَاخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ الْأَخِيرَةِ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: مِنْ الْأُنْسِ فَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ وَوَزْنُهُ فِعْلَانٌ.**

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: مُشْتَقٌّ مِنْ النِّسْيَانِ فَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ ، وَوَزْنُهُ إفْعَانٌ عَلَى النَّقْصِ وَالْأَصْلُ إنْسِيَانٌ عَلَى إفْعِلَانٍ؛ وَلِهَذَا يُرَدُّ إلَى أَصْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ فَيُقَالُ: أُنَيْسِيَانٌ. وَإِنْسَانُ الْعَيْنِ حَدَقَتُهَا وَالْجَمْعُ فِيهِمَا أَنَاسِيُّ. وَالْأُنَاسُ قِيلَ فُعَالٌ بِضَمِّ الْفَاءِ مُشْتَقٌّ مِنْ الْأُنْسِ، لَكِنْ يَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ تَخْفِيفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَيَبْقَى النَّاسُ.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج 3، ص498

[2] – ينظر الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج1، ص26. وابن يعيش، المرجع السابق، ص361 ـ 362

[3] – الرجز من وضع ابن المستنير قطرب. ينظر(المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1/ 2006م، ص53. والبغدادي، خزانة الأدب، مرجع سابق، ج10، ص356) .

[4] – ينظر المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مرجع سابق، ص53

وَعَنْ الْكِسَائِيّ أَنَّ الْأُنَاسَ وَالنَّاسَ لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقًّا مِنْ الْآخَرِ وَهُوَ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُمَا مَادَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي الِاشْتِقَاقِ كَمَا سَيَأْتِي فِي (نوس) ، وَالْحَذْفُ تَغْيِيرٌ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ". ([1])

يعرض الفيّومي في هذا الموضع لمسألة اشتقاق كلمة " إنْسَان"، فيكتفي فيها بذكر الوجهين وبيانهما دون أن يرجّح أحدهما على الآخر، ثم ينتقل بعد ذلك إلى كلمة " أُنَاس" التي اشتقت من الأنس وحذفت منها الهمزة شذوذاً ، كما تقدّم معنا في مسألة لفظ الجلالة حين حمله سيبويه (ت180هـ) عليه، غير أنّ الفيّومي يرجّح هنا قول الكسائي(ت189هـ) الذي يرى أن الأنَاس والنّاس لُغتان بمعنى واحد ، ولا علاقة لأحدهما بالآخر في الاشتقاق ، وسيأتي وجه ذلك عنده فيما يلي.

فأمّا مسألة اشتقاق كلمة " إنْسان" فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ وزنَه " إفْعَان" وأصله " إنْسيان" مشتق من النسيان، ثمّ حذِفت منه الياء ـ التي هي اللام في الوزن ـ لكثرة الاستعمال فصار "إنْسَان" ، واستدلّوا لذلك بأن الحذف كثير في كلام العرب، كما أنّ إنْسان يُصغّر على أُنَيْسِيان فترجع الياء المحذوفة؛ نظراً لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

وأمّا البصريُّون فقد ذهبوا إلى أن وزنَه " فِعْلَان" وهو مشتقٌّ من الإنْس؛ وسمّي الإنسُ إنْساً لظهورهم وهمزته أصلية، كما يجوز أن يكون سمّي الإنس إنساً لما فيه من الأُنس الذي يناقض الوَحشة – كما نصّ عليه الفيومي – وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان. ([2])

وقد أجاب أبو البركات الأنباري (ت577هـ) على قول الكوفيّن، وردّ ما استدلّوا به على أن إنسان أصله إنْسيان، مبطِلا ما ذهبوا إليه من أن الياء حذفت لكثرة الاستعمال، بعدم ورود ذلك على الأصل ، كما وردت نظائره التي حملوه عليها في كلام العرب على الأصل، ثم جاءت على الحذف. وأما استدلالهم بأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها فيجاب عليه بأن أُنَيسِيان مصغَّر على خلاف القياس مثل : عُشَيْشِية ولُيَيْلِيَة في تصغير: عَشِية ولَيلَة، فلا يصحّ الاحتجاج به. ([3])

والفيّومي يذهب في اشتقاقه مذهب الكسائي الذي يرى أنّه مشتق من ناس ينوس إذا تحرّك وتدلّى، وهو ما صرّح به في مادة (نوسَ) حيث قال: " النَّاسُ اسْمٌ وُضِعَ لِلْجَمْعِ كَالْقَوْمِ وَالرَّهْطِ وَوَاحِدُهُ إنْسَانٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ مُشْتَقٌّ مِنْ نَاسَ يَنُوسُ إذَا تَدَلَّى وَتَحَرَّكَ فَيُطْلَقُ عَلَى الْجِنِّ وَالْإِنْسِ،

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، ج 1، ص26

[2] – ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الإنصاف، مرجع سابق، ج 2، ص309 ـ 310

[3] – ينظر الأنباري، المرجع نفسه، ج 2، ص311

قَالَ تَعَالَى: ﴿ **الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ** ﴾، [الناس، 5] ثُمَّ فَسَّرَ النَّاسَ بِالْجِنِّ وَالْإِنْسِ فَقَالَ: ﴿ **مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ** ﴾، [الناس، 6]

وَسُمِّيَ الْجِنُّ نَاسًا كَمَا سُمُّوا رِجَالًا ، قَالَ تَعَالَى ﴿ **وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ** ﴾ [الجن،6] ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ: رَأَيْتُ نَاسًا مِنْ الْجِنِّ ، وَيُصَغَّرُ النَّاسُ عَلَى نُوَيْسٍ لَكِنْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْإِنْسِ" . ([1])

عرض نتائج الفصل :

وبعد هذا التحليل الذي شمل مجموعة من المسائل الصرفية التي وقع عليها الاختيار للاختبار البالغ عددها اثنتين وعشرين مسألةً، من مجموع ثلاث وثلاثين مسألة؛ حيث أهملت من الدراسة إحدى عشْرة مسألة ، وقد ظهر من خلال تحليل المسائل المختبرة ما يلي:

لقد كان الفيّومي ملتزما في أثناء عرض المسائل الصرفية بالتمثيل والضبط الدقيق لهيئة الكلمات، فقد كان ينصّ على ضبطها باللفظ تارة ، وبذكر الوزن، أو ما يشابهها في هيئتها من الكلمات المشهورة تارة أخرى.

لم يورد الفيّومي حكما صرفيّا واحداً إلا وكان مشفوعا بما يعضّده، سواء من جهة القياس أم السماع؛ فقد ساق له من كلام أئمة اللغة الموثوق بهم في مجال الصنعة الصرفية نقولا أحيانا كان يناقشها، ويعرض لمواضع الخلاف فيها ، وأحيانا أخرى كان يكتفي بالنقل فقط ، ويسكت دون أن يبيّن موقفه منها.

كان الفيّومي يرجّح أحيانا بعد الأحكام على بعض، ويثبت بالدليل النقلي، أو العقلي صحة ما ذهب إليه ، وإن كان الدليل من اجتهاده ، ولم يذكره أحد قبله من المتقدّمين نصّ على ذلك حتى ينفي الريبة ، والشكّ عن كلامه.

لقد تنوعت طبيعة النقول عند الفيّومي؛ إذ كان أحيانا ينقل باللفظ، وأحيانا بالمعنى فقط، وإذا ما نقل شيئا بلفظه نصّ على ذلك، وكان أمينا في نقله، أمّا إذا نقله بالمعنى فقط ففي بعض المواضع كانت تخونه العبارة فيقع في بعض الأوهام. كما أنه كان يعزو النقل إلى صاحبه بذكر اسمه وأحياناً يكتفي بلفظ : " قال بعضهم " .

الفيّومي في أثناء عرضه للمسائل الصرفية كان يعطي الأحكام العامة المتعلقة بالمسألة، ثم يتدرّج في بسطها وبيانها حتى يبني على الحكم الأول ، وينقض ما يخالفه حتى آخر كلمة في المسألة.

---

[1] – الفيّومي، المصباح المنير، ج 2، ص630

بدا الفيّومي من خلال تحليل المسائل الصرفية السابقة ميّالاً في مسائل الخلاف للمذهب البصري، على خلاف المسائل النحوية التي كان في أغلبها ينتصر لقول الكوفيين. كما أنّه كانت له آراء انفرد بها عن غيره أحياناً ، وبعضها يوجد من يشاركه في القول بها من العلماء.

لقد اهتمّ الفيّومي بذكر اللغات وأولاها عناية فائقة في أثناء عرضه ونقاشاته للمسائل الصرفية، كما أنه كان في غالب الأحيان ينصّ عليها بذكر اسمها وأحيانا أخرى (لا)..، والشيء نفسه بالنسبة للقراءات القرآنية التي كان يستشهد بها على بعض الظواهر الصرفية.

كانت عبارة الفيّومي وجيزة دقيقة في عرض المسائل الصرفية، كما هو حال أسلوب المتقدّمين مما حدا به أحياناً إلى الاستغناء بذكر المثال عن شرط من شروط المسألة، ثمّ إنّه استخدم المصطلح الكوفي بجانب المصطلح البصري في بعض المواضع كتعبيره عن الفعل اللازم والمتعدي بالواقع والذي لم يقع.

1 - جدول يبين حالة المسائل الصرفية في أثناء الدراسة .

	العدد الإجمالي للمسائل النحوية	عدد المسائل المختبرة	عدد المسائل المهملة
العدد	33 مسألة	22 مسألة	11 مسألة.
النسبة	٪100	٪66.66	٪33.33

2 - جدول يبين حالة المسائل الصرفية المختبرة بعد الدراسة.

	موافقة لمذهب الكوفة	موافقة لمذهب البصرة	دون ترجيح	انفرادات	غير ذلك	أوهام	المجموع
العدد	3	5	2	3	6	3	22
النسبة	٪ **13.64**	٪ **22.73**	٪ **09.91**	٪ **13.64**	٪ **27.27**	٪ **13.64**	٪ **100**

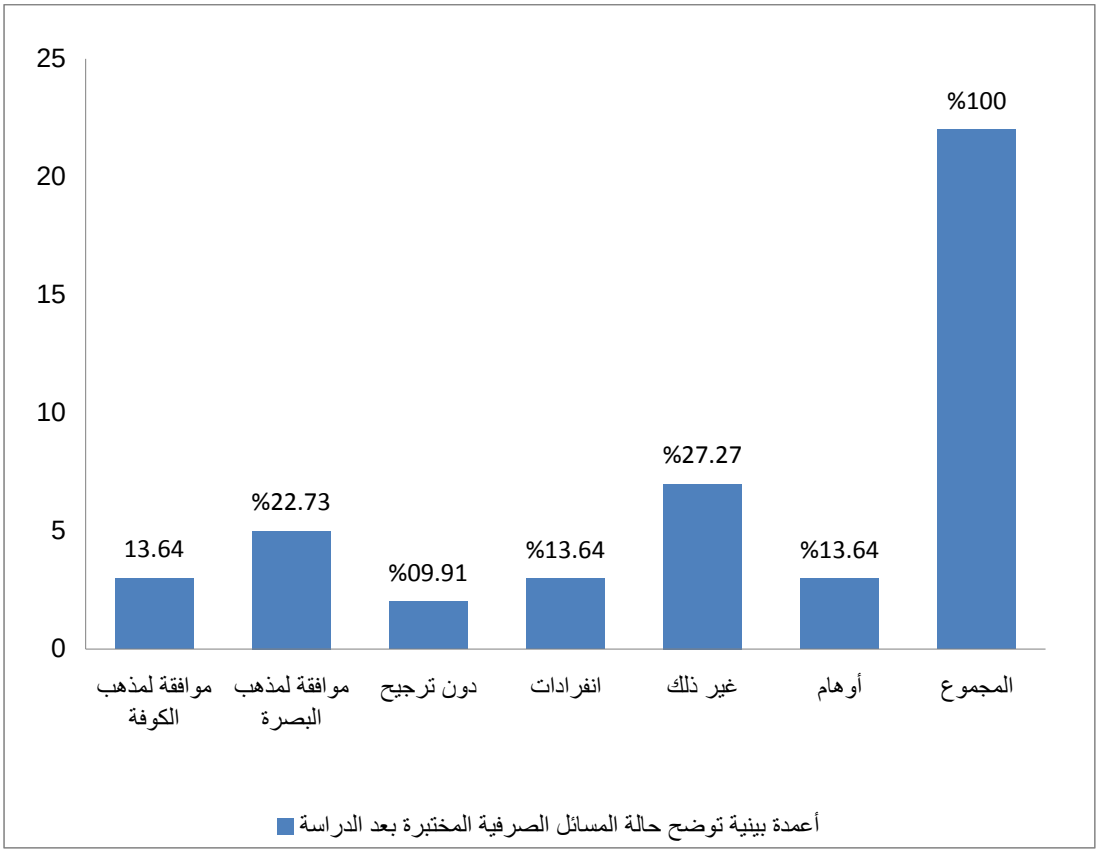

- أعمدة بيانية توضح حالة المسائل الصرفية المختبرة بعد الدراسة.

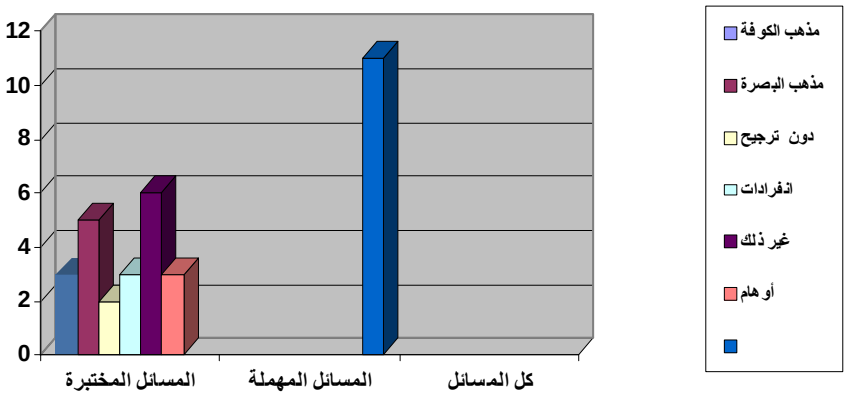

- **أعمدة بيانية تمثل حالة جميع المسائل الصرفية .**

جدول تفصيلي للمسائل الصرفية المختبرة :

موافقة لمذهب الكوفة	1 – لا يجيز تصغير الترخيم في غير الأعلام. 2 – من معاني التصغير التعظيم. 3 – تخفيف الهمزة قياسيّ
موافقة لمذهب البصرة	1 – تأنيث الفعل مع جمع التصحيح. 2 – صياغة تَفْعَال من الثلاثي. 3 – النسبة للجمع تقع على المفرد. 4 – حذف واو "مفعول" في الثلاثي معتل العين. 5 – علة منع " أشياء" من الصرف.
دون ترجيح	1 – حذف الألف وتعويضها بالتاء في مصدر " أفعل" معتل العين. 2 – مسألة اشتقاق " إنسان" .
انفرادات	1 – صيغة " فِعَال" اسم مصدر. 2 – " مورِسٌ " من "أَوْرَس" قليلٌ وغيره منعه. 3 – أمّات وأُمَّهَات رجّح أنهما لغتان.
أوهام	1 – توهّم حكاية تخفيف الهمزة في الفعل المهموز عن سيبويه. 2 – القول بمجيء اسم الفاعل من مضموم العين ومكسورها على إطلاقها عند ابن مالك. 3 – توهّم أن سيبويه قال لم يأتِ على وزن فِعِل إلا كلمتان والصحيح كلمة واحدة.
غير ذلك	ستُّ مسائل .
المجموع	اثنتان وعشرون مسألة.

التعليق على الجدول:

يظهر الفيّومي من خلال المسائل الصرفية المختبرة على عكس ما ظهر في المسائل النحوية السابقة؛ وذلك أنّه في المسائل الصرفية كان يجنح إلى آراء المدرسة البصرية كثيراً، وفاقاً للمذهب المشهور، وبالرغم من ذلك فإنّ له مواضع كان يسلّم فيها لرأي الكوفيين .

كما يظهر أنه وقع في أوهام في أثناء النقل عن أئمة اللغة، وذلك راجع لأحد سببين هما :

1 – أنّ العبارة المستخدمة في ذلك أحيانا تكون قلقَةً فتبعدُ عن الدّقة.

2 – أنّ ذلك قد يكون سهواً منه .

وأما بقية المسائل فقد كان ملتزما فيها الدقة والتمثيل والتدليل، كما أنّه في أثناء عرضه لمواطن الخلاف لم يرجّح قولا على قول من فراغ، بل كان يبيّن بالدليل قوة ما ذهب إليه، وربّما سكت دون ترجيح.

خاتمة :

إنّه لمن دواعي السرور أن تحطّ عصا الترحال في بحث شيّق ومُضْنٍ في الوقت نفسه، حاول أن يجمع بين الدراسة المعجمية من جهة والدراسة النحوية الصرفية من جهة أخرى، خاصّة عندما يتعلق الأمر بمعجم المصباح المنير للفيّومي الذي أراده صاحِبه أن يكونَ موجّهاً للطّلاب الشُّداة، فسلك فيه مسلك التقريب في رؤية تربوية تذكر له؛ إذ استطاع أن يدوّن اسمه ضمن معجمات مدرسة الترتيب الألفبائي، رغم صبغته الفقهية الموضوعية التي تأسّس لأجلها، إلا أنّ تكوينَ مؤلِّفه في اللغة ومكانته في العربية قد تركت بصماتِها ماثِلةً في متن المعجم، حتى بدا أقربَ للمعجمات اللغوية منه إلى المعجمات الفقهية المتخصّصة.

كما أنّ طابعه الموسوعيّ الذي اتّسمَ به من خلال التعريف بأسماء الأعلام والأماكن، والإشارة إلى المعرّب والدخيل، والإكثار من المشتقات والتصريف، والاستطراد داخل المواد المعجمية في المسائل النحوية، والدقّة والأمانة في النقل عن الأئمة، يجعله يتبوّأ مكانة مرموقة بين المعجمات، حتى أكثرَ النقلَ عنه الكثيرُ من العلماء في مصنّفاتهم، على اختلاف تخصّصاتهم؛ بين لغويّ وفقيه وأصوليّ وغير ذلك.

وبعد أنْ وفقنا الله إلى تخصيصه بهذا البحث، وتمّ الفراغُ منه لا يسعنا إلا أن نجمل أهم النتائج المتوصّل إليه على النحو الآتي:

- يعدّ أبو العبّاس الفيّومي **أحدَ أعلامِ الصناعةِ المعجميّة، الذين مهروا في العربية حتى استطاع أن يجمع بين الفقه واللغة**، فألّف لنا معجمه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، إضافة إلى مصنّفات أخرى لم تطبع بعدُ.

- المصباح المنير **معجم لغويّ يشرح غريب ألفاظ الفقه الشافعي الواردة في كتاب : "فتح العزيز شرح كتاب الوجيز"** ، أو ما يُعرفُ (بالشرح الكبير) للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي (623هـ) من كبار فقهاء الشافعية، هذا الأخير الذي في أصله عبارة عن شرح لكتاب: " الوجيز في الفقه الشافعي" للإمام أبي حامد الغزالي، وقد كان المصباح المنير في بداية الأمر شرحا لغوياً طويلا ثم اختصره حتى يناسب طلبة العلم.

- لقد **نهج الفيّومي في مصنّفه هذا طريقة مدرسة الترتيب الهجائي الألفبائيّ** وتميّز في ميدان الصناعة المعجمية بمميزات منها:

1 - أنه كان يسمّي الباب كتاباً واضعاً تحته العناوين المناسبة، كما تعامل مع الهمزة على مبدأ التخفيف، وما يناسب الحرف الذي قبلها في المواد المعجمية، وإن كانت المادّة رباعيّةً وضعها بعد الثلاثي مباشرةً.

2 - **عنايته الفائقة بالضبط** لفظاً؛ فقد كان ينصّ على ضبط الكلمات فيقول: بضمة أو بفتحة ثم ضمتين وهكذا، وأحيانا أخرى يلتزم الضبط بكلمات مشهورة.

3 - **عنايته بذكر المعاني الفقهية** بجانب المعاني اللغوية، كما تنوّعت طرقه في أداء المعاني؛ فتارة يؤدّي المعنى بالترادف وتارة بالتضاد، وتارة بالمشترك اللفظي وغيره.

4 - لقد **أكثر الفيّومي في معجمه من الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر العربي الفصيح المحتجّ به؛** شمل هذا الأخير طبقات الجاهلين والإسلاميين والمولّدين، وقد كان منهجه واضحا بخصوص القراءات القرآنية التي كان يستشهد بها، دون أن يردّ قراءةً أو يضعّفها أو يطعنَ فيها. أما بخصوص الحديث النبويّ الشريف فقد كان يسوقُه لأغراضٍ منها: بيان وشرح مصطلح فقهي ما، أو شرح مفردة لغوية وتوضيح معناها كما ورد في مادة "ثنى"، وأما بخصوص الاستشهاد بالحديث النبوي بغرض تقعيد أو استدراك قاعدة نحوية أو صرفية فإن منهجَه في ذلك هو المنع، وظاهر كلامه حول ذلك في مادة "وسط".

5 - **امتاز الفيّومي بالضبط والدّقة في النقل،** وهو ما جعل معجمه ذا قيمة علمية عالية، وقد ذكر في خاتمته مجموعة من الكتب التي اعتمد عليها في تأليفه، حتى يكسب ثقة قارئه، وهذا سبب كافٍ يجعل العلماء يثنون عليه قديماً وحديثاً، ويعتمدون عليه في مؤلّفاتهم، مثل الزَّبيدي في معجمه تاج العروس.

- **تضمّن المصباح المنير معلوماتٍ موسوعيةً نفيسة** منها : اعتناؤه بالمعربات والسمات اللهجية وذكر أسماء الأعلام والنبات والحيوان التي خصص لها مدخلات خاصة بها.

- **نالت المباحث اللغوية في المصباح المنير حصة الأسد،** فعلى مستوى المباحث الصوتية كان الفيّومي يعرض لذكر صفات بعض الحروف وبيان مخارجها، غير أن ذلك كان قليلا مقارنةً بالمسائل النحوية والصرفية؛ ولا أدلّ على ذلك من تخصيصه خاتمة المعجم لدراسة مسائل صرفية لم يسبقه إلى ذلك أحدٌ من روّاد الصناعة المعجمية، والشيء نفسه بالنسبة للمسائل

والنقاشات النحوية التي كانت مبثوثة في ثنايا المعجم، تتراوح بين الطول والقصر تبرهن على رسوخ قدمه في العربية وهو الذي تتلمذ على يد أبي حيّان الأندلسي فليس بغريب عنه ذلك.

- **بلغت عدد المسائل النحوية في المصباح المنير ثلاثا وسبعين مسألةً،** انتهج فيها منهجا خاصا؛ إذ غلب عليه في مبحثي الظروف والحروف البدءُ بذكر معانيها دون التعريف بها والتمهيد لها، وقليلاً ما كان يفعل ذلك. كما أنّه كان يتبع طريقة سوق المثال للإشارة إلى معنى في الحرف أو الظرف، أو شرط ينبغي أن يتوافر فيه، دون إغفال كثرة الأمثلة التي كان يشفّع بها ما يذهب إليه.

- **اتّسم الفيّومي في نقاشاته النحوية بطريقة علماء الكلام،** حيث تجده يقول: فإنْ قلت: ....، قلتُ: ...، والجواب...، وكانَ في كل ذلك حاضرَ الدليلِ العقليّ والمنطقيّ قوِيَّهُ.

- كان الفيّومي **يصدرُ الأحكام في البداية بطريقة عامة ثمّ يفصّلها،** ويذكر لها نقولا تعضّدها، وشواهد تؤكّدها فلم يترك كلامه غُفْلاً من الدليل والبرهان الذي يذهب إليه. وإن كان الدليل من اجتهاده ولم يذكره أحد قبله من المتقدّمين نصّ على ذلك حتى ينفي الريبة والشكّ عن كلامه.

- لقد كان الفيّومي في أكثر مواضع الخلاف النحويّ بين البصرة والكوفة **ينتصر لمذهب الكوفة، ويسوّغ موقفه إن عقليّاً وإن نقليّاً،** وأحياناً أخرى كان يسكت دون ترجيح.

- ولقد كان **للفيّومي بعض الانفرادات التي خالف فيها الجمهور أحيانا،** وأحيانا أخرى يوجد من يوافقه فيها على أحد المذاهب المعروفة، كاصطلاح " الواجب" ويعني به " المثبت " و" الجحد " ويقصد به " النفي" وهما مصطلحان كوفيّان.

كما كانت هناك مسائل لا يظهر فيها منهجه واضحاً؛ نظرا لوجازتها والاكتفاء بذكر القليل فقط عنها.كما أنه بدا متقنا وملمّا بالمسائل النحويّة أيّما إلمام، وتشهد له بذلك وجَازة اللفظ الذي كان يسوق به المعاني النحوية في دقة متناهية.

- أما بخصوص بيان **منهجه في الصرف** فقد بلغ عدد المسائل الصرفيّة في معجمه **ثلاثا وثلاثين مسألةً،** وتمّ اختبار اثنتين وعشرين مسألة، بدا الفيّومي من خلالها ملتزما في أثناء عرض المسائل الصرفية بالتمثيل والضبط الدقيق لهيئة الكلمات، فقد كان ينصّ على ضبطها باللفظ تارة وبذكر الوزن، أو ما يشابهها في هيئتها من الكلمات المشهورة تارة أخرى

كما أنه لم يورد حكما صرفيّا واحداً إلا وكان مشفوعا بما يعضّده، سواء من جهة القياس أم السماع؛ فقد ساق من كلام أئمة اللغة الموثوق بهم في مجال الصناعة الصرفية نقولا أحيانا كان يناقشها، ويعرض لمواضع الخلاف فيها وأحيانا أخرى كان يكتفي بالنقل فقط ، ويسكت دون أن يبيّن موقفه منها.

- لقد **تنوعت طبيعة النقول عند الفيّومي**؛ إذ كان أحيانا ينقل باللفظ وأحيانا بالمعنى فقط، وإذا ما نقل شيئا بلفظه نصّ على ذلك، وكان **أمينا في نقله**، أمّا إذا نقله بالمعنى فقط ففي بعض المواضع كانت تخونه العبارة فيقع في بعض الأوهام. كما أنه كان يعزو النقل إلى صاحبه بذكر اسمه وأحياناً يكتفي بلفظ: " قال بعضهم " .

- بدا الفيّومي من خلال تحليل المسائل الصرفية السابقة **ميّالاً في مسائل الخلاف للمذهب البصري، على خلاف المسائل النحوية التي كان في أغلبها ينتصر لقول الكوفيين**. كما أنّه كانت له أراء انفرد بها عن غيره أحياناً وبعضها يوجد من يشاركه في القول بها من العلماء .

- لقد اهتمّ الفيّومي **بذكر اللغات وأولاها عناية فائقة في أثناء عرضه ونقاشاته للمسائل الصرفية**، كما أنه كان في غالب الأحيان ينصّ عليها بذكر اسمها وأحيانا أخرى لا، والشيء نفسه بالنسبة للقراءات القرآنية التي كان يستشهد بها على بعض الظواهر الصرفية.

- كانت **عبارة الفيّومي وجيزة دقيقة في عرض المسائل الصرفية**، كما هو حال أسلوب المتقدّمين مما حدا به أحياناً إلى الاستغناء بذكر المثال عن شرط من شروط المسألة، ثمّ إنّه استخدم المصطلح الكوفي بجانب المصطلح البصري في بعض المواضع كتعبيره عن الفعل اللازم والمتعدي بالواقع والذي لم يقع.

- من الانفرادات التي تميّز بها الفيّومي في أثناء عرضه للمسائل الصرفية ما يلي:

1 - القول : إنّ صيغة " فِعَال" اسم مصدر وهو ما لم أقف عليه عند أحد من التقدّمين في الصناعة الصرفية.

2 - القول بمجيء: " مورِسٌ" من " أوْرَس" قليلٌ وغيره منعه.

3 - الجمع : " أمّات" و" أُمَّهَات " رجّح أنهما لغتان، خلافاً لمن جعل الأولى لما لا يعقل والثانية لما يعقل.

- وقعت للفيّومي بعض الأوهام بعضها راجع إلى قلق العبارة المستخدمة في التعبير عن ذلك، وبعضها الآخر قد يكون سهواً منه، وقد تمثّلت هذه الأوهام بما يلي:

1 - توهّم حكاية تخفيف الهمزة في الفعل المهموز عن سيبويه.

2 - القول بمجيء اسم الفاعل من مضموم العَين ومكسورها على إطلاقه عند ابن مالك.

3 - توهّم أن سيبويه قال: لم يأتِ على وزن" فِعِل " إلا كلمتان والصحيح كلمة واحدة.

وبعد عرض هذه النتائج تجدر الإشارة إلى أنّ هناك جوانب أخرى جديرة بالبحث في هذا المعجم النفيس، كالبحث في موضوع اللهجات التي أولاها عناية فائقةً، واستخراج مظاهر البحث الدلالي في المعجم ومقارنتها بعلم اللغة الحديث، فأنا لا أدّعي أنّني قد أحطت بدراسة هذا المعجم أو بلغت الغاية القصوى من البحث؛ لأنّه بإمكان أي باحث من بعدي أن يعيد النظر فيما ذهبت إليه، ويستثير إشكالات وتساؤلات لم ينقدح إليها الذهن ولم يُسعف بها الفكر، وسيبقى الكمال صفة استأثر بها المولى (ﷻ) لا ينازعه فيها أحدٌ من خلقه. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص.**
- **مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم**، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط).
- **البخاري محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري**، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.

1. **إبراهيم السامرائي**، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، 1987م.
2. **إبراهيم بن مراد**، المعجم العلمي العربي المختص، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
3. **ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات**، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح. عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ط1، 1971م.
4. **ابن جنّي أبو الفتح**، الخصائص، تح. محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2010م.
5. **ابن جنّي**، المنصف، تح. عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
6. **ابن جنّي**، سرّ صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
7. **ابن جنّي**، اللمع في العربية، تح. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط).
8. **ابن جنّي**، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1999م.
9. **ابن حجر العسقلاني**، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،تح. محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر أباد/ الهند، (د.ط)، 1972م.
10. **ابنُ حُوَيلي ميدني**، المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة، دار هومه، الجزائر،(د.ط)، 2010م.
11. **ابنُ حُوَيلي مِيدني**، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، دار هومه، الجزائر،(د.ط)، 2009م.

12. **ابن خالويه أبو عبد الله**، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،(د.ط)، 1941م.

13. **ابن خالويه**، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط).

14. **ابن خلدون عبد الرحمان**، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط1، 2004م.

15. **ابن درستويه أبو محمد**، تصحيح الفصيح وشرحه، تح.محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د.ط)، 1998م.

16. **ابن دريد أبو بكر**، الجمهرة، دار العلم للملايين، ج1، ط1، 1987م.

17. **ابن السَّلَّار الشَّافعي**، طبقات القرّاء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، تح. أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.

18. **ابن سيده أبو الحسن**، المخصص، تح. خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.

19. **ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن**، الممتع الكبير في التصريف،تح. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

20. **ابن عصفور**، المقرّب، تح. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1972م.

21. **ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمان**، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2005م.

22. **ابن فارس أبو الحسين أحمد**، معجم مقاييس اللغة، تح. عبد السلام هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، (د.ط)، 1979م.

23. **ابن القطّاع الصقلّي**، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983م.

24. **ابن القوطيّة أبو بكر**، كتاب الأفعال، تح. علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م.

25. **ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين**، ألفية بن مالك في النحو والصرف، دار المستقبل، القاهرة، ط1، 2005م.

26. **ابن مالك**، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،تح. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (د.ط)، 1967م.

27. **ابن مالك**، شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، (د.ت).

28. **ابن مجاهد البغدادي أبو بكر**، كتاب السبعة في القراءات، تح. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.

29. **ابن منظور محمد بن مكرم**، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة،(د.ط)،2003م.

30. **ابن النديم أبو الفرج**، الفهرست، دار المعرفة، بيروت،(د.ط).

31. **ابن هشام الأنصاري أبو محمد جمال الدين**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2005م.

32. **ابن هشام الأنصاري**، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ط) 2006م.

33. **ابن هشام الأنصاري**، شرح قطر الندى وبل الصدى،تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، (د.ط)، 2009م.

34. **ابن هشام الأنصاري**، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003م.

35. **ابن هشام الأنصاري**، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ط)، 2006م.

36. **ابن ولّاد التميمي النحوي أبو العباس**، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.

37. **ابن يعيش موفق الدين**، شرح المفصل للزّمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.

38. **أبو البقاء العكبري**، التبيان في إعراب القرآن،تح. سعد كريم الفقي، دار اليقين، ط1،201م.

39. **أبو حيان الأندلسي**، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

40. **أبو حيّان الأندلسي**، تذكرة النُّحاة، تح. عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.

41. **أبو زكرياء السوسي البعقيلي**، شرح أرجوزة الإمام الزواوي، دار الفرقان للنشر الحديث، الدار البيضاء، 1994م.

42. **أبو الطيب اللغوي**، مراتب النحويين، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، (د.ط).

43. **أبو عبيد القاسم بن سلاّم**، الغريب المصنّف، تح.محمد مختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط2، 1996م.

44. **أحمد الحملاوي**، شذا العرف في فنّ الصرف، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2007م.

45. **أحمد الشرقاوي إقبال**، معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1993م.

46. **أحمد فارس الشدياق**، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطنية، (د.ط)، 1299هـ.

47. **أحمد بن عبد الله الباتلي**، المعاجم اللغوية وطرق ترتيبها، دار الراية، الرياض، ط1، 1992م.

48. **أحمد مختار عمر**، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

49. **الأزهري أبو منصور**، تهذيب اللغة، تح.محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

50. **الإستراباذي الرّضي** ، شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م

51. **الإستراباذي**، شرح شافية ابن الحاجب،تح. محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ط)، 1982م.

52. **الآمدي أبو الحسن سيد الدين**، الإحكام في أصول الأحكام، تح. عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت،(د.ط).

53. **الأنباري أبو البركات**، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.

54. **الأنباري أبو البركات**، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2009م.

55. **البَطَلْيَوْسي ابن السِّيد**، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تح. مصطفى السقا وحامد عبد المجيد مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

56. **البغدادي إسماعيل باشا**، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط).

57. **البغدادي عبد القادر بن عمر**، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة،(د.ط).

58. **الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن محمد**، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح.الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2002م.

59. **الجرجاني عبد القاهر**، المفتاح في الصرف، تح. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987م.

60. **الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حمّاد**، تاج اللغة وصحاح العربية،تح. أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

61. **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، كتاب العَين، تح. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط).

62. **الرمّاني أبو الحسن علي بن سليمان**، معاني الحروف، تح.عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م.

63. **الرّازي محمد بن أبي بكر**، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة،(د.ط)، 2008م.

64. **الرّازي فخر الدين**، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

65. **الزُّبيدي أبو بكر**، طبقات النحويين واللغويين،تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).

66. **الزَّبيدي أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني**، تاج العروس من جواهر القاموس،تح. مصطفى حجازي، التراث العربي، الكويت، (د.ط)، 1998م.

67. **الزجّاج أبو إسحاق**، معاني القرآن وإعرابه، تح. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.

68. **الزّرقاني محمد بن عبد الباقي**، شرح الموطأ،تح. طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2003م .

69. **الزركلي خير الدين**، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.

70. **الزّوْزَني أبو عبد الله**، شرح المعلقات السبع، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.

71. **الزمخشري (أبو القاسم جار الله)**، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1، 2012م.

72. **الزمخشري**، أساس البلاغة، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

73. **الزمخشري**، المفصّل في صنعة الإعراب، تح. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

74. **السبكي تاج الدين،** طبقات الشافعية الكبرى، تح. محمود الطنّاحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1964م.

75. **السّمين الحلبي،** الدر المصون، تح. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،(د.ط).

76. **السيوطي جلال الدين،** المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح. محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ط2004،1م.

77. **السّيوطي جلال الدين،** بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م.

78. **السيوطي جلال الدين،** الاقتراح في علم أصول النّحو، تح. محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

79. **السّيوطي جلال الدين،** همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د.ط)، 1980م.

80. **السيوطي جلال الدين،** الأشباه والنظائر في النحو، تح. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2003م.

81. **الشّوكاني محمد بن علي،** البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1348هـ.

82. **الصبّان الشّافعي أبو العرفان،** جاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، (د.ط)،211م.

83. **الفارسي أبو علي** ،كتاب الشعر ، تح. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988م.

84. **الفارسي أبو علي،** الإغفال، تح. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، قسم الدراسات الإسلامية والعربية. (د.ط).

85. **الفاكهي عبد الله بن أحمد،** شرح كتاب الحدود في النحو،تح. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.

86. **الفرّاء أبو زكرياء**، معاني القرآن،عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.

87. **الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،** القاموس المحيط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط).

88. **الفيّومي أحمد بن محمد أبو العباس،** المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008.

89. **الفيّومي أحمد بن محمد أبو العباس،** المصباح المنير، تح. عبد العظيم الشنّاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2،(د.ت).

90. **العجلي أبو النجم،** ديوان أبي النجم العجْلي، تح. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م.

91. **الغزالي أبو حامد،** الوجيز في الفقه الشافعي،تح. علي معوّض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1997م.

92. **الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني،** الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م.

93. **المبرّد أبو العباس،** المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994م

94. **المبرّد،** الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2006م.

95. **المتنبي أحمد بن الحسين أبو الطيب،** ديوان أبي الطيب المتنبي، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2006م.

96. **المزي أبو الحجاج،** تهذيب الكمال، تح. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م.

97. **المقريزي تقي الدين،** السلوك لمعرفة دول الملوك، تح.محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

98. **الميداني أبو الفضل،** مجمع الأمثال، تح. محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت،(د.ط) .

99. **النّحاس أبو جعفر**، شرح القصائد التسع المشهورات،تح.أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973م.

100. **الهروي أبوسهل،** إسفار الفصيح، تح. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.

101. **بَحْرَق جمال الدين،** فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، تح. مصطفى النّحاس، جامعة الكويت، (د.ط)، 1992م.

102. **تمّام حسّان**، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، (د.ط)، 1990م.

103. **تمام حسّان**، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

104. **جرير بن عطية التميمي**، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت).

105. **حاجي خليفة**، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(د.ط)، ج2، ص1710 .

106. **حسّان بن ثابت**، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.

107. **حسين نصّار**، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4، 1977م.

108. **حمدي الشيخ**، تفسير غريب القرآن بالشعر العربي، دار اليقين، المنصورة، ط1، 2006م.

109. **خديجة الحديثي**، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، دار الرّشيد، الجمهورية العراقية، (د.ط)، 1981م.

110. **خديجة الحديثي**، الشاهد وأصول النحو عند سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، 1984م.

111. **دلدار غفور حمد أمين**، البحث الدلالي في المعجمات الفقهية المتخصصة، منشورات دار دجلة، (د.ط).

112. **ديكارت**، مقال عن المنهج،تر. محمود محمد الخضيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م.

113. **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ط)، 1965م.

114. **رجب عبد الجواد إبراهيم**، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 202م.

115. **سركيس إليان**، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط).

116. **سعيد الأفغاني**، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، (د.ط)، 1994م.

117. **سعيد الأفغاني**، الموجز في قواعد الإعراب، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 2003م.

118. **سعيد الأفغاني**، من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، (د.ط).

119. **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنَبْر**، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط1988/3م.

120. **شلتاغ عبّود ومحمد الرديني**، منهج البحث الأدبي واللغوي، دار الهدى، الجزائر، (د.ط)، 2010م.

121. **شوقي ضيف**، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، (د.ت).

122. **فتحي عبد الفتاح الدجيني**، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974م.

123. **فريدينان دي سوسور**، علم اللغة العام، تر. يؤئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، (د.ط)، 1985م.

124. **فوزي يوسف الهابط**، المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً، الولاء للطبع والتوزيع، ط1، 1992م.

125. **عبّاس حسن**، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، (د.ت).

126. **عبد الحميد محمد أبو سكين**، المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، ط2، 1981م.

127. **عبد الرحمان بدوي**، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.

128. **عبد الفتاح القاضي**، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط)، 1971م.

129. **عبد القادر عبد الجليل**، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م.

130. **عبد الكريم مجاهد مرداوي**، مناهج التأليف المعجمي عند العرب (معاجم المعاني والمفردات)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 210م.

131. **عبد اللطيف الصوفي**، اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1986م.

132. **عدنان الخطيب**، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1994م.

133. **عز الدين إسماعيل**، المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، الفجالة، (د.ط).

134. **علي زوين**، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.

135. **علي عبد الواحد وافي**، فقه اللغة، نهضة مصر، القاهرة، ط3، 2004 م.

136. **عمر رضا كحالة**، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1993م.

137. **عوض حمد القوزي**، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط1، 1981م.

138. **لطيفة إبراهيم النّجار**، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، ط1، 1994م.

139. **محمد الطنطاوي**، تاريخ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2،(د.ت).

140. **محمد حسن جبل**، الاستدراك على المعاجم العربية، دار الفكر العربي، القاهرة،(د.ط).

141. **محمد عريف حرباوي و حامد صادق قنيبي**، المدخل لمصادر الدراسات الأدبية واللغوية والمعجمية، دار ابن الجوزي، عمان، ط1، 2005م.

142. **محمد عيد**، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دار الشرق الأوسط للطباعة، القاهرة،(د.ط)، 1988م.

143. **مصطفى جواد**، في التراث العربي، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1975م.

144. **مفرح بن سليمان القوسي**، المنهج السلفي، دار الفضيلة، الريّاض، ط1، 202م

145. **مهدي المخزومي**، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958م.

146. **موفق بن عبد الله بن عبد القادر**، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، دار التوحيد للنّشر، الرياض، ط1، 2011م.

147. **ناظر الجيش محب الدّين**، شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، تح. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م.

148. **نوزاد حسن أحمد**، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط1، 1996م.

149. **ياقوت الحموي**، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت. (د.ط).

150. **يسري عبد الغني**، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م.

الرسائل الجامعية :

• سناني سناني: (معاجم المصطلحات الفقهية " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير أنموذجا" دراسة لغوية تحليلية)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في اللغة والدراسات القرآنية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2009م.

المقالات الالكترونية:

• **أبو مالك العوضي**، (نظرات في اصطلاح المصباح المنير للفيّومي)،

/http://www.alukah.net/literature_language/0/52075

المجلات العلمية:

• **بركاهم العلوي:** (الاستثناء أداة جدوى ومعنى). المبرز مجلة فكرية أدبية محكمة. المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة. الجزائر. (عدد 22 .السنة 2005م).

ملخص البحث باللغة العربية

منهج أبي العباس الفيومي في عرض المسائل النحوية والصرفية في معجمه المصباح المنير.

لقد كانت الدراسات اللغوية في أغلبها قائمةً على هدف نبيل؛ يتمثّل في خدمة القرآن الكريم وفهمه، لأنه ما من سبيل إلى ذلك إلا بفهم هذه اللغة التي نزل بها، لا سيّما عندما يقف الإنسان أمام كلمة من غريب القرآن، فلا يفهم معناها الذي تضمّنته، فعندها سيتوجّه مباشرة إلى المعجمات متوسلاً ضالّته فيها.

هذه المعجمات التي كانت تشرح الغامض من المفردات في جميع ميادين الحياة، لأنّ المعجم ذو بعد ثقافيّ واجتماعي وديني، وعلى هذا الأساس عرفت بعض الميادين العلمية معاجم خاصّةً بها تشرح غريبَها وتوضّحه، وكان ميدان الفقه متقدّماً في هذا المجال ، فعنِي بمصنفات تشرح مصطلحاته ومفرداته على اختلاف مذاهبه.

ولعلّ المصباح المنير للفيّومي أحد هذه المعجمات الفقهية التي تخصصت في شرح غريب ألفاظ الفقه الشافعي، غير أنه بخلاف بقية المعجمات المتخصصة قد اتّسم بصبغته اللغوية، نظرا لبراعة صاحبه في العربية، فأكثر فيه من ذكر المسائل النحوية الصرفية، وبسط النقاش فيها إلى حد كبير، حتى أصبح أقرب لمعجمات اللغة منه إلى معجمات الفقه.

وقد حاول هذا البحث أن يسلّط الضوء على هذه المباحث النحوية الصرفية التي اعتنى بها الفيّومي داخل معجمه، وفق منهج تحليلي وصفي، يبين منهجه وطريقته في عرضها، مبرزاً جهوده المبذولة في ذلك، من ترجيح ونقد وإضافات وانفرادات وغيرها. ومدى أمانته في النقل عن أئمة النحو والصرف، وكيف كان يناقش أقوالهم ويعرضها.

والمصباح المنير يبقى سِفرا قيّماً، لما حواه من درر نفيسة ومعلومات موسوعية قيّمة، جدير بكل طالب علم أن يطّلع عليها، ويستفيد منها، خاصة وقد سلك فيه صاحبه نهج التيسير على المبتدئ، وفق رؤية تربوية هادفة.

The Summery ...
of the Research in English.

Abu Abbas Fayoumi's approach in the presentation of grammatical and morphological issues in his dictionary ‘’The Enlightening Lamp’’.

The Linguistic studies had been mostly based on a noble goal, which is serving the Holy Koran and understanding it, because there is no way to understand it accept by understanding this language that it had been revealed with, especially when a someone stands in front of a strange word from Koran, and they do not understand the meaning behind it, in that case they will go directly to those dictionaries seeking the meaning of the word that they missed in it.

These dictionaries had explained the mysterious vocabularies in all fields of life, because dictionaries have cultural, social and religious dimensions, and on this base, some scientific fields have had their own dictionaries which explain and illustrate its strange words, the field of jurisprudence was the leader in this area, and it took care of workbooks which explain the terminology and vocabularies with its different doctrines.

al-Fayoumi's Enlightening Lamp may be one of those jurisprudential dictionaries which were specialized in explaining the strange words of Shafi'i jurisprudence, but it has its own linguistic style, unlike the other specialized dictionaries, due to the intelligence of his owner in Arabic, and he mentioned a lot of grammatical and morphological issues in it, and he simplified the discussion in it to a large extent, until he became closer to the dictionaries of language than to those dictionaries of jurisprudence.

This research has tried to shed light on these morphological and grammatical that al Fayoumi took care of within his dictionary, according to an analytical and descriptive method, and showing the way of his presentation, and highlighting his efforts to do so, throughout criticism, additions, exclusives and other things. And his loyalty to the leaders of grammar and morphology, when he was copying from them, and how he was discussing their sayings and contradicting them.

The Enlightening Lamp remained as a valuable book, for the precious pearls and the valuable information that it contained, worthy to be checked out by all seekers of knowledge, and to take advantage of it, especially when the owner of it had followed the method of simplification, according to a useful educational vision .

فهرس الموضوعات

الموضـــوع صفحة

- **مقدمة** 6
- **مدخل تمهيدي** (مفاهيم ومصطلحات) 12

أولا / المنهج :

1 – مفهوم المنهج : 13

1/1 – في اللغة 13

2/1 – في الاصطلاح 14

2 – أهمية المنهج 15

3 – طبيعة المنهج 16

4 – مفهوم المنهج بالنسبة للدراسات اللغوية 16

5 – المناهج الممكنة في البحث اللغوي 17

ثانيا / النحو :

1 – مفهوم النحو : 20

1/1 – في اللغة 20

2/1 – في الاصطلاح 21

2 – نشأة النحو 23

3 – وضع النحو 24

ثالثا / الصرف :

1 – مفهوم الصرف : 27

1/1 – في اللغة 27

2/1 – في الاصطلاح 28

2 – موضوعه 29

3 – واضعه 30
4 – فضله والحاجة إليه 30
5 – العلاقة بين النحو والصرف 30

رابعا / المعجم .

1 – مفهوم المعجم : 32
1/1 – في اللغة 32
2/1 – في الاصطلاح 34
2 – أوليّات إطلاق التسمية 35
3 – تسمية المعجم بالقاموس 35
4 – مفهوم مصطلح معجم في التحديدات المعاصرة 36
5 – وظائف المعاجم اللغوية 36
6 – نشأة المعجم 37
7 – المدارس المعجمية 39
1/7 – مدرسة المخارج الصوتية 39
2/7 – مدرسة نظام الأبنية والترتيب الهجائي..... 40
3/7 – مدرسة القافية 40
4/7 – المدرسة الألفبائية..... 40

الفَصْلُ الأَوّل

الفيومي ومعجمه المصباح المنير

المبحث الأول : **التعريف بصاحب المعجم** 44
– **المطلب الأول** : اسمه ونسبه ومولده 45
– **المطلب الثاني** : نشأته 48
– **المطلب الثالث** : وفاته ومؤلفاته 50

المبحث الثاني : **التعريف بالمصباح المنير ومكانته بين المعجمات العربية** 55

- **المطلب الأول** : التعريف بمدرسة الترتيب الهجائي وأهم معجماتها 56
- **المطلب الثاني** : التعريف بالمصباح المنير للفيّومي 60
- **المطلب الثالث** : المكانة العلمية للمصباح المنير..... 66

المبحث الثالث : **منهج الفيومي واصطلاحه في المصباح المنير** 71

- **المطلب الأول** : مصادر "مصباح" الفيومي 72
  - **1** - مصادر ذكرها 72
  - **2** - مصادر لم يذكرها 74
  - **3** - مصادر أخرى نقل عنها 77
  - **4** - شواهده (من القرآن الكريم والحديث الشريف) 78
- موقف علماء اللغة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف 80
- منهج الفيّومي في الاستشهاد بالحديث النبوي..... 82
- منهجه في الاستشهاد بكلام العرب 84
- منهجه في الاحتجاج بكلام العرب من شعر ونثر 85

- **المطلب الثاني:** منهجه واصطلاحه في مداخل ومواد المعجم 86
* اصطلاحه في ضبط الأفعال 90
* منهجه في بيان المعاني اللغوية للمداخل..... 91
* طرائق أداء المعاني في المداخل 92

- **المطلب الثالث** : المضامين الموسوعية في بناء " المصباح " 93

1 - السمات اللهجية (اللغات) 93

2 - المعرّبات 94

3 - الأعلام 95

4 - النبات والحيوان 95

5 - المباحث اللغوية 95

الفَصْلُ الثَّانِي

منهج القيّومي في عرض المسائل النحوية ضمن معجمه المصباح المنير.

- **تمهيد** 100
- **المسائل النحوية الواردة في معجم " المصباح"** 101

المبحث الأول : الظروف 103

المبحث الثاني : الحروف والأدوات 121

المبحث الثالث : الإضافة 148

المبحث الرابع : الاستثناء 152

المبحث الخامس: التوكيد 155

المبحث السادس: نقاشات نحوية..... 158

- **عرض نتائج الفصل** 166

الفَصْلُ الثَّالِثُ

منهج القيّومي في عرض المسائل الصرفية ضمن معجمه المصباح المنير.

- **تمهيد** 170

– جدول مسائل الصرفية الواردة في معجم المصباح 170

المبحث الأول : الأفعال وتصريفها 172

المبحث الثاني : المصادر 187

المبحث الثالث : المشتقّات 199

المبحث الرابع : الجموع 211

المبحث الخامس : مسائل ونقاشات صرفيّة 221

- **عرض نتائج الفصل** 236
- **الخاتمة** 240
- **قائمة المصادر والمراجع** 245
- **ملخص المذكرة بالعربية واللغة الأجنبية** 256